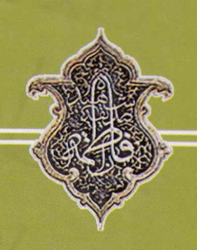
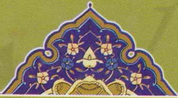



نشأة التشيّع

وأساس عقائد الإمامية ودفع شبهات المعاصرين

محاضرات

سماحة الفقيه المحقق
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

تقرير
جعفر عبد الله آل عصفور
الدرازي البحراني

نشأة التشيّع

وأساس عقائد الإمامية ودفع شبهات المعاصرين

محاضرات

سماحة الفقيه المحقق

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

تقرير

جعفر عبد الله آل عصفور

الدرازي البحراني

سرشناسه: حسینی میلانی، سید علی، ۱۳۲۷ ـ

عنوان و نام پدیدآور: نشأة التشيّع وأساس عقائد الإماميّة ودفع شبهات المعاصرين / محاضرات السيد علي الحسيني الميلاني؛ تقرير جعفر عبدالله آل عصفور الدرازي البحراني؛

مشخصات نشر: قم: نشر الحقايق، ۱۴۴۲ق. = ۱۳۹۹.

مشخصات ظاهری: ۴۵۵ص.

شابک: 978-600-8518-31-0

وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتابنامه: ص. [۴۱۵] ـ ۴۴۵؛ همچنین به‌صورت زیرنویس.

موضوع: امامت -- دفاعیه‌ها

موضوع: Imamate -- Apologetic works

موضوع: امامت -- احادیث

موضوع: Imamate -- Hadiths

موضوع: خلافت -- دفاعیه‌ها و ردیه‌ها

موضوع: Caliphate -- Apologetic works

شناسه افزوده: آل عصفور، جعفر عبدالله

رده‌بندی کنگره: BP ۲۲۳

رده‌بندی دیویی: ۲۹۷ / ۴۵

شماره کتابشناسی ملی: ۷۳۰۸۹۱۴



الكتاب: نشأة التشيّع وأساس عقائد الإماميّة ودفع شبهات المعاصرين

المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

نشر: الحقايق

المطبعة: وفا

الطبعة: الأُولى ـ ١٤٤٢

الكميّة: ١٠٠٠ نسخة

السعر: ٤٨٠٠٠٠ ريال

ردمك: ٩٧٨ - ٦٠٠ - ٨٥١٨ - ٣١ - ٠   978 - 600 - 8518 - 31 - 0

عنوان مركز النشر: قم المقدسه، هاتف: ٣٧٨٣٧٣٢٠-٠٢٥ و ٣٧٨٤٢٦٨٢-٠٢٥

عنوان مركز التوزيع في طهران: شارع «پاسداران»، شارع «شهيد گلنبى»، زاوية شارع ناطق نورى، بناية زمرد «ساختمان زمرد»، الطابق الثاني، رقم ٤٣، منشورات آفاق، هاتف: ٢٢٨٤٧٠٣٥-٠٢١

عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري «باغ نادرى»، زقاق الشهيد خوراكيان، بناية «گنجينه كتاب»، دار نشر نور الكتاب، هاتف: ٣٢٢٤٢٢٦٢-٠٥١   ٠٩١٥١١٩٩٤٨٦

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع «چهارباغ پائين»، مقابل ملعب «تختي» الرياضي، مركز الحوزة العلمية التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، هاتف: ٣٢٢٤٠٦٠٨-٠٣١

الموقع: www.al-milani.com ـ **البريد الالكتروني:** info@al-milani.com ـ **الرسائل النصية:** +٩٨١٠٠٠١٤١٤



كلمة المركز



يتشرّف (مركز الحقائق الإسلاميّة) بنشر هذه المحاضرات التي ألقاها سماحة الفقيه آية الله المحقّق الحاج السيّد علي الحسيني الميلاني دام ظلّه على جمع من طلّاب العلوم الدينيّة المقيمين في قم المقدّسة في موضوع (نشأة التشيّع وقضية عبدالله بن سبأ) والأساس لعقائد الإماميّة، ثمّ الأُسس للمذاهب السنيّة، ثمّ الأدلّة على إمامة أهل البيت، مع دفع شبهات المعاصرين.

وهذا هو الجزء الأوّل من مجموعة المحاضرات، وهو بقلم العلّامة المحقّق الشيخ جعفر آل عصفور البحراني، نقدّمه للباحثين، شاكرين الله سبحانه على هذا التوفيق، وداعين الله عزّ وجلّ أن يديم بركات سيّدنا لإفادة أهل العلم والتحقيق، وهو سميع مجيب.

مركز الحقائق الإسلامية

١٤٤١

كلمة المقرّر



الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد، فهذا الكتاب يشتمل على مجموعة من المحاضرات القيّمة التي ألقاها سماحة الأُستاذ العالم المحقّق الفقيه آية الله السيد علي الحسيني الميلاني حفظه الله تعالى في سنة ١٤٣٩ في مكتبه في مدينة قم المقدسة، والتي تشتمل على محاور حول نشأة التشيع وأُسس عقائد الإمامية ودفع شبهات المعاصرين، وقد بذلت قصارى جهدي في صياغتها وتبويبها وإخراجها بهذه الصورة.

وسيرى القارئ الكريم أنّ هذه البحوث تحتوي على مطالب علمية ومادة قيّمة وثريّة قد لا يجدها في كتابٍ آخر.

وقد عرضت ما كتبته على سماحة الأُستاذ فاستحسنه وأبدى ملاحظاته القيّمة عليها.

وكلّي أمل أن أكون قد وفقت لعرض هذه المباحث بصورة جيّدة تنال رضا القراء الكرام، والله الموفّق ومنه التسديد.

جعفر آل عصفور

١٤٤١

كلمة المؤلّف



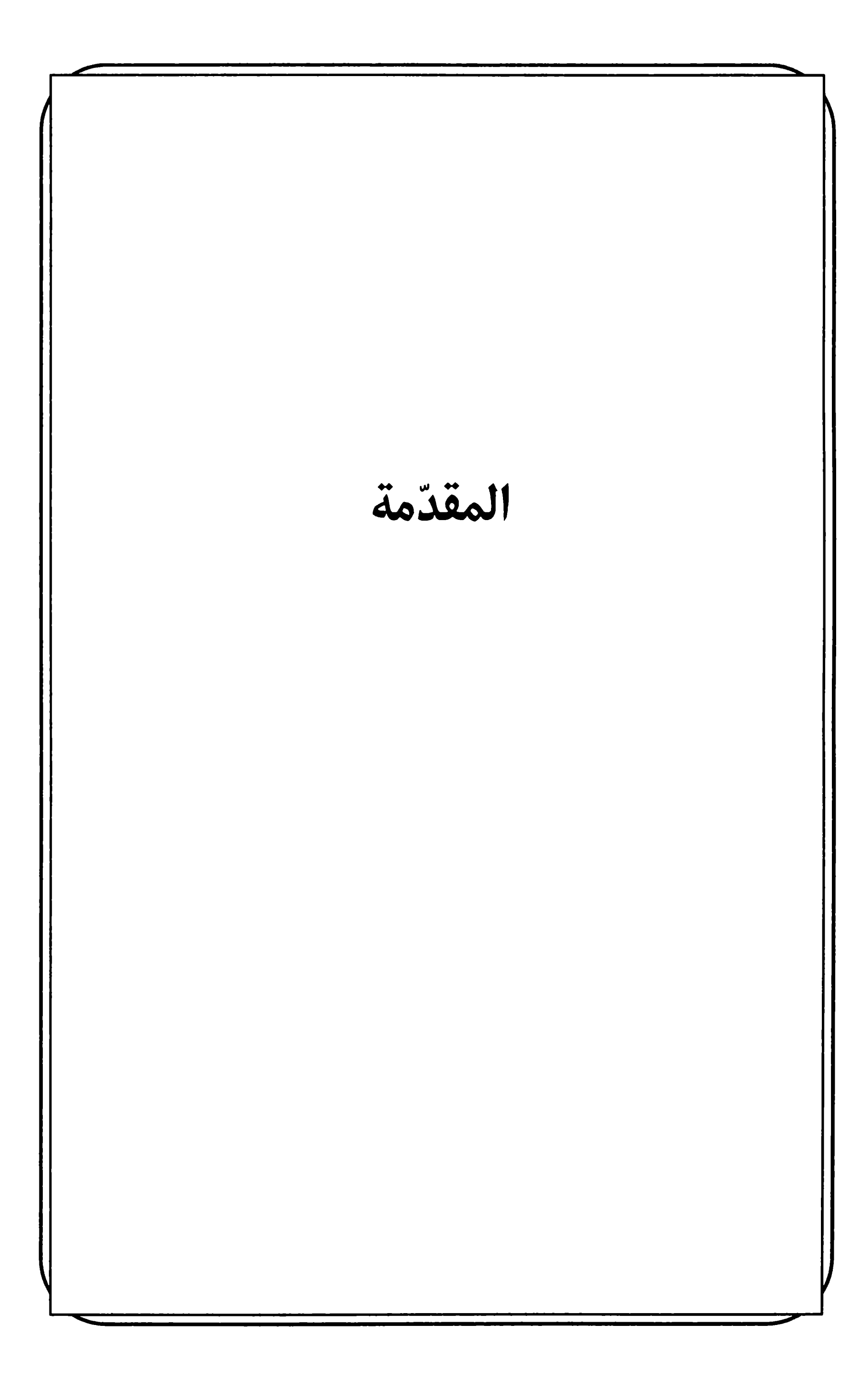
الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الأوّلين والآخرين.

وبعد،

فهذه محاضراتٌ ألقيتُها تحت عنوان (نشأة التشيّع وقضيّة عبدالله بن سبأ) حقّقت فيها عن هذا الموضوع تحقيقاً علميّاً، وتعرّضت لأقوال العلماء والكتّاب المعاصرين فيه، وأوضحت ما فيها من التناقضات، وكشفت عن كثيرٍ من الافتراءات، حضرها جمعٌ من طلّاب العلوم الدينيّة الأفاضل في الحوزة العلميّة. وقد قام بتقريرها ولدنا العزيز المكرّم والفاضل المبجّل الشيخ جعفر آل عصفور، فأحسن وأجاد، وأرجو له التوفيق والسداد. والله سبحانه أسأل أن ينفع بها الباحثين، إنّه خير موفِّقٍ ومُعين.

علي الحسيني الميلاني

١٤٣٩



المقدّمة

المحاضرة الأُولى ـ الأربعاء غرّة ربيع الثاني

١٤٣٩ هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، نحمده ونشكره ونستهديه ونتوكّل عليه ونستعين به. والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريّته من الأوّلين والآخرين، محمّد وآله الطاهرين.

أمّا بعد، فهذه محاضراتٌ في عقيدة الإماميّة في الإمامة، ألقيتها إجابةً لطلب بعض طُلّابنا، بمناسبة ما يسعى إليه المخالفون في هذه الأيّام، من التشكيك في هذه العقيدة الراسخة الثابتة، على ضوء الكتاب والسنّة والعقل السليم.

فما من يومٍ إلّا وتردُ علينا مقالةٌ في الشبكات الفضائيّة، أو المواقع، أو ترد علينا رسالةٌ جامعيّةٌ، أو نقرأُ كتاباً جديداً في الردّ على الإماميّة من مختلف البلدان.

فكان من الواجب علينا الدفاع عن الحق، بتبيين العقيدة ونقد الإعتراضات ودفع الشبهات، والله وليّ التوفيق وهو المستعان، فنقول:

إنّ الكتب المؤلَّفة ضدّ الشيعة والتشيّع والدراسات والمقالات التي تثار فيها التشكيكات والشبهات، على أنواع:

ـ فمنهم من يزعم أنّه يريد بيان أُصول مذهب الشيعة.

ـ ومنهم من ألّف كتاباً بعنوان عقيدة الشيعة الإثني عشريّة.

ـ ومنهم من قصد إثبات أن لا نصّ عند الشيعة على ما يعتقدون من إمامة الإمام أمير المؤمنين وأئمّة أهل البيت عليهم السلام، فوضع كتاب الإمامة والنص.

ـ ومنهم من ألّف في الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة، وجعل يردُّ فيه على الإماميّة.

ـ ومن القوم جماعةٌ ألّفوا في موضوع أُصول الحكم في الإسلام، وفي النظريّات السياسيّة في الإسلام، وخصّ هؤلاء فصولاً لإبطال نظريّة الإماميّة.

وإنّ من ينظر في تلك المقالات والكتب بعين الإنصاف يجدُ في أغلبها الأُمور التالية:

أوّلاً: الآراء التي لا أساس لها من الصحّة بل كثيرٌ منها افتراءاتٌ باطلة.

وثانياً: استناد المؤلّفين والكُتّاب إلى غير كتب الإماميّة.

وثالثاً: أنّه لا جديد عند هؤلاء إلّا التغيير في التعبير.

الغرض من الكتب المؤلَّفة ضدّ الشيعة

ثمّ إنّ الغرض الأساسي من تأليف هذه الكتب ونشر المقالات، هو الصدُّ عن أمرين:

الأمر الأوّل: دعوة علماء الإماميّة إلى التقريب بين المذاهب الإسلاميّة، وهذا ما ينزعجُ منه القوم، ويرون أنّ هذا التقريب سينتهي بضررهم وليس بصالحهم، حتّى أنّ بعضهم ألّف كتاباً في هذا الخصوص، أسماه بـ «مسألة التقريب بين السنّة والشيعة» وانتهى إلى القول باستحالة التقريب، لأنّ الإماميّة

كافرون، مشركون، وكيف يكون التقريب بين الإسلام والكفر؟ وهذه رسالة جامعيّة. هذا هو الأمر الأوّل.

والأمر الثاني الذي دعاهم إلى نشر هذه الكتب والمقالات هو: انتشار التشيّع في البلاد، وتقدّمهُ في أقطار الأرض، وإقبال العلماء والمثقّفين على هذا المذهب، واعتناقهم له، وهذا لا يختصّ بزمانٍ دون زمان، فما زال التشيّع ينتشر منذ القرون القديمة.

فحاول علماء القوم التصدّي لذلك، وألّفوا للصدّ عنه كتباً كثيرة، مصرّحين بمقدّمات تلك الكتب أنّ السبب لتأليفها هو انتشار التشيّع في شتى نواحي البلاد الإسلاميّة.

كلام صاحب الصواعق في مكة

يقول صاحب كتاب الصواعق المحرقة:

أمّا بعد؛ فإنّي سُئلتُ قديماً في تأليف كتاب يبيّن حقيّة خلافة الصديق، وإمارة ابن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ، فأجبتُ إلى ذلك مسارعةً في خدمة هذا الجناب، فجاء بحمد الله أنموذجاً لطيفاً، ومنهاجاً شريفاً، ومسلكاً مُنيفاً. ثمّ سُئلت قديماً في إقرائه في رمضان سنة خمسين وتسعمائة بالمسجد الحرام؛ لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما الآن بمكة المشرفة، أشرف بلاد الإسلام، فأجبتُ إلى ذلك، رجاءً لهداية بعض من زَلَّ به قدمه عن أوضح المسالك. ثمّ سَنح لي أن أزيد عليه أضعافَ ما فيه، وأُبيّن حقيّة خلافة الأئمّة الأربعة وفضائلهم، وما يتبع ذلك ممّا يليق بقوادمه خوافيه، فجاء كتاباً في فنه حافلاً،

ومَطلباً في حُلل الرصانة والتحقيق رافلاً، ومُهنداً قاصماً لحجج المبطلين وأعناق شِرارِ المبتدعين الضالين؛ لما اشتمل عليه من البراهين العقلية والأدلّة الواضحة المنقحة النقلية، التي يعقلها العالمون، ولا ينكرها إلّا الذين هم بآيات الله يجحدون، نعوذ بالله من أحوالهم، ونسألهُ السلامة من قبائح أقوالهم وأفعالهم، إنّه الجواد الكريم الرؤوف الرحيم.

ومؤلّف هذا الكتاب هو: الشيخ ابن حجر الهيتمي المكّي المتوفّى سنة ٩٧٣.

ألّفه في مكّة المكرّمة لمّا رأى أنّ التشيّع ـ والرفض بتعبيره ـ يُنتشر في تلك المدينة المقدّسة، فينزعج من انتشار الكفر والضلال في أشرف بقاع العالم! فلابدّ وأن يملي كتاباً ليكون سدّاً أمام انتشار هذا المذهب وتطهيراً لتلك البقعة المباركة من هذا الرجس!

ولا يخفى أنّ ابن حجر قد ألّف كتاباً في الدفاع عن معاوية سمّاه بـ تطهير اللسان والجنان في الذبّ عن معاوية بن أبي‌سفيان.

هذا في مكّة المكرّمة.

كلام صاحب التحفة في الهند

وفي الهند كذلك، فهو السببُ الذي دعا المولوي عبدالعزيز الهندي الدهلوي المتوفّى سنة ١٢٣٩ إلى تأليف كتاب التحفة الإثنا عشريّة، هذا الكتاب الذي أُلّف في القرن الثالث عشر باللغة الفارسيّة، ثمّ تُرجم ملخّصاً إلى اللغة العربيّة في بغداد، وانتشرت الترجمة، وطُبعت في بلاد متعدّدة مع إضافات من بعض المتعصّبين، بعنوان مختصر التحفة الإثنا عشريّة.

يقول صاحب التحفة في مقدّمة الكتاب: لقد انتشر التشيّع في هذه البلاد، ولا تجد بيتاً إلّا وفيه واحدٌ أو اثنان قد تشيّعوا. إذاً، لابدّ من تأليف كتابٍ لأن يمنع من انتشار التشيّع وضلال الأُمّة.

كلام الآلوسي في بغداد

وفي العراق، يقول أحد كبار علمائهم في بغداد ما هذا نصّ عبارته في مفتتح الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي لخّص الأدلّة على الحقّ الحقيق بالقبول ـ إلى أن يقول ـ: وبعدُ، فإنّ إهابَ العراق قد تهرّى من سُمِّ الضلالة، وعَرىٰ مُعظم أهل داءُ السكتة لعظم الجهالة، وذلك لأنّ الإماميّة أوقدوا نار الحرب بأسنّة الشُّبَه أمام كلِّ لاحبٍ، فعظُمَ تأجّج الشرّ وشاعَ التشيّعُ في البرّ والبحر، ولمّا كان في مثل ذلك يجب على العالِم إظهارُ علمه وتلافي هتك حُرمة الدين وإعظام ثَلمه، فيشفق على الجاهل شفقة ابنه أو عِرسه، لئلّا يهوي على أُمّ رأسه، أحببتُ أن أكتب وريقاتٍ تتضمّن بيان شيءٍ من المهمّ في هذا الباب، فلعلَّ الله تعالى يهدي بها من يشاء من عباده إلى صوب الصواب. إلى آخر كلامه.

ويقول آخر:

وبعد، فيقول المفتقر إلى الله، الملتجئ إلى ركن فضله وعلاه، خادم العلوم الدينية في مدينة دار السلام المحمية، محمود شكري ابن السيد عبدالله الحسيني الآلوسي البغدادي، كان الله تعالى له خير معين وأحسن هادي:

إنّ علماء الشيعة لم يزالوا قائمين على ساق المناظرة، واقفين في ميادين المنافرة والمكابرة، مع كلّ قليل البضاعة، ممّن ينتمي إلى مذاهب أهل السنّة والجماعة، لاسيّما في الديار العراقية وما والاها من ممالك الدولة العليّة العثمانيّة. حتّى اغترّ بشبههم من الجهلة الألوف، وانقاد لزمام دعواهم ممن لم يكن له على معرفة الحق وقوف. فلما رأيت الأمر اتسع خرقه والشرّ تعدّدت طرقه، شمّرت عن ساعد الجدّ والإجتهاد في الذب عن مسلك ذوي الرشاد ورأيت أن أؤلّف في هذا الباب كتاباً مشتملاً على فصل الخطاب، به يتميّز القشر عن اللباب، ويتبيّن الخطأ من الصواب ...[1].

كلام الخطيب في القاهرة

وفي مصر ـ حيث جذور التشيّع منذ صدر الإسلام، ثم في زمن الدولة الفاطميّة ـ كثرت مساعي المخالفين لمحو آثار هذا المذهب وللمنع من انتشاره على مختلف الأصعدة، ومنها تأليف الكتب وما أكثرها، وإنّه يطول المقام بذكرها، ولمّا صدرت الفتوى التاريخيّة الخالدة من شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت، إتّسع العمل واشتدّ الهجوم وازداد الأذى للشّيعة ولم يزل حتى اليوم.

وقد كان المدعوّ بـ «محبّ الدين الخطيب» من أشهر قادة الحركة ضدّ الشيعة والتشيّع في هذه الفترة في مصر، فكم من مقالةٍ كتبها ومن كتابٍ لغيره نشره ووضع له مقدّمةً من عنده وعلّق عليه بقلمه، وسنورد فيما بعد نصّ كلامه

---

(١) مختصر التحفة الإثنى عشريّة: ١.

بمقدّمة كتاب مختصر التحفة الإثنى عشريّة.

كلام السالوس في قطر

وفي بلاد الخليج كذلك، ترى أحدهم ـ الدكتور السالوس ـ وهو مُنزعجٌ من دخول كتاب المراجعات في كلّ بيتٍ؛ لأنّه صار سبباً لضلال الأُمّة، وخاصّة الشباب، وأثّر في المجتمعات. ثمّ جعل يسبُّ ويشتم، حتّى قال في السيّد شرف الدين: إنّه يُعدُّ من أشدِّ الروافض غلوّاً وزندقةً وكفراً[١].

هذا كلام الدكتور السالوس الذي هو الآن من كبار رموز القوم، وسنذكر له كلاماً آخر فيما بعد.

كلام كبار المشايخ في السعودية

وفي المملكة السعوديّة، خرج الكثير من الكتب والرسائل الجامعيّة، منها كتابٌ في عقائد الشيعة قدّم له أربعةٌ من أكبر علمائهم، وذكروا أنّ السبب لتأليف هذا الكتاب انتشار عقيدة الشيعة في سائر بقاع الأرض.

وهكذا في غير هذه البلاد.

لقد كان انتشار التشيّع ودعوةُ علماء هذه الطائفة إلى البحث والمناظرة، بغية التقريب بين المذاهب، السبب الباعث لهؤلاء المؤلّفين من المتقدمين والمعاصرين لتأليف هذه الكتب ونشر المقالات.

---

(١) مع الاثنى عشريّة في الأُصول والفروع: ١١.

موقف علماء الشيعة

أمّا علماء الإماميّة، فهم منذ اليوم الأوّل دائماً في مقام الدفاع عن هذا المذهب، وقلّما تجد في كتب علمائنا كتاباً قد أُلّف في التهجّم على الآخرين والطّعن في رموزهم، هم دائماً يدافعون عن هذا المذهب، ويبيّنون هذه العقائد، كأيّ مذهب آخَر من المذاهب، ويستندون في بحوثهم إلى الأدلّة بعد الكتاب والسنّة المعتبرة وما يدلّ عليه العقل السليم.

وأدلّة الإماميّة على عقائدهم منها ما هو خاصٌّ بداخل المذهب، وهذا لا علاقة له بالآخرين، ومنها ما هو متّفقٌ عليه بين الجانبين.

وهذه كتبهم موجودةٌ في أيدي الناس، منتشرة في كلّ مكان، بفضل المطابع ودور النشر.

إنّهم دائماً يحاولون التعريف بهذا المذهب، وفي نفس الوقت يدافعون عن مبادئه بردّ الشبهات والاعتراضات، وموقفهم في الأغلب، موقف الموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن، وسيكون عملنا ـ بحول الله وقوّته ـ في هذه المحاضرات على هذا المنهج.

إنّ علمائنا لا يفرّون من البحث، ولا يمتنعون من المناظرة، ولا يأبون الجدل بالتي هي أحسن، هم دائماً على استعدادٍ تامٍّ للبحث، على أُصول البحث العلمي النزيه وآداب الحوار البنّاء.

لقد كنّا إلى الآن نُباحثُ العلماء السابقين، كالباقلّاني، والتفتازاني، والشريف الجرجاني، والطحاوي، وأمثال هؤلاء من أكابر القوم في علم الكلام، كنّا

نظر في كتب أُولئك ونناقشهم فيما كتبوا ونباحثهم على ضوء الأدلّة من العقل والنقل، وعلى طبق مناهجهم في البحوث.

ولكنّي رأيت ـ كما ذكرت من قبل ـ أنّ كتب المعاصرين ومقالاتهم قد كَثُرت، ويحاولون دائماً من الطعن والحطِّ من هذا المذهب ورموز هذه الطائفة بالسبّ والشتم.

فرأيتُ من الواجب عليّ أن أُعلّق على ما وقع بيدي من هذه الكتب، ولا أقول شيئاً من عند نفسي كما سترون، ولا أدّعي العصمة، إنّ العصمة لرسول الله وأهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

وهذه الكتب كثيرةٌ وكثيرٌ منها رسائل جامعيّة، في مراتب مختلفة، ووجدتهم ـ ويا للأسف ـ مجانبين للإنصاف، ويتكلّمون خارج البحث الموضوعي، حتّى من بدايات الكتب، حتّى من الصفحة الأُولى يبدؤون بالسبّ والشتم والافتراء، وهذا ليس من دأب الباحثين الفضلاء الذين يريدون أن يتوصّلوا إلى الحقيقة وأن يكتشفوا الواقع، ليس من دأب الإسلام، ولا من آداب النبيّ صلّى الله عليه وآله الصلاة والسلام.

من كلمات المعاصرين في بدايات الكتب

وسأنقُلُ لكم بعض الكلمات حتّى تكونوا على بصيرةٍ من الأمر، وتُصدّقوني فيما أقول، ولا يبقى هناك ريبٌ فيما أنسبُهُ إليهم، أقرأ عليكم بعض النصوص.

كتاب أُصول مذهب الشيعة

فهذا هو الكتاب المُسمّى بـ أُصول مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة، وهو تأليف الدكتور ناصر بن عبدالله القفاري، يقول هذا الرجل وهذا نصُّ العبارة:

المقدّمة. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره.

إلى أن يقول: وبعدُ، فإنّ من أُصول الإسلام العظيمة الاعتصام بحبل الله جميعاً وعدم التفرّق، قال الله تعالى:﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[١]، وقال سبحانه:﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾[٢].

لاحظوا كيف يقول: وقد كان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق، الموافقِ لصحيح المنقول وصريح المعقول، فلمّا قُتل عثمان ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ ووقعت الفتنة، فاقتتل المسلمون بصفّين، مرقت المارقة التي قال فيها النبي صلّى الله عليه وسلّم[٣] تمرق مارقةٌ على حين فرقةٍ من المسلمين يقتُلُهم أولى[٤] الطائفتين بالحقّ. وكان مروقُها لمّا حكم الحكمان، وتفرّق الناس على غير اتفاق، ثمّ حدث بعدُ بدعةُ الخوارج، بدع التشيّع[٥].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٥٩.

(٣) وأنا أقول: صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما أمر هو، ولا أُصلّي على الحبيب المصطفى الصلاة البتراء كما نهى. إنّه يجب إضافة «الآل» ولا يجوز إضافة غيرهم.

(٤) الصحيح قراءة هذه الكلمة بصيغة الوصف لا بصيغة أفعل التفضيل، حتى لا يتوهّم دلالة الكلام على وجود شيء من الحق عند الطائفة الأُخرى. فافهم!

(٥) أُصول مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة: ١ / ٥.

لاحظوا، هذه خُطبة كتابه، وهذا مفتتح بحثه، ودائماً الإنسان الباحث النزيه المنصف يبحث، ثمّ يستنتج، دائماً في أيّ علمٍ من العلوم، دائماً تُطرح الأدلّة وتُستخلَص، ويُفتى، أليس كذلك؟

هذا الرجل ألّف كتاب أُصول مذهب الشيعة، وهذه أُصول مذهب الشيعة؟ وهكذا؟ يقول بأنّ الخلاف شرع من بعد مقتل عثمان، ووقعت الخلافات منذ صفّين، هل هذا صحيح؟ والحال أنّ غيره قال بأن الخلاف إنّما بدأ من السقيفة؟ ثمّ أين الجمل؟ ولماذا أغفل حرب الجمل؟

نصّ العبارة أقرؤها مرّة أُخرى:

وقد كان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحقّ، الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول، فلمّا قُتِل عثمان ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ ووقعت الفتنة ....

أوّلاً: أين وقعت الفتنة؟ هل كانت هناك فتنةٌ بعد عثمان وقد بايع المسلمون عليّاً أمير المؤمنين؟ أو قضيّة عثمان كانت فتنة؟ ومَن الذي أوجدها؟ ومن حرّك الناس ضدّ عثمان وقاد الثورة؟ هذه كُلُّها ملاحظات، علائم استفهام؟ «فلمّا قُتِلَ عثمان ووقعت الفتنة، فاقتتل المسلمون بصفّين».

أين واقعة الجمل؟ ولماذا لم تذكر حرب الجمل وخروج أُولئك على إمامهم على التفصيل المذكور في الكتب؟

«فاقتتل المسلمون، حينئذٍ ظهرت بدعةُ التشيّع، بعد الحَكَمين».

التشيّع من هنا بدأ، من بعد صفّين بعد الحكمين، ولم يكن التشيّع قبل ذلك في الإسلام؟

وهذا كُلُّهُ ما سنتعرّض له بحول الله وقوّته بالتفصيل.

قال: «وقد خرج التشيّع من الكوفة».

هذا صحيح؟ التشيّع خرج من الكوفة؟!

قال: «ولذلك جاء في أخبار الشيعة بأنّه لم يقبل دعوتهم من أمصار المسلمين إلّا الكوفة، ثمّ انتشر بعد ذلك في غيرها».

قال: «وكان ظهور هذه البدع بحسب البُعد عن «الدار النبويّة»، لأنّ البدعة لا تنمو وتنتشر إلّا في ظلِّ الجهل، وغيبة أهل العلم والإيمان».

ثمّ ينتهي إلى القول بأنّ المؤسّس لهذا المذهب هو عبدالله بن سبأ اليهودي.

هذا في مقدّمة الكتاب من صفحة ٥.

إلى أن قال في الصفحة ١٠: «استرعى انتباهي تضخّم الخلاف حول حقيقة الإثني عشريّة لدى الكتّاب المعاصرين».

لاحظوا بدقّة، الكتّاب المعاصرون ماذا يقولون حول الشيعة؟ قال:

ـ فمن فريقٍ يرى أنّهم كفرة، وأنّ غلوّهم تجاوز الحدود الإسلاميّة، كما في كتابات الأُستاذ محبّ الدين الخطيب، وإحسان إلهي ظهير، وإبراهيم الجبهان، وغيرهم.

ـ وفريقٌ يرى أنّ الإثنى عشريّة طائفةٌ معتدلةٌ لم تجنح إلى الغلوّ الذي وقعت فيه الفرقُ الباطنيّة، مثل: كتابات النشّار، وسليمان دنيا، ومصطفى الشكعة، وغيرهم.

ـ وفريقٌ ثالثٌ إلتبس عليه الأمر، حتّى ذهب يستفتي شيوخ الشيعة الإثنى عشريّة، فيما كتبه عنهم إحسان إلهي ظهير، ومحبّ الدين الخطيب، كما تجدُ ذلك فيما كتبه البهنساوي في «السنّة المُفترى عليها»[1].

---

(١) أُصول مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة: ١ / ١٠ ـ ١١.

تلاحظون! هذه كتابات المعاصرين وآراؤهم حول هذه الطائفة.

هذه كلمات من كتاب «أُصول مذهب الشيعة» للدكتور القفاري، وهو كتابٌ جامعيٌّ وله مقامه وشهرته ويقال بأنّ القوم يوزّعونه في مختلف الدول بمئات الآلاف من النسخ.

كتاب السالوس

وقال رجلٌ آخر منهم ـ وهو الدكتور علي أحمد السالوس ـ وكان أُستاذ الفقه والأُصول بكليّة الشريعة في جامعة قطر، له مؤلّفات صغار في آية التطهير وفي حديث الثقلين وغيرهما، وألّف كتاباً ضخماً، عنوانه مع الإثنىٰ عشريّة في الأُصول والفروع موسوعة شاملة، الطبعة السابعة، قال في تمهيد هذا الكتاب ما هذا نصّه:

إنّ الحمد كلَّهُ لله، نحمده سبحانه وتعالى ونستهديه.

إلى أن قال: أمّا بعد: فمنذُ نحو أربعين سنة بدأتُ الاطّلاع على كتب الشيعة الجعفريّة الإثنىٰ عشريّة، والاتصال ببعض علمائهم. وشجّعني على هذا أُستاذي المرحوم الشيخ محمّد المدني، أحد دعاة التقريب بين المذاهب الخمسة، حيثُ اعتبروا المذهب الشيعي هذا مذهباً خامساً، ولذلك كانت رسالتي للماجستير في الفقه المقارن بين الشيعة الإماميّة ـ أي الجعفريّة الإثنىٰ عشريّة ـ والمذاهب الأربعة.

غير أنّني عندما بدأتُ الدراسة، ثمّ قرأتُ كثيراً من كتبهم، وجدتُ الأمر على خلاف ما تصوّرهُ دُعاة التقريب، حيثُ إنّ عقيدتهم في الإمامة وما ينبني عليها، تمنع التقريب وتحول دونَهُ، فإنّ هذه العقيدة لا تصحُّ إلّا بالطعن في

خير أُمّةٍ أُخرجت للناس، حيثُ يُعتَبرُ باقي الصحابة ـ وحاشاهم ـ مُقرّين للمعصية، راضينَ عنها.

وإذا كانت مسألة الإمامة في ذمّة التاريخ فلا حاجةَ لإثارتِها، وخلافُ الأمسِ لا يمنعُ تقريبَ اليوم، ومن هنا كانت رسالتي للدكتوراه عن أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأُصوله، وللأسف الشديد أنّني وجدتُ هذه العقيدة الباطلة قد أفسدت الكثير من أُصولِ الفقه. فكيف تكون دعوةُ التقريب؟

إن قلنا للشيعة: دعوا مسألة الإمامة في مجال العقيدة، ولا تجعلوا لها أثراً في التشريع وأُصوله، حتّى تصبحوا كأيّ مذهبٍ من مذاهب أهل السنّة والجماعة، أفيقبلون؟ وإذا كانوا لا يقبلون، بل لم توجّه لهم هذه الدعوة، أفنؤمنُ نحن بعقيدتهم الباطلة؟

لهذا يجب أن تكون دعوة التقريب على هُدى وبصيرة.

أقول: والكتاب ليس في مسألة التقريب، عنوان الكتاب «مع الإثني عشريّة في الأُصول والفروع»؟!، وهذا من شواهد قولنا أن قضيّة التقريب من جملة الدوافع إلى تأليف الكتب ضدّ الشيعة والتشيّع.

قال: لهذا يجب أن تكون دعوة التقريب على هُدى وبصيرة، ولذا رأيتُ أن أجعلَ بينَ يدي المسلمين ودُعاة التقريب منهم بعض الكتب التي تبيّن الفوارق بين السنّة والشيعة في مجالاتٍ مختلفة، ليفكّروا في هذه الفوارق، ولنحدّد كيف تكون دعوة التقريب، ومَن الذي يجب أن يترك رأيَهُ ويقترب من الطرف الآخر.

يقصد: يا أيّها الشيعة، إنْ كنتم تريدون التقريب، فيجبُ أن تتركوا آرائكمُ

الباطلة حتّى تقتربوا من المسلمين أو يقترب إليكم المسلمون!!

قال: وانتهت الدراسة إلى أنّ عقيدتَهم أي: الشيعة، لا تستندُ إلى كتابٍ ولا إلى سنّةٍ، بل باطلةٌ تصطدم بالكتاب والسنّة، وأظهرت الدراسةُ كثيراً من الأخطاء وكشفتُ عن مفترياتٍ وأباطيل، ونزّهتُ الشيخ البِشري ممّا نسبهُ إليه المفتري الكذّاب صاحب كتاب المراجعات(١).

هذا في بداية الكتاب.

أقول:

أرأيتم كيف يتهجّم على الدعاة إلى التقريب؟ وكذلك غيره، فالمدعوّ بمحبّ الدين الخطيب مثلاً يقول في حواشي كتاب العواصم من القواصم في التعليق على سبّ ابن العربي المالكي الشيعة: «ومع ذلك يوجد فيمن ينتمي إلى الأزهر وإلى السنّة من يوالي دار التقريب بين المذاهب التي تأسّست في القاهرة بعد الحرب العالمية الثانية، ويتسلّى بصرف بعض عمره في الاختلاف إليها وتبادل التقيّة مع القائمين عليها»(٢).

مقدّمة كتاب مختصر التحفة

ومن أشدّ الناس في زمانه تهجّماً على الشيعة والتشيّع وأكثرهم شتماً وسبّاً وأصرحهم تكفيراً ولعناً: هو الرجل المسمّى بـ «محبّ الدين الخطيب»، فإنّه

---

(١) مع الإثني عشريّة في الأُصول والفروع: ٥ ـ ٦.

(٢) العواصم من القواصم: ١٩١.

سعى في نشر كتاب مختصر التحفة الإثنى عشريّة، وعلّق عليه، وكتب له مقدّمةً مطوّلةً، هذا مختصرها بألفاظه، فإنّه قال وأنقله على طوله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لك اللّهمّ، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

اللّهمّ صلّ على سيّدنا محمّد، وعلى آل سيّدنا محمّد، وعلى أصحاب سيّدنا محمّد، وعلى أزواج سيّدنا محمّد، وسلّم تسليماً كثيراً.

وبعد، فإن الإسلام امتاز على أنظمة الدين والدنيا جميعاً بكماله، ووفائه بحاجة المجتمع الإنساني، ليكون به سعيداً في كلّ زمان ومكان، كما امتاز بحفظ الله له ـ في أصليه الأصيلين: القرآن الحكيم والحديث النبوي ـ بما لم يسبق له نظير في كلّ هداية عرفها البشر ....

ولمّا تخطّت رسالة الإسلام حدود الجزيرة العربية المباركة ـ فدخلت العراق وإيران شرقاً، والشام شمالاً، ومصر وإفريقية غرباً ـ كان ذلك سعادةً للأخيار من أهل البلاد المفتوحة وغذاء لعقولهم، وبهجةً وحبوراً تطمئن بهما قلوبهم، وشجىً للأشرار منهم، وغصّةً في حلوقهم، ومبعث إحنةٍ وغلٍّ تسمّمت بهما دماؤهم وأرواحهم.

إن الأخيار من طبقات سالم مولى أبي حذيفة، وعبدالله بن سلام، وسلمان الفارسي، فالحسن البصري، وعبدالله بن المبارك، فمحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي حاتم الرازي، وابنه عبدالرحمن، وأندادهم وتلاميذهم، إستقبلوا هداية الإسلام السليمة الأصلية بأرواحهم وعقولهم، وفتحوا لها أبوابهم

وصدورهم، وأحلّوا لغتها محلّ لغاتهم، وعملوا بسننها بدلاً من سننهم، ونسخوا بإيمانها كلّ ما كانوا ـ أو كان آباؤهم ـ عليه من قبل. فساهموا في حفظ كتاب الله وسنّة رسوله الأعظم، وحرصوا على فهمهما كما كان يفهمهما أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة وعبدالله بن عمر وعبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل ومن ائتم بهم وسار على منهاجهم، حتى صاروا بنعمة الله إخواناً للمسلمين كصالحي المسلمين، وأئمة للمسلمين كسائر أئمة المسلمين.

وإن الأشرار من طبقة الهُرمُزان، وعبدالله بن سبأ، وعبدالله بن يسار، وأبيبكر الكرُّوس، ورُشيد الهجريّ، ومحمّد بن أبيزينب، والأحول الخبيث شيطان الطاق، وجهم بن صفوان، وتلميذه هشام بن الحكم الذي كان غلاماً لأبيشاكر الديصاني، وهشام الآخر وهو ابن سالم الجواليقي وكان يقول: إن الله جسم ذو أبعاد ثلاثة، والأحوص وأحمد بن إسحاق القمي الذي اخترع لشيعة عصره عيد بابا شجاع الدين، وبنو أعين: زرارة وبكير وحمران وعيسى وعبدالجبار، والمفضل بن عمر ....

إن الأشرار ممن سمّينا، وألوفاً كثيرة من أمثالهم، قد أبغضوا من صميم قلوبهم أصحاب محمد صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وأحبابه وأعوانه على الحق، لأنهم أطفأوا نار المجوسية إلى الأبد، وأدخلوا إيران في نطاق دولة الإسلام، وأقاموا المسجد الأقصى على أنقاض الهيكل.

فهذا الذنب الذي ارتكبه نحو المجوسية واليهودية أبوبكر وعمر وعثمان وأبوعبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد وسعد بن أبيوقاص وعمرو بن العاص

ويـزيد ومـعاوية ابـنا أبـي‌سفيان، وسـائر إخـوانـهم مـن الفـاتحين والصـالحين، لن ينساه لهم مبغضوهم من اليهود والمجوس.

وقد قاوم أسلافهم زحف الإسلام وامتداد رسالته بأسـلحتهم ودسـائسهم جيشاً لجيش، وجهاداً لجهاد، ومعركة بـعد مـعركة، حـتى هـزمهم الله فـي كـلّ موقف، وخذلهم في كلّ ملحمة. فـباتوا يـنتظرون الفـرص السـانحة، ويـترقبون للمسلمين الأولين ما يترقبه المبطلون لأهل الحق في كلّ زمان ومكان ....

وقد ظن المجوس الذين قتلوا عمر أنهم قد قتلوا الإسلام بقتله، ولكنهم ما لبثوا أن علموا أنهم باءوا من هذه بمثل الذي باءوا به من تـلك، وحـفظ الله رسالته، وحاط دعوة الحق بعين عنايته وجميل رعايته، وعادت جيوش الإسلام في خلافة ذي النورين توغل فـيما وراء إيـران، وتـفتح لكـلمة الله آفـاقاً أُخـرى متجاوزة الحدّ المنيع الذي كانوا يسمّونه «باب الأبـواب»، فـلم تكـن عـلى وجـه الأرض يومئذ ـ ولا في العصور التـالية إلى يـوم القـيامة ـ رايـات تـخفق بـالنصر والعدل والرحمة كهذه الرايات النيرة الظافرة.

حينئذ أيقن المجوس واليهود أن الإسلام إذا كان إسلاماً محمّدياً صحيحاً لا يمكن أن يحارب وجهاً لوجه في معارك شريفة سافرة، ولا سبيل إلى سحقه باغتيال أئمته وعظمائه، فأزمعوا الرأي أن يتظاهروا بالإسلام، وأن ينخرطوا في سلكه، وأن يكونوا (الطابور الخامس) في قلعته. ومن ذلك الحين رسموا خطّتهم على أن يحتموا بحائط يقاتلون من ورائـه الرسـالة المـحمدية وأهـلها الأولـين، فـتخيّروا اسـم «عـلي» ليـتّخذوه ردءاً لهـم. وأوّل مـن اخـتار ذلك لهـم يـهوديّ

ابن يهودي من أخبث من ولدتهم نساء اليهود منذ عبدوا العجل في زمن موسى إلى أن اخترعوا الفكرة الصهيونية في الزمن الأخير.

نقل المامقاني في كتابهم تنقيح المقال (٢: ١٨٤) عن الكشي رأس علمائهم في الجرح والتعديل ما نصه: «وذكر أهل العلم أن عبدالله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى عليّاً، وكان يقول ـ وهو على يهوديّته ـ في يوشع بن نون (وصيّ موسى) ، فقال في إسلامه في علي مثل ذلك. وكان (أي عبدالله بن سبأ) أول من شهر القول بإمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه ومراد الكشي من أعداء علي إخوانه وأحبابه: أصحاب رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وكاشف مخالفيه وكفّرهم. فمن هنا قال من خالف الشيعة: إن أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهود». إنتهى كلام الكشي إمام الشيعة في الجرح والتعديل، ومؤرخ الرواية والرواة في نحلتهم، وما ينبّئك مثل خبير.

وعبدالله بن سبأ كان ملعوناً على لسان علي بن أبي‌طالب سلام الله عليه، ودعوته كانت مرذولة فيما كان يدين الله به كرّم الله وجهه، وقد طارد هذا الملعون وحرّق بالنار من وصلت إليهم يده من أصحابه ودعاته ....

ولما بلغت الجرأة والفجور باثنين من المتسممين بسموم عبدالله بن سبأ ـ ويقال لهما عجل وسعد ابنا عبدالله ـ فنالا من أُمّ المؤمنين عائشة سلام الله عليها، أمر علي القعقاع بن عمرو رضي الله عنهما بأن يجلد كلّ واحد منهما مائة جلدة، وأن يجرّدهما من ثيابهما، ففعل. وكان ذلك بعد وقعة الجمل.

هذا هو علي في صورته التاريخية الثابتة عنه بأوثق ما ثبتت حقائق

الماضي، وهو غير علي في صورته الوهميّة الكاذبة التي يصوّره بها الشيعة على أنه مراءٍ جبان يمدح إخوانه الصحابة تقيّةً ونفاقاً، ويضمر لهم البغضاء حسداً وأنانية. إن عليّاً أسمى من ذلك وأكرم عند الله. وصورته الصّادقة هي التي ثبتت برواية الصادقين عن الصادقين من رواة أئمة السنّة الأعلام الذين يخافون الله واليوم الآخر، ويحبّون عليّاً وآله حبّاً معقولاً سليماً من الآفات، ويحفظون لهم كلّ كرامة وفضيلة.

والصورة التي يصوّره بها كذباً مجوس هذه الأمة وتلاميذ اليهودي عبدالله بن سبأ صورة متناقضة، جمعت بين تأليه علي ونعته بأحطّ النعوت وأسوإها.

ولم يكن كلّ شيعة علي في زمن علي من هذا الطراز، بل كان فيهم كرام الصحابة وصالحو المؤمنون، والتحق بهم واندسّ في صفوفهم الكفرة والحمقى والغلاة وضعاف العقول والكاذبون في إسلامهم، ومنهم أُتي رضوان الله عليه، وهؤلاء هم الذين عاقوا هذا الإمام الأعظم عن أن يكون كما يحبّه لنفسه وما يحبّه الله له من نشر دعوة الله في آفاق أُخرى لم تصل إليها دعوة الإسلام، وشغلوه بحمايتهم قتلة عثمان، وإن كان طالما أعلن لعنتهم على مسمع منهم وهم في كتائب جيشه، أو في صفوف المصلّين تحت منبره في مسجد الكوفة ....

كتاب الإمامة والنص

وأقرأ لكم نصّاً من كتابٍ آخر، هذا كتاب الإمامة والنصّ بقلم فيصل نور، وما ندري مَن فيصل نور؟ وهل هو اسمٌ مستعار أو هو رجلٌ حقيقيٌّ موجود؟ لا ندري.

لكن المهمّ أن قرّظ هذا الكتاب اثنان من مشاهير القوم، وهما كما قال: فضيلة الشيخ الدكتور سعد بن عبدالله الحُميد ـ حفظه الله ـ، وفضيلة الشيخ عثمان بن محمّد الخميس ـ حفظه الله ـ.

في كتاب الإمامة والنص هذه المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، إنّ الحمد لله نحمده، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا.

إلى أن قال: أمّا بعد، فإنّ أصدق الحديث كتابُ الله، وأحسنُ الهدي هَديُ محمّد صلّى الله عليه وآله، وشرّ الأُمور مُحدثاتُها، وكلُّ محدَثةٍ بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالةٍ في النار.

وبعدُ: فلعلّ أوّل خلافٍ ظهر بين المسلمين بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هو اختلافهم في موته، فقد زَعِمَ بعضهم أنّه لم يمتْ بل رُفِعَ إلى السماء، كما رُفِعَ المسيح، حتّى أزال الصدّيق ذلك [أي: الخلاف ارتفع ببركة أبي‌بكر] بقوله: من كان يعبد محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم فإنّ محمّداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإنّ الله حيٌّ لا يموت، وتلا عليهم قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَمٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَ فَإِنْ مٰاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقٰابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللّٰهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّٰهُ الشّٰاكِرِينَ**﴾(١) وقوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ**﴾(٢).

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

(٢) سورة الزمر: الآية ٣٠.

ثمّ اختلفوا في موضع دفنه، حيثُ أراد المهاجرون رَدّهُ إلى مكّة حيثُ وُلِد، وأرادَ الأنصار دفنه في المدينة، حيثُ دار هجرته وأنصاره، واختلفوا في جعل ذلك في البقيع أو صحن الدار، ورأى آخرون نقلَه إلى بيتِ المقدس، حيثُ موضعِ دفن الأنبياء، ومعراجه إلى السماء، ثمّ زال ذلك بما روي عن الصدّيق أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: ما قبض الله نبيّاً إلّا دفن في الموضع الذي يجب أن يدفن فيه، أو ما رواه القوم عن عليّ بن أبي‌طالب رضي الله عنه: إنّ الله لم يقبض نبيّه إلّا في أطهر بقاع الأرض، فينبغي أن يدفن في البقعة التي قبض فيها. وفي روايةٍ: إنّ الله لم يقبض نبيّاً في مكان إلّا ارتضاه لرمسه فيه، وإنّي دافنه في حجرته التي قبض فيها؛ فرضي المسلمون بذلك.

ثمّ اختلفوا بعد ذلك في الإمامة، فاجتمع الأنصارُ في سقيفة بني ساعدة، ووقعوا في شُبهة جواز استخلاف خليفةٍ منهم، وتوسّط بعضهم، وقال: منّا أميرٌ ومنكم أمير، ورشّحوا رئيسهم سعد بن عبادة الأنصاري، ثمّ عادوا عن دعواهم لمّا أدركهم الصدّيق، وأخبرهم بقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم «الأئمّة من قريش»، فبايع مَن كان في السقيفة أبابكر الصدّيق، ثمّ كانت البيعة العامّة في المسجد، وتأخّر عن بيعته جماعةٌ فيهم عليّ بن أبي‌طالب رضي الله عنه، ثمّ بايعوا جميعاً.

وفي ذلك كان عليّ يقول رضي الله عنه: إنّ الله سبحانه بعث محمّداً فأنقذ به من الضلالة، ونعشَ ـ أو نعّش ـ به من الهلكة، وجمع به بعدَ الفُرقة، ثمّ قبضه الله إليه وقد أدّى ما عليه، فاستخلف الناس أبابكر».

هذا كلام عليّ ينقله بلا مصدر؟

«فاستخلف الناس أبابكر، ثمّ استخلف أبوبكر عُمر، فأحسنا السيرة، وعدلا في الأُمّة، وقد وجدنا عليهما أن تولّيا الأمرَ دوننا ونحن آلِ رسول الله وأحقُّ بالأمر، فغفرنا ذلك لهما»[١].

ثمّ أورد كلاماً آخر نسبه إلى أمير المؤمنين ـ ثمّ قال:

إلى أن وقعت الفتنة، التي أعقبت مقتل ذي النورين، فبدأ الإنحراف في عقيدة التشيّع لعليٍّ رضي الله عنه يتبلور ويأخذ مناحيَ عديدة، فَمِن القول بأحقّيّته بالإمارة دون معاوية، ثمّ إلى القول بتقديمه على عثمان وتفضيله عليه، ثمّ القول بتقديمه على من سبقه من الخلفاء إلى القول بالنصّ عليه من الله ورسوله، وأنّ من سبقه إنّما كان مُغتَصباً للخلافة، ثمّ أفضى بهم هذا القول إلى الاعتقاد بردّة الصحابة، وكفر من تولّاهم، والقول بتحريف القرآن، وصرفهِ وتأويلهِ، وردّ كلِّ ما خالَف هذا المعتقدَ من آياتٍ وأحاديثَ وآثار[٢].

ثمّ قال: بأنّ القضيّة بدأت مِن عبدالله بن سبأ.

وهذا ما سنتعرّضُ له بالتفصيل بحول الله وقوّته.

أقول:

قد أشار صاحب كتاب الإمامة والنصّ إلى الخلاف الواقع بين المسلمين بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، فذكر السقيفة، وأنّه استخلف الناس أبابكر، ثمّ

---

(١) الإمامة والنص: ١٣ ـ ١٤.

(٢) المصدر: ١٥ ـ ١٦.

استخلف أبوبكر عمر، ثمّ وقعت الفتنة فقتل عثمان. قال: فبدأ الإنحراف في عقيدة التشيّع لعلي يتبلور ... إلى القول بالنصّ عليه من الله ورسوله، وأنّ من سبقه إنّما كان مغتصباً للخلافة ... وأن ذلك كلّه بدأ من ابن سبأ ...

وأقول:

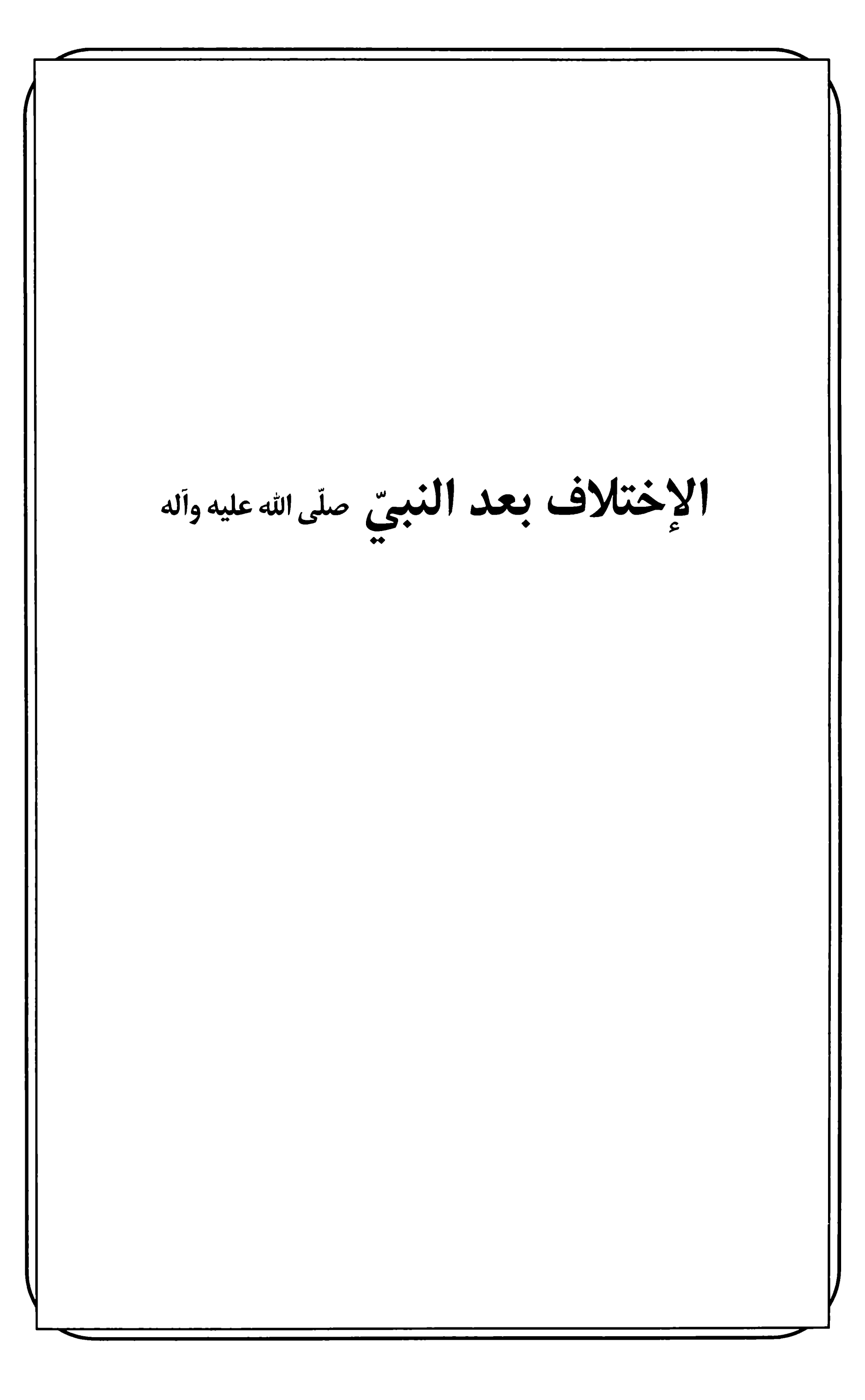
نعم ... إنّ الخلاف إنّما ظهر من «السقيفة» وكانت هي المنشأ لاختلاف المسلمين، فافترقوا إلى الشيعة والسنّة، فقالت الشيعة: بأنّ عليّاً هو الإمام للمسلمين والخليفة لرسول الله صلّى الله عليه وآله، وقال السنّة بإمامة أبيبكر ...

إذن، لابدّ من معرفة الأصل والأساس الذي نشأ منه الخلاف والإفتراق، ثمّ:

ما هي الإمامة؟

وما هو تعريفها عند الجميع؟

وهل هي منصبٌ ديني إلّهي أو مقام دنيوي يناله الشخص باختيارٍ من الناس؟



الإختلاف بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله

المحاضرة الثانية ـ الأربعاء ٨ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، حمداً كثيراً كثيراً وله الشكر أوّلاً وآخراً، والصلاة والسلام على محمّدٍ وآله الطاهرين خير الخلق أجمعين من الأوّلين والآخرين.

لا ريب ولا خلاف في أنّه يجب على كلّ مسلمٍ أن يأخذ عقيدته بالله ورسوله وباليوم الآخر، من الكتاب والسنّة، وأن يصحّح أعماله على ما جاء في الكتاب والسنّة المعتبرة، وأنّ الأعمال الصالحة كلّها نابعةٌ عن العقيدة الثابتة وتابعةٌ للأُصول الإعتقاديّة الراسخة.

ومقصودنا من «الكتاب» هو هذا القرآن الموجود بين أيدينا الذي نتلوه صباحاً ومساءً بلا زيادةٍ ولا نقصان. ومن «السنّة» قول النبيّ الأكرم والحبيب المصطفى وفعله وتقريره صلّى الله عليه وآله وسلّم. و«الكتاب والسنّة» هما «الأساس» وبعده العقل السليم لجميع «عقائد الإماميّة».

والإمامُ هو الخليفةُ لرسول الله صلّى الله عليه وآله، وهو المُبيّنُ للكتاب والسنّة، فيجبُ على كلِّ مسلمٍ أن يَعرِفَ الإمام الحقّ بعد النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله،

حتّى يتّبعه ويطيعه في أوامره ونواهيه، فيصلَ بواسطته إلى طاعة الله ورسوله، وقد تقرّر أنّ الإمامَ هو النائبُ عن النبيِّ في جميع شؤونه، وهو الواسطةُ بين النبيِّ والأُمّة، كما سيأتي ذلك بتعريفِ الإمامةِ من كتب الفريقين.

وحينئذٍ، لا ريب في أنّ الواجب على علماء الأُمّة إرشاد النّاس، وتعليمهم طريقة التحقيق عن العقيدة الصحيحة والأعمالِ العباديّةِ الصالحة، بعد وقوعِ الخِلافِ بين الأُمّة في العقائد والأحكام الشرعيّة، وتفرّقِها إلى الفِرَق المختلفة.

وقد رأى بعضُ العُلماء والكُتّاب في البلاد الإسلاميّةِ أنّ من الواجبِ عليهم تأليفَ الكُتبِ ونشر المقالات، ضدّ المذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري، مَن أجل تحذير النّاس من الانتقال إلى هذا المذهب أو الاقتراب منه، وذلك من بابِ أنّ على العالم أن يُظهِرَ عِلمَه ويبيّن للنّاس الحقائق، ويمنعهم من الوقوع في الضلالة.

ولكنّ القرآن الكريم يُعلّمُنا كيفيّةَ هداية النّاس وإرشاد الأُمّة، والسنّةُ النبويّةُ المطهّرة ـ التي أمرَ اللهُ تعالى باتّباعها وجعلَ النبيَّ صلّى الله عليه وآله أُسوةً للمسلمين فيها هذه السنّة النبويّة في كيفيّة دعوة النّاس ـ موجودةٌ بين أيدينا، فإنْ طبّقنا في تعليمنا وإرشادِنا النّاس هذه التعاليم، كان عملنا مؤثّراً يقينًا، وأمّا إذا خالفنا تعاليمَ الكتاب والسنّة فسوفَ تكون النتيجة بالعكس.

إنّ الذين قرأنا نماذجَ من كلماتهم في بيان أُصول مذهب الشيعة وعقائد الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة، قد خالفوا الكتاب والسنّة والآداب والأخلاق الإسلاميّة في طرحِهم المسائل المتعلّقة بهذا المذهب، لأنّهم في بدايةِ كتبهم، وفي مُفتتح بحوثهم، يسبّون ويلعنون ويطعنون، وسنقرأ في هذه الليلة قسماً من كلماتهم الأُخرى.

إنّ المنهجَ الصحيح في التحقيق عن آراء أيّ مذهب من المذاهب، هو النظرُ إلى ما عليهِ أكثرُ أتباع ذلك المذهب، فينسبُ إليهم الرأيُ المشهور المقبول فيما بينهم.

ما نسب إلى الشيعة في بدايات الكتب

إنّ هؤلاء الكُتّاب والمؤلِّفين من المشايخ والدكاترة، الذين وقفنا على قِسمٍ من كتبهم، قد تعرّضوا في بدايات تلك الكتب بعد البسملة وخطبة الكتاب ـ من غير السبّ والشتم ـ لأُمورٍ كبيرةٍ، وجعلوا يعطون فيها الرأي قبل البحث والتحقيق، وقد كان من أهمّ تلك الأُمور:

أوّلاً: إنّ المؤسّس للمذهب الشيعي الإثني عشري هو عبدالله بن سبأ.

ثانياً: إنّ الشيعة الإثني عشريّة يقولون بتحريف القرآن.

ثالثاً: إنّ الشيعة الإثني عشريّة يطعنون في الصحابة.

رابعاً: إنّ الشيعة الإثني عشرية يُغالون في الأئمّة الإثني عشر.

خامساً: إنّ الشيعة الاثني عشرية يخالفونَ الكتاب والسنّة في الأُصول والفروع كُلِّها.

سادساً: إنّ الشيعة الإثني عشريّة لا نصّ عندهم على إمامة الأئمّة الّذين يقولون بإمامتِهم.

وهذا كُلُّهُ بناءً على أنّ هذه الطائفة فِرقةٌ من فِرَقِ الإسلام.

وأمّا بناءً على أنّهم ـ أي الشيعة الإثني عشرية ـ خارجون عن الملّة ومحكومٌ عليهم بالكفر والشرك ـ كما هو صريح بعض العلماء المتقدّمين من أهل

السنّة، وينصّ عليه جمع من المعاصرين ـ فلا حاجة للبحث والتحقيق، بل تكفي الفتيا بالتكفير في كلمةٍ واحدةٍ.

نصوص كلماتٍ في موارد الاختلاف

وبعد أن قرأنا جملةً من كلماتهم، نقرأُ كذلك ما جاء في بعض الكتب الأُخرى التي هي رسائل جامعيّة.

* قال صاحب كتاب «عقائد الشيعة الاثني عشرية» ـ وهو الشيخ عبدالرحمن بن سعد بن علي الشثري ـ، وقد أخرجه بصورة سؤالٍ وجوابٍ، وقدّم له أشهرُ وأكبرُ عُلمائهم في هذا الزمان، كالشيخ صالح اللحيدان، والشيخ عبدالله الجبرين، والشيخ عبدالله الغنيمان، والشيخ عبدالرحمن المحمود، والشيخ عبدالله السعد، والشيخ محمّد الإمام، ـ وما أدري بالضبط ما هو ضبط هذه الأسماء ـ، على أيّ حالٍ، هؤلاء قدّموا لهذا الكتاب، وذكروا كلماتٍ شديدةٍ ضدّ هذه الطائفة، وحذّروا المُسلمين ـ وخاصّة الشباب ـ من الاقتراب إلى هذه الطائفة والاستماع إلى أقوالها وقراءة كتبها.

وقد أشاروا في كلماتهم إلى اعتناقِ جمعٍ من غير الشيعة أو من الفرق الإسلامية اعتناقهم هذا المذهب، وضلالتهم وخروجهم عن الدين والملّة.

مؤلِّفُ هذا الكتاب، الذي يطرح عقائد الشيعة بصورة سؤالٍ وجوابٍ، يقول في السؤال رقم ٢: ما أصلُ نشأة المذهب الشيعي؟

الجواب: القول الراجح لدى المحقّقين أنّ الذي غرسه وأظهره هو

عبدالله بن سبأ اليهودي[١].

سؤال رقم ٨: مَن أوّلُ مَن قال بنقص القرآن وزيادته وتحريفه من شيوخ الشيعة؟[٢]

سؤال رقم ٧٨: هل يقول شيوخ الشيعة بنزول الوحي على أئمّتهم؟[٣]

وعلى هذا الغرار سائر الأسئلة والأجوبة في هذا الكتاب.

* ومِن علمائهم وكُتّابهم مَن تعرّض لمذهب الشيعة في الإمامة والولاية، في كتابٍ ألّفهُ في التفسير، فالكتاب حول التفسير، ومع ذلك تعرّض لموضوع الإمامة!! وقد عثرتُ على الكتاب المُسمّى بـ «الشيعة الإثني عشريّة ومنهجُهم في تفسير القرآن الكريم».

هذا الكتاب للأُستاذ الدكتور محمّد إبراهيم العسّال، أُستاذ التفسير وعلوم القرآن بكليّة أُصول الدين جامعة الأزهر.

قدّم له الأُستاذ الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، أُستاذ العقيدة في قسم الدراسات العليا في جامعة أُمّ القرى بمكّة سابقاً.

والأُستاذ الدكتور علي أحمد السالوس، النائب الأوّل لرئيس مجمع الفقهاء بأمريكا.

---

(١) عقائد الشيعة الإثني عشريّة: ٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٣.

قال صاحبُ هذا الكتاب، وهو رسالة دكتوراة: المقدمة. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي أنزل الكتاب وهو يتولّى الصالحين ....

ثمّ قال: ثمّ الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ... وعلى آله وعترته الذين ... إلى آخره.

أمّا بعدُ: فإنّهُ لمن أعظم نعم الله عزّ وجلّ على هذه الأُمّة أن تكفّل الله لها بحفظ كتابها الكريم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١].

فمهما كان بعد ذلك من اختلافٍ بين طوائف الأُمّة فإنّا لا نضيق به ذرعاً ما دام الدستور الإلهي مصوناً محفوظاً بحفظ الله عزّ وجلّ.

أي الخلافات ليست ذات أهميّة، فيذكر الخلافات الواقعة منذ رحيل النبيّ صلّى الله عليه وآله أو قبل رحيله بأيّام، فأوّل خلافٍ ذكره عن ابن عبّاس، قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتدّ برسول الله صلّى الله عليه وآله وجعه، وقال: «ايتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً» فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع، فقالوا: ما شأنُهُ، أهجر؟ استفهموه، فذهبوا يردون عليه، فقال: «دعوني فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه»، وأوصاهم بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفدَ بنحو ما كنت أجيزهم» وسكت عن الثالثة، أو قال: فنسيتُها[٢] ـ أي الراوي ـ.

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

(٢) الشيعة الإثنى عشريّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم: ٥ ـ ٧.

هذا هو الخلاف الأوّل، ولا يقول من الذي قال كذا؟ ومن هو صاحب الكلمة التي تركت هذا الأثر العظيم بين الأُمّة، ومِن هُناك افترقت الأُمّة إلى فرقتين، ووقع النزاع وحصل الاختلاف وإلى يومنا هذا؟

وسنشرح هذه القضيّة بالتفصيل بحول الله وقوّته في بحوثنا الآتية.

ثم تعرّض لخلافٍ آخر، قال: ولمّا أُذيعَ نعيُ النبيّ صلّى الله عليه وآله، هال الخبرُ بعضَ أصحابه حتّى غيّب عقولهم، فاختلفوا: أماتَ الرسول صلّى الله عليه وآله أم لم يمت[1]؟

من الذي اختلف؟ وهل كان هناك اختلافٌ في موت النبي صلّى الله عليه وآله؟ أو أنّ رجلاً واحداً فقط هو الذي نادى بعدم وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله، وحتّى أنّه هدّد الناس بالقتل؟ فمن هو؟

وسنشرح هذه القضيّة أيضاً في موضعها المناسب إن شاء الله تعالى.

ثمّ ذكر موارد أُخرى من الخلافات، ثمّ قال: إنّ هذه الاختلافات لا أثر لها لأنّها كلّها اجتهاديّة، والاجتهاد لا يضرّ بل ينفع[2].

ثمّ قال: واختلف الصحابة كذلك فيمن يتولّى أمر المسلمين بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله: أهو رجلٌ من السابقين الأوّلين من المهاجرين؟ أم هو من الأنصار الذين آووا ونصروا؟ أم هو رجلٌ من أهل بيت النبيّ الأقربين؟

---

(١) المصدر نفسه: ٧.

(٢) أُنظر نصّ كلامه في: الشيعة الإثنى عشريّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم: ١١.

ثمّ ذكر قضيّة السقيفة في نصف صفحة.

وسنذكر هذه القضيّة بالتفصيل بحول الله وقوّته.

إلّا أنّه صرّح بأنّ عليّاً عليه السلام لم يبايع إلّا بعد ستّة أشهر. ولم أفهم مراده من قوله: إنّه لم يبايع مجاملةً لزوجته السيّدة فاطمة رضي الله عنها، لأمر كانت تعتبه على أبي‌بكر.

وهذا العتب غير قضيّة فدك؛ لأنّه قد ذكر قضيّة فدك فيما بعد، فما أدري هل هناك غير قضيّة فدك عتبٌ آخر من الزهراء الطاهرة الصدّيقة على أبي‌بكر؟! لأنّه قال بعد هذا الكلام: ثمّ لمّا توفّيت بعد ستّة أشهر من موت أبيها ذهب عليٌّ فبايع أبابكر.

وهنا ملاحظة مهمّة هي: أنّ كثيراً منهم يُصرّ على أنّ عليّاً عليه السلام بايعَ بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله مباشرةً، إلّا أنّ هذا الرجل يعترف بأنّ الإمام لم يبايع إلّا بعد ستّة أشهر.

ثمّ لاحظوا قضيّة فدك، قال: واختلف الصحابة كذلك في ميراث النبي، حيث جاءت فاطمة والعبّاس إلى أبي‌بكر يلتمسان ميراثَهما من رسول الله ممّا أفاء الله عليه من فدك.

إنّه لا يقول إنّ فدكاً كانت بيد الزهراء، وأنّ أبابكر انتزع فدكاً من الزهراء عليها السلام. وهذا ما سنذكره بالتفصيل، عن أعظم مصادر القوم وأهمّ كتبهم، سنتعرّض لقضيّة فدك إن شاء الله تعالى.

وهكذا ذكر بعض الاختلافات الواقعة، فينتهي إلى أنْ يقول: ثمّ جاء ـ بعد ذلك ـ قومٌ لم يستضيئوا بنور النبوّه ولم يشربوا برؤية النبيّ صلّى الله عليه وآله،

فاستغلّوا ـ أحياناً ـ اختلاف الصحابة في بعض المسائل، واتخذوا من هذا الخلاف سبيلاً يسلكونه إلى تفريق كلمة هذه الأُمّة، حقداً وحسداً لهذا الدين الحنيف، خاصّةً أُولئك الذين دخلوا فيه بقصد إفساده وتقويض صرحه، مثل: ابن سبأ، وأضرابه ... لمّا بويع عليّ كرّم الله وجهه جعل ابن سبأ يدّعي الوصاية لعليٍّ بالخلافة من رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأنّ عليّاً فيه جزءٌ إلهيّ ...

واستمرّ يذكر قضيّة ابن سبأ إلى أن قال: وكان لهذه الفرقة [أي فرقة الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة] آراء في أُصول الدين وفروعه خالفت بها جماهير المسلمين.

إلى أن قال: وساعد الاستعمار على ذلك تفرّق الأُمّة إلى نِحَلٍ شتّى ومذاهب متباينة كما ذكرنا، ففطن لذلك لفيفٌ من علماء الأُمّه الغيورين، فهبّوا لإصلاح شأنها بدعوة التقريب بين المذاهب الإسلاميّة.

ثمّ قال: ولكن هذه الدعوة إنّما كان الغرض منها أنّ كلّ فريقٍ يريد نصرة مذهبه، بصرف النظر عن كونه مُحقّاً، أو أنّ الحقّ مع غيره، وحَسِبَ كُلٌّ منهم أنّ الفرصة قد حانت لترويج معتقداته ـ هذا بالنسبة إلى قضيّة التقريب بين المذاهب ـ كما يظهرُ هذا الإحساس جليّاً في مؤلّفات الشيعة الإماميّة الإثنى عشريّة بالذات(١).

ثمّ إستمرّ في الكلام إلى أن يقول: إنّ الشيعة لا يمكن أن يكونوا صادقين في ادّعائهم الولاء لآل البيت الكرام.

---

(١) أُنظر: الشيعة الإثنى عشريّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم: ٨ ـ ١٥.

هذه نقاط من كلمات هذا الرجل، وأختصر ما يتعلّق بهذا الكتاب، وأكتفي بهذا المقدار، ولربّما أتعرّض لبعض ما قال في البحوث الآتية إن شاء الله تعالى.

* ومن أكبر وأوسع ما وجدتُ من الكتب المؤلّفة من المعاصرين في الإمامة، كتاب الشيخ عبدالله بن عمر الدُميجي، هذا الكتاب عنوانه «الإمامة العُظمى عند أهل السنّة والجماعة»، والمؤلّف عميدُ كُليّة الدعوة وأُصول الدين في جامعة أُمّ القرى.

ذكر في هذا الكتاب أُموراً في المقدّمة، وانتهى كلامه إلى أن قال وأرجو الالتفات جيّداً هناك صنفٌ من العلماء لم ينازعوا في حاجة الناس إلى قيادة، ولكنّهم أنكروا أنّ الإسلام جاء بالأمر بإقامة الخلافة، وأنّ هناك ما يُسمّى بالحكومة الإسلاميّة أمر الله بإقامتها[1].

الطّعن في خلافة أبي‌بكر من جماعةٍ

أقول:

إعلموا أنّ جماعة من الكُتّاب والعلماء الكبار من أهل السنّة ذهبوا إلى أنّه لا حكومة في الإسلام، ومن جملة هؤلاء، الدكتور علي عبدالرزّاق، فإنّه ألّف كتاباً عنوانه «الإسلام وأُصول الحكم»، ذهب فيه إلى أنّ الإسلام دين دعوة فقط، ولا دخل له في الدولة وسياسة أمر الدنيا[2].

---

(١) الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة: ٧٠.

(٢) نفس المصدر: ٧٠ نقلاً عن كتاب الإسلام وأُصول الحكم: ١٣٦.

قال الدكتور علي عبدالرزّاق: إنّ الدين الإسلامي بريءٌ من تلك الخلافة، والخلافة ليست في شيء من الخُطط الدينيّة[١].

محنة علي عبدالرزاق في القاهرة

هذا الكتاب ألّفه هذا الرجل الذي كان من كبار علماء الأزهر، وقامت القيامة ضدّه، وأُخرج هذا الرجل ـ أي الدكتور علي عبدالرزّاق ـ من علماء الأزهر، وأمروا بأن يُصادر كتابُه، بعد أن أُقيمت المحكمة ضدّه وحُكِم عليه وأُخرج من دائرة علماء الأزهر، وقد كان من كبار العلماء والقضاة والأساتذة الكبار، وقد كانت هذه القضيّة بسنة ١٣٤٤ من الهجرة النبويّة، وتابعه على هذه النظريّة جمعٌ من العلماء والكتّاب من أهل السنّة قالوا: بأن لا حكومة في الإسلام، وقد ذكر الدميجي أسماء بعضهم.

قال الدميجي: لكن علي عبدالرزّاق حُوكِمَ عليه من قِبَل الجامع الأزهر، فمثل للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء، وصدر في حقّه الحكم التالي: حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر ـ وكان إذ ذاك الشيخ محمّد أبوالفضل ـ بإجماع أربع وعشرين عالماً معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ علي عبدالرزّاق: أحد علماء الجامع الأزهر، والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائيّه الشرعيّة، ومؤلّف كتاب (الإسلام وأُصول الحكم) من زمرة العلماء. صدر هذا الحكم بدار الإدارة العامّة للمعاهد الدينيّة في يوم الأربعاء ٢٢ المحرّم ١٣٤٤ هـ(١٢ أغسطس ١٩٢٥ م).

---

(١) نفس المصدر: ٧٠ ـ ٧١ نقلاً عن كتاب الإسلام وأُصول الحكم: ٢١٠.

وقد سبقه إلى هذا الصنيع في ثوب خادم كتاب (الخلافة وسلطة الأُمّة) وإن كان يهدف في ظاهر أمره إلى ما أقدم عليه مصطفى كمال من الفصل بين الخلافة والحكومة.

ثمّ تابعه في دعوته تلك عبدالحميد متولّي حيث يقول: فالواقع أنّ الخلافة ذات صبغة دنيويّة أكثر من دينيّة، وممّا يدلّ على ذلك أنّنا لا نجد في القرآن أو السنّة ـ كما قدّمنا ـ نصّاً صريحاً يُشير إلى شيء من أحكامها، بل ولا عن وجوبها أو عدم وجوبها.

إنّ الشيء المهمّ الذي أُريد أن أُنبّه عليه هو: أنّ هؤلاء ـ من علي عبدالرزّاق وأمثاله ـ ما كانوا ينكرون ضرورة الحكومة والخلافة في الإسلام، وإنّما ـ أرجو الإلتفات إلى هذه النقطة ـ انتهوا إلى هذا الرأي، لأنّهم رأوا أنّ أوّلَ خلافة أُسّست في الإسلام بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله لم تكن بحسب الموازين الشرعيّة، ولم تؤسّس على أُسسٍ مُتّخذةٍ من الكتاب والسنّة.

هذا هو الأصل، وهذا هو السبب الذي دعا القوم لأن يقيموا القيامة على هذا الكتاب ومؤلّفه وإخراجه من زمرة علماء الأزهر، وقد تفحّصت عن هذه النقطة إلى أن حصلت على التصريح بها في كتابٍ ألّفه أحد أساتذة جامعة الأزهر بالقاهرة.

أقرأ لكم نصّ الكلام، يقول الدكتور الريّس صاحب كتاب «النظريّات السياسيّة الإسلاميّة» عن علي بن عبدالرزاق: ونُعرض عمّا في كتابه مِن مطاعن على أبيبكر رضي الله عنه والصحابة، وأنّهم أقاموا حكومةً غير إسلاميّة، أغراضُها دنيويّة للترويج لمصالحِ العرب، ولم تكن حربهم لله، بل للخوضِ في المُلك! وأنّ

أبابكر كان أوّل ملك في الإسلام، وأنّ دولته قامت على السيف والقوّة[١].

نقل صاحب كتاب «النظريّات السياسيّة الإسلاميّة» الذي هو من علماء مصر وجامعة القاهرة هذا المطلب من كتاب علي عبدالرزّاق الذي هو من كبار علمائهم وقُضاتهم، نقل هذه العبارة من كتابه «الإسلام وأُصول الحكم» الصفحة ٩٢.

فالدكتور علي عبدالرزّاق لا ينكر أصل وجود الحكومة في الإسلام، وإنّما يقول إنّ أوّل حكومة أُسّست بواسطة الصحابة بعد النبي صلّى الله عليه وآله مباشرةً أُسّست على أساس السيف والقوّة.

وهذا هو السبب لقيام القوم ضدّ هذا الكتاب ومؤلّفه. وقد تابعه على هذه النظريّة جمعٌ من العلماء والكُتّاب في مصر، من جملتهم الدكتور أحمد محمود صُبحي.

يقول الدكتور صبحي في خلافة أبي‌بكر: إنّ مشكلة اختيار الأُمّة ثمّ ما انتهت إليه من تولّي أبي‌بكر الخلافة لم يستنبط منها قاعدةٌ شرعيّةٌ تُحدّدُ كيفيّة اختيار الحكم، وكان هذا أوّل الوهن في النظم السياسيّة للإسلام أن تتمّ بيعةُ خليفة دون استنادٍ إلى مبدء شرعي.

ويقول في خلافة عثمان: يلاحظُ على اختيار عبدالرحمن بن عوف أنّه بنى ـ قضيّة الشورى ـ على قاعدةٍ غير معروفةٍ في الشرع، إذ قرنَ سيرة الشيخين ـ أبي‌بكر وعمر ـ بالقرآن وسنّة الرسول شرطاً على كلّ من عثمان وعلي، ولم يقُل

---

(١) النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ١٥٩.

أحدٌ من قبلُ ولا مِن بعد أنّ سيرة الشيخين تُقرن بكتاب الله وسنّة رسوله. هكذا تمّ اختيارُ الخلفاء الثلاثة ـ الكلام ما زال للدكتور أحمد محمود صُبحي ـ مع شديد التقدير لمكانتهم، بين غياب تشريعٍ وبين خطأ في تطبيق التشريع[١].

ومن الجدير بالذكر، وإن كان سابقاً لأوانه، أنّهم ينصّون على أن لا نصّ من الكتاب والسنّة على إمامة أبي‌بكر، لا يوجد نصٌّ أبداً، لا من الكتاب ولا من السنّة[٢].

وينصّون على أنّ خلافة أبي‌بكر كانت ببيعة عمر فقط، وخلافة عثمان كانت ببيعة عبدالرحمن بن عوف فقط[٣].

وسأشرح هذه القضايا فيما بعد إن شاء الله تعالى، ولكن أرجو الإنتباه: إنّ بيعة أبي‌بكر وخلافته بعد النبيّ إنّما كانت ببيعة عمر فقط، وخلافة عثمان كانت ببيعة عبدالرحمن فقط.

والحال أنّ محمّد رشيد رضا صاحب تفسير المنار يقول في كتاب «الخلافة»: تحقُّقُ الإمامة ببيعة الواحد غلطٌ[٤]!!

محنة جماعةٍ آخرين في القاهرة

نعم، لقد أقاموا الدنيا على الدكتور علي عبدالرزّاق وأمثاله الذين قالوا بهذه المقالة لكونها على خلاف ما بنوا عليه أمر الخلافة، وكذلك فعلوا مع غيره

---

(١) أُنظر كتاب: الزيديّة للدكتور أحمد محمود صبحي: ٢١ و٢٢.

(٢) ستأتي مصادره، فانتظر.

(٣) ستأتي مصادره، فانتظر.

(٤) الخلافة: ١٢.

وغيرهم من مشايخهم ودكاترتهم، لمّا قالوا بما لا يوافق أهوائهم، كقضيّة العلّامة الجليل المحقّق الكبير الشيخ محمود أبو ريّه.

الشيخ محمود أبو ريّه الذي هو من كبار علماء الأزهر، ويعترفون بذلك، ألّف كتاب «أضواء على السنّة المحمّديّة»، وألّف كتاب «شيخ المَضيرة أبوهريرة».

وقد أقاموا الدنيا على هذا الشيخ بهذه المناسبة، ويقال بأنّه تشيّع، فهنيئاً له.

وكذلك فعلوا مع أحد علمائهم الكبار وهو الشيخ محمّد محمّد عبداللطيف الشهير باسم ابن الخطيب، الذي ألّف كتاباً حول جمع القرآن وتدوين آيات القرآن وسوره وسمّاه «الفرقان»[١]، فإنّهم حاكموه، وصادروا كتابه؛ لأنّه ذكر أحاديثهم الصريحة، وأقوالهم التي هي نصوص لا تقبل التأويل، في الدلالة على نقصان القرآن الكريم، وسنبحث عن قضيّة تحريف القرآن فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

محنة ابن شنبوذ في بغداد

ومن قَبلُ فعلوا ما فعلوا مع أحد مشايخهم الكبار الفقهاء المشهورين في بغداد، وهو ابن شنبوذ، كان يقرأ في صلاته على ما جاء في أحاديثهم في الصحيحين وغيرهما من الآيات الساقطة من القرآن بحسب ما يروون.

كان هذا الشيخ المسكين يقرأ تلك الآيات في صلاته ويقرؤها على تلامذته، لكونها في الصحاح عن كبار أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولكنّه

---

(١) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م.

أُودي وسُجن وضُرب مئات الأسواط على رؤوس الأشهاد.

وهذا ذنبُ هذا العالم الكبير، حتّى التجأ إلى التوبة، وأخذوا منه رُقعةً صرّح فيها بالتوبة وعدم العود إلى قراءة هذه الآيات من القرآن الكريم الموجودة في الصحيحين وغيرهما من كُتب القوم.

وسأذكر لكم قضيّة ابن شنبوذ، مع ما عليه من المقام الرفيع، كما يذكرونه بالألقاب والأوصاف الفخمة، وهي موجودة في كتاب تاريخ بغداد للحافظ الكبير الخطيب البغدادي[١] وغيره من المصادر المعتمدة.

نظرة في كتيّب في التصحيح عند الشيعة

وبالمناسبة أذكر لكم أنّه قد وقع بيدي كُتَيِّبٌ عنوانه «ظاهرة التصحيح عند الشيعة»، كتبته دكتورة، مدرّسة، بقسم الدراسات الإسلاميّة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة[٢]، تقول هذه المرأة ما محصّله: إنّ الشيعة بدأوا يصحّحون عقائدهم.

فذكرت في هذا الكتاب أسماء عشرة من رجال الشيعة، فيهم من ليس من العلماء، وفيهم من يُعدّ من العلماء كالبُرقعي، وكالسيّد موسى الموسوي، واعتمدت على هذين الرجلين أكثر من غيرهما، وقالت بأنّ الشيعة بدأوا يصحّحون عقائدهم، واعتمدت كثيراً على كتاب «الشيعة والتصحيح» للسيّد موسى الموسوي.

وذكرت أنّ البرقعي نقض كتاب الكافي للشيخ الكليني، وهذا نصّ كلامها، تقول:

---

(١) تاريخ بغداد: ١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ الرقم ١٢٢.

(٢) هي: الدكتورة بسمة بنت أحمد جستنيّة.

أهمّ موضوعات التصحيح التي صحّحها هؤلاء العلماء من الشيعة، نقض كتاب الكافي، نقض القول بتحريف القرآن، نقض قولهم في الإمامة والخلافة، نقض القول بالتقيّة، نقض عقيدة الرجعة، نقض عقيدة المهديّة أو المهدويّة، إبطال الغلوّ في الأئمّة، ويشمل أقوالهم في زيارة القبور، السجود على التربة الحسينيّة، الاحتفال بيوم عاشوراء، إبطال بدعة الشهادة الثالثة في الأذان، نقض المُتعة[١].

ذكرت هذه الكاتبة هذه الأُمور التي جاء البُرقعي وأمثاله يصحّحون عقيدة الشيعة فيها، مع العلم أن بعضها أحكام وليست عقائد.

أمّا البُرقعي، فقد كان من أُسرةٍ عريقةٍ في مدينة قم، هذا الرجل دخل الحوزة العلميّة حتّى يدرُس، اشتغل برهةً من الزمن، إلّا أنّه لقصوره في العقل وفي الفهم لم يتمكّن من مواصلة التحصيل، فترك الدرس وخرج من الحوزة العلميّة، وانتقل إلى طهران العاصمة، واتصل ببعض السفارات بواسطة بعض الأشخاص، وعلى أثر اتصاله ببعض الجهات السياسيّة قبضت عليه الحكومة وسجن مدّة، ثمّ أُفرج عنه، وكان يمشي في الأسواق ويجتمع بالناس، إلى أن مات هذا الرجل وترك أقوالاً وآراء شاذّة لم يتبعه فيها إلّا شذّاذ.

هذا الرجل كان قليل العقل، وسألني أحدهم كيف تقولون هذا الرجل قليل العقل مع أنّه كان في الحوزة العلميّة؟ كيف تقولون أنّ عقله كان أقلّ من علمه؟ وعلمه كان أكثر من عقله؟ كيف تقولون هذا؟

---

(١) ظاهرة التصحيح عند الشيعة: ١٢٧ ـ ١٢٨.

قلت: أليس قد كتبتُم بترجمة ابن تيميّة أنّ علمه كان أكثر من عقله، وهو شيخُ إسلامكم وقد مات في السجن عندكم؟ أمّا البُرقعي، فلم يكن إلّا أحد طلّاب الحوزة العلميّة.

وأمّا السيّد موسى الموسوي، هذا الرجل كان حفيد كبير علماء الطائفة في زمانه، وهو السيّد أبوالحسن الإصفهاني، وبهذه المناسبة اشتهر هذا الرجل، ودخل في السياسة، وخدم الحكومة البائدة في العراق، واستغلّوا أُسرته وشُهرته وكونه حفيداً لكبير العلماء في زمانه، استخدموه وحملوه على أن يكتبَ كتاباً ضدّ الثورة الإسلاميّة في إيران، عنوانه «الثورة البائسة»، ثمّ دفعوا إليه الأموال على أن يكتب ويتهجّم على الشيعة والتشيّع، فألّف كتاب «الشيعة والتصحيح».

وأنا أقول: إنّنا لا ننكر وجودَ البرقعي، ولا وجود موسى الموسوي، وحتّى في وقتنا الحاضر، وحتّى في الحوزة العلميّة، قد يوجد عندنا برقعي أو أكثر، نحن لا ننكر هذا. ولكن أين هؤلاء من الدكتور علي عبدالرزّاق؟ أين هؤلاء من الشيخ أبو ريّه، وإذا كان هؤلاء قد عرفوا الحق بعد حين وأصبحوا من الشيعة الإماميّة فأهلاً وسهلاً وهو نعم المطلوب!

إنّ البرقعي وغيره لم يعاملوا معاملتَكُم مع مشايخكم، وإنّما يكفي سكوت مراجعِنا وإعراضهم عن هؤلاء وعن أقوالهم، والناس دائماً تبعٌ للمراجع.

إنّ الدكتور علي عبدالرزّاق كبير، والشيخ محمود أبو ريّه، ومحمّد رشيد رضا، وأمثالهم هؤلاء كبار، فكيف تنسون أقوال هؤلاء، ومراتبهم، ومواقعهم بينكم، وتذكرون أُناساً لا يُعتنى بهم في الأوساط العلميّة بين الشيعة الإماميّة،

بل كانوا مطرودين وإنْ كانوا شيعةً؟

ثمّ المهم، المهم جدّاً دائماً في البحوث العلميّة أن ننظر إلى الأدلّة، ولو أنّا تعرّضنا للأقوال فإنّما نتعرّض لها من أجل الاستشهاد، لا من أجل الاستدلال، الاستدلال دائماً يكون بالكتاب والسنّة وبالعقل السليم، أمّا الأقوال فهي أقوال، قد تكون حقّاً، وقد تكون باطلاً.

إذاً، نحن سنتعرّض في هذه المحاضرات ـ بحول الله وقوّته ـ لجميع المسائل المطروحة في كتب المعاصرين، بدءً بقضيّة عبدالله بن سبأ، ثمّ تحريف القرآن، ولعبدالله بن مسعود في قضيّة المعوّذتين إن شاء الله تعالى.

وسأتعرّض ـ بحول الله وقوّته ـ في محاضراتي هذه إلى التقيّة، إلى المتعة، إلى عدالة الصحابة، كلّ ذلك سيُطرح في موضعه المناسب، وسأُفصّل الكلام ـ بحول الله وقوّته ـ في قضيّة ابن سبأ، عندما أُبيّن معنى الإمامة، والخلافة، والولاية، والحكومة، في مقدّمة بحثنا في الإمامة إن شاء الله تعالى.

سندخل من المجلس الآتي إن شاء الله تعالى في بحث الإمامة، بدءً بتعريف الإمامة ـ لغةً واصطلاحاً ـ عندنا وعند أهل السُنّة، وسترون أن لا خلاف بين الفريقين في تعريف الإمامة، ولو كان هناك فرقٌ فهو في الألفاظ، والمعنى واحد، لا خلاف بين المسلمين في ضرورة وجود الإمام في كلّ زمان، لا خلاف بين المسلمين في تعريف الإمامة، وسأذكر كلّ ذلك، وبعد ذلك سأطرح قضيّة عبدالله بن سبأ إن شاء الله تعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحاضرة الثالثة ـ الأربعاء ١٥ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ، الموافق ٣ يناير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه ولو كره الكافرون.

اللّهمّ صلِّ عليه وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين خير الخلق أجمعين.

الإشارة إلى المشتركات

وبعدُ، فإنّ عندنا مشتركات لابدّ من الالتزام بها، أذكر بعضها ولابدّ وأن تكون معنا إلى آخر المحاضرات:

الأمر الأوّل: إنّ الله سبحانه وتعالى نهى عن الاختلاف والتنازع والتفرّق، وكذلك النبيّ صلّى الله عليه وآله، والآيات والأحاديث الواردة في هذا المورد معروفة.

والأمر الثاني: هو أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان على علمٍ بما سيكون من بعده من الاختلاف والتفرّق بين الأُمّة، وقد أخبر بذلك صلّى الله عليه وآله أكثر من مرّةٍ، والأحاديث في ذلك معروفة.

والأمر الثالث: لا ريب في أنّ الله سبحانه وتعالى والرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله قد أمرا بالرجوع إلى الكتاب والسنّة في كلّ أمرٍ وقع فيه الخلاف، كقوله تعالى: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ**﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً**﴾[2].

والأمر الرابع: إنّه لا خلاف بين الأُمّة في ضرورة وجود الإمام بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله، الإمام والخليفة والنائب والقائم مقامه صلّى الله عليه وآله الذي يسدُّ مسدّهُ، فالكلُّ متفقون على ضرورة وجوده بين الأُمّة في كلّ زمان، ولا حاجة إلى نقل نصوص الكلمات في هذا المورد.

والأمر الخامس: إنّه لا خلاف بين الأُمّة في معاني ومفاهيم الألفاظ التالية:

الإمامة.

والخلافة.

والولاية.

والحكومة.

والإمارة.

---

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٦٥.

أوّلاً: الإمامة

أمّا الإمامة، فالمراد من الإمام في اللغة ـ كما في «لسان العرب» وغيره[١] ـ هو المؤتَمُّ به، إنساناً كان يُقتدى بقوله أو فعله أو كتاباً أو غير ذلك، مُحقّاً كان أو مُبطلاً، وجمعه أئمّة.

والإمامة قد تكون خاصّةً، كإمام الجماعة، وهو من يتقدي به المأمومون المصلّون خلفَه، فهم يقتدون به في ركوعه وسجوده وغير ذلك.

وقد تكون الإمامة عامّةً وهو النائب عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، أو فقل إنها النيابة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله في جميع شؤونه عدا النبوّة. فيقتدي به المؤمنون ويتّبعونه في أقواله وأفعاله.

ثانياً: الخلافة

أمّا الخلافة، فقد قال الراغب الأصفهاني: الخلافة النيابة عن الغير، إمّا لغيبةِ المنوب عنه وإمّا لموته[٢].

وفي «لسان العرب»: خَلَفَ فلانٌ مكان أبيه يخلف خلافةً: إذا كان في مكانه ولم يَصِرْ فيه غيرُهُ[٣].

وفي «النهاية» لابن الأثير في معنى الخليفة: مَن يقوم مقام الذاهب ويسدُّ مَسدَّهُ[٤].

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني: ٨٧، لسان العرب: ١٢ / ٢٤ ـ ٢٥.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني: ٢٩٤.

(٣) لسان العرب: ٩ / ٨٥.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢ / ٦٩.

ثالثاً: الولاية

والولاية مصدر وَلِيَ يَلي أي تولّي الأمر.

قال في «المصباح المنير»: [وليتُ الأمر أليهِ]: بكسرتين [وِلايةً] بالكسر: تولّيتهُ، و[ولّيتُ البلدَ وعليه، ووُلِّيتُ على الصبي والمرأة] فالفاعل [والٍ]، والجمعُ [وُلاة]، والصبيُّ والمرأة [مُوَلّى عليه][1].

رابعاً: الحكومة

أمّا الحكومة، فهي مصدر حَكَمَ يحكُمُ، كما هو واضح.

خامساً: الإمارة

والإمارة كما في «المصباح المنير»: [الإمرة والإمارة]: الوِلاية بكسر الهمزة[2].

فموضوع بحثنا هو الإمامة الكبرى، والخلافة العُظمى، والولاية المطلقة، وهذه مفاهيم متصادقة، ومن المعاصرين كالدكتور الدُميجي مَن عبّر بأنّها مترادفة.

وأمّا الإمارة، فقد تكون للخليفة والإمام، وقد تكون لغيره، كما أنّ الحكومة كذلك، فقد يكون الحاكم هو الإمام والخليفة، وقد يكون الحاكم غيره، لكنّها بالجعل الإلهي من حقوق الخليفة وشؤونه كما قال تعالى: ﴿**يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ**﴾[3]، وسنوضّح هذه النقطة فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) المصباح المنير: ٢ / ٣٥٠.

(٢) المصدر: ١ / ٢٦.

(٣) سورة ص: الآية ٢٦.

تعريف الإمامة

والأمر السادس:

من الأُمور المتّفق عليها، تعريف الإمامة إصطلاحاً، فإن الكلّ متّفقون على تعريف الإمامة بما سيأتي، وإن اختلف اللّفظ والتعبير منهم فالمعنى واحد.

ففي «شرح المواقف»: الإمامة رياسةٌ عامّة في أُمور الدين والدنيا[١].

وقال التفتازاني: الإمامة رياسة عامّةٌ في أمر الدين والدنيا خلافةً عن النبيّ عليه الصلاة والسلام[٢].

وقال الفخر الرازي: هي رياسةٌ عامّةٌ في الدين والدنيا لشخصٍ من الأشخاص[٣].

وقال الماوردي: الإمامة موضوعةٌ لخلافة النبوّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا[٤].

وقال إمام الحرمين: الإمامة رياسةٌ تامّةٌ وزعامةٌ عامّة تتعلّق بالخاصّة والعامّة في مهمّات الدين والدنيا[٥].

وقال النسفي: نيابةٌ عن الرسول عليه السلام في إقامة الدين بحيث يجبُ على كافّة الأُمم الإتّباع[٦].

---

(١) شرح المواقف: ٨ / ٣٤٥.

(٢) شرح المقاصد: ٢ / ٢٣٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ٢٣٤.

(٤) الأحكام السلطانية: ٥.

(٥) غياث الأُمم في التياث الظلم: ١٥.

(٦) شرح العقائد النسفية: ٢٢٩.

وقال ابن خلدون: فهي في الحقيقة خلافةٌ عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا[١].

وأمّا المعاصرون، فمنهم مَن رجّح تعبير التفتازاني، ومنهم من اختار تعبير ابن خلدون، وبعضهم ترك تعريف الإمامة ولم يتعرّض لتعريفها. وقال بعضهم هذه التعاريف كلّها من جنس واحدٍ؛ وهذا هو الصحيح كما أشرنا من قبل، وإن اختلفت الكلمات أو الألفاظ لكن المعنى واحد. إنّ الإمام والخليفة هو الذي يقوم مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله ويَسُدّ مَسدَّه.

إذاً، ما اختلفنا في تعريف الإمامة؛ لأنّ علمائنا أيضاً يُعرّفون الإمامة بنفس هذا التعريف، كالعلّامة الحلّي رحمه الله[٢]، واستاذه نصيرالدين والشيخ المقداد السيوري الحلّي، وغير هؤلاء من علمائنا في علم الكلام.

تعيين الإمام بيد الله

نحن نقول: إنّ أدنى الناس فهماً وأقلّ الناس علماً إذا نظر في هذا التعريف ودقّق النظر في مفاهيم هذه الألفاظ، يفهم من هذا التعريف ـ المتّفق عليه بين الفريقين ـ أنّ الذي يتولّى أُمور المسلمين من بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله لابدّ وأن تتوفّر فيه جميع تلك الصفات التي كانت موجودةً في النبيّ صلّى الله عليه وآله، وجميع الملكات والحالات المعنويّة التي كانت عنده، إنّ جميع تلك

---

(١) تاريخ ابن خلدون: ١ / ٢٣٩.

(٢) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: ٣٥٥.

الملكات والحالات والصفات لابدّ وأن تتوفّر في هذا الإمام والخليفة من بعده، عدا النبوّة طبعاً، وإلّا لا يصلح أن يقوم مقامه ويسدَّ مسدّه.

وعليه، فلو دار الأمر بين رجلين من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله، وجب علينا أن ننظر أنّ أيّهما هو الواجد لتلك الصفات والحالات والملكات، هل هو عليٌّ أو هو أبوبكر؟

ثمّ إذا كان الإمام نائباً وخليفة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، فلماذا لا يكون نصبهُ بيد مَن كان نصب النبيّ بيده، وهو الله سبحانه العالم بما خلق، فيعرّفه النبيّ للأُمّة بأمرٍ منه؟

وقد تنبّه السّعد التفتازاني إلى هذه النقطة، فقال ما نصّ عبارته:

فإن قيل: الخلافة عن النبيّ عليه الصلاة والسلام إنّما تكون فيمن استخلفه النبيّ عليه الصلاة والسلام، ولا يصدق التعريف على إمامة البيعة ونحوها.

قُلنا: لو سُلِّم، فالاستخلاف أعمّ من أن يكون بوسطٍ أو بدونه.

هذا جوابه؛ وكأنّ الفرد الذي بايعه بعض الناس واختاروه وانتخبوه للخلافة والنيابة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، مُنتخبٌ مِن قِبَل النبيّ صلّى الله عليه وآله بواسطة الناس! وكأنّ النبيّ أوكل أمر تعيين خليفته إلى هؤلاء الأشخاص! وهل كان بإمكانهم أن يعرفوا الواجد للصفات والملكات من غير الواجد؟

ولكن ما الدليل على هذا؟

ثمّ إذا كان الأمر من هذا القبيل، فكيف تُسمّون مَن تولّى الأمر بالسيف والقهر والغلبة، تسمّونه خليفةً عن النبيّ صلّى الله عليه وآله؟!

هذا كتاب السيوطي في تاريخ الخلفاء، عندما تقرؤون هذا الكتاب، ترونَ أنّه يذكر جميع الحُكّام منذ اليوم الأوّل وإلى زمانه، يذكرهم بعنوان خلفاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وأُمراء المؤمنين.

فأين البيعة؟ وأين تلك الصفات التي تعتبرون وجودها وتشترطون في الإمام المنتخب والمختار مِن قِبَل الناس كما سنقرأ تلك الصفات؟

فالحق الظاهر من كلمات أهل اللّغة ومن التعريف المتّفق عليه الذي ذكرناه أنّه لابدّ من الرجوع إلى الله والنبي في معرفة الإمام وتعيينه، وأنّه لا حاجة إلى البحث عن شرائط الإمام والصفات المعتبرة في الإمام، ولا يُعتبر باختيار الناس وانتخابهم للإمام، وأن ما ذكره السعد لا يفي بالجواب، لعدم الدليل عليه، ولمنافاته لمقتضى التعريف المتفق عليه.

عناوين مباحث الإمامة في كتب القوم

لكنّ القوم بحثوا عن الإمامة والخلافة في فصول عديدة، شرحوا فيها الشرائط والصفات التي يعتبرونها في الإمام.

يقول صاحب «المواقف»: ليست الإمامة من أُصول الديانات والعقائد، خلافاً للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلّقة بأفعال المكلّفين ...، ولابدّ من تعريفها أوّلاً، ثمّ يُبحَث عن نصب الإمام، وشروط الإمامة، وطريق تعيين الإمام، ثمّ يُعيّن الإمام، الإمام الحقّ بعد النبي من هو؟ فيقول: بإمامة أبيبكر[1].

---

(١) المواقف: ٣٩٥، شرح المواقف: ٨ / ٣٤٤.

ولكنّ التفتازاني في «شرح المقاصد» بعد تعريف الإمامة قال: لا نزاع في أنّ مباحث الإمامة بعلم الفروع أليَق[١].

لاحظوا هذا التعبير، فيه إشارة إلى خلاف بينهم، هل الإمامة من الأُصول أو هي من الفروع؟

المشهور بينهم أنّ الإمامة من فروع الدين ومن أفعال المكلّفين، ولكنّ القاضي البيضاوي وجماعة معه هؤلاء كلّهم يقولون بأنّ الإمامة من الأُصول وليست من الفروع[٢] ـ وهو مذهب الإماميّة، والتفتازاني يقول: الإمامة بعلم الفروع أليق. وكأنّه متردّد في كون الإمامة من الفروع أو من الأُصول، إلّا أنّها في نظره أليق بالفروع. وهذا التردّد له أسبابه ومداليله عند المحقّقين.

ثمّ يبحث في الإمامة:

المبحث الأوّل: نصب الإمام.

المبحث الثاني: شروط الإمامة.

المبحث الثالث: في طريق ثبوتها.

المبحث الرابع يقول: الجمهور على أنّه صلّى الله عليه وآله لم ينصّ على إمام، فمات النبيّ بلا وصيّة.

المبحث الخامس: الإمام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله أبوبكر[٣].

---

(١) شرح المقاصد: ٥ / ٢٣٢.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج: ٢ / ٢٩٥ و ٢٩٦، نهاية السول شرح منهاج الوصول: ١ / ٢٦٣.

(٣) أُنظر: شرح المقاصد: ٥ / ٢٦٣ وما بعدها.

وكذلك سائر العلماء وجميع المعاصرين المؤلّفين في مباحث الإمامة والخلافة.

مثلاً في كتاب «الإمامة العظمى» ـ وهو للدكتور الدُميجي عميد كليّة الدعوة وأُصول الدين في جامعة أُمّ القرى ـ يبحثُ عن الإمامة: أوّلاً تعريف الإمامة، ثمّ وجوب الإمامة، ثمّ مقاصد الإمامة، طرق إنعقادها، شروط الإمام، واجبات الإمام وحقوقه، والعزل والخروج على الأئمّة، وموقفهم من تعدّد الأئمّة.

نفس المنهج الموجود في «المواقف»، وفي «شرح المقاصد»، مشى عليه المعاصرون في كتبهم، وهي في الأكثر رسائل جامعيّة.

وفي كتاب «منهج أهل السنّة والجماعة في الإمامة الكبرى»، هذا الكتاب للدكتور عائد بن عبيد العنزي، الأُستاذ بكليّة التربية والآداب في جامعة الحدود الشماليّة العناوين التالية:

تعريف الإمامة، شروط الإمام، حقوق الإمام على الرعيّة، وإلى آخره.

هذا منهجهم في الكتب.

لكنّ المُلفت للنظر هو التضارب والتناقض الموجود في كلماتهم، وذلك لأنّهم لم يستندوا ـ فيما ذهبوا إليه وقرّروه ـ إلى الكتاب والسنّة النبويّة المطهّرة، وإنّما استندوا إلى أقوال الصحابة وأفعالهم، ولكنّ الأقوال والأفعال المنقولة عن الصحابة متناقضة.

وسنرى في البحوث الآتية نماذج من موارد التناقض في كلماتهم.

إلّا أنّهم جميعاً ـ السابقون منهم واللّاحقون ـ كلّهم متفقون على الردّ على الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة، والطعن في مذهبهم ورموزهم.

الإختلاف في شخص الإمام

ومِن أين بدأ الخلاف بعد أن عرفنا موارد الوفاق؟ ومَن السبب للخلاف الواقع بين الأُمّة؟

يقول الإماميّة: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قد بلّغ عن الله سبحانه وتعالى النصّ على عليّ عليه السلام، وحتّى أنّه أخذ البيعة على إمامته في يوم الغدير.

ثمّ أراد أن يكتب ذلك في يوم الخميس، فحال بعضُ الصحابة دون ذلك.

ويقول أهل السنّة: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله ماتَ بلا وصيّة، ولم ينصّ على أحد.

يقول التفتازاني ما نصّه: النصُّ مُنتفٍ في حقّ أبيبكر رضي الله تعالى عنه مع كونه إماماً بالإجماع، وكذا في حقّ عليٍّ عند التحقيق[(١)].

إنّه في مورد أبيبكر يجزم على أنّه لا نصّ من الله ورسوله عليه، وإنّما الدليل على خلافته هو الإجماع.

وفي حقّ عليٍّ يقول: لا نصّ، ولكن «عند التحقيق».

لا يوجد نصٌّ في إمامة عليٍّ عند التحقيق.

في هذه الكلمة القصيرة يعترف بعدم النصّ على أبيبكر، أي: لا توجد آية ولا رواية تدلّ على إمامته. ثمّ يدّعي عدم النصّ على عليّ عند التحقيق، ثمّ يذكر الدليل على إمامة أبيبكر بأنّه هو الإجماع.

---

(١) شرح المقاصد: ٥ / ٢٥٥.

أمّا دعوى الإجماع على إمامة أبي‌بكر، فسيأتي الكلام عليها بالتفصيل.

أمّا الفرق بين إنكاره النصّ على أبي‌بكر، والنصّ على عليّ عليه السلام، حيث جزم هناك بعدم النصّ وهنا يقول بعدم النصّ على التحقيق فواضح، ولكن لماذا؟

أوّلاً: لأنّ في القرآن الكريم آيات عديدة تدلّ على إمامة عليّ وأهل البيت عليهم السلام.

وثانياً: في السنّة النبويّة المكرّمة الثابتة القطعيّة أحاديث تدلّ بصراحة وبوضوح تامّ على إمامة عليّ وأهل البيت.

وثالثاً: إنّ الصفات اللّازم توفّرها في الإمام الحقّ بعد النبيّ، تلك الصفات موجودة في عليّ وأهل البيت في أعلى مراتبها، بحيث لا يُجوّز العقل والعاقل تقدّم غيره عليه عليه الصلاة والسلام، وإذا كان الأمر كذلك، فلا حاجة إلى البحث عن طرق تعيين الإمام، وعن الشروط اللّازمة في مقام الاختيار والاختبار والانتخاب، وغير ذلك من الأُمور التي يطرحونها في كتبهم.

ضرورة الإلتزام بالتعريف

يقول الإماميّة: بضرورة الالتزام بتعريف الإمامة، هذا التعريف المتّفق عليه بين الفريقين، لابدّ من الالتزام به من أوّل البحث إلى آخره، ولا وجه للخروج عنه.

إنّ التعريف المذكور يدلّ على ضرورة وجود الصفات النبويّة الكريمة في الإمام مِن بعدِ النبيّ صلّى الله عليه وآله النائب عنه والخليفة له ـ كما ذكرنا من قبل ـ حتّى يصحّ قيامه مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله في جميع أُموره وشؤونه.

إنّه لولا الإمام الذي يسدُّ مَسَدّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لم تُعرف آيات الله سبحانه وتعالى، ولم تُزكّ الأنفس، ولم يُعلم شيءٌ من حقائق الدين، وهذه هي الأُمور التي بُعث صلّى الله عليه وآله مِن أجلها، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[1].

إنّه لولا الإمام الواجد لصفات الإمامة لرجعت الأُمّة إلى الجاهليّة الأُولى والضلال المبين، ولذا ورد عن النبيّ صلّى الله عليه وآله عند جميع الفِرَق قوله: «مَن ماتَ ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّة».

وسنذكر هذا الحديث بألفاظه وطرقه ومصادره في بحوثنا الآتية إن شاء الله تعالى.

ولقد سُئل إمامنا أبوعبدالله الصادق عليه السلام عن هذا الحديث، هل قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: من مات ...

قال: «نعم».

قال الراوي: قُلت: جاهليّة جهلاء أو جاهليّة لا يعرف إمامه؟

قال: «جاهليّة كُفر ونفاق وضلال»[2].

والروايات عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام بشأن الإمامة وعظمتها ورفعة مقامها وجلالة قدرها لا تُحصى كثرةً.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٦٤.

(٢) أُنظر: الكافي: ١ / ٣٧٧.

الحكومة من وظائف الإمام

ويقول الإماميّة: إنّ الإمامة شيء والحكومة شيء آخر، فالإمامة ليست هي السلطة والحكومة، بل إنّ الحكومة شأن من شؤون الإمام الحقّ النائب عن رسول الله صلّى الله عليه وآله ووظيفةٌ من وظائفه.

ولقولهم هذا أدلّةٌ:

ـ منها ما تقدّم في معنى الخليفة والإمام في اللغة.

ـ منها ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ﴾[١]، فإنّ الآية ظاهرة الدلالة على أنّ الحكومة تختلف عن الخلافة، بل هي متفرّعةٌ عليها ومُستمدّةٌ منها.

ومنها: قوله صلّى الله عليه وآله: «الخلافةُ بعدي ثلاثون سنة ثمّ يكون الملك» هذا الحديث الذي سنبحث عنه في موضعه إن شاء الله تعالى، فيظهر أنّ الخلافة غير السلطة والحكومة والمُلك.

إنّ التعريف الذي ذكرناه عن المصادر المختلفة من السابقين واللّاحقين، وما تقدّم من أنّ الإمامة والخلافة متصادقان أو مترادفان كما عبّر بعضهم وأنّ الخليفة يَسدُّ مَسدَّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أو يقوم مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله في كلّ شيء ومن ذلك أنّه يتسلّط على الناس ويُسيطرُ على الحكم والحكومة. إنّ الإمام يكون بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله رئيساً وأُسوةً للأُمّة في

---

(١) سورة ص: الآية ٢٦.

جميع الأحوال، حتّى في السنن والآداب والأخلاق.

يقول الإماميّة: لا ننكر وجوب السلطنة وضرورة وجود الحاكم من أجل تطبيق الشريعة وعمل الناس بالدِّين، بأن تكون الحكومة والسلطة وبسط اليد وسيلةً لسعادة الأُمّة في معاشِها ومعادِها.

ولكنّ الإمامة ليست الحكومة، فإن أحداً لا يقول أنّ مَن ماتَ ولم يعرف الحاكم في زمانه مات ميتةً جاهليّة. هذا القول باطلٌ جدّاً لا يقول به مُسلمٌ عاقل. والنبيّ صلّى الله عليه وآله لا يريد هذا المعنى قطعاً، بل الإمامة من الأُمور الاعتقاديّة، وجميع الأحكام في الشريعة المقدّسة متصلة بالعقيدة وقائمةٌ بها، كما نصّ على ذلك بعض الباحثين كالدكتور الدُّميجي[١].

بل لقد نبّه بعضهم ـ وهو الدكتور حمد آل فريان ـ في خصوص الإمامة فقال: تنبيهٌ: يجب أن نُنبّه في ختام تعريف الإمامة إلى أنّه يظهر من التعريف أنّ الإمامة منصبٌ دينيٌّ وليس منصباً دنيويّاً[٢].

إنّ ممّا يبيّن عظمةَ مقام الإمامة وجلالة هذا المنصب وجود الجوانب العديدة للإمامة؛ كما صرّح بذلك الدكتور الدميجي في قوله: الإمامة لها جوانب عقديّة ولها جوانب فقهيّة كما لها جوانب تاريخيّة.

إذاً ليست الإمامة مجرّد الحُكم بين الناس، بل إنّ التصدّي للحكم بين الناس وإدارة أُمور الأُمّة من جملة وظائف الإمام الحقّ بعد النبيّ صلّى الله عليه

---

(١) الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة: ٧٠.

(٢) آراء ابن تيميّة في الحكم والإدارة: ١ / ٥١.

وآله ومِن أهمّ مراتبه ومناصبه التي لا يجوز لأحد أن يُزاحمه فيها.

وحينئذ يقول الإماميّة: إنّ المصداق الحقّ لتعريف الإمامة ولقول النبيّ: «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه» هم أهل البيت الذين دلّ الكتاب والسنّة والعقل السليم على إمامتهم للأُمّة وخلافتهم للنبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله.

إنّ التحقيق والحقّ الحقيق بالقبول والتصديق، هو وجود النصّ على أئمّة أهل البيت ودلالة العقل السليم على إمامتهم عليهم السلام، وعلينا أن نُثبت هذا المُدّعى، وهذا هو الأساس في جميع عقائدنا وعليه تتفرّع أحكامنا الشرعية العمليّة.

لكنّ أهل السنّة يقولون بعدم النصّ على الإمام عليّ عليه السلام، ويُضيف بعض المتعصّبين منهم أنّ أوّل من ادّعى النصّ على عليّ عليه السلام هو عبدالله بن سبأ اليهودي، وهو الذي أبدع التشيّع لعليٍّ وأسّس مذهب الشيعة الإماميّة(١).

يقول الإماميّة: بأنّ إمامة أمير المؤمنين والتشيّع له إنّما كان مُنذ أوائل البعثة النبويّة، ولهم الأدلّة القطعيّة عليه، وهذا ما لا يوافق عليه أحدٌ من أهل السنّة فيما نعلم.

الأقوال في نشأة التشيّع

والمعاصرون يذكرون أقوالاً عديدةً في نشأة التشيّع، وربّما نقلوا بعضها عن بعض المتقدّمين، نحن نُوردها بالترتيب، ثمّ نتعرّض لرأي الشيعة الإماميّة ولدليلهم على ما يذهبون إليه.

---

(١) أُنظر: الشيعة الإثنى عشريّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم: ١١.

القول الأوّل: إنّ نشأة التشيّع كانت يوم وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله؛ وقد ذهب إليه من المعاصرين: الدكتور أحمد أمين[١] والدكتور محمّد عبدالله عنان[٢] والدكتور علي الخربوطلي[٣].

وقال القفاري في كتاب «أُصول مذهب الشيعة» ما ملخّصه: إنّ القول بأحقيّة القرابة بالإمامة، وكونها البذرة الأُولى للتشيّع ـ كما يقول أو كما عبّر أحمد أمين ـ ما هو إلّا رأي قد أُثير في السقيفة، ولم يكن له ظهورٌ في زمن أبي‌بكر وعمر[٤]. وكذلك قال الدكتور الريس في الردّ على أحمد أمين، وسننقل كلامه فيما بعد. هذا هو القول الأوّل.

القول الثاني: إنّ التشيّع نشأ بعد مقتل عُثمان، بواسطة عبدالله بن سبأ اليهودي؛ قال به جماعةٌ من المعاصرين كالقفاري[٥]، ومحمّد أبوزُهرة، والقصيمي، ومحمّد محي الدين عبدالحميد، وغيرهم.

وسنتكلّم بالتفصيل عن عبدالله بن سبأ قريباً إن شاء الله تعالى.

القول الثالث: إنّ التشيّع نشأ في صفّين؛ ذكره القفاري، وقال: مِن أشهر القائلين بهذا الرأي صاحب كتاب «مختصر التحفة الإثنا عشريّة»[٦].

---

(١) فجر الإسلام: ٣١١ ـ ٣١٢، ضحى الإسلام: ٣ / ٢٠٩.

(٢) تاريخ الجمعيّات السريّة: ٢٦.

(٣) الإسلام والخلافة: ٦٢.

(٤) أُصول مذهب الشيعة: ١ / ٦٩ ـ ٧٠.

(٥) المصدر: ٧٩ ـ ٨٠.

(٦) المصدر: ١ / ٧٧.

القول الرابع: إنّ التشيّع إنّما نشأ يوم عاشوراء؛ ذكره القفاري عن بعض المستشرقين[١].

وقبل كُلّ شيء، لابدّ أن نعلم ـ كما أشرنا من قبل ـ أنّ التشيّع ما هو إلّا القول بإمامة عليّ بعد رسول الله بلا فصل.

إنّ التشيّع في نظر علماء الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة هو القول بإمامة عليّ بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله مباشرة، لوجود النصّ عليه وثبوت أفضليّته من غيره، كما سيأتي بالتفصيل، سواءٌ وجد القائل بذلك من الصحابة أم لم يوجد، وسواءٌ قلّ القائلون بذلك من الصحابة وغيرهم أم كثروا.

يقول الإماميّة بهذا القول ولهم الأدلّة الدالّة عليه.

وأمّا في هذا المقام فنتكلّم في فصلين:

الفصل الأوّل: في نشأة التشيّع.

الفصل الثاني: في قضيّة عبدالله بن سبأ.

---

(١) أُصول مذهب الشيعة: ١ / ٧٨.

الفصل الأوّل: نشأة التشيّع

يقول الإماميّة: إنّ الواضع للتشيّع، أي: إنّ المؤسس لإمامة علي عليه السلام والمبلّغ لوجوب إطاعته واتّباعه، وأنّه أفضل من غيره من الصحابة مطلقاً، هو رسول الله صلّى الله عليه وآله.

التشيّع لغةً

أمّا أنّ ما ذكرناه هو معنى التشيّع وعقيدة الشيعة، فذلك من الواضحات، حتّى أنّه ورد في كتب اللغة أيضاً:

قال ابن الأثير في كتاب النهاية: قد غَلَبَ هذا الاسم على كلّ من يزعم أنّه يتولّى عليّاً رضي الله عنه وأهل بيته، حتّى صار لهم اسماً خاصّاً، ... فإذا قيل: فلانٌ من الشيعة، عُرِف أنّه منهم[١].

وفي القاموس: شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره ... وقد غلب هذا الاسم على كلّ من يتولّى عليّاً وأهل بيته حتّى صار اسماً لهم خاصّاً[٢].

وكذا في لسان العرب[٣]، وكذا في كتاب صحاح اللّغة للجوهري[٤]، وغير هذه الكتب.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢ / ٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٢) أُنظر: القاموس المحيط: ٣ / ٤٧.

(٣) أُنظر: لسان العرب: ٨ / ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤) الصحاح: ٣ / ١٢٤٠.

المؤسّس هو النبي الأكرم

وأمّا أنّ هذا قول الإماميّة قديماً وحديثاً، فقد نقل غيرُ واحد من المعاصرين ـ كالقفاري وغيره ـ نقلوا كلام الشيخ سعد بن عبدالله القمّي المتوفّى سنة ٣٠١ في كتاب «المقالات والفِرَق»[١].

قال: فأوّل الفِرَق الشيعة، وهي فرقة عليّ بن أبي‌طالب رضوان الله عليه المُسمّونَ شيعة عليٍّ عليه السلام في زمان النبيّ صلّى الله عليه وآله وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، منهم: المقداد بن الأسود الكندي وسلمان الفارسي وأبوذرّ جندب بن جنادة الغفاري وعمّار بن ياسر المذحجي، المؤثرون طاعته، المؤتمون به وغيرهم ممّن وافق مودّته مودّة عليّ بن أبي‌طالب وهم أوّل مَن سُمُّوا باسم التشيّعِ مِن هذه الأُمّة.

وكذلك يقول النوبختي ـ صاحب كتاب «فِرَق الشيعة» ـ يقول: فأوّل الفِرَق «الشيعة» وهم فرقة عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام، المُسمّونَ بشيعة عليٍّ عليه السلام في زمان النبيّ صلّى الله عليه وآله وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، منهم: المقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبوذرّ جندب بن جنادة الغفاري، وعمّار بن ياسر ومن وافق مودّته مودّة علي عليه السلام، وهم أوّل مَن سُمّي باسم التشيّع من هذه الأُمّة؛ لأنّ اسم التشيّع قديم[٢].

---

(١) المقالات والفرق: ١٥.

(٢) فرق الشيعة: ١٧ ـ ١٨.

وكذلك قال الشيخ المفيد[١]، والشهيد التستري في كتاب «مجالس المؤمنين»[٢]، والسيّد المدني في كتاب «الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة»[٣]، والشيخ الحُرّ العاملي في «أمل الآمل في علماء جبل عامل»[٤]، والسيّد محسن الأمين[٥]، والسيّد حسن الصدر[٦]، والسيّد محمّد حسين الطباطبائي[٧] والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وكذا غيرهم من العلماء الأعلام من السابقين والمتأخّرين، كُلّهم يقولون بهذا.

وقال بعض المعاصرين الذين قد أنصفوا في هذا المقام كالأُستاذ محمّد كُرد علي صاحب كتاب «خُطط الشام»، فإنّه قال في الجزء السامس من كتابه: عُرِفَ جماعة من كبار الصحابة بموالاة عليٍّ في عصر رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، مثل سلمان الفارسي، ثمّ يذكر أباسعيد الخُدري، ويذكر أيضاً أباذرّ الغِفاري، ويذكر عمّار، ويذكر حُذيفة، وأيضاً خُزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، ويذكر أبا أيّوب الأنصاري، وخالد بن سعيد بن العاص، وقيس بن سعد بن عُبادة، وغيرهم.

---

(١) أوائل المقالات: ٣٤ ـ ٣٥.

(٢) مجالس المؤمنين: ١ / ١٠.

(٣) أُنظر: الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة: ٢٠٩ ـ ٢١٣.

(٤) أمل الآمل: ١٣.

(٥) أُنظر: أعيان الشيعة: ١ / ١٨.

(٦) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٣٥١.

(٧) الشيعة في الإسلام: ٢٨ و ٣١.

هكذا يذكرهم هذا العالم المحقّق من المعاصرين[١].

ذكر بعض الأحاديث

أمّا أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله هو الذي غرس بَذرة التشيّع وأسّس هذا المذهب وهذه العقيدة مُنذ أوائل البعثة، فالأدلّة عليه كثيرة، نذكر هنا بعضَها، ونُرجئُ التفصيل إلى مقام ذكر النصوص، ولا ننقل إلّا من كتب أهل السنّة، فمن ذلك:

حديث يوم الدار، لمّا نزل قوله تعالى:﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[٢]، في ذلك اليوم لمّا أعلن النبيّ صلّى الله عليه وآله خلافة عليٍّ مِن بعده، قام القوم يتضاحكون، وقالوا لأبي طالب عليه السلام: أمركَ أن تسمع لابنك وتطيع.

وسيأتي ذكر هذا الحديث بتمامه عن مصادره المعتبرة في محلّه المناسب إن شاء الله.

ففي هذا الحديث عدّة فوائد، منها دلالته على وجوب الطاعة والاتّباع، وهل هذا إلّا التشيّع؟

«التشيّع» في السنّة

ومن ذلك الأحاديث الواردة عنه صلّى الله عليه وآله وفيها لفظ الشيعة ولفظ التشيّع وأمثال هذه الكلمات من مادّة التشيّع.

---

(١) خطط الشام: ٦ / ٢٤٥.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٢١٤.

منها: ما أخرجه أحمد في كتاب فضائل الصحابة[١]، والطبراني في «المعجم الكبير»[٢]، وابن عساكر[٣]، والمحبّ الطبري في كتاب «الرياض النضرة»[٤]، وابن حجر المكّي في كتاب «الصواعق»[٥]، رووه بالأسانيد عن عليّ عليه السلام قال: «شكوتُ إلى رسول الله حسد الناس إيّاي [يظهر أنّ هناك في الصحابة مَن كان يحسدُ عليّاً في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله] فقال صلّى الله عليه وآله: أما ترضى أن تكون رابع أربعة: أوّل من يدخل الجنّة أنا وأنت والحسن والحسين، وأزواجُنا عن أيماننا وشمائلنا، وذرارينا خلف أزواجنا، وشيعتنا من ورائنا».

ومنها: ما أخرجه أبونُعيم[٦]، وابن عساكر[٧]، والخطيب البغدادي[٨]. وغيرهم بأسانيدهم عن الشَعبي، عن عليّ عليه السلام قال: «قال لي النبي صلّى الله عليه وآله: أنت وشيعتُك في الجنّة».

ومنها: ما أخرجه الطبراني في «الأوسط»[٩]، وعنه الهيثمي في «مجمع

---

(١) فضائل الصحابة: ٢ / ٦٥٤ ح ١١١٥.

(٢) المعجم الكبير: ١ / ٣١٩ ح ٩٤٨.

(٣) أُنظر: تاريخ مدينة دمشق: ١٤ / ١٦٩.

(٤) الرياض النضرة: ١ / ٦٨.

(٥) أُنظر: الصواعق: ٢ / ٤٦٦.

(٦) أُنظر: حلية الأولياء: ٤ / ٣٢٩.

(٧) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٣٤.

(٨) تاريخ بغداد: ١٢ / ٢٨٤ ح ٦٧١٣.

(٩) المعجم الأوسط: ٤ / ١٨٧ ح ٣٩٣٤.

الزوائد»[١]، والديلمي[٢]، وابن حجر المكّي[٣]، والمتقي الهندي[٤] وغيرهم، عن عليّ عليه السلام في حديث: «إنّ خليلي صلّى الله عليه وآله قال: يا علي، إنّك ستقدمُ على الله وشيعتُك راضينَ مرضيّين».

ومن ذلك الأحاديث الواردة بتفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾[٥]، فقد أخرجوا بأسانيدهم عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال لعليّ: «أنت وشيعتك».

ومِن رواة هذا الحديث: الطبري[٦]، وابن عساكر[٧]، وابن مردويه[٨]، والديلمي، والسيوطي[٩]، وابن حجر الهيتمي[١٠]، والآلوسي[١١]، والشوكاني[١٢]، وغيرهم.

والجدير بالذكر أنّ في ذيل الحديث عند بعضهم، كابن عساكر، وعنه الشوكاني،

---

(١) مجمع الزوائد: ٩ / ١٣١.

(٢) أُنظر: فردوس الأخبار: ٥ / ٣٢٩.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢ / ٤٤٩ و ٤٦٨.

(٤) أُنظر: كنز العمّال: ١٣ / ١٥٦ ح ٣٦٤٨٣.

(٥) سورة البيّنة: الآية ٧.

(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٤ / ٥٥٦.

(٧) أُنظر: تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٧١.

(٨) مناقب علي بن أبي طالب وما نزل من القرآن في عليّ: ٣٤٧.

(٩) الدرّ المنثور: ٨ / ٥٨٩.

(١٠) الصواعق المحرقة: ٢ / ٤٦٨.

(١١) تفسير الآلوسي: ١٥ / ٤٣٢.

(١٢) فتح القدير: ٥ / ٤٧٧.

عن جابر بن عبدالله الأنصاري، باللفظ التالي: كنّا عند النبيّ صلّى الله عليه وآله فأقبل عليّ، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: «والذي نفسي بيده إنّ هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة»، ونزلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[(١)]؛ فكان أصحاب محمّد صلّى الله عليه وآله إذا أقبل [أي: إذا أقبل عليّ] قالوا: قد جاء خيرُ البريّة[(٢)].

ومن تلك الأحاديث، ما ورد في أنّ الشيعة هم ورقُ الشجرة، الشجرة التي أصلها النبيّ صلّى الله عليه وآله. أخرج الحاكم وجماعةٌ عن ميناء بن أبي‌مينا ـ مولى عبدالرحمن بن عوف ـ قال: خذوا عنّي قبل أن تُشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعليٌّ لِقاحُها، والحسن والحسين ثمرتُها، وشيعتُنا ورقها».

هذا في «المستدرك»[(٣)]، وفي «الإصابة» لابن حجر العسقلاني[(٤)]، وفي غير واحد من كتبهم المعتبرة، فإن كان هؤلاء كلّهم من الشيعة، الحاكم النيشابوري، ابن عساكر[(٥)]، ابن حجر العسقلاني، السيوطي[(٦)]، وغيرهم وغيرهم، وإذا كانوا

---

(١) سورة البيّنة: الآية ٧.

(٢) أُنظر: فتح القدير للشوكاني: ٥ / ٤٧٧، تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٧١.

(٣) المستدرك: ٣ / ١٧٤ ح ٤٧٥٥.

(٤) أُنظر: الإصابة: ٦ / ٣٠٦.

(٥) أُنظر: تاريخ مدينة دمشق: ١٤ / ١٦٨.

(٦) الدرّ المنثور: ٨ / ٥٨٩.

كلّهم من الشيعة فأهلاً وسهلاً، وإن كانوا من أهل السنّة، فهذه أحاديثهم في الشيعة والتشيّع، والنبيّ صلّى الله عليه وآله هو المؤسّس للتشيّع، وهو الواضع الحجر الأساس لهذا المذهب، وهو الذي غرس البذرة الأُولى للتشيّع.

وهذا، والأحاديث الواردة في كتب القوم عن النبيّ صلّى الله عليه وآله بلفظ «هذا وحزبه هم المفلحون يوم القيامة»[١] جديرة بالذكر كذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

(١) شواهد التنزيل: ١ / ٨٩.

المحاضرة الرابعة ـ الأربعاء ٢٢ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ، الموافق ١٠ يناير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه.

اللّهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد الطيّبين الطاهرين خير الخلق أجمعين.

ذكرنا سابقاً جملةً من الأحاديث النبويّة المعتبرة التي عبّر فيها النبيّ صلّى الله عليه وآله عن التشيّع ممّا يدلّ على أنّ التشيّع كان في زمن النبيّ.

التشيّع في الصحابة والتابعين

وذكرنا أسماء جمع من الصحابة الذين وُصِفوا بالتشيّع لأمير المؤمنين عليه السلام في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله.

ومنهم أيضاً جماعةٌ كبيرةٌ من بني هاشم، كسيّدنا حمزة سيّد الشهداء، وسيّدنا جعفر بن أبي‌طالب، وعقيل بن أبي‌طالب، والفضل بن العبّاس، وعبدالله بن

العبّاس، ووالدهم العبّاس بن عبدالمطّلب، وجماعةٌ غيرهم من بني هاشم.

وأيضاً من الشيعة الصحابة: عثمان بن حُنَيف، سهل بن حُنَيف، هاشم بن عتبة المِرقال، خالد بن سعيد بن أبيالعاص، أبان بن سعيد بن أبيالعاص، أُبيّ بن كعب، أنس بن الحارث بن نبيه، بُريدة، البراء بن عازب، خبّاب بن الأرَتّ، رفاعة بن مالك الأنصاري، أبوالطُّفَيل، أبورافع القِبطي، أبوليلى الغفاري، حُجر بن عَدي، زيد بن صُوحان العَبدي، عُتبة بن أبيلهب، عبدالرحمن بن بُدَيل الخزاعي، عَدي بن حاتم الطائي، مالك بن نُويرة، محمّد بن أبيبكر، عُمر بن أبيسلمة، عبادة بن الصامت، عَمرو بن الحَمِق، وغير هؤلاء ذكرهم علماؤنا في كتبهم نقلاً عن «الاستيعاب»، و«الإصابة»، و«أُسد الغابة» وغيرها من المصادر السُنيّة في التراجم والتأريخ.

فإن قلت:

هذه الأسماء من مصادر شيعيّة، فهل من مصدر سُنيّ من القدماء صريح بأسماء بعض الصحابة الشيعة؟

فأقول:

قال الحافظ ابن حزم الأندُلُسي ـ وهو الذي قالوا عنه: لسانه وسيف الحجّاج شقيقان ـ في كتاب الفِصَل: اختلف المسلمون فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام؛ فذهب بعض أهل السنّة وبعض أهل المعتزلة وبعض المُرجئة وجميع الشيعة إلى أنّ أفضل الأُمّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله عليّ بن أبيطالب.

وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، وعن جماعة من التابعين والفقهاء[١].

فلم يذكر ابن حزم أسماء الصحابة الشيعة، إلّا أنّه ذكر أنّ بعض الصحابة وجماعة من التابعين والفقهاء يقولون بأنّ عليّاً هو أفضل الصحابة بعد النبي صلّى الله عليه وآله.

وهل يُعقل أن يقول أحدٌ بأفضليّة عليٍّ ولا يقول بإمامته بعد رسول الله؟!

وأمّا الحافظ ابن عبدالبَرّ القرطبي، فقد ذكر أسماء جماعة، وهذا نصّ عبارته: وروي عن سلمان، وأبي‌ذرّ، والمقداد، وخَبّاب، وجابر، وأبي‌سعيد الخُدري، وزيد بن الأرقم، أنّ عليّ بن أبي‌طالب رضي الله عنه أوّلُ مَن أسلم، وفضّله هؤلاء على غيره[٢].

إذاً، هؤلاء جماعة من الصحابة ذكرهم الحافظ ابن عبدالبَرّ القُرطبي في كتابه «الاستيعاب».

أقول:

ومن التابعين وأتباعهم الشيعة ذكر ابن قتيبة[٣] جماعةً، قال: الشيعة: الحارث الأعور، وصعصعة بن صُوحان والأصبغ بن نُباتة، وعطيّة العُوفي، وطاووس، وسليمان الأعمش، وأبوإسحاق السّبيعي، وأبوصادق، وسَلَمة بن

---

(١) الفِصل في الملل والأهواء والنِّحَل: ٤ / ١١١.

(٢) الاستيعاب: ٣ / ١٠٩٠ ح ١٨٥٥.

(٣) كتاب المعارف: ٦٢٤.

كُهَيل[١]، والحَكَم بن عُتَيبة، وسالم بن أبي‌الجعد، وإبراهيم النخعي، وحبّة بن جُوَين، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور بن المعتمر، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجّاج، وفطر بن خليفة، والحسن بن صالح بن حي، وشريك، وأبوإسرائيل الملائي، ومحمّد بن فضيل، ووكيع بن جراح، وحُمَيد الرواسي، وزيد بن الحباب، والفضل بن دُكَين، والمسعودي الأصغر، وعبيدالله بن موسى، وجرير بن عبدالحميد، وعبدالله بن داود، وهشيم، وسليمان التيمي، وعوف الأعرابي، وجعفر الضبعي، ويحيى بن سعيد القطّان، وابن لَهيعة، وهِشام بن عمّار، والمغيرة، صاحب إبراهيم، ومعروف بن خَرَّبوذ، وعبدالرزّاق، ومعمر، وعليّ ابن الجعد.

هذا، وإنْ كان بعضهم يفضّل الإمام على عثمان فقط أو يتكلّم فيه أو في معاوية.

ومن العلماء والمحدّثين في القرون اللّاحقة من الشيعة من لا يحصي عددهم إلّا الله ... .

القائلون بأنّ عليّاً أوّل من أسلم

وأمّا القائلون من الصحابة بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو أوّلُ مَن أسلم فكثيرون، وليس هؤلاء الذين ذكرهم ابن عبدالبَرّ فقط. أذكر منهم:

الإمام الحسن السّبط عليه السلام.

الإمام الحسين الشهيد عليه السلام.

سلمان الفارسي:

---

(١) في المصدر: كهبل وهو غلط.

والمصادر التي تصرّح بقول سلمان هذا هي عبارة عن:

كتاب «المصنّف» لابن أبي شَيبة[١].

«التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة[٢].

«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم[٣]، و «الأوائل» له أيضاً[٤]،

«معجم ابن الأعرابي»[٥].

«الأوائل» للطبراني[٦]، وكتاب «المعجم الكبير» له أيضاً[٧].

«من وافق اسمه اسم أبيه» للأزدي[٨].

«المؤتلف والمختلف» للدارقطني[٩].

كتاب «المستدرك» للحاكم النيشابوري[١٠].

«التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد»[١١].

---

(١) أُنظر: المصنّف: ٦ / ٣٧١ ح ٣٢١١٢.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة: ١ / ١٦٤ ح ٣٧٩.

(٣) الآحاد والمثاني: ١ / ١٤٩ ح ١٨١.

(٤) الأوائل: ٧٨ ح ٦٧.

(٥) معجم ابن الأعرابي: ٢ / ٦٥٣ ح ١٢٩٨.

(٦) كتاب الأوائل للطبراني: ٧٨ ح ٥١.

(٧) المعجم الكبير: ٦ / ٢٦٥ ح ٦١٧٤.

(٨) من وافق اسمه اسم أبيه: ٤٨ ح ٧٠.

(٩) المؤتلف والمختلف: ٤ / ١٨٨٤ باب قُعَير وقُعَين.

(١٠) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٤٧ ح ٤٦٦٢.

(١١) التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد: ٢ / ٣٠٥ ح ١٣٠٢.

«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي[١].

«تالي تلخيص المتشابه»[٢].

«الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»[٣].

«مناقب عليّ» لابن المغازلي[٤].

«الفردوس بمأثور الخطاب»[٥].

«تاريخ دمشق» لابن عساكر[٦].

«أُسد الغابة»[٧].

«الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة» للبُرّي[٨].

«الرياض النضرة»[٩].

«ذخائر العُقبى»[١٠].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢ / ٧٩.

(٢) تالي تلخيص المتشابه: ١ / ٣٤٤ ح ٢٠٧.

(٣) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ٧ / ١٢٧.

(٤) المناقب: ٤٣ ـ ٤٤ ح ٢٢.

(٥) الفردوس بمأثور الخطاب: ١ / ٤١ ح ٩٣.

(٦) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٤٠ و ٤١، ٧١ / ٢٦.

(٧) أُسد الغابة: ٣ / ٥٩١.

(٨) الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة: ٢ / ١٩١ ـ ١٩٢.

(٩) الرياض النضرة: ٣ / ١١٠.

(١٠) ذخائر العقبى: ١ / ٥٨.

«الوافي بالوفيات»[١].

«الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح»[٢].

«مجمع الزوائد»[٣].

«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»[٤].

«إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة»[٥].

«توضيح المشتبه»[٦].

«إتحاف المَهَرة» لابن حجر[٧].

«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[٨].

«كنز العمّال»[٩].

«السيرة الحلبيّة = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون»[١٠].

«سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي»[١١].

---

(١) الوافي بالوفيات: ٢١ / ١٧٨.

(٢) الشذا الفيّاح: ٢ / ٥١٠.

(٣) مجمع الزوائد: ٩ / ١٠٢.

(٤) العقد الثمين: ٥ / ٢٧٠.

(٥) إتحاف الخيرة: ٧ / ١٨٩ ح ٦٦٤٤.

(٦) توضيح المشتبه: ٦ / ٣٢٨.

(٧) إتحاف المهرة: ٥ / ٥٥٩ ح ٥٩٣٧.

(٨) المطالب العالية: ١٦ / ٧٧ ح ٣٩٢٥.

(٩) كنز العمّال: ١١ / ٦١٦ ح ٣٢٩٩١.

(١٠) السيرة الحلبيّة: ١ / ٤٣٢.

(١١) سمط النجوم العوالي: ٣ / ٢٧ ح ٩.

في جميع هذه الكتب ترون الرواية عن سلمان، وفي غير هذه الكتب أيضاً، بأنّ عليّاً عليه السلام أوّل مَن آمن.

المقداد بن الأسود:

والمقداد بن الأسود تجدون قوله بأنّ عليّاً عليه السلام أوّل مَن أسلم، في كتاب:

«الاستيعاب»[١].

«أُسد الغابة»[٢].

«مقدّمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث» تحقيق عِتر[٣].

«تفسير القرطبي»[٤].

«الرياض النضرة»[٥].

«شرح الإلمام بأحاديث الأحكام»[٦].

«كنز الدُّرر وجامع الغُرر»[٧].

«الوافي بالوفيات»[٨].

---

(١) الاستيعاب: ٣ / ١٠٩٠.

(٢) أُسد الغابة: ٣ / ٥٩١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٢٩٩.

(٤) تفسير القرطبي: ٨ / ٢٣٦.

(٥) الرياض النضرة: ١ / ٨٨.

(٦) شرح الإلمام: ٣ / ٥١٦ ـ ٥١٧.

(٧) كنز الدرر: ٣ / ٣١٥.

(٨) الوافي بالوفيات: ٢١ / ١٧٨.

«الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح»[١].

«شرح التبصرة والتذكرة ألفيّة العراقي»[٢].

وغير هذه الكتب.

أبوذرّ الغفاري:

ومنهم: أبوذرّ الغفاري، تجدون قوله بأنّ عليّاً أوّلُ مَن آمن في:

«التاريخ الكبير» = تاريخ ابن أبي خيثمة[٣].

«مسند البزّار = البحر الزخّار[٤].

«ترتيب الأمالي الخميسيّة» للشجري[٥].

«تاريخ دمشق»[٦].

«الرياض النضرة»[٧].

«ذخائر العُقبى في مناقب ذوي القُربى»[٨].

«تاريخ الإسلام» للذهبي[٩].

---

(١) الشذا الفيّاح: ٢ / ٥٠٩.

(٢) شرح التبصرة: ٢ / ١٤٣.

(٣) التاريخ الكبير: ١ / ١٦٥ ح ٣٨٤.

(٤) مسند البزّار: ٩ / ٣٤٢ ح ٣٨٩٨.

(٥) ترتيب الأمالي: ١ / ١٨٨ ـ ١٨٩ ح ٧٠٥.

(٦) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٤١.

(٧) الرياض النضرة في مناقب العشرة: ٣ / ١١٠.

(٨) ذخائر العقبى: ١١١.

(٩) تاريخ الإسلام: ٤٦ / ٣٩١.

«كشف الأستار عن زوائد البزّار»[١].

«مجمع الزوائد»[٢].

وغير هذه الكتب.

خُزيمة بن ثابت:

ومنهم أيضاً خُزيمة بن ثابت، تجدون التصريح بذلك في:

«الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح» للأبناسي[٣].

«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي[٤] وهو حافظٌ كبير.

كتاب «طرح التثريب في شرح التقريب»[٥].

وغير هذه الكتب.

جابر بن عبدالله الأنصاري:

ومنهم جابر بن عبدالله الأنصاري، تجدون قوله في:

«الاستيعاب في معرفة الأصحاب»[٦].

«تفسير البغوي»[٧].

---

(١) كشف الأستار: ٣ / ١٨٣ ح ٢٥٢٢.

(٢) مجمع الزوائد: ٩ / ١٠٢.

(٣) الشذا الفيّاح: ٢ / ٥٠٩.

(٤) شرح التبصرة: ٢ / ١٤٣.

(٥) طرح التثريب: ١ / ٨٥.

(٦) الاستيعاب: ٣ / ١٠٩٠.

(٧) تفسير البغوي: ٤ / ٨٧.

«أُسد الغابة»[١].

«الرياض النضرة»[٢].

«تفسير الخازن»[٣].

«الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح»[٤].

وغير هذه الكتب.

عبدالله بن العبّاس:

وأيضاً من القائلين عبدالله بن العبّاس، تجدون ذلك في:

«جامع معمر بن راشد»[٥].

«المصنّف» لعبدالرزّاق الصنعاني[٦].

«فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل[٧].

«مسند أحمد»[٨].

«سُنن الترمذي» تحقيق بشّار[٩].

---

(١) أُسد الغابة: ٣ / ٢٥٩.

(٢) الرياض النضرة: ١ / ٨٨.

(٣) تفسير الخازن: ٢ / ٣٩٩.

(٤) الشذا الفيّاح: ٢ / ٥٠٩.

(٥) جامع معمر بن راشد: ١١ / ٢٢٧ ح ٢٠٣٩٢.

(٦) المصنّف: ٥ / ٣٢٥.

(٧) فضائل الصحابة: ٢ / ٥٨٩ ح ٩٩٧.

(٨) مسند أحمد: ٥ / ١٧٩.

(٩) أُنظر: سنن الترمذي: ٦ / ٩٢ ـ ٩٣ ح ٣٧٣٤.

«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم[١]، و«السنّة» له أيضاً[٢].

«السنن الكبرى» للنسائي[٣]، و«خصائص علي» له أيضاً[٤].

«معجم الصحابة» للبغوي[٥].

«الأوائل» للطبراني[٦]، و«المعجم الأوسط»[٧] و«المعجم الكبير»[٨] كلاهما له أيضاً.

«المستدرك على الصحيحين» للحاكم[٩].

«تاريخ دمشق»[١٠].

«الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما»[١١].

«أُسد الغابة»[١٢].

---

(١) الآحاد والمثاني: ١ / ١٥١ ح ١٨٥.

(٢) السنّة: ٢ / ٦٠٣.

(٣) السنن الكبرى: ٧ / ٤١٧ ح ٨٣٥٥.

(٤) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٤٩ ح ٢٤.

(٥) معجم الصحابة: ٤ / ٣٥٧ ح ١٨١٠.

(٦) الأوائل: ٧٨.

(٧) المعجم الأوسط: ٣ / ١٦٦ ح ٢٨١٥ وفيه أنّه أوّل من أسلم بعد خديجة.

(٨) المعجم الكبير: ١١ / ٢٥ ح ١٠٩٢٤.

(٩) المستدرك: ٣ / ٥٢٨ ح ٥٩٦٣.

(١٠) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٦.

(١١) الأحاديث المختارة: ١٣ / ٢٦ ح ٣٢ و ٢٨ ح ٣٤.

(١٢) أُسد الغابة: ٣ / ٥٨٩.

«الرياض النضرة»[١]، و«ذخائرالعقبى في مناقب ذوي القُربى» له أيضاً[٢].

«تاريخ الإسلام» للذهبي[٣].

«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»[٤].

وغير هذه الكتب.

زيد بن أرقم:

ممّن قال بهذا القول هو زيد بن أرقم كما في:

«سنن الترمذي» ت بشار[٥].

«السنن الكبرى» للنسائي[٦]، و«خصائص علي»[٧]، و«فضائل الصحابة»[٨] كلاهما له أيضاً.

«الشريعة» للآجُرّي[٩].

«الأوائل» للطبراني[١٠].

---

(١) الرياض النضرة: ٣ / ١١٠ وفيه أنّه أوّل من أسلم بعد خديجة.

(٢) ذخائر العقبى: ١١١ وفيه أنّه أوّل من أسلم بعد خديجة سلام الله عليها.

(٣) تاريخ الإسلام: ٣ / ٦٢٤.

(٤) مجمع الزوائد: ٩ / ١٠٢.

(٥) سنن الترمذي: ٦ / ٩٣ ح ٣٧٣٥.

(٦) السنن الكبرى: ٧ / ٤٠٧ ح ٨٣٣٤.

(٧) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٢٢ ح ٤.

(٨) فضائل الصحابة للنسائي: ١٣ ح ٣٤.

(٩) الشريعة: ٤ / ١٧٩٥ ح ١٢٥٠.

(١٠) كتاب الأوائل للطبراني: ٧٩ ح ٥٣.

«تاريخ دمشق»[١].

«فوائد أبي يعلى الخليلي»[٢].

«الأحكام الكبرى»[٣].

«جامع الأُصول» لابن الأثير[٤].

«أُسد الغابة»[٥].

«الرياض النضرة»[٦]، و«ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» له أيضاً[٧].

«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»[٨].

«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»[٩].

«شرح الزركشي على مختصر الخرقي»[١٠].

«البداية والنهاية» لابن كثير[١١].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٧.

(٢) فوائد الخليلي: ٥٢ ح ١٥.

(٣) الأحكام الكبرى: ٤ / ٣٨٢.

(٤) جامع الأُصول: ٨ / ٦٤٨ ح ٦٤٨٦.

(٥) أُسد الغابة: ٣ / ٥٩٠.

(٦) الرياض النضرة في مناقب العشرة: ٣ / ١١٠.

(٧) ذخائر العقبى: ١١١.

(٨) تحفة الأشراف: ٣ / ١٩٤.

(٩) تهذيب الكمال: ٢٠ / ٤٨٠.

(١٠) شرح الزركشي: ٦ / ٢٥٢ ح ٣٠٩٢.

(١١) البداية والنهاية: ٣ / ٢٧.

«سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي»[١].

وغير هذه الكتب.

أنس بن مالك:

تجدون قوله في: «بغية الطلب في تاريخ حلب»[٢].

مَعقِل بن يسار:

تجدون القول بذلك من الصحابي مَعقِل بن يسار في:

«مسند أحمد» طبع الرسالة[٣].

«المعجم الكبير» للطبراني[٤].

«تاريخ دمشق»[٥].

«جامع المسانيد والسنن» لابن كثير[٦].

«تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار» للحافظ أبيالفضل العراقي[٧].

«مجمع الزوائد»[٨].

---

(١) سمط النجوم العوالي: ٢ / ٣٩٨.

(٢) بغية الطلب: ٣ / ١١٨٧.

(٣) مسند أحمد: ٣٣ / ٤٢٢ ح ٢٠٣٠٧.

(٤) المعجم الكبير: ٢٠ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ح ٥٣٨.

(٥) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ١٢٦.

(٦) جامع المسانيد: ٨ / ١٢٣ ح ١٠٠٧٢.

(٧) تخريج أحاديث الإحياء: ٤ / ١٩٥٦.

(٨) مجمع الزوائد: ٩ / ١٠١.

«كنز العمّال»[١].

وغير هذه الكتب.

ليلى الغفارية:

تجدون القول بذلك لها في:

«التاريخ الكبير» = تاريخ ابن أبي خيثمة[٢].

«تاريخ دمشق»[٣].

«أُسد الغابة»[٤].

«شرح سنن ابن ماجة لمغلطاي[٥].

بُريدة بن الحصيب:

تجدون قوله في:

«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم[٦] و«الأوائل» له أيضاً[٧].

«المعجم الكبير»[٨].

«مجمع الزوائد»[٩].

---

(١) كنز العمّال: ١١ / ٦٠٥ ح ٣٢٩٢٤.

(٢) تاريخ الكبير: ١ / ١٦٥ ـ ١٦٦ ح ٣٨١.

(٣) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٤٤.

(٤) أُسد الغابة: ٦ / ٢٥٩ الرقم ٧٢٦٥ .

(٥) شرح سنن ابن ماجة: ٨٦٨.

(٦) الآحاد والمثاني: ٥ / ٣٨٤ ح ٢٩٩٨.

(٧) الأوائل: ٨٠ ح ٧٤.

(٨) المعجم الكبير: ٢٢ / ٤٥٢ ح ١١٠٢.

(٩) مجمع الزوائد: ٩ / ٢٢٠.

يعلى بن مُرّة:

تجدون القول بذلك من يعلى بن مُرّة ـ من الصحابة المعروفين ـ في:

«تاريخ دمشق»[١].

«الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح»[٢].

«شرح التبصرة والتذكرة»[٣].

مالك بن الحُوَيرث:

ومنهم أيضاً مالك بن الحُوَيرث كما في:

«المعجم الكبير» للطبراني[٤].

«تاريخ دمشق»[٥].

«مجمع الزوائد»[٦].

سعد بن أبي‌وقّاص:

ومنهم أيضاً سعد بن أبي‌وقّاص، كما في:

«المستدرك على الصحيحين» للحاكم[٧].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٤٤.

(٢) الشذا الفيّاح: ٢ / ٥٠٩.

(٣) شرح التبصرة: ٢ / ١٤٣.

(٤) المعجم الكبير: ١٩ / ٢٩١ ح ٦٤٨.

(٥) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٧.

(٦) مجمع الزوائد: ٩ / ٢٢٠.

(٧) المستدرك: ٣ / ٥٧١ ح ٦١٢١.

«إمتاع الأسماع» للمقريزي[١].

«حياة الصحابة» لمحمّد يوسف الكاندهلوي[٢].

خَبّاب بن الأرَتّ:

وأيضاً خَبّاب بن الأرتّ يقول بأنّ عليّاً أوّل مَن آمن، كما في:

«الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح»[٣].

«شرح التبصرة والتذكرة ألفيّة العراقي»[٤].

«العقد الثمين»[٥].

«سمط النجوم العوالي»[٦].

«الوسيط في علوم ومصطلح الحديث» للدكتور محمّد بن محمّد بن سويلم أبوشهبة[٧].

أبوسعيد الخُدري:

تجدون قوله في:

«حلية الأولياء»[٨].

---

(١) إمتاع الأسماع: ١٢ / ٣٥ ـ ٣٦.

(٢) حياة الصحابة: ٣ / ٢١٠.

(٣) الشذا الفيّاح: ٢ / ٥٠٩.

(٤) شرح التبصرة: ٢ / ١٤٣.

(٥) العقد الثمين: ٥ / ٢٧٠.

(٦) سمط النجوم العوالي: ٢ / ٣٩٨.

(٧) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ٥٢٨.

(٨) حلية الأولياء: ١ / ٦٦.

«الاستيعاب»[١].

«الفردوس»[٢].

«كنز العمّال»[٣].

عبدالله بن فُضالة:

وأيضاً عبدالله بن فُضالة يقول بأنّ عليّاً أوّل مَن أسلم، كما في:

«أُسد الغابة»[٤].

«إكمال تهذيب الكمال»[٥].

«الإصابة» لابن حجر العسقلاني[٦].

عَمرو بن مُرّة الجُهَني:

ومنهم أيضاً عَمرو بن مُرّة الجُهني، كما في:

«أُسد الغابة»[٧].

«الإصابة»[٨].

«إكمال تهذيب الكمال»[٩].

---

(١) الاستيعاب: ٣ / ١٠٩٠.

(٢) الفردوس: ٥ / ٣٢٠ح ٨٣١٥.

(٣) كنز العمّال: ١١ / ٦١٧ح ٣٢٩٩٥.

(٤) أُسد الغابة: ٣ / ٢٥٩.

(٥) إكمال تهذيب الكمال: ٨ / ١٢١.

(٦) الإصابة: ٤ / ١٧٧.

(٧) أُسد الغابة: ٣ / ٢٥٩.

(٨) الإصابة: ٤ / ١٧٧.

(٩) إكمال تهذيب الكمال: ٨ / ١٢١.

عمر بن الخطّاب:

ومن القائلين بذلك، عمر بن الخطّاب، كما في:

«الفردوس»[١].

«تاريخ دمشق»[٢].

«الرياض النضرة» للطبري[٣]، و«ذخائر العقبى» له أيضاً[٤].

«سُبُل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»[٥].

«كنز العمّال»[٦].

أبوموسى الأشعري:

ومن القائلين بذلك، أبوموسى الأشعري، كما في «المستدرك على الصحيحين»[٧].

تتمّة:

قال الحافظ أبوالفضل العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة»: روي ذلك [يعني أنّ عليّاً عليه السلام أوّل من أسلم] عن زيد بن أرقم، وأبيذرّ، والمقداد بن الأسود، وأبيأيّوب، وأنس بن مالك، ويعلى بن مُرّة، وعفيف

---

(١) الفردوس: ٥ / ٣١٥ح ٨٢٩٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ١٦٧.

(٣) الرياض النضرة: ٣ / ١٠٩ ـ ١١٠.

(٤) ذخائر العقبى: ١١١.

(٥) سبل الهدى والرشاد: ١١ / ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٦) كنز العمّال: ١٣ / ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٧) المستدرك: ٣ / ٥٢٨ ح ٥٩٦٣.

الكندي، وخُزيمة بن ثابت، وسلمان الفارسي، وخَبّاب بن الأرتّ، وجابر بن عبدالله، وأبي سعيد الخُدري.

وأنشد المرزباني لخُزيمة بن ثابت في عليّ رضي الله عنهما:

أليس أوّل مَن صلّى لقبلتهم ... وأعلم الناس بالفرقانِ والسُّننِ؟[١]

وقال السيوطي في «تاريخ الخلفاء»: وأخرج ابن عساكر بسند جيّد عن محمّد بن سعد بن أبي‌وقّاص أنّه قال لأبيه سعد: أكان أبوبكر الصدّيق أوّلكم إسلاماً؟ قال: لا، ولكنّه أسلم قبله أكثر من خمسة، ولكن كان خيرنا إسلاماً[٢].

إذاً، فالقائلون بأنّ عليّاً أوّل مَن آمن أكثر بكثير في المصادر السنيّة ممّن ذكرهم الحافظ ابن عبدالبرّ، فهؤلاء كلّهم يعتبرون من شيعة عليٍّ عليه الصلاة والسلام.

فإن قيل:

ولماذا قالوا بأفضليّة عليّ من غيره؟

لقد نصّ الحافظ ابن عبدالبرّ وغيره على أنّ هؤلاء الصّحابة قالوا بأنّ عليّاً أوّل مَن أسلم وفضّله هؤلاء على غيره[٣].

فما الدليل على هذا التفضيل؟

قلت:

جواب هذا السؤال في كلام أحمد بن حنبل والنسائي وغيرهما من كبار الحُفّاظ:

---

(١) شرح التبصره والتذكرة: ٢ / ١٤٣.

(٢) تاريخ الخلفاء: ٣١.

(٣) الاستيعاب: ٣ / ١٠٩٠.

ما لأحدٍ من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي

فقد ذكر الحافظ أبوالفرج ابن الجوزي الحنبلي البغدادي المتوفّى سنة ٥٩٧ في كتابه في مناقب أحمد بن حنبل، في الفصل الذي عقده لبيان عقائد أحمد، ما نصُّه: بالإسناد عن عبدالله بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثلُ ما لعليّ رضي الله عنه[١].

هذا كلام أحمد بن حنبل.

وقد نُقل هذا الكلام عن جماعة من الأئمّة الكبار، كالحافُظ أبي علي النيشابوري، وهو كما وصفوه الإمام محدّثُ الإسلام، الحسين بن علي، أحدُ جهابذة الحديث، قال الحاكم: هو واحدُ عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف[٢]، توفّي سنة ٣٤٩ هـ.

ومنهم أيضاً: أحمد بن شُعيب النسائي، وهو صاحب أحد السُنن الأربعة والصحاح الستّة، وهو غنيٌّ عن التعريف.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: تتبَّع النسائيُّ ما خُصّ به ـ أي بعليّ عليه السلام ـ من دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئاً كثيراً بأسانيد أكثرُها جياد[٣].

هؤلاء كُلّهم يُصرّحون بأنّه لم يرد في حقّ أحد من الصحابة من الفضائل عن رسول الله ما ورد في حقّ عليّ عليه الصلاة والسلام.

---

(١) مناقب الإمام أحمد: ٢٢٠.

(٢) تذكرة الحفّاظ: ٣ / ٧٩.

(٣) الإصابة: ٤ / ٤٦٥.

تحريف كلام أحمد بن حنبل

إلّا أنّ القوم تصرّفوا في كلام أحمد، قد قرأنا كلامه، قال: «بالأسانيد الصحاح» قرأنا كلامه عن الحافظ أبي‌الفرج ابن الجوزي البغدادي الحنبلي، الذي هو من المتعصّبين ـ يُنكر كثيراً من فضائل أمير المؤمنين في كتاب «الموضوعات» الذي ألّفه، وفي كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» يتكلّم في أحاديث أمير المؤمنين وفضائله ـ إلّا أنّه ينقل هذا الكلام عن أحمد بن حنبل: أنّ الأحاديث الصحيحة الواردة في عليّ من الفضائل لم ترد في غيره من الصحابة، إلّا أنّ القوم تصرّفوا في هذا الكلام.

لاحظوا ما نقله الحاكم النيشابوري في كتاب «المستدرك»، يروي بإسناده عن أحمد بن حنبل أنّه قال: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي‌طالب رضي الله عنه[1].

فأين كلمة «بالأسانيد الصحاح»؟ أُسقطت هذه الكلمة وحُرِّفَ قول أحمد بن حنبل «بالأسانيد الصحاح».

وأمّا في كتاب «الاستيعاب» لابن عبدالبرّ، فقد ذكر: قال أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يُرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحِسان.

بدّل الكلمة من «الأسانيد الصحاح» إلى «الأسانيد الحِسان»، والحديثُ الحَسَن أدنى في المرتبة من الحديث الصحيح، بدّلوا الكلمة «بالأسانيد الصحاح»

---

(١) المستدرك للحاكم النيسابوري: ٣ / ١١٦ ح ٤٥٧٢.

إلى «الأسانيد الحسان»؛ هذا كلام صاحب «الاستيعاب»[١].

أمّا الحاكم، فلا يذكر لا «الأحاديث الصحاح» ولا «الأحاديث الحِسان».

وفي كتاب «الإصابة» لابن حجر العسقلاني في تراجم الصحابة، يقول في ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام: مناقبه كثيرة، حتّى قال الإمام أحمد: لم ينقل لأحد من الصحابة ما نُقِلَ لعليٍّ[٢].

لاحظوا التحريف للكلام.

وفي كتاب «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»:

قال أحمد، وإسماعيل القاضي، والنَسائي، وأبوعلي النيسابوري: لم يرد في حقّ أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء في عليٍّ[٣].

لاحظوا، مرّةً حذفوا كلمة «بالأسانيد الصحاح»، ولم يضعوا في مكانها كلمة، مرّةً وضعوا في مكانها كلمة «الأسانيد الحِسان»، مرّةً وضعوا في مكانها كلمة «بالأسانيد الجياد»! ولماذا؟ لأنّ قضيّة أفضليّة عليّ عليه السلام من أهمّ القضايا التي تترتّب عليها مسألة الأُمامة، إذ لا يُعقل، في أيّ دين من الأديان، وفي أيّ مذهب من المذاهب، أن يتقدّم المفضول على الفاضل.

وهذه تصاريح من أحمد والنَسائي وغيرهما من كبار الحفّاظ الذين ذكرنا أسمائهم، فلابدّ وأن يتصرّفوا في الكلمات!!

---

(١) الاستيعاب: ٣ / ١١١٥.

(٢) الإصابة: ٤ / ٤٦٤ ح ٥٧٠٤.

(٣) فتح الباري: ٧ / ٧١.

بعض الوقائع مع العلماء

وليتهم تصرّفوا في الأقوال المنقولة فقط بالزيادة والنقيصة، ولكنّهم حاربوا كبار عُلمائهم وأساطين المحدِّثين عندهم، وضربوهم، بل قتلوا، بسبب رواية بعض ما يدلُّ على أفضليّة عليّ عليه السلام.

قضيّة النسائي:

لاحظوا ما فعلوا مع النسائي، النسائي جمع كتاباً في خصائص عليّ الدالّة على أفضليّته، ثم إنّ هذا الحافظ الكبير، والإمام الشهير عندهم، وصل إلى مدينة الرَملة، من مُدن فلسطين في ذلك الزمان، فطلبوا منه أن يروي فضيلةً ومنقبةً لمعاوية، فأبى أن يرويَ شيئاً، لما ثبت من عدم وجود منقبة لمعاوية بسندٍ صحيح عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، فضربوه وهو في داخل الجامع ضرباً أدّى إلى موته.

ونصّ العبارة كما ذكروا بترجمته أنّه لمّا دخل مدينة الرملة بفلسطين: سُئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكّة، فأخرجوه وهو عليلٌ، فتوفّي بمكة مقتولاً شهيداً[١].

لأنّه جمع طرفاً من فضائل عليّ الدالّة على أفضليّته، ولم يرو شيئاً بمنقبة معاوية.

هكذا يفعلون بأئمّتهم.

---

(١) البداية والنهاية: ١١ / ١٢٤ وانظر: تهذيب التهذيب: ١ / ٣٨، تهذيب الكمال: ١ / ٣٣٩.

قضيّة الحاكم النيشابوري:

وأمّا قضيّة الحاكم النيشابوري، الذي يُلقّبونه برئيس المحدّثين في عصره. هذا المحدّث الكبير، روى حديث «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»[١]، وهو يدلّ على أفضليّة عليٍّ من غيره بكلّ وضوح.

وروى حديث الطير المشوي، فإنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أُوتي بطير مشويٍّ ليأكله عليه السلام، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «اللّهمّ جئني بأحبّ خلقكَ إليك وإليّ يأكل معي من هذا الطائر»، فجاء عليٌّ فأكل معه[٢].

فكان عليّ عليه الصلاة والسلام أحبّ الناس إلى الله وإلى رسوله.

فالحاكم النيشابوري روى هذين الحديثين، حديث مدينة العلم، وحديث الطير المشوي، هذين الحديثين الدالّين على الأفضليّة قطعاً، وماذا فعلوا بهذا المحدّث الكبير؟ كسروا مِنبَرَه ومنعوه من الخروج من داره، كما في كتاب سير أعلام النُّبَلاء، للحافظ شمس الدين الذهبي[٣].

قضيّة ابن السقّاء الواسطي:

وأيضاً، قضيّة المحدّث الكبير ابن السقّاء الواسطي، وهو حافظٌ شهير، فقد ذكر الحافظ الذهبي أنّ هذا المحدّث الجليل، أملى حديث الطائر. قال:

---

(١) المستدرك: ٣ / ١٣٧ ح ٤٦٣٧ و ٤٦٣٨ و ٤٦٣٩.

(٢) المصدر: ٣ / ١٤٢.

(٣) سير أعلام النُّبلاء: ١٧ / ١٧٥.

فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا به، وأقاموه، وغسّلوا موضعه، فمضى ولزم بيته لا يُحدّثُ أحداً من الواسطيّين[١].

وذنبه أنّه روى هذا الحديث الدالّ على أفضليّة الإمام عليه السلام!

قضيّة الكَنجي الشافعي الحافظ:

وأمّا قضيّة الحافظ أبيعبدالله الكَنجي الشافعي، فهذا المحدّث كان يحدّث بفضائل عليّ عليه السلام في نهار شهر رمضان في جامع دمشق، فهجموا عليه في داخل المسجد الجامع وبقروا بَطنه، وذلك في الجامع الأُموي المعروف الآن، لأنّه روى أحاديث فضائل أميرالمؤمنين عليّ عليه الصلاة والسلام[٢].

هكذا فعلوا بأحاديث علمائهم، وهكذا فعلوا بنفس علمائهم، وواجهوهم بهذه الهجمات؛ بالضرب، والتهديد، والشتم، والإهانة، ذكرتُ لكم مواردَ فقط، كنماذج لِما فعلوا ويفعلون، وما زالوا يفعلون.

---

(١) المصدر: ١٦ / ٣٥٢.

(٢) الذيل على الروضتين: ٣١٨، سنة ٦٥٨.

الفصل الثاني: قضيّة عبدالله بن سبأ

والبحث في مقامات

الأقوال في مرجع الأُصول العقديّة للتشيّع

قال القفاري في كتاب «أُصول مذهب الشيعة الإثني عشريّة»:

اختلف أنظارُ العلماء والباحثين في مرجع الأُصول العقديّة للتشيّع.

مَن المرجع لهذه العقائد الشيعيّة؟

ـ فمن قائل بأنّها ترجعُ لأصل يهودي.

ـ ومِن قائل بأنّها ترجع لأصل فارسي.

ـ ومن قائل بأنّ المذهب الشيعي كان مباءةً للعقائد الآسويّة القديمة كالبوذيّة وغيرها(١).

ثمّ قال هذا الرجل ـ الذي هو من أكابر الدكاترة عندهم في الوقت الحاضر، وينشرون كتابه لا بالمئات ولا بالآلاف بل بالملايين، ينشرون هذا الكتاب، المُسمّى «أُصول مذهب التشيّع».

يقول: والذي أرى أنّ التشيّع المجرّد من دعوى النصّ والوصيّة، ليس هو وليد مؤثّرات أجنبيّة، بل إنّ التشيّع لآل البيت وحُبّهم أمرٌ طبيعي، وهو حبّ

(١) أُصول مذهب الشيعة: ٨٢.

لا يفرق بين الآل ولا يغلو فيهم ولا ينتقص أحداً من الصحابة، كما تفعل الفرق المنتسبة للتشيّع، وقد نما الحبّ وزاد للآل بعد ما جرى عليهم من المحن والآلام بدءاً من مقتل عليّ ثمّ الحسين ... الخ. هذه الأحداث فجّرت عواطف المسلمين، فدخل الحاقدون من هذا الباب، ذلك أنّ آراء ابن سبأ لم تجد الجوّ الملائم لتنمو وتنتشر إلّا بعد تلك الأحداث ... لكنّ التشيّع بمعنى عقيدة النصّ على عليّ والرجعة والبداء والغيبة وعصمة الأئمّة.. الخ فلا شكّ أنّها عقائد طارئة على الأُمّة دخيلة على المسلمين، ترجع أُصولها لعناصر مختلفة، ذلك أنّه قد ركب مطيّة التشيّع كلّ مَن أراد الكيد للإسلام وأهله، وكلّ من احتال ليعيش في ظلّ عقيدته السابقة باسم الإسلام من يهوديّ ونصرانيّ ومجوسيّ وغيرهم. فدخل في التشيّع كثير من الأفكار الأجنبيّة والدخيلة[١].

أقول:

هذا هو التشيّع كما يُعرّفه هذا الرجل كما عرّفه غيره كالخطيب، فكان مذهب التشيّع مؤسّساً مِن قبل اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم، من أصحاب الأديان والأفكار والعقائد البائدة، هكذا يقول.

وقد ذكرنا أنّ التشيّع إنّما أسّسه رسولُ الله صلّى الله عليه وآله، وقد وُضِعت البذرةُ الأصليّة لهذا المذهب بيده، وقد عرفتم الذين قالوا بأفضليّة عليٍّ، عرفتم الذين قالوا بأنّه أوّل من آمن، أوّل من أسلم، أوّل من صلّى،

---

(١) أُصول مذهب الشيعة: ٨٩.

قد ذكرنا جملة من الأحاديث مِن أهمّ كتبهم الصريحة في أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله هو الذي وضع التشيّع، وأن التشيّع هو الإسلام الذي جاء به عليه وآله السلام.

الأقوال في ابن سبأ

ولكنّ القوم وينسبون مذهبنا إلى اليهود، وعلى وجه التحديد يذكرون عبدالله بن سبأ، ويقولون بأنّ عبدالله بن سبأ هو المؤسّس لهذا المذهب، ومَن هو عبدالله بن سبأ؟ وما هي الأقوال في هذا الرجل؟

١. لا وجود له

القول الأوّل: وجدنا جماعةً كبيرةً من العلماء والباحثين والدكاتِرة من أهل السنّة، يقولون بأنْ لا وجود لعبدالله بن سبأ في العالم أصلاً، لا وجود له أبداً.

قال بهذا جماعةٌ من علمائهم المعروفين المشهورين المؤلّفين في هذا الزمان:

١. كالدكتور طه حسين، في كتاب «عليّ وبنوه»، قال: لم يكن إلّا وهماً[١].

٢. الدكتور محمّد كامل حسين، في كتاب «أدب مصر الفاطميّة»[٢].

٣. الدكتور حامد حِفني داود، يقول بأنْ لا وجود لعبدالله بن سبأ أصلاً، كما في كتاب «مع رجال الفكر في القاهرة»[٣].

---

(١) عليٌّ وبنوه: ٢ / ١٠٢.

(٢) أدب مصر الفاطميّة: ٩.

(٣) مع رجال الفكر في القاهرة: ٢ / ٧٧ ـ ٧٨.

٤. الدكتور أحمد محمود صبحي، فإنّه في كتابه المسمّى بـ «الإمامة» يُصرّح ـ على ما نقل عنه ـ بأنْ لا وجود لعبدالله بن سبأ[١].

٥. الدكتور جواد علي، هذا الدكتور ذكروه بعنوان أُستاذ من أهل السنّة[٢]، ذكره أحد المؤلّفين حول عبدالله بن سبأ، ذكر أنّه يُنكر وينفي وجود عبدالله بن سبأ[٣].

٦. الدكتور محمّد عِمارة، محمّد عمارة في مصر كبيرٌ جدّاً، له مؤلّفات كثيرة، هذا الرجل يقول في كتاب «الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلاميّة» بأن لا وجود لعبدالله بن سبأ أصلاً[٤].

٢. هو حقيقةٌ

القول الثاني: أمّا في مقابل هذا القول، جماعة يُصرّون على وجود عبدالله بن سبأ، وأنّه هو المؤسّس لمذهب الشيعة، ومن هؤلاء:

١. القفاري، يقول في كتابه «أُصول مذهب الشيعة»: إنّ التشيّع لعليٍّ بدأ بمقتل عثمان. يقول ابن حزم: ثمّ ولي عثمان، وبقي اثني عشر عاماً، وبموته حصل الاختلاف، وابتدأ أمرُ الروافض، والذي بدأ غرسَ بذرة التشيّع هو عبدالله بن سبأ اليهودي، والذي بدأ حركتهُ في أواخر عهد عثمان، وأكّد طائفةٌ من الباحثين القدماء والمعاصرين على أنّ ابن سبأ هو أساس المذهب الشيعي،والحجرُ الأوّل في بنائه[٥].

---

(١) الإمامة: ٣٨.

(٢) ذكره في السنّة: سليمان العودة.

(٣) ذكر ذلك في مقال له في مجلّة المجمع العلمي العراقي: ٦ / ٦٦.

(٤) الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلاميّة: ١٥٤.

(٥) أُصول مذهب الشيعة: ١ / ٧١ ـ ٧٢.

ثمّ يقول: ونبتت نابتةٌ من شيعة العصر الحاضر، تحاول أن تنكر وجوده بجرّةِ قلم، دونَ مبرّرٍ واقعي، أو دليل قاطع، بل ادّعى البعض منهم أنّ عبدالله بن سبأ هو عمّار بن ياسر، وهذه الدعوى هي محاولةٌ أو حيلةٌ لتبرئة يهود من التآمر على المسلمين، كما هي محاولةٌ أو حيلةٌ لإضفاءِ صفةِ الشرعيّة على الرفض، والردّ على دعوى خصومهم بردّ أصلِ التشيّع إلى أصل يهوديٍّ[1].

ثمّ يقول: ولستُ بحاجة إلى دراسة هذه المسألة، فقد خرجت دراسات موضوعيّة ومستوفية لهذه القضيّة، من أبرز هذه الدراسات وأهمّها رسالة «عبدالله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة» للدكتور سليمان العودة[2].

أقول: كتاب الدكتور سليمان العودة موجودٌ عندنا، وسأقرأ عليكم بعض ما في هذا الكتاب الذي أرجع إليه الدكتور القفاري وقال: هذا الكتاب من أحسن الكتب، دراسةٌ جادّةٌ، ومستوفيةٌ ....

إذاً، القفاري من أشهر الذين يصرّون ويؤكّدون على وجود عبدالله بن سبأ اليهودي المؤسّس لمذهب الشيعة.

٢. هناك رجلٌ آخر اسمه الشيخ عبدالله بن سلمان الفيفي، ألّف كتاباً باسم «نقد الأشاعرة للشيعة الإثني عشريّة في مسألة الإمامة»، تقديم فضيلة الدكتور الشيخ سعيد البريك الداعية الإسلامي المعروف، وقدّم له أيضاً الشيخ الدكتور عبدالله سمك، وقدّم له أيضاً الشيخ صالح بن عبدالله الدرويش، هؤلاء

---

(١) المصدر: ١ / ٧٢.

(٢) المصدر: ١ / ٧٣.

قدّموا لهذا الكتاب وأيّدوه ووثّقوه.

قال مؤلّف هذا الكتاب: من الأُمور اللّافتة للنظر في عقيدة الشيعة في الإمامة هو ما حصل فيها من تطوّر ملحوظ، ولعلّ أوّل من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ الذي بدأ يُشيع القول بأنّ الإمامة هي وصايةٌ من النبي[١].

هذا الرجل اليهودي أشاع بين المسلمين أنّ الإمامة هي وصاية من النبي صلّى الله عليه وآله؟! وسأقرأ لكم أنا، أحاديث معتبرة صحيحة من أهمّ كتبهم، في مسألة الوصاية والوصيّة، إن شاء الله تعالى.

قال: وبدأ يُشيع القول بأنّ الإمامة هي وصاية من النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، ومحصورة بالوصي، وإذا تولّاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فإنّه كان أوّل من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه والخلفاء الثلاثة وكفّرهم. وقرّر أنّ الإمامة منصبٌ إلهي، ولا يصحّ أن يُسندَ اختيار الإمام إلى الناس، بل هو أمرٌ موكولٌ إلى الله تعالى.

وقد حَشّدَ الشيعة العديد من الروايات المكذوبة التي تدلّ على أنّ الإمامة إنّما هي بالنصّ لا بالاختيار، مع ضرورة أن يكون المنصوص عليه من ذريّة عليّ رضي الله عنه؛ هذا كلام هذا الرجل[٢].

---

(١) نقد الأشاعرة للشيعة الإثني عشريّة في مسألة الإماميّة: ٦٥.

(٢) المصدر.

٣. الدكتور محمّد ضياء الدين الريس، أُستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي بكليّة دار العلوم جامعة القاهرة، يقول هذا الدكتور الكبير: وهناك النظريّات التي كان من شأنها أن يكون لها صدىً كبير في المستقبل، والتي بدأ بوضعها عبدالله بن سبأ، تلك الشخصيّة العجيبة في تاريخ الإسلام، الرجل اليهودي من أهل اليمن، وهو ابنُ أمةٍ سوداء، الذي اعتنق الإسلام تظاهراً أو عن عقيدة، والذي تقول الروايات أنّه طاف بعواصم البلاد الإسلاميّة داعياً إلى نظريّاته مُقرّراً لها، مُتّبعاً كُلَّ الأساليب لبثها بين طوائف الأُمّة، وآراؤه هذه تُشبه إلى حدّ كبير بعض العقائد التي سيذهب إليها الشيعة فيما بعد، وتُعبّر عنها أقواله التي من بينها أنّه كان لكلّ نبيّ وصيّ، وعليٌّ وصيّ محمّد[1].

وسأقرأ لكم أنا الأحاديث في باب الوصيّة.

٤. ومن القائلين بهذا القول، هو الدكتور السالوس، الذي ألّف كتاب «مع الإثني عشريّة في الأُصول والفروع». ـ لاحظوا كلامه، وهذا الرجل كبيرٌ جدّاً، أُستاذ الفقه والأُصول في كلّيّة الشريعة جامعة قطر، وخبيرٌ في الفقه والاقتصاد بمجمع الفقه الإسلامي الدولي، بمنظّمة المؤتمر الإسلامي بجدّة، وبالمجمع الفقهي الإسلامي، وبرابطة العالم الإسلامي بمكّة المكرّمة، هذه ألقابه ومناصبه ـ يقول في المقدّمة الرابعة:

رابعاً: عبدالله بن سبأ صاحب فكرة الوصيِّ بعد النبي صلّى الله عليه [وآله]

---

(١) النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ٥٥.

وسلّم، كان يهودياً، ثمّ أعلن إسلامَه ووالى عليّ بن أبي‌طالب رضي الله تعالى عنه، وكان يقول ـ وهو على يهوديّته ـ في يوشع بن نون بالغلوّ، فقال في إسلامه بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه [وآله] وسلّم في أبي‌الحسن مثلَ ذلك، وهو صاحب فكرة أنّ علياً هو وصيّ النبيّ، إلى آخر كلامه(١).

٥. وأقرأ لكم كلام واحد آخر، وهو صاحب كتاب «عقائد الشيعة الإثني عشريّة»، هذا الكتاب مؤلِّفه الشيخ عبدالرحمن بن سعد بن علي الشثري، قدّم لكتابه صالح بن محمّد اللحيدان، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، والشيخ عبدالله بن محمّد الغنيمان، وفضيلة الشيخ عبدالرحمن بن صالح الحمّود، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن السعد.

ألّف هذا الرجل كتابه بصورة سؤالٍ وجوابٍ، فكان السؤال الثاني: ما أصلُ نشأة المذهب الشيعي؟

جواب: القولُ الراجح لدى المحقّقين أنّ الذي غرسه وأظهره هو عبدالله بن سبأ اليهودي، بل وهذا ما اعترفت به كتب المذهب الشيعي نفسها، فقد نصّت على أنّ ابن سبأ اليهودي هو أوّل مَن أشهر القول بإمامة عليّ رضي الله عنه وهذه عقيدة النصّ على عليّ بالإمامة وهي أساس التشيّع(٢).

إذاً المؤسِّس للتشيّع رجلٌ يهودي.

---

(١) مع الإثني عشريّة: ١ / ١٣ ـ ١٤.

(٢) عقائد الشيعة الإثني عشريّة: ١٨.

سأقرأ لكم أوّلاً ما يتعلّق بمعرفة هذا الرجل، مَن هو؟ أينَ نشأ؟ مِن أيّ بلد هو؟ مِن أيّ قبيلة؟ مَن أبوه؟ مَن أُمّه؟ وما هي فعالياتُهُ في الإسلام؟ سأقرأ لكم كلَّ هذا إن شاء الله.

وما أدري، وما أدري، هل أقرأ لكم دورَ اليهود في المذاهب الأُخرى والروابط بين رموزها واليهود أو لا أقرأ؟

ما أدري، ما أدري حقيقةً، ما وظيفتي؟ هل أقرأ دورَ اليهود في المذاهب الأُخرى، من كتاب «مُسند أحمد بن حنبل»، من كتاب «تاريخ المدينة المنوّرة»، ومن بعض السنن الأربعة، ومن بعض المصادر التاريخيّة الكبيرة المهمّة المعتبرة، أو ما أقرأ، ما أدري؟

ما أدري، أقرأ ما قاله الصحابيُّ الكبير عبدالله بن مسعود في الصحابيِّ الكبير زيد بن ثابت؟ ولزيد شأن من الشأن، أنقل نصّ الكلام أو ما أنقل؟ ما أدري.

ما أدري، أنقل لكم مَن الذي جاء بأحاديث اليهود من الشام إلى المدينة المنوّرة، وأدخل الإسرائيليّات في كتب المسلمين، أذكر أو ما أذكر؟ ما أدري.

ما أدري، أذكر الكبار اليهود، الذين كان لهم الدورُ الكبير في أجهزة الدولة في صدر الإسلام، أذكرها من المصادر المهمّة الأوّليّة، أو ما أذكرها؟ ما أدري.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحاضرة الخامسة ـ الأربعاء ٢٩ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ، الموافق ١٧ يناير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين الذي لا شريك له في خلقه ولا شبيه له في عظمته، والصَّلاة والسَّلام على سيّدنا وحبيبنا المصطفى محمّدٍ وآله الطيّبين الطاهرين، خير الخلق أجمعين من الأوّلين والآخرين.

تقدّم أنّ الأقوال في عبدالله بن سبأ متعدّدة، والعلماء والكُتّاب مختلفون مُنذ القديم حول عبدالله بن سبأ، فمنهم من أنكر وجوده وذكرنا أسماءَ جمع منهم. وقد عثرنا أيضاً على أسامي أُخرى، منهم الدكتور عبدالعزيز الهلابي، ومنهم الدكتور علي سامي النشّار، ومن يتتبّع كتب العلماء والدراسات المعاصرة سيجد غير هؤلاء أيضاً من الشخصيّات العلميّة المرموقة المنكرين لأصل وجود عبدالله بن سبأ.

أمّا القائلون بوجوده وينسبون إليه أنّه هو الذي حرّك الصحابة في صدر الإسلام، وكان له دورٌ كبيرٌ في تلك الحوادث، فقد ذكرنا أسماء جمع منهم كذلك، وقرأنا نصوص عبارات بعضهم، ولا حاجة إلى التكرار.

٣. هو عمّار بن ياسر

القول الثالث: ما ذهب إليه جمعٌ، قالوا: بأنّ عبدالله بن سبأ، هو عمّار بن ياسر، لكون الصحابي الجليل عمّار بن ياسر يُكنّى بـ «ابن السوداء»، وعبدالله بن سبأ أيضاً يُكنّى بـ «ابن السوداء»، فوقع خلطٌ بين ذلك الشخص وعمّار بن ياسر.

وهذا قول الدكتور علي الوردي في كتاب وعّاظ السلاطين، والدكتور كامل مصطفى الشيبي في كتاب الصلة بين التصوّف والتشيّع.

ولعلّ هناك من يقول بهذا القول أيضاً.

٤. هو عبدالله بن وهب

القول الرابع: إنّه هو عبدالله بن وَهْب الراسبي، الذي كان مِن رجال الخوارج. وقد ذكر هذا القول الدكتور سليمان العودة عن بعض العلماء السابقين في كتابه.

٥. التوقّف في المسألة

القول الخامس: هو التوقّف في المسألة. فقد وجدتُ جمعاً من الكُتّاب يتوقّفون في هذه المسألة، فلا يجزمون بوجود عبدالله بن سبأ، ولا يبتّون القولَ بعدم وجوده.

٦. عدم صحّة ما نسب إليه من الأحداث

القول السادس: وهو القول بأنّه كان موجوداً، وليس شخصيّة وهميّة، ولكنّ القول بأنّه هو أبدع العقائد الباطلة وقاد الأحداث العظيمة في صدر الإسلام غير صحيح.

أقول:

وفي نظري لابدّ من التحقيق والتفكيك بين الأُمور:

أوّلاً: نبحث عن أصل وجود هذا الرجل.

ثانياً: نبحث عن دوره في أحداث صدر الإسلام، كما هو موضوع كتاب الدكتور سليمان العودة.

ثالثاً: نبحث ونحقّق في العقائد التي يقول هؤلاء بأن ابن سبأ هو الذي قد أشاعها بين المسلمين في صدر الإسلام.

إذاً، لابدّ من البحث والتحقيق في مقاماتٍ ثلاثة:

المقام الأوّل

التحقيق في أصل وجودِ عبدالله بن سبأ

قد تقدّم أنّ الدكتور القفاري وأمثاله يصرّون على وجود هذا الرجل، ويردّون بشدّة على القائلين بأنّه خيالٌ وأُسطورة.

أبرز الدراسات كتاب سليمان العودة

وقد أحال الدكتور القفاري إلى كتاب سليمان العودة وقال:

من أبرز هذه الدراسات وأهمّها رسالة «عبدالله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة» للدكتور سليمان العودة.

قال: وقد توفّرت لديه أدلّةٌ قاطعة على وجود ابن سبأ وسعيه في الفتنة.

وهي دراسةٌ جادّةٌ ومستوفيةٌ، وقد ناقش المشكّكين والمنكرين، والقائلين أنّ ابن سبأ هو عمّار بن ياسر، وأثبت زيفَ هذه الأقوال، بالحجّة والبرهان.

هذا كلام القفاري[1].

---

(١) أُصول مذهب الشيعة الإماميّة: ١ / ٧٣.

أقول:

هذا الكتاب الذي ألّفه سليمان العودة رسالةٌ جامعيّة، ومؤلّفه من أهل القَصيم، وهو يعمل حاليّاً أُستاذاً بقسم التاريخ بكليّة اللغة العربيّة والدراسات الاجتماعيّة بالقصيم في المملكة العربيّة السعوديّة.

وقد عُيّن مُشرفاً على كرسي الشيخ عبدالله بن صالح الراشد الحميد، لخدمة السيرة النبويّة والرسول صلّى الله عليه وآله بجامعة القَصيم.

وهو أيضاً من الخطباء في المساجد، وقد نشر خُطبه في اثني عشر مجلّداً.

هذا الكتاب موجودٌ عندنا، وقد جعل الدكتور سليمان العودة الفصل الثاني من كتابه الصفحة ٣٧ إلى ١١٠ لمعرفة شخص ابن سبأ، وهذه عناوين هذا الفصل:

عبدالله بن سبأ وظهوره بين المسلمين

أصل ابن سبأ ومنشؤه

نشأة ابن سبأ

ظهور ابن سبأ بين المسلمين

ابن سبأ في الحجاز

ظهوره في البصرة

ظهوره في الكوفة

ظهور ابن سبأ في الشام

ظهور ابن سبأ في مصر

محاولات التشكيك في وجود عبدالله بن سبأ وما يُنسب إليه من أعمال.

أوّلاً: عبدالله بن سبأ في كتب المتقدّمين

أ) عند أهل السنّة

ب) عند الشيعة

ثانياً: عبدالله بن سبأ في كتابات المستشرقين

ثالثاً: ابن سبأ في كتابات المحدثين

أ) السنّة

ب) الشيعة

سيف بن عمر بين الجرح والتعديل.

هذه عناوين الفصل الثاني من كتاب سليمان العودة.

أقول:

وقد لخّصتُ هذا الفصل تحت العناوين التالية، فلاحظوا كيف يقول هذا الدكتور:

أصله ومنشؤة

قيل: إنّه من سبأ، الذين ذُكروا في القرآن.

وقيل: إنّه مِن حِمْيَر ـ أي القبيلة الكبيرة ـ قال ابن حزم في كتاب الفِصَل: القسم الثاني من فرق الغالية، يقولون بالأُلوهيّة لغير الله عزّ وجلّ، فأوّلهم قومٌ من أصحاب عبدالله بن سبأ الحِمْيَري.

وقيل: ـ قول ثالث ـ هو من هَمْدان، وهو عبدالله بن وَهْب الهـمدانـي، أو عبدالله بن وَهْب الراسبي الهمداني.

وقيل: هو من أهل الحيرة، وهي مدينة قرب الكوفة، وعليه جماعةٌ.

وقيل: هو روميُّ الأصل، وعليه ابن كثير.

لاحظوا، هو رجلٌ واحدٌ وكيف اختلفوا في أصله ومنشأه.

أبوه

فقيل: أبوه وهب، فهو عبدالله بن وهب بن سبأ.

وقيل: عبدالله بن وهب الراسبي.

وقيل: عبدالله بن حرب، ذكره الجاحظ.

حينئذ يقول سليمان العودة، بنصّ العبارة: معلوماتنا عن والد عبدالله بن سبأ ضئيلة [وكأنّ المعلومات عن نفس عبدالله بن سبأ كثيرة!!] وهي مع ذلك غير مستقرّة، وفوق هذا الجهل في تحديد اسم والده، فليست لدينا معلومات عن أبيه، لا في المنشأ ولا في النهاية.

أُمّه

هو من أُم حبشيّة، ولذا يُطلق عليه ابن السوداء.

يقول سليمان العودة: ومِن هنا وقع الخلطُ في كتاب «العقد الفريد»: عبدالله بن سبأ نفاه عليٌّ إلى ساباط، وعبدالله بن السوداء نفاه إلى الحازر.

ويقول الإسفراييني: وافق ابن السوداء عبدالله بن سبأ بعد وفاة عليّ في مقالته هذه.

إذاً هما اثنان وليسوا واحداً.

وقال البغدادي ـ صاحب كتاب «الفَرقُ بين الفِرَق» ـ: فلمّا خشي عليٌّ من

قتله ومن قتل ابن سبأ ـ الفتنة التي خافها ابن عبّاس ـ نفاهما إلى المدائن[١].

هل كان يهوديّاً؟

قال غير واحد من المستشرقين: إنّ ابن سبأ ليس يهوديّاً، لكونه من قبيلة عربيّة.

فقيل: أيّ منافاة؟ ففي القبائل العربيّة أيضاً يهود.

وقيل: هو كان متأثّراً بالإنجيل، إذاً ليس يهوديّاً، وإنّما هو من النصارى.

ظهوره بين المسلمين

اختلفوا في وقت ظهوره بين المسلمين؛ قال الطبري وابن الأثير في أحداث سنة ٣٥: وإنّه كان سبب تألُّب الأحزاب على عثمان[٢].

ولكن له ذِكرٌ عندهما قبل سنة ٣٤ في الكوفة: وهو الذي حرّك أهل الكوفة ضدّ الوالي المنصوب مِن قِبَل عثمان.

بل له ظهورٌ في سنة ٣٠، إذ دخل الشام والتقى أباذرّ وهيّجه ضدّ معاوية، ولقيَ آذاناً صاغيةً في البصرة، إلّا أنّ الوالي عليها أخرجه منها وذلك سنة ٣٣.

يقول سليمان العودة: يجوز أن يكون قد دخل ابن سبأ الشام مرّتين، وذهب إلى مصر سنة ٣٤، وأثار الناس على عمرو بن العاص؛ داهية العرب وبطل الإسلام!

---

(١) أُنظر: الفرق بين الفِرَق: ٢٢٥.

(٢) أُنظر: تاريخ الطبري: ٤ / ٣٤٠، الكامل في التاريخ: ٢ / ٥٢٦.

أقول:

وكأنّه كانت عنده طائرة من هذه الطائرات الموجودة الآن المتوفّرة عند الناس، كان يطير من بلدٍ إلى بلدٍ، ومن مدينة إلى مدينة متى ما شاء في أقصر وقت!

هذا ابن سبأ في كتاب سليمان العودة، الذي هو أحسن كتاب أُلِّف حول هذا الموضوع، كما يقول الدكتور القفاري.

عمدة المصادر: تاريخ الطبري

ثمّ إنّ مصادر الدكتور العودة هي كتب التأريخ فقط، عمدتها «تاريخ الطبري»، والطبري ينقل هذه القضايا عن سيف بن عمر التميمي، فهو الذي أثبت وجود ابن سبأ ونسب إليه الأحداث.

ولكن قد أجمع المؤرّخون وعلماء الرجال على أنّ سيف بن عمر كذّابٌ وزنديق(١).

فاضطرّ القائلون بهذا القول لأن يدّعوا وجود أخبارٍ عن عبدالله بن سبأ في الكتب لا عن طريق سيف.

وهل توجد أخبار عن غيره وفيها هذه الحوادث بطولِها؟

هل وجدوا حديثاً حول عبدالله بن سبأ وهذه القضايا في شيء من كتبهم الموسومة بالصحاح، أو المسانيد عندهم، أو المعاجم المعروفة المعتبرة فيما بينهم؟

لا يوجد، ولا خبرٌ واحدٌ في هذه الكتب، أبداً، لا في الصحاح الستّة، لا في

---

(١) تهذيب التهذيب: ٤ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

«مسند أحمد»، ولا في «مسند أبي‌يعلى»، ولا في غيرهما من المسانيد، ولا في معاجم الطبراني، ولا ولا ولا.

نعم، ينقلون بعض الأخبار عن مثل «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، وعن «تاريخ دمشق» لابن عساكر، وعن كتاب «حلية الأولياء» لأبي‌نُعَيم الإصفهاني.

وهم يقولون بأنّ هذه الكتب فيها الغَثُّ والسمين، فيها الأباطيل والأكاذيب بكثرة.

المصدر الآخر: تاريخ دمشق

على أنّ الأخبار التي رأيناها في كتاب «تاريخ دمشق» متناقضة فيما بينها، بالإضافة إلى ضعف أسانيد أغلبها، بحسب كلمات علماء الجرح والتعديل.

وإليك نماذج من أخباره بحذف أسانيدها:

عن سيف بن عمر، عن عطيّة، عن يزيد الفقعسي قال: كان ابن سبأ يهوديّاً من أهل صنعاء، من أمة سوداء، فأسلم زمن عثمان بن عفّان، ثمّ تنقّل في بلاد المسلمين، يحاول ضلالتَهم، فبدأ بالحجاز، ثمّ بالبصرة، ثمّ الكوفة، ثمّ الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتّى أتى مصرَ، فاعتمر فيهم.

فقال لهم فيما كان يقول: العَجبُ ممّن يزعم أنّ عيسى يرجع، ويكذّب بأنّ محمّداً يرجع، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلى مَعَادٍ**﴾[1]، فمحمّد أحقّ بالرجوع من عيسى. قال: فقُبِل ذلك عنه، ووضع له الرجعة، فتكلّموا فيها.

---

(١) سورة القصص: الآية ٨٥.

ثمّ قال بعد ذلك: إنّه كان ألف نبيّ، ولكلّ نبيّ وصيّ، وكان عليّ وصيَّ محمّد؛ ثمّ قال: محمّد خاتم النبيين، وعليّ خاتمُ الأوصياء، ثمّ قال بعد ذلك: مَن أظلمُ ممّن لم يُجِز وصيّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ووثب على وصيّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ثمّ تناول الأُمّة! ثمّ قال لهم بعد ذلك: إنّ عثمان قد جمع أموالاً أخذها بغير حقّها، وهذا وصيّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فانهضوا في هذا الأمر فحرّكوه، وابدأوا بالطعن على أُمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهيَ عن المنكر، فتستميلوا الناس، وادعوا إلى هذا الأمر.

فبثّ دُعاةً، وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه، ودعَوا في السرّ إلى ما عليه رأيهم، وأظهروا الأمرَ بالمعروف، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عُيوب وُلاتهم، ويكاتبهم إخوانُهم بمثل ذلك، فكتب أهلُ كلّ مصرٍ منهم إلى أهل مصرٍ آخَر بما يصنعون، فيقرؤه أُولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم، حتّى تناولوا بذلك المدينة، وأوسعوا الأرض إذاعة، وهم يريدون غير ما يُظهرون، ويُسرّون غير ما يورون، فيقول أهلُ كلّ مصر: إنّا لفي عافية ممّا ابتُلي به هؤلاء إلّا أهل المدينة فإنّهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار، فقالوا: إنّا لفي عافية ممّا الناس فيه. وجامعه محمّد وطلحة من هذا المكان.

قالوا: اجتمع أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى عثمان، فقالوا: يا أميرَ المؤمنين، أيأتيك عن الناس الذي أتانا؟ قال: لا والله، ما جاءني إلّا السلامة، قالوا: فإنّا قد أتانا، وأخبروه بالذي أسقطوا إليهم، قال: فأنتم شركائي

وشهود المؤمنين، فأشيروا عليّ، قالوا: نُشير عليك أن تبعث رجالاً ممّن تثق به من الناس إلى الأمصار حتّى يرجعوا إليك بأخبارهم.

فدعا محمّد بن مَسْلَمة فأرسله إلى الكوفة، وأرسل أُسامة بن زيد إلى البصرة، وأرسل عمّار بن ياسر إلى مصر، وأرسل عبدالله بن عمر إلى الشام، وفرّق رجالاً سواهم. فرجعوا جميعاً قبل عمّار، فقالوا: أيّها الناس، والله ما أنكرنا شيئاً، ولا أنكره أعلامُ المسلمين ولا عوامُّهم، وقالوا جميعاً: الأمر أمر المسلمين، إلّا أنّ أُمراءهم يُقسِطون بينهم، ويقومون عليهم.

واستبطأ الناس عمّاراً حتّى ظنّوا أنّه قد اغتيل، واشتهروه، فلم يفجأهم إلّا كتابٌ من عبدالله بن سعد بن أبي‌سَرح يخبرهم أنّ عمّاراً قد استماله قومٌ بمصر، وقد انقطعوا إليه ـ فيهم عبدالله بن السوداء، وخالد بن مُلجَم، وسُودان بن حُمْران، وكنانة بن بِشر ـ يريدونه على أن يقول بقولهم، يزعمون أنّ محمّداً راجع، ويدعونه إلى خلع عثمان، ويخبرونه أنّ رأي أهل المدينة على مثل رأيهم.

فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في قتله وقتلهم قبل أن يبايعهم.

فكتب إليه عثمان: لعمري إنّك لجريء يابن أُمّ عبدالله، والله لا أقتله ولا أنكاه ولا إيّاهم، حتّى يكون الله عزّ وجلّ ينتقم منهم ومنه بمن أحبّ، فدعهم، ما لم يخلعوا يداً من طاعة، يخوضوا ويلعبوا.

وكتب إلى عمّار: إنّي أنشدك الله أن تخلع يداً من طاعة أو تفارقها فتبوء بالنار، ولعمري إنّي على يقين من الله تعالى، لأستكملنّ أجلي ولأستوفينّ رزقي

غير منقوصٍ شيئاً من ذلك، فيغفر الله لك.

فثار أهل مصر، فهمّوا بقتله وقتل أُولئك، فنهاهم عنه عبدالله بن سعد، وأقرّ عمّاراً حتّى أراد القَفْل، فحمله وجهّزه بأمر عثمان، فلمّا قدم على عثمان قال: يا أبا اليقظان، قذفت ابن أبي‌لهب أن قذفك، وغضبتَ على أن أوطأك فعنّفك، وغضبتَ علي أنّي أخذتُ لك بحقّك وله بحقّه. اللّهمّ إنّي قد وهبتُ ما بين أمتي وبيني من مظلمة، اللّهمّ إنّي متقرّب إليك بإقامة حدودك في كلّ أحدٍ ولا أُبالي. اخرج عنّي يا عمّار. فخرج، فكان إذا لقي العوامّ نضح عن نفسه، وانتقل من ذلك، وإذا لقيَ من يأمنه أقرّ بذلك وأظهر الندم، فلامه الناس وهجروه وكرهوه.

قال: ونا سيف عن أبي‌حارثة وأبي‌عثمان، قالا: لمّا قدم ابن السوداء مصر، عَجَمَهم واستخلاهم واستخلَوْه، وعرض لهم بالكفر فأبعدوه، وعرض لهم بالشقاق فأطمعوه، فبدأ فطعنَ على عمرو بن العاص، وقال: ما باله أكثركم عطاءً ورزقاً، ألا ننصب رجلاً من قريش يسوّي بيننا، فاسْتَحْلَوا ذلك منه، وقالوا: كيف نطيق ذلك مع عمرو، وهو رجل العرب. قال: تستعفون منه، ثمّ يعمل عملنا، ويظهر الائتمار بالمعروف والطعن، فلا يرده علينا أحد، فاستعفوا منه، وسألوا عبدالله بن سعد، فأشركه مع عمرو، فجعله على الخراج، وولّى عَمْراً على الحرب، ولم يعزله.

ثمّ دخلوا بينهما، حتّى كتب كلّ واحد منهما إلى عثمان بالذي بلغه عن صاحبه، وركب أُولئك واستعفوا من عمرو، وسألوا عبدالله بن سعد فأعفاهم، فلمّا قدم عمرو على عثمان قال: ما شأنك يا أباعبدالله؟ قال: والله يا أمير المؤمنين، ما كنتُ منذ وليتهم أجمع أمراً ولا رأياً منّي منذ كرهوني، وما أدري من أين أُتيتُ.

فقال عثمان: ولكن أدري، لقد دنا أمرٌ هو الذي كنتُ أحذره، ولقد جاءني نفرٌ من ركب تردّد عنهم عُمر وكرههم، ألا، وإنّه لابدّ لما هو كائن أن يكون، وإن كابرتهم كذبوا واحتجّوا، وإن كفّ منهم ما لم ينتهكوا محرماً كان لهم، ولم يثبت لهم الحجّة، ووالله لأسيرنّ فيهم بالصبر ولأُتابعنّهم ما لم يُعْصَ الله عزّ وجلّ.

وعن مجالد، عن الشعبي، قال: أوّل من كذبَ عبدالله بن سبأ.

وعن عمّار الدُّهني قال: سمعت أباالطفيل يقول: رأيت المُسيّب بن نَجَبة أتى به مُلبّباً ـ يعني: ابن السوداء ـ وعليٌّ على المنبر، فقال علي: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله وعلى رسوله.

وعن زيد بن وهب، عن عليّ قال: ما لي ومال هذا الحَمِيت الأسود؟

وعن سلمة قال: سمعت أباالزعراء يحدّث عن عليّ عليه السلام قال: ما لي ومال هذا الحَمِيت الأسود؟

وعن سَلَمة بن كُهيل، عن زيد قال: قال عليّ بن أبيطالب: ما لي ولهذا الحَمِيت الأسود؟ ـ يعني عبدالله بن سبأ ـ وكان يقع في أبيبكر وعمر.

وعن حُجَيّة بن عدي الكندي قال: رأيت علياً كرّم الله وجهه وهو على المنبر، وهو يقول: من يعذُرني من هذا الحميت الأسود، الذي يكذب على الله ورسوله؟ ـ يعني ابن السوداء ـ لولا أن لا يزال يخرجُ عليّ عصابةٌ ينعى عليّ دمه كما ادُّعيتْ عليّ دماء أهل النهر، لجعلتُ منهم ركاماً.

وعن رجل من عبدالقيس قال: لمّا رآني ابن السوداء السبئيّة وما يطعنون على عليّ في سيرته، قام فقال: إذا كثر الخاطئون، وتمرّد الجائرون، وأرادوا إزالة

الكتاب عن الذنوب من المسلمين، فانتهز عنّا والحَكَم الذي قد عُرف فضلُه وعلمُه، فاغمدْ لسانك فلسنا كمن يتردّد في الضلال. فقال علي: هذا الخطيب الشحشح من الخطباء ليس لنا من مالهم شيء، غَلَبَنا عليه الكتاب ـ يعني أصحاب عائشة ـ.

وعن أبي‌الجُلاس، قال: سمعت عليّاً يقول لعبدالله الشَيباني: ويلك، والله ما أفضى إليّ بشيء كتمه أحداً من الناس، ولقد سمعته يقول: إنّ بين يدي الساعة ثلاثين كذّاباً وإنّك لأحدهم.

وعن سباط، قال: بلغ عليّاً أنّ ابن السوداء ينتقص أبابكر وعمر، فدعا به، ودعا بالسيف، أو قال: فهمّ بقتله، فكُلِّم فيه، فقال: لا يساكني ببلد أنا فيه، قال: فسيّره إلى المدائن.

وعن الصادق، عن آبائه الطاهرين، عن جابر قال: لمّا بويع عليّ، خطب الناس، فقام إليه عبدالله بن سبأ، فقال له: أنت دابّة الأرض، قال: فقال له: إتّق الله، فقال له: أنت الملَكُ، فقال له: إتّق الله، فقال له: أنت خلقتَ الخلقَ، وبسطتَ الرزقَ. فأمر بقتله، فاجتمعت الرافضة، فقالت: دعْهُ وانفِهِ إلى ساباط المدائن، فإنّك إن قتلته بالمدينة، خرجت أصحابه علينا وشيعته. فنفاهُ إلى ساباط المدائن، فثمَّ القرامطة والرافضة.

قال: ثمّ قامت إليه طائفة ـ وهم السبئية ـ وكانوا أحد عشر رجلاً، فقال: ارجعوا، فإنّي عليّ بن أبي‌طالب، أبي مشهور، وأُمّي مشهورة، وأنا ابنُ عمّ محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم. فقالوا: لا نرجعُ، دعْ داعيك. فأحرقهم بالنار، وقبورهم

في صحراء، أحد عشر مشهورة، فقال مَن بقي ممّن لم يكشف رأسه منهم: علمنا إنّه إله. واحتجّوا بقول ابن عبّاس: لا يعذّب بالنار إلّا خالقها.

قال ثعلب: وقد عذّب بالنار قبل عليّ أبوبكر الصدّيق شيخُ الإسلام رضي الله عنه، وذلك أنّه رفع إليه رجل يقال له الفُجاءة، وقالوا: إنّه شتم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد وفاته، فأخرجه إلى الصحراء، فأحرقه بالنار.

قال: فقال ابن عبّاس: قد عذّب أبوبكر بالنار، فاعبدوه أيضاً[١].

النظر في أخبار تاريخ دمشق

قال ابن عساكر: عبدالله بن سبأ الذي يُنسب إليه السبئيّة، وهم الغُلاة من الرافضة. ثمّ روى الخبر الأوّل بسنده عن سيف بن عمر، قال: كان ابنُ سبأ يهوديّاً من أهل صنعاء، من أمةٍ سَوداء، فأسلم زمن عثمان بن عفّان، ثمّ تنقّل في بلاد المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثمّ بالبصرة، ثمّ الكوفة، ثمّ الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتّى أتى مصر فاعتمر فيهم فقال لهم فيما كان يقول: العجبُ ممّن يزعم أنّ عيسى يرجع ويُكذّب بأنّ محمّداً صلّى الله عليه وآله يرجع، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلى مَعَاد**﴾[٢]؛ فمحمّد أحقُّ بالرجوع من عيسى.

هذا كلام عبدالله بن سبأ على ما يروي ابن عساكر عن سيف بن عمر.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٢٩ / ٣ ـ ١٠.

(٢) سورة القصص: الآية ٨٥.

ولنا بحث في هذه القضيّة، لأنّهم على أساس هذا الكلام من عبدالله بن سبأ يقولون بأنّ قول الشيعة بالرجعة متّخذ من عبدالله بن سبأ، وهو الأصل في هذه العقيدة.

ماذا كان يقول؟

كان يقول بأنّ محمّداً صلّى الله عليه وآله أحقّ بالرجوع من عيسى.

أقول:

فالشيعة القائلون بالرجعة قد أخذوا هذه العقيدة من عبدالله بن سبأ!

ولكنّ عمر بن الخطّاب لمّا رحل رسول الله صلّى الله عليه وآله عن هذا العالم، أعلن أيّها الناس: مَن قال إنّ محمّداً قد مات، فسأضرب عنقه، وهذا من القضايا الثابتة والكلّ يعترفون به ولا ينكر أحد.

فإن كان كلام عبدالله بن سبأ في رجوع رسول الله صلّى الله عليه وآله باطلاً، فقول خليفتكم أيضاً سيكون باطلاً.

وانتظروا حتى أقرأ عليكم نصّ العبارة من المصادر الأوّليّة الأصليّة.

ثمّ قال بعد ذلك ـ عبدالله بن سبأ ـ: إنّه كان ألف نبيّ، ولكلّ نبيّ وصيّ، وكان عليّ وصيّ محمّد صلّى الله عليه وآله.

فيقولون بأنّ الشيعة القائلين بأنّ عليّاً وصيّ رسول الله قد تبعوا في هذه العقيدة عبدالله بن سبأ اليهودي، فيكون عبدالله بن سبأ هو الذي وضع هذه البدعة، ومشى عليها الشيعة الإماميّة الإثنا عشريّة.

وهكذا يستمرّ هذا الحديث إلى أن ينتهي إلى أحاديث أُخرى، منها ما

يرويه بسنده عن مجالد، عن الشعبي، قال: أوّل مَن كَذَبَ عبدالله بن سبأ.

سؤالنا: أوّل مَن كَذَبَ عبدالله بن سبأ في الإسلام؟ أو في جميع الأديان؟ أو من أوّل الخِلقة إلى يوم عبدالله بن سبأ؟ كذب في أيّ شيء؟ وماذا قال؟

ثمّ إنّ مجالد بن سعيد متفقون على ضعفه، وسقوط رواياته، فكيف تستدلّون بمثل هذا الكلام؟

ثمّ ينتهي الكلام إلى الشعبي. وموقف الشعبي من أمير المؤمنين وأهل البيت والشيعة معروف.

وفي حديث آخر ـ كما ذكرناه آنفاً ـ روى ابن عساكر بسنده عن عمّار الدُّهني قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيتُ المسيّب بن نَجَبة أتى به ملبّباً ـ يعني ابن السوداء ـ وعليٌّ على المنبر، فقال عليٌّ: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله وعلى رسوله.

هنا ابن السوداء، وليس ابن سبأ، وقد تقدّم الخلافُ الكبير بينهم، في أنّ ابن السوداء نفس عبدالله بن سبأ أو غيره.

وهكذا الأحاديث الأُخرى، يذكرها الدكتور سليمان عودة استناداً إلى كتاب «تاريخ دمشق» لابن عساكر الدمشقي.

وهذه الروايات إمّا ساقطة سنداً، وإمّا هي عن سيف، وإمّا فيها عنوان ابن السوداء، أو عناوين أُخرى من هذا القبيل، وأين طريقُ الإثبات لكون ابن السوداء نفس عبدالله بن سبأ؟

وذكر بالتالي بسنده خبراً عن الصادق عن آبائه الطاهرين عليهم الصلاة

والسلام عن جابر ـ ولابدّ يكون جابر بن عبدالله الأنصاري ـ قال: لمّا بويع عليّ خطب الناس ... إلى آخر الخبر.

لاحظوا بدقّة رجاءً، والتفتوا، لقب «الرافضة» وهذا العنوان إنّما حدث في قضايا زيد بن عليّ بن الحسين، فكيف يتكلّم جابر بن عبدالله الأنصاري، ويُخبر أنّ الرافضة في زمن عليّ قاموا ومنعوه أن يقتل عبدالله بن سبأ.

أتشكّون في كِذب هذا الخبر أم لا؟

وأين كان القرامطة في زمن جابر بن عبدالله الأنصاري؟ متى كان القرامطة؟

وتلخّصَ بما ذكرنا: أنّ هؤلاء إنّما يستندون إلى كتاب الطبري، وإلى كتاب ابن عساكر فقط، وهم يروون في الأغلب عن سيف بن عمر، ولهم بعض الأخبار عن غيره، وكُلُّها أحاديث إنْ دقّقنا النظر في أسانيدها أو مداليلها لوجدناها باطلة لا أساس لها من الصحّة.

إذاً، بالله عليكم، أيّها المؤمنون، أيّها العقلاء، أيّها المثقّفون في العالم، أيُّ مؤمن عاقل يُصدِّق بهذا الذي لا يُنقلُ إلّا عن كتب التاريخ، وليس له أثرٌ أبداً في كتب الحديث؟

المقام الثاني

هل يصحُّ نسبة الأحداث إلى ابن سبأ؟

ثم نقول:

أوّلاً: هل ذكر المؤرّخون وعلماء الرجال هذا الرجل في كتبهم وقالوا بأنّه هو الذي حرّك الصحابة على عثمان، فحاصروه أربعين يوماً، ومنعوا من إدخال الماء إلى بيته، ثمّ هجموا عليه الدار وقتلوه؟

هو الذي حرّك عائشة، وطلحة، والزبير، وعمرو بن العاص، وغيرهم، على قتل عثمان؟

هو الذي سافر إلى الشام وحرّك أباذرّ الذي سيّره عثمان إلى الشام، حرّكه ضدّ معاوية؟

وهو الذي سافر إلى الكوفة، وحرّك الناس ضدّ الوالي الفاسق من قِبَل عثمان، حتّى أخرجوه من الكوفة ـ أي أخرجوا الوالي ـ؟

وهو الذي ذهب إلى البصرة وحرّك الناس أو أراد أن يُحرّك الناس على الحكومة؟

وهو الذي حلف لعائشة في طريق البصرة بأنّ هذا الموضع ليس بالحوأب ومنعها من الرجوع إلى مكة؟

وهو الذي أشعل نار الحرب في البصرة، بين عائشه وطلحة والزبير وأتباعهم، وبين عليّ أمير المؤمنين وأنّه لولا عبدالله بن سبأ لم تكن الحرب، لأنّ أُولئك جاؤوا إلى البصرة من أجل الإصلاح بين المسلمين، مع أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان قد نهى عائشة من الخروج من بيتها، وكان قد أخبرها أنّها ستنبحُ عليها كلاب الحوأب؟

ففي كلّ ذلك كان عبدالله بن سبأ هو المُحرّك.

أين السند المعتبر لهذه القضايا؟

هذا أوّلاً.

وثانياً: مَن يُصدّق بأنّ الصحابة كانوا بهذه السذاجة والبساطة، يأتي رجلٌ واحدٌ من اليمن، أو من أيّ مكان آخر، يأتي وحده إلى المدينة، في زمن عثمان والصحابة كلّهم راضون عن عثمان ومروان وبني أُميّة، ولم تكن هناك مشكلةٌ بينهم، فجاء هذا الرجل وحرّك القوم، هذا الرجل الغريب الذي لا يُعرفُ مَن هو؟ ومِن أين هو؟ ومَن عشيرته؟ ومَن قومه؟ ومَن أصحابه؟

هل كان الصّحابة بهذه البساطة، يتحرّكون بتحريك هذا الرجل، ويوجد المشاكل بين الصحابة، بحيث يقومون ضدّ عثمان ويقتلونه؟!

هل كان الصّحابة من العقل والدين والفهم على هذا الحدّ؟!

أنتم تدّعون الدفاع عن الصحابة دائماً، وأنتم تقولون بعدالة الصحابة أجمعين!

وأنتم تقولون بأنّ الصحابة خيرُ القرون، وأفضل الناس في زمن رسول الله وبعد رسول الله صلّى الله عليه وآله؟!

كــيف يـقومون ضـدّ الخـليفة ظـالمين له وعـلى رأسـهم طـلحة والزبـير وعمرو بن العاص وعائشة وغيرهم؟ وأنتم تروون أنّ مروان هو الذي قتل طلحة في يوم الجمل، وأعلن أنّي قد قتلتُهُ طالباً لثارِ عُثمان، وهذا موجودٌ في المصادر الأوّليّة عندكم، كلّ ذلك كان بتحريكٍ من عبدالله بن سبأ؟!

رأى الدكتور سليمان العودة

لكنّ الدكتور العودة يقول هنا:

لعلّنا هنا ومن خلال تلك النظرة أن نقف موقفاً وسطاً، بين الذين بـالغوا وأفرطوا في حقّ ابن سبأ، فحمّلوه تبعةَ ما جرى بين المسلمين من فتن، وبين الذين فرّطوا في أمره فأنكروا وجوده واعتبروه أُسطورةً في أحداث الزمن.

لاحظوا هذه العبارة، إنّها مُغتنمة جدّاً من الدكتور العودة، فإنّه ألّف الكتاب بعنوان «عبدالله بن سبأ ودوره في إحداث الفتن في صدر الإسلام»، بهذا العنوان ولهذا الموضوع ألّف هذا الكتاب، كيف يصل إلى هذه النتيجة ويقول هذا الكلام؟

إذاً، مَن يُـصدِّق بأنّ عـمّار بـن يـاسر، وأبـاذرّ الغـفاري، وطـلحة، والزبـير، وعائشة، وعمرو بن العاص، وعَدي بن حاتم، ومحمّد بن أبي‌بكر، كُلُّ هؤلاء كانوا أيادي لعبدالله بن سبأ، ينفذون خُططَهُ في إيجاد الفتنة بين المسلمين، وقتل الخليفة، ثم في إشعال نار الحرب التي قُتِلَ فيها الآلاف، مَن يُصدِّق هذا؟!

ولكنّ المهم هو أنّ الراوي لهـذه القـضايا والذي يَـنسِبُ هـذه الفـتن إلى عبدالله بن سبأ، هو «سَيف بن عمر» الذي أجمعوا على أنّه كذّاب وضّاع!

حتّى في روايات تاريخ ابن عساكر التي ليس في طريقها سيف بن عمر، لم نجد ذكراً لنسبة هذه الأحداث إلى عبدالله بن سبأ.

فانحصر الراوي بسيف بن عمر، فإنّه وحده الذي ينسب كُلَّ هذه الأحداث إلى عبدالله بن سبأ.

هذا مُلخّص الفصل الثاني من كتاب سليمان العودة.

رأي الدكتور الهاشمي

وهناك كتابٌ آخر عثرتُ عليه، اسمهُ «ابن سبأ حقيقةٌ لا خيال»، هذا الكتاب للدكتور سعدي الهاشمي، وهو ـ كما في الكتاب ـ أُستاذ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

هذا الأُستاذ في أوّل كتابه، بعد الخطبة، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ... يقول:

وبعد، فلقد اتفق المحدِّثون وأهل الجرح والتعديل، والمؤرّخون، وأصحاب كتب الفرق والملل والنِّحَل، والطبقات والأدب، والكتب الخاصّة في بعض فنون العلم، على وجود شخصيّة خبيثة يهوديّة، تلك هي شخصيّة عبدالله بن سبأ، الملقَّب بابن السوداء، الذي قامَ بدور خطير[١].

أقول:

أين الاتفاق من جميع المحدّثين؟ أهل الجرح والتعديل؟ المؤرّخين؟

---

(١) ابن سبأ حقيقة لا خيال: ٥.

أصحاب الكتب الملل والنحل والطبقات والكتب؟ كلّهم اتفقوا على هذا؟! لماذا تَكذِب في أوّل الكتاب أيُّها الأُستاذ؟!

ويستمرّ هذا الأُستاذ فيقول: وبذر [أي: ابن سبأ] الشرّ المستطير بين المنافقين والشُعوبيّين ومن في نفسه أهواءٌ وأغراض.

أقول:

قال هذا وكأنّه في ذلك الزمان كان يوجد شعوبيّون، ومَن في نفسه أهواءٌ وأغراضٌ ... ثم مَن هؤلاء الذين كان في نفسهم أغراضٌ وأهواء؟ أليسوا من الصحابة؟!

ثمّ يقول ويقول ويقول، والعجيب أنّه ذكر أقوالَ المستشرقين وغير المستشرقين الذين نفوا وجود عبدالله بن سبأ، وحاول الجواب على أقوال المستشرقين وسائر النافين لوجود ابن سبأ! والحال أنّه قد ادّعى الإتفاق على وجوده!

وكان من جملة مصادر بحثه كتاب سليمان العودة، وقد تهجّم بشدّة على الدكتور طه حسين، ونسب هذا الشخص إلى اليهوديّة، في كلامٍ طويل، جعله يهوديّاً وفي خدمة اليهود، ونحن لا ندري فلا ندافع عن طه حسين، ولكنّ الدكتور الريّس ـ الذي هو من أساتذة الجامعة الإسلاميّة جامعة الأزهر بالقاهرة ـ يُثني على طه حسين، ويعتبره من المحقّقين، فانظر كيف يتهجّمون على المخالفين لِما يدّعون؟

ثمّ قال بعد كلامٍ له: نذكر أهمّ الضلالات التي نادى بها ابن سبأ وأشاعها بين الصحابة:

أوّلاً: القول بالوصيّة، وهو أوّل من قال بوصيّة رسول الله صلّى الله عليه وآله لعليّ، وأنّه خليفته على أُمّته من بعده بالنص.

ثانياً: هو أوّل مَن أظهر البراءة من أعداء عليٍّ وكاشف مخالفيه وحكم بكفرهم.

والدليل على مقالته هذه ليس من تاريخ الطبري ولا من طرق سيف بن عمر، بل ما رواه النوبختي والكشّي والمامقاني والتستري وغيرهم من مؤرّخي الشيعة.

يقول النوبختي: «وحكى جماعةٌ من أهل العلم من أصحاب عليّ عليه السلام أنّ عبدالله بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم ووالى عليّاً عليه السلام، وكان يقول ـ وهو على يهوديّته ـ في يوشع بن نون وصيّ بعد موسى على نبيّنا وآله وعليهما السلام بالغلو. فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلّى الله عليه وآله في عليّ عليه السلام بمثل ذلك، وهو أوّل من شهرَ القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام وأظهر البراءةَ من أعدائِه وكاشف مخالفيه ـ يقول النوبختي ـ: فمن هنا قال من خالفَ الشيعةَ إنّ أصل الرفض مأخوذٌ من اليهود».

ثالثاً: كان أوّل من قال بألوهيّة وربوبيّة عليّ رضي الله عنه.

رابعاً: كان أوّل مَن ادّعى النبوّة من فِرق الشيعة الغلاة.

ثمّ نقل روايات عن الكشّي وغيره.

خامساً: كان ابن سبأ أوّلَ مَن أحدث القول برجعة عليّ رضي الله عنه إلى الدنيا بعد موته، وبرجعة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وأوّل مكان أظهر فيه ابن سبأ مقالتهُ هذه في مصر، قرأنا الخبر من كتاب ابن عساكر، يقول ابن سبأ: العجبُ ممّن يزعمُ أنّ عيسى يرجعُ ويُكذّبُ برجوع محمّد وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿**إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلى مَعَاد**﴾[١]

---

(١) سورة القصص: الآية ٨٥.

فمحمّد أحقّ بالرجوع من عيسى.

قال هذا الدكتور: فإن لم يرض القومُ برواية ابن عساكر الثقة التي رواها في تاريخه وكذا غيره، فاسمع ما قالته السبئيّةُ لمن أخبرهم بمقتلِ سيّدنا عليّ رضي الله عنه ونعاه. قالوا له: «كذبتَ يا عدوّ الله، لو جئتنا ـ والله ـ بدماغه ضربةً فأقمتَ على قتله سبعين عدلاً ما صدّقناك، ولعلمنا أنّه لم يمُت ولم يُقتَل، وأنّه لا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه ويملك الأرض ...». وهذا الخبر ذكره سعد بن عبدالله الأشعري القمّي صاحب كتاب المقالات والفرق الذي هو موضع ثقة عند الشيعة[١].

أقول:

وأنا أسأل: وهل القولُ برجعة عليٍّ عليه السلام كفرٌ؟ أو مُطلقُ القول برجعة من ماتَ كفرٌ؟

وثانياً: ابن سبأ قبل أن يقولَ برجعة عليٍّ، قال برجعةِ محمّد، وإذا كان هذا كُفراً فقد سبقهُ إلى هذا القول خليفتُكُم الثاني، فماذا تقولون؟

أوّل من قال برجعة النبيّ

أقرأ عليكم شيئاً من نصوص ما جاء في أنّ الخليفة الثاني كان يقول برجوع رسول الله صلّى الله عليه وآله وأنّه لم يمُت، وسيرجع إلى هذا العالم، أقرأ لكم نصوص الأخبار من كُتُبهم:

عن عائشة، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله تُوفِّيَ وأبوبكر بالسنح، فقال عمر: والله ما ماتَ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله.

---

(١) ابن سبأ حقيقة لا خيال: ٣١ ـ ٣٦.

قال عمر: والله ما كان يقع في نفسي إلّا ذاك، وليبعثنّهُ الله فيقطعَ أيدي رجال وأرجُلَهم.

في كتاب البخاري بسنده عن عائشة، زوج النبيّ صلّى الله عليه وآله نفس العبارة: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله مات وأبوبكر بالسنح، قال إسماعيل: يعنى بالعالية ـ منطقة في المدينة المنوّرة ـ فقام عمر يقول: والله ما ماتَ رسول الله صلّى الله عليه وآله ... إلى آخر الخبر[١].

أقرأ لكم خبراً آخر، في كتاب البخاري: فحمد الله أبوبكرٍ وأثنى عليه، وقال: ألا مَن كان يعبدُ محمّداً فإنّ محمّداً صلّى الله عليه وآله قد مات، ومن كان يعبدُ الله فإنّ الله حيٌّ لا يموت[٢].

هذا الخبر موجود في صحيح البخاري وغيره من مصادر القوم في الحديث وغيره، وأرجوكم أن ترجعوا إلى شُرّاح كتاب البخاري، لتروا ماذا يقول الشُرّاح، من ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري»، ومن العَيني في «عمدة القاري»، ومن غيرهما من شرّاح كتاب البخاري، لتروا أنّ عمر كان يُهدّد الناس بالقتل، كُلُّ من يقول بأنّ محمّداً صلّى الله عليه وآله مات، فإنّه مُهدَّدٌ بالقتل من قِبَل عمر بن الخطّاب.

فإن كان القولُ برجوعِ شخص أو عدم موته كفراً، ولاسيّما وأنّ ابن سبأ قال برجوع النبيّ صلّى الله عليه وآله، فقد سبقه في هذا القول عمر بن الخطّاب، فماذا تفعلون؟ وماذا تقولون؟

---

(١) صحيح البخاري: ٥ / ٦ ح ٣٦٦٧.

(٢) نفس المصدر.

لاحظوا الخبر في «الطبقات الكبرى» لابن سعد، يروي بسنده، يقول:

تُوفِّي رسول الله صلّى الله عليه وآله فقالوا: إنّما عُرِجَ بروحه كما عُرِج بروح موسى. قال: وقام عمر خطيباً يوعدُ المنافقين، قال: وقال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يَمُتْ، ولكن إنّما عُرِجَ بروحه كما عُرِجَ بروح موسى، لا يموتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله حتّى يقطعَ أيدي أقوامٍ وألسنتهم، قال: فما زال عمر يتكلّم حتّى أزبدَ شدقاه.

قال: فقال العبّاس: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله يأسن كما يأسن البشر، وإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قد مات[١].

ولكنّ عمر بقي يُصِرُّ على قوله ويُكرّرُ ويهدّد، إلى أن جاء أبوبكر، وحينئذ سكت عمر، وانتهى الأمر إلى ذهابهما إلى سقيفة بني ساعدة، وكان هناك ما كان!

أنا أكتفي بهذا المقدار، وأظنُّ أنّكم قد تعبتُم، وأُرجئ بقيّة المطالب إلى المجلس الآتي في الوقت اللّاحق إن شاء الله تعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

(١) الطبقات الكبرى: ٢ / ٢٦٦.

المحاضرة السادسة ـ الأربعاء ٦ جمادى الأُولى ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢٤ يناير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلِّه. اللّهمّ صلِّ على محمّد وعلى أهل بيته الطَّيّبين الطاهرين، خير الخلق أجمعين.

خلاصة ما تقدّم

تلخّص ممّا ذكرنا، أنّ من العسير جدّاً، التصديق بأصل وجود عبدالله بن سبأ، على ضوءِ ما في كتب أهل السنّة، لأسبابٍ عديدة، منها:

أوّلاً: عدم وجود روايةٍ معتبرةٍ في كتب الحديث، وإنّما المصدر لما يقولون ليس إلّا بعض الكتب التاريخيّة.

ثانياً: وجود التعارض الكبير بين أخبارهم في كتب التاريخ، حول شخصيّة عبدالله بن سبأ.

وهذا نتيجة ما بحثنا عنه في المقام الأول.

وأمّا في المقام الثاني المتعلّق بدور عبدالله بن سبأ في الحوادث، فمن المستحيل إثباتُ أنّ هذا الرجل ـ على فرض وجوده ـ هو الذي حرّك الصحابة ضدّ عثمان، وهو الذي حرّك أباذرّ الغفاري ضدّ معاوية في الشام، وهو الذي حرّك أهلَ الكوفة لأن يقوموا ضدّ الوالي مِن قِبَل عثمان، وهو الذي أشعلَ نار الحرب في البصرة، وغير ذلك ممّا نُسِبَ لهذا الرجل.

فمن المستحيل إثباتُ أنّ لعبدالله بن سبأ دوراً في هذه الحوادث.

إنّ كلّ هذه الحوادث إنّما صدرت من الصحابة أو من التابعين، ولا يتمكّن عبدالله بن سبأ ـ على فرضِ وجوده ـ لأن يُثير الصحابةَ ضدّ عثمان فيكون هو السبب لتحرّك طلحة والزبير وعائشة وعمرو بن العاص وغيرهم، لأنْ يحاصروا عثمان أربعينَ يوماً، ثمّ يدخلوا عليه دارَهُ فيقتلوه.

وكذا الأمر بالنسبة إلى أبيذرّ الغفاري، وما كان بينه وبينَ عثمان في المدينة، وما كان بينه وبين معاوية في الشام.

وأمّا قضيّة حرب البصرة، فمن الأكاذيب الواضحة أن يكون لعبدالله بن سبأ أو لأمثاله دورٌ في إشعالِ نار الحرب بالبصرة.

على أنّ الأصل في كلّ ما ذكره المؤرّخون أو في أكثره هو سيف بن عمر التميمي الكذّاب الزنديق عندَ الكلّ.

وحينئذ ننتقل إلى المقام الثالث:

المقام الثالث

عقائد الشيعة من صنع ابن سبأ؟

فهل عقائد الشيعة الإماميّة الإثني عشرية من بدع ابن سبأ؟ وهو المؤسّس لمذهب الشيعة؟

فقد بحثنا عن هذا بالتفصيل، وأثبتنا أنّ الذي وضع بذرةَ التشيّع هو النبيّ صلّى الله عليه وآله في زمان حياته، وكان الكثيرون من الصحابة يُعدّون من شيعة عليّ عليه السلام في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله، فلا نُعيد ما ذكرناهُ من قبل.

ثمّ إنّ الأساس في عقائد الإمامية الإثني عشرية كلّ العقائد هو «الكتاب الكريم» الموجود بين أيدينا، وهو كلام الله بلا زيادة ونقصان، و«السنّة النبويّة» الثابتة، ثمّ دلالة العقل السليم.

وأمّا العقائد التي ينسبونها إلى عبدالله بن سبأ، وأنّه هو الذي أدخلَ هذه العقائد في الشيعة، وهي:

أوّلاً: إنّه هو الذي ابتدع فكرة الرجعة.

ثانياً: هو الذي زعم الوصاية لعليّ أمير المؤمنين.

ثالثاً: هو الذي أظهر البراءة من أعداء عليّ عليه السلام.

رابعاً: هو الذي زعم النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

خامساً: تحريف القرآن.

وسادساً: التقيّة.

ففي هذه العقائد أيضاً، ليس المستند للشيعة الإمامية إلّا «الكتاب والسنّة» و«العقل». وسيظهر ذلك عندما نبحث عن كلّ واحد من هذه الأُمور بالترتيب.

وقد استندَ المفترون في هذه المقالة إلى روايات علماء الشيعة في كتبهم الرجاليّة ككتاب الكشّي، وفي كتبهم في الفِرَق والمذاهب، ككتاب النوبختي، وكتاب الشيخ الأشعري القمّي، وإلى بعض كتبهم في الحديث.

ولعلّ مِن أقدمِ هذه الكتب، كتابُ الأشعري القمّي، وكتاب الشيخ النوبختي، اللّذَين اعتمد عليهما القفاري في كتاب «أُصول مذهب الشيعة» وكذا غير القفاري، إذ يحتجّون بهذين الكتابين على الشيعة، فلننقُل أوّلاً نصَّ ما جاء في الكتابَين المذكورَين:

نصّ كلام الأشعري

أمّا الشيخ سعد بن عبدالله الأشعري، فإنّه قال بعد كلام له:

وحكى جماعةٌ من أهل العلم أنّ عبدالله بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم، ووالى عليّاً عليه السلام وكان يقول ـ وهو على يهوديّته ـ في يوشع بن نون وصيّ موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله في عليٍّ بمثل ذلك، وهو أوّل من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبيطالب،

وأظهر البراءةَ مِن أعدائه وكاشف مخالفيه وأكفرهم، فمن هناك قال مَن خالف الشيعة أنّ أصل الرفض مأخوذ من اليهوديّة(١).

نصّ كلام النوبختي

وقال النوبختي: وحكى جماعةٌ من أهل العلم من أصحاب علي عليه السلام أنّ عبدالله بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم، ووالى عليّاً عليه السلام، وكان يقول ـ وهو على يهوديّته ـ في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله في عليّ عليه السلام بمثل ذلك، وهو أوّل من شَهَرَ القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، فَمِنْ هناك قال مَن خالف الشيعة إنّ أصل الرفض مأخوذ من اليهوديّة. ولمّا بلغ عبدالله ابن سبأ نعيُ عليٍّ بالمدائن. قال للذي نعاه: كذبت. لو جئنا بدماغه في سبعين صرة وأقمت على قتله سبعين عدلا لعلمنا أنّه لم يمت ولم يقتل ولا يموت حتّى يملك الأرض(٢).

التأمّل في الكلامين

وأرجو الدقّة والتأمّل في هاتين العبارتين!!

تلاحظون أنّ ابن سبأ أوّلُ من «شَهَرَ» القول بإمامة عليّ، هذا في كلام

---

(١) المقالات والفرق: ٢٠.

(٢) فرق الشيعة: ٢٢ ـ ٢٣.

النوبختي. وفي كلام الأشعري القمّي، هو أوّل من «شَهَرَ» القول بفرض إمامة عليّ، ثمّ «أظهر» البراءة من أعدائه و«كاشف» مخالفيه.

فأرجو الدقّة في هاتين الكلمتين ليظهر الحقّ تماماً لمن يطلب الحق وتبطل مزاعم المفترين.

فأقول: إنّ أقلّ طلّاب العلم وأهل الفهم إذا نظر في هاتين العبارتين وأمثالِهما من كتب الشيعة، يجد أنّهم يعبّرون بكلمة «أظهر» و«شهر» عبدالله بن سبأ بالقول بالأُمور المذكورة من الوصيّة والنصّ وغير ذلك بين الناس، لا أنّه هو الذي ابتدع، وكَم فرق بين كلمة «ابتدعَ» وكلمةِ «أظهر وأشهرَ أو شَهَرَ».

ونحن في هذا المقام ـ كما وعدت من قبل ـ لابدّ وأن نبحث عن هذه العقائد واحدةً واحدة، ليعلم أنّ عبدالله بن سبأ ـ إن كان له وجودٌ حقيقة ـ ليس له دورٌ في هذه العقائد، كما لم يكن له دورٌ في الأحداث، وما نسب إليه من الدور في الأحداث وتأسيس العقائد فكذب. إذاً هاهنا بحوثٌ:

البحث الأوّل ـ في الرجعة

لقد طرح القومُ بحث الرجعة بمناسبة قول عبدالله بن سبأ فيما يروون أنّه قال في النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه لم يمُت، وكذا قال في الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام.

فنقول:

إنّ الذي قاله عبدالله بن سبأ قد قال به مِن قَبله عمر بن الخطّاب كما في «صحيح البخاري» وغيره من كتب القوم.

ففي كتاب البخاري ما نصّه بسنده عن عائشة زوج النبي صلّى الله عليه وآله، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله مات وأبوبكر بالسنح، قال إسماعيل يعنى بالعالية، فقام عمر يقول: والله ما مات رسول الله[1].

نفس الكلام الذي رووه عن عبدالله بن سبأ في النبيّ صلّى الله عليه وآله، مرويٌّ عن عمر بن الخطّاب في حين وفاة النبيّ ورحيله عن هذا العالم، وفي كتاب البخاري، وعن عائشة!

فإذا كان ابن سبأ يقول: العجب ممّن يزعم أنّ عيسى يرجع ويكذّب بأنّ

---

(١) صحيح البخاري: ٥ / ٦ ح ٣٦٦٧.

محمّداً يرجع، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلى مَعَاد﴾[١] فمحمّدٌ أحقّ بالرجوع من عيسى. كما يروون عن عبدالله بن سبأ. فإنّ عمر أيضاً قال مثله في حقّ النبيّ صلّى الله عليه وآله، وحتّى قال بأنّ رسول الله عُرِجَ بروحه كما عُرِجَ بروح موسى، لا يموت رسول الله حتّى يقطع أيدي أقوامٍ وألسنتهم.

قالوا: فلم يزل عمر يتكلّم حتّى أزبدَ شدقاه، فقال العبّاس: إنّ رسول الله قد مات فادفنوا صاحبكم.

فإن كان هذا الكلام باطلاً مِن عبدالله بن سبأ، فهو من غيره أيضاً باطلٌ بلا فرق، هذا أوّلاً.

ثانياً: إنّ الرجعة التي يقول بها الشيعة، هي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت، فهي غير ما قال به عمر بن الخطّاب أو قال به عبدالله بن سبأ.

وثالثاً: إنّ هذه العقيدة ـ عقيدة الرجعة ـ عقيدةٌ إسلاميّةٌ غير مختصّةٍ بالشيعة، ولها أُصولٌ في الكتاب والسنّة.

ومِن أجل ذلك، لابدّ أن نُوضّح المطلب، حتّى يتبيّن كذبُ المتقوّلين، أو جهلهم بهذه الحقيقة، نشرح لكم هذه العقيدة ودلائلها باختصار، فنقول:

الرجعة في اللغة والاصطلاح

قال الجوهري في كتاب «الصحاح»[٢]، والفيروزآبادي في «القاموس»[٣]

---

(١) سورة القصص: الآية ٨٥.

(٢) الصحاح للجوهري: ٣ / ١٢١٦.

(٣) أُنظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي: ٣ / ٢٨.

وغيرهما من اللغويّين: «وفلانٌ يؤمنُ بالرجعة، أي بالرجوع إلى الدُّنيا بعد الموت».

لا أنّه لم يمت، ولا أنّه باق إلى الأبد، ولا أنّه عُرِج بروحه كما عُرِج بروح موسى، وأمثال ذلك من الكلام.

فنحن نعتقد أنّ جمعاً من الأُمّة الإسلاميّة يرجعون بعد الموت إلى الحياة، وذلك في آخر هذه الدنيا، في زمن الإمام المهديّ، وهو الإمام الثاني عشر من ائمّة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام.

فالراجعون إلى الدنيا طائفتان من الناس: طائفةٌ هم الخُلَّص من المؤمنين ومَن مَحَضَ الإيمان، والطائفة الثانية الخُلَّص من المنافقين ومَنْ مَحَضَ النفاق. هذا ما في تفسير «مجمع البيان»[١] وغير هذا التفسير من كتبنا بتفسير الآيات المتعلّقة بالرجعة. وسيكون ذلك في زمن مولانا صاحب العصر والزمان إن شاء الله تعالى.

من كلمات علماء الإماميّة

وعلماؤنا كُلُّهم منذُ القديم يُصرّحون بهذه العقيدة في كتبهم، في الكلام، في العقائد، في الحديث، وفي التفسير أيضاً، يُصرّحون بهذه العقيدة في سائر الكتب، أنقل لكم كلام بعضهم:

ـ يقول الشيخ الصدوق ـ في كتاب «الاعتقادات» ـ: اعتقادنا في الرجعة أنّها حقٌّ[٢].

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٧ / ٣٦٧.

(٢) الاعتقادات في دين الإماميّة: ٦٠.

ـ ويقول السيّد المرتضى: وقد اجتمعت الإماميّة على أنّ الله تعالى عند ظهور القائم صاحب الزمان عليه السلام يُعيدُ قوماً من أوليائه لنصرته والابتهاج بدولته، وقوماً مِن أعدائه ليفعل بهم ما يستحقّ من العذاب، وإجماع هذه الطائفة قد بيّنّا في غير موضع من كُتُبنا أنّه حجّة، لأنّ المعصوم فيهم، فيجبُ القطعُ على ثبوت الرجعة، مُضافاً إلى جوازها في القدرة[١].

ـ ويقول الشيخ الطَبرسي في «مجمع البيان»، في ذيل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّة فَوْجاً مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يوزَعُونَ﴾[٢]، يقول: واستدلّ بهذه الآية على صحّة الرجعة مَن ذَهَبَ إلى ذلك من الإماميّة؛ لأنّ هذه الآية تُقابلها آيةٌ أُخرى، هي قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾[٣].

إذاً، عندما نتأمّل في الآيتين نفهم أنّ ذلك الحشر غيرُ حشرِ يوم القيامة[٤].

هذه كلماتٌ عن علمائنا رحمة الله تعالى عليهم أجمعين. وقد ألّف علماء الشيعة كتباً كثيرة في إثبات الرجعة على ضوء الكتاب والسنّة:

المؤلفات في الرجعة

كالشيخ الفضل بن شاذان النيشابوري، المتوفّى سنة ٢٦٠، له كتاب في إثبات الرجعة.

---

(١) رسائل الشريف المرتضى: ٣ / ١٣٦.

(٢) سورة النمل: الآية ٨٣.

(٣) سورة الكهف: الآية ٤٧.

(٤) أُنظر: تفسير مجمع البيان: ٧ / ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

والعلّامة الحلّي المتوفّى سنة ٧٢٦.

والشيخ عبدالرزّاق اللّاهيجي.

والشيخ حسن بن سليمان الحلّي.

والمحقّق الكركي ـ أيضاً ـ له كتاب في إثبات الرجعة، وهو من علماء القرن العاشر.

والشيخ الحرّ العاملي، له كتاب «الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة».

وهكذا الشيخ المجلسي له كتاب.

والسيّد جمال الدين الخونساري له كتاب في إثبات الرجعة.

وهكذا الشيخ أحمد الدرازي البحراني.

وأيضاً السيّد علي نقي النقوي الهندي.

وأيضاً الشيخ محمّد رضا الطبسي النجفي.

هؤلاء وغيرهم ألّفوا كتباً خاصّةً بالرجعة، وذكروا الأدلّة من الكتاب والسنّة على هذه العقيدة.

بعض الأدلّة من الكتاب والسنّة

ومن الكتاب ما ذكرنا: الآية المباركة ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّة فَوْجاً مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يوزَعُونَ**﴾[1].

نحشرُ مِن كُلّ أُمّة فوجاً، يقول الشيخ الحرّ العاملي في ذيل هذه الآية: قد وردت الأحاديث الكثيرة في تفسيرها بالرجعة، على أنّها نصٌّ واضح الدلالة

---

(١) سورة النمل: الآية ٨٣.

ظاهرٌ بل صريح في الرجعة؛ لأنّها ليس في القيامة قطعاً، وليس بعد القيامة رجعةٌ إجماعاً، فتعيّن كون هذه الرجعة قبلها ـ أي قبل القيامة ـ وآية القيامة هي: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً﴾[1].

وهناك آيات أُخرى يستدلّ بها على الرجعة فليراجع من شاء الكتب التي ذكرتها وبعضها مطبوعٌ وموجودٌ في الأسواق.

أمّا في الأُمم السابقة، فالرجعة وقعت فيها كما يحكي لنا القرآن الكريم، فماذا يقول المنكرون؟ ماذا يقول المنكرون للرجعة بالنظر إلى وقوع الرجعة في الأُمم السابقة، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَة وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِيْ هذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَام ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْم قَالَ بَل لَبِثْتَ مِائَةَ عَام فَانْظُرْ إِلَى طَعَامَكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2].

وفي آية أُخرى يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[3].

مُضافاً إلى أنّ في أحاديث الفريقين أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قد أخبرَ

---

(١) سورة الكهف: الآية ٤٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٣) سورة البقرة: الآيتان ٥٥ و ٥٦.

بأنّ كلّ ما وقع في الأُمم السابقة سيقع أو سوف يقع في هذه الأمّة، وكائنٌ في هذه الأُمّة ما كان في الأُمم السابقة، والأحاديث بهذا المضمون كثيرةٌ ومتفقٌ عليها، ومن رواة هذه الأحاديث أحمد بن حنبل في كتاب «المسند»(١)، وأيضاً الحاكم النيشابوري في «المستدرك»(٢)، وأيضاً ابن كثير في تفسيره(٣)، وهكذا في المصادر الأُخرى.

وأخرج الترمذي في سُننه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لمّا خرج إلى حنين مرّ بشجرةٍ للمشركين يقال لها «ذاتُ انواط»، يعلقون عليها أسلحتهم، قالوا: يا رسول الله، لنا ذاتُ أنواطٍ كما لهم ذات أنواط؟ فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: «سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى ﴿**اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِـهَةٌ**﴾(٤)»، «والذي نفسي بيده لتركبنّ سنّة من كان قبلكم»(٥).

وقوع الرجعة بواسطة النبيّ

ثمّ إنّه قد وقعت الرجعة أي الرجوع إلى الدنيا بواسطة رسول الله صلّى الله عليه وآله، فإنّه قد دعا الله سبحانه وتعالى أن يُعيد أُمّةُ إلى هذا العالم، أن يُحييها، وهذا ما وقع كما في مصادر القوم، أشرح لكم هذا الموضوع:

---

(١) مسند أحمد: ١٦ / ٤٨٣ ح ١٠٨٢٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ١ / ٩٣ ح ١٠٦، ١ / ٢١٩ ح ٤٤٥.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٣ / ٤٦٧.

(٤) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

(٥) سنن الترمذي: ٤ / ٤٩ باب ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم ح ٢١٨٠.

روى الحافظ القاضي عياض المالكي، المتوفّى سنة ٥٤٤، وهو من كبار الفقهاء والمحدّثين والمتكلّمين من أهل السنّة المعروفين المشهورين، روى في كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» في باب معجزات رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وروى الحافظ الكبير أبونُعَيم الإصفهاني في كتاب «دلائل النبوّة».

وروى الحافظ الكبير جلال الدين السيوطي في كتاب «الخصائص الكُبرى».

وروى الحافظ محبّ الدين الطبري الشافعي المكّي، وأبوحفص ابن شاهين البغدادي، والخطيب البغدادي، وأبوالحسن الدارقُطني الذي هو إمامٌ من أئمّتهم، وابن عساكر الدمشقي، والحافظ أبوالقاسم السهيلي، والقُرطبي، والقَسطلاني، وغيرهم، كُلُّ هؤلاء رووا[١] عن عائشة:

قالت: لمّا كانت حجّة الوداع، ودخلنا مكّة مع النبيّ صلّى الله عليه وآله، ذهبنا إلى الحُجُون ـ هي المقبرة الكبيرة في مكّة المكرّمة ـ فترجّل رسولُ الله صلّى الله عليه وآله عن راحلته ـ وكان باكياً حزيناً مغموماً فبكينا لبكائه ـ فأمرني رسول الله أن أبقى في مكاني وذهب، ثمّ عاد مسروراً، فقال: «ذهبتُ لقبر أُمّي، فسألتُ ربّي أن يُحييها فأحياها فآمنت بي. وردّها الله تعالى».

ولو أنّ رسول الله طلب من الله سبحانه وتعالى أن تبقى أُمّهُ في هذا العالم لبقيت.

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ١ / ٣١٨، الخصائص الكبرى: ٢ / ٦٦، ذخائر العقبى: ٤٣١، خلاصة سير سيد البشر: ٢٢، ناسخ الحديث ومنسوخه: ٤٨٩ ـ ٤٩٠، السابق واللّاحق: ٣٤٤، الروض الأنف: ٢ / ١٨٨، التذكرة بأحوال الموتى وأُمور الآخرة: ١٣٧، المواهب اللّدنيّة: ١ / ١٧١.

يقول الحافظ القُرطبي ـ تأمّلوا بدقّةٍ رجاءً ـ يقول: هذه القضيّة تتعلّق بوالده أيضاً، أي فعل رسول الله صلّى الله عليه وآله هذا المعنى مع والده أيضاً.

ويقول الحافظ القسطلاني: لقد جزم بعض العلماء بأنّ أبويه ناجيان وليسا في النار تمسّكاً بهذا الحديث وغيره.

وقال الحافظ القُرطبي: ليس إحياؤهما ـ أي والدي النبي ـ وإيمانُهما به ـ أي بالنبي ـ مُمتنعاً عقلاً ولا شرعاً.

فيقول القُرطبي: فقد وردَ في الكتاب إحياءُ قتيل بني إسرائيل، وإخباره بقاتله. وكان عيسى صلّى الله عليه (وعلى نبيّنا وآله) وسلّم يُحيي الموتى، وكذلك نبيُّنا محمّد صلّى الله عليه وآله أحيا الله تعالى على يديه جماعةً من الموتى، وإذا ثبتَ هذا، فما يمنع من إيمانهما بعد إحيائهما زيادةً في كرامته وفضيلته صلّى الله عليه وآله[١].

هذا ما يقوله القُرطبي، ويقوله صاحب السيرة النبويّة «سُبُل الهدى والرشاد»[٢] ويقوله غيرهما أيضاً.

القول بالرجعة

مضافاً إلى هذا، فقد وجدنا عِدّةً مِن كبار المحدّثين، والحُفّاظ، والعلماء، بل من الصحابة أيضاً، من يقول بالرجعة، ومنهم:

---

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأُمور الآخرة: ١٤١.

(٢) سبل الهدى والرشاد: ٢ / ١٢٣.

أوّلاً: أبوالطفيل عامر بن واثلة، هذا من الصحابة، روى له البخاري ومسلم وابن داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قالوا بترجمته: كان يؤمن بالرجعة[١].

ثانياً: كُثَير الخزاعي الشاعر. قال ابن سعد في كتاب «الطبقات»: شيعيٌّ يؤمن بالرجعة[٢]. وقال الذهبي: كان شيعيّاً غالياً يؤمنُ بالرجعة[٣].

ثالثاً: مُسلم بن نُذير السعدي، هذا من رجال البخاري في كتاب «الأدب»، ومن رجال الترمذي، ومن رجال النسائي، ومن رجال ابن ماجة. قال ابن سعد: يذكرون أنّه كان يؤمن بالرجعة[٤].

رابعاً: ومن القائلين بالرجعة، جابر بن يزيد الجعفي، روى له أبوداود والترمذي وابن ماجة.

أذكر لكم شيئاً عن جابر بن يزيد الجعفي، وذلك من «صحيح مسلم»، فإنّه قال:

حدّثنا أبوغسّان محمّد بن عمرو الرازي، قال: سمعت جريراً يقول: لقيتُ جابر بن يزيد الجعفي فلم أكتب عنه، كان يؤمن بالرجعة.

حدّثنا الحسن الحُلواني، حدّثنا يحيى بن آدم، حدّثنا مِسعر، قال: حدّثنا جابر بن يزيد قبل أن يُحدثَ ما أحدث.

وحدّثني سَلَمة بن شبيب، حدّثنا الحُمَيدي، حدّثنا سفيان، قال: كان

---

(١) المعارف: ٣٤١، الجواهر المضية: ٢ / ٤٢٦.

(٢) الطبقات الكبرى: ٥ / ٢٩٢.

(٣) العبر في خبر من غبر: ١ / ١٠١.

(٤) الطبقات الكبرى: ٦ / ٢٢٨.

الناس يحملون عن جابر ـ أي يروون عنه الحديث ـ قبل أن يظهر ما أظهر، فلمّا أظهر ما أظهر اتّهمه الناس في حديثه، وتركه بعض الناس، فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة.

هذا في صحيح مسلم[١].

فانظروا ماذا يقول شارحه النووي ـ وإنّي لأتعجّب حقيقةً من النووي مع ما يذكرون له من صفات جليلة ومقامات رفيعة في العلم والدقّة والفهم ـ يقول في الشرح: كان يؤمن بالرجعة، ومعنى إيمانه بالرجعة هو ما تقوله الرافضة وتعتقده بزعمها الباطل، أنّ عليّاً كرّم الله وجهه في السحاب، فلا نخرج ـ يعني مع من يخرج من ولده ـ حتّى يُنادىٰ من السماء أن اخرجوا معه. وهذا نوعٌ من أباطيلهم وعظيم من جهالاتهم اللاّئقة بأذهانهم السخيفة وعقولهم الواهية[٢].

أقول:

وإنّي لأرى أنّ النووي هو عقله سخيفٌ في هذا الموضع! مَن مِنَ الشيعة يقول أنّ عليّاً في السحاب؟! وما زالَ حيّاً هناك!! إلى أن ينادي من السماء أيّها الناس اخرجوا مع ولدي؟

أين هذا في كتب الشيعة؟!

ولو وجدوا مثل هذا الباطل في قول فرقة، لو وجدوا ذلك عند فرقة شيعيّة غير الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة، فهل يجوز لهم أن ينسبوا هذه العقيدة إلى الشيعة؟

---

(١) صحيح مسلم: ١ / ٢٠.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ١ / ١٠١.

انظروا كيف يتكلّمون وينسبونَ إلينا ما لا نقول به ثمّ يُشنّعون علينا، هم يفترون ثمّ يُشنّعون!

إنّ هذا تعصّب من النووي وغيره أو جهلٌ بأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كانت له عمامة إسمها «السحاب»، وقد كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يعمّم أمير المؤمنين عليه السلام بهذه العمامة، ثم إنّها كانت عنده بعده صلّى الله عليه وآله، وكان إذا لبسها وخرج إلى الناس قيل: عليٌّ في السّحاب. فاستمعوا إلى بعض الكلمات والروايات:

ففي مادّة «سحب» من الكتب اللغويّة، كالنهاية والتاج واللّسان: كان اسم عمامة النبي صلّى الله عليه وآله «السحاب»، سمّيت به تشبيهاً بسحاب المطر لانسحابه في الهواء[1].

وفي فيض القدير: (كان «صلّى الله عليه وآله» يدير العمامة على رأسه) وكان له عمامة تسمّى «السحاب» كساها عليّاً (ويغرزها من ورائه ويرسل لها ذوابةً بين كتفيه ...[2].

وفي شرف المصطفى أنّه كان للنبيّ صلّى الله عليه وآله عمامة يعتمّ بها يقال لها السحاب، وكان يلبسها، فكساها بعد علي بن أبي طالب، فكان ربّما اطلع علي فيها فيقول: أتاكم علي في السحاب[3].

---

(١) النهاية في غريب الحديث، وتاج العروس في شرح القاموس، ولسان العرب «سحب».

(٢) فيض القدير في شرح الجامع الصغير: ٥ / ٢١٣ الرقم ٧٠٢٤.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ٢ / ٢١٨.

وفي شواهد التنزيل بسنده عن حذيفة قال: لمّا كان يوم الخندق عبر عمرو بن عبدود حتّى جاء فوقع على عسكر النبيّ صلّى الله عليه وآله فنادى البراز. فقال رسول الله: أيّكم يقوم إلى عمرو فلم يقم أحدٌ إلّا عليّ بن أبيطالب فإنّه قام فقال [له] النبيّ: اجلس، ثمّ قال النبيّ صلّى الله عليه وآله: أيّكم يقوم إلى عمرو فلم يقم أحد. فقام إليه عليّ فقال: أنا له. فقال النبيّ: اجلس، ثمّ قال النبيّ صلّى الله عليه وآله لأصحابه: أيّكم يقوم إلى عمرو فلم يقم أحدٌ، فقام عليّ فقال: أنا له. فدعاه النبيّ صلّى الله عليه وآله فقال: إنّه عمرو بن عبدودٍ. قال: وأنا عليّ بن أبيطالب فألبسه درعه ذات الفضول وأعطاه سيفه ذا الفقار وعمّمه بعمامته السحاب على رأسه تسعة أكوار. ثمّ قال له: ...[١].

وفي كتاب كشف الغمّة:

وقال الحسن بن عليٍّ الوشّاء سألت مولانا أبا الحسن عليٍّ بن موسى الرضا عليه السلام هل خلّف رسول الله صلّى الله عليه وآله غير فدك شيئاً؟

فقال أبوالحسن عليه السلام: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله خلّف حيطاناً بالمدينة صدقةً، وخلّف ستّة أفراسٍ وثلاث نوقٍ العضباء والصهباء والديباج، وبغلتين الشهباء والدُّلْدُل، وحماره اليعفور، وشاتين حلوبتين، وأربعين ناقةً حلوباً، وسيفه ذا الفقار، ودرعه ذات الفضول، وعمامته السحاب، وحبرتين يمانيّتين، وخاتمه الفاضل، وقضيبه الممشوق، وفراشاً من ليفٍ، وعباءين

---

(١) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: ٢ / ١٠ ـ ١١.

قطوانيّتين، ومخادّاً من أدمٍ صار ذلك إلى فاطمة عليها السلام، ما خلا درعه وسيفه وعمامته وخاتمه، فإنّه جعله لأمير المؤمنين عليه السلام[١].

فمن القائلين بالرجعة ـ هذه الرجعة التي ذكرتها ـ جابر بن يزيد الجعفي، وقد روى عنه أبوداود، والترمذي، وابن ماجة وغير هؤلاء من كبار الحفّاظ، واعتمدوا عليه ووثّقوه ونقلوا عنه الأحاديث.

ومن القائلين بالرجعة، السيّد الحِمْيَري الشاعر المعروف، قال سبط ابن الجوزي: كان يقول بالرجعة[٢].

ويقل أحد علمائهم ـ كما في كتاب «الوافي بالوفيات» ـ أنّ أحداً قال له: بلغني ـ يا أباهاشم أنّك تقول بالرجعة.

قال: هو ما بلغك.

قال: فأعطني ديناراً بمائة دينار إلى الرجعة.

فقال له السيّد: على أن توثق لي بمن يضمن أنّك ترجع إنساناً، أخاف أن ترجع قرداً أو كلباً فيذهب مالي[٣].

ومن القائلين بالرجعة، داود بن يزيد الأودي الزَعافِري، روى عنه البخاري في كتاب «الأدب»، وروى عنه الترمذي، وابن ماجة، وروى عنه كثيرٌ من

---

(١) كشف الغمّة في معرفة الأئمّة: ١ / ٤٩٦.

(٢) مرآة الزمان: ١٢ / ٤٣٢.

(٣) الوافي بالوفيات: ٩ / ١١٩، فوات الوفيات للكتبي: ١ / ١٩٠.

المحدّثين، قال ابن حِبّان: كان ممّن يقول بالرجعة[١].

ومن القائلين بالرجعة، رُشَيد الهَجَري، قال ابن حِبّان: كان يؤمن بالرجعة[٢].

ومن القائلين بالرجعة، الحارث بن حصيرة الأزدي، روى له البخاري في كتاب «الأدب»، والنسائي في كتاب «الخصائص»، وأيضاً في مسنده، وروى عنه غير هؤلاء من الحفّاظ. قال الذهبي: قال أبوأحمد الزُّبَيري: كان يؤمن بالرجعة[٣].

ومن القائلين بالرجعة، عُثمان بن عُمَير البجلي أبواليقظان الكوفي أو البجلي[٤]. روى له أبوداود والترمذي وابن ماجة.

ومن القائلين بالرجعة، أبوحمزة الثمالي[٥]، روى له الترمذي، والنسائي.

ومن القائلين بالرجعة، أصبغ بن نُباتة التميمي، روى له ابن ماجة، وقالوا: كان يؤمن بالرجعة[٦].

ومن القائلين بالرجعة، الحسين الأزدي أبوحَريز، استشهد به البخاري في

---

(١) المجروحين لابن حبّان: ١ / ٢٨٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) ميزان الإعتدال: ١ / ٤٣٢ الرقم ١٦١٣.

(٤) المصدر: ٣ / ٥٠ الرقم ٥٥٥٠.

(٥) تاريخ الإسلام: ٩ / ٨٥.

(٦) ميزان الإعتدال: ١ / ٢٧١ الرقم ١٠١٤.

كتابه الصحيح، وروى له في كتاب «الأدب»، وروى له أبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

وهذا الرجل رووا عنه أنّه كان يقول: في القرآن الكريم اثنتان وسبعون آية في كتاب الله ـ أي في الرجعة(١) ـ.

إذاً، جماعةٌ كبيرة، فيهم من الصحابة، فيهم من التابعين، فيهم محدّثون كبار، كلّهم يقولون بالرجعة ....

الرجعة عقيدة إسلامية

وتلخّص مما تقدم: أنّ الرجعة عقيدة إسلاميّة، عليها الكتاب والسنّة وأهل الإسلام، وليست قضيّة شيعيّة، وهؤلاء الذين ذكرناهم، فيهم مَن هو مِن أهل السنّة يقيناً، وفيهم من هو من الشيعة يقيناً، وفيهم من لا ندري هو شيعيٌّ أو سنّي، واتُّهِم بالتشيّع مِن أجل القول بالرجعة.

وقال الشيخ المظفّر في كتاب «عقائد الإماميّة»:

قد جاء القرآن الكريم بوقوع الرجعة إلى الدنيا، وتظافرت بها الأخبار عن بيت العصمة، والإماميّة بأجمعها عليه إلّا قليلون منهم تأوّلوا ما ورد في الرجعة بأنّ معناها رجوع الدولة والأمر والنهي إلى آل البيت بظهور الإمام المنتظر مِن دون رجوع أعيان الأشخاص وإحياء الموتى.

---

(١) ميزان الإعتدال: ٢ / ٤٠٨، تهذيب التهذيب: ٥ / ١٨٨.

والقول بالرجعة يُعدُّ عند أهل السنّة من المستنكرات التي يُستقبح الاعتقاد بها، وكان المؤلِّفون منهم في رجال الحديث يعدّون الاعتقاد بالرجعة من الطعون في الراوي والشناعات عليه التي تستوجب رفض روايته وطرحها، ويبدوا أنّهم يَعدّونها ـ أي الرجعة ـ بمنزلة الكفر والشرك بل أشنع، فكان هذا الاعتقاد مِن أكبر ما تُنبَزُ به الشيعة الإماميّة، ويشنّع به عليهم.

ولا شكّ في أنّ هذا مِن نوع التهويلات التي تتّخذها الطوائف الإسلاميّة فيما غبر ذريعةً لطعنِ بعضها في بعض، والدعاية ضدّه. ولا نرى في الواقع ما يُبرِّر هذا التهويل؛ لأنّ الاعتقاد بالرجعة لا يخدش في عقيدة التوحيد، ولا في عقيدة النبوّة، بل يؤكّد صحّة العقيدتين؛ إذ الرجعة دليلُ القدرة البالغة لله تعالى كالبعث والنشر، وهي من الأُمور الخارقة للعادة التي تصلح أن تكون معجزة لنبيّنا محمّد وآل بيته صلّى الله عليه وعليهم، وهي عيناً معجزةُ إحياء الموتى التي كانت للمسيح عليه السلام، بل أبلغ هنا؛ لأنّها بعدَ أن يُصبحُ الأموات رميماً، **﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّة وَهُوَ بِكُلِّ خَلْق عَلِيمٌ﴾**[1].[2]

فإن قلتم: إذا كانت العقيدة إسلاميّةً، ولها جذور في الكتاب والسنّة، فلماذا ينسبون هذه العقيدة إلى الشيعة؟ ولماذا يُشنّعون عليهم بسبب هذه العقيدة؟

---

(١) سورة يس: الآيتان ٧٨ و ٧٩.

(٢) عقائد الإماميّة: ٨١.

لكم أن تسألوا هذا السؤال، وعلَيّ أن أُجيبَ عن هذا السؤال في المجلس الآتي إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحاضرة السابعة ـ الأربعاء ٢٠ جمادى الأُولى ١٤٣٩ هـ، الموافق ٧ فبراير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله وأحبُّ الخلق إليه. اللّهمّ صلِّ وسلِّم على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين خير الخلق أجمعين.

فرغنا من البحث الأوّل مِن بحوث العقائد التي زعم القومُ أنّ المؤسِّس لها هو عبدالله بن سبأ، وهو بحث الرجعة، فرغنا من هذا البحث، وقد تبيّنّ أنّ الرجعة التي يقول بها الإماميّة الإثنا عشريّة هي غير ما يُنقل عن عبدالله بن سبأ، بل المنقول عن هذا الرجل، هو نفس ما نُقِلَ عن عمر بن الخطّاب.

وقد تبيّن أنّ الرجعة التي تقول بها الإماميّة عقيدةٌ إسلاميّةٌ قُرآنيّةٌ، ولها جذورٌ في السنّة النبويّة، وقال بها جماعةٌ كبيرةٌ من الحفّاظ والمحدّثين، غير أنّ الكتّاب المعاصرين يُشنّعون علينا بهذه العقيدة؛ لأنّا قد بقينا عليها وتركها القوم.

ممّا أنكروه لكونه شعار الشيعة

وكم مِن عقيدة أو حُكم شرعيٍّ ثابت في الشريعة المقدّسة والسنّة النبويّة المكرّمة، قد ترك القوم الأخذ بتلك العقيدة أو بذلك الحكم، تركوا ذلك عناداً

للشيعة. وقضيّةُ الرجعة من هذا القبيل، وأنا أذكر لكم نماذج:

تسطيح القبور

فمن ذلك: قضيّة القبور، فقد اعترف القوم بأنّ السنّة النبويّة هي تسطيح القبر، وليس تسنيم القبر، لكنّهم أفتوا بالتسنيم مخالفةً للشيعة، وينصّون على هذا، كقول الغزالي في فقهه، وهو كتاب «الوجيز»، يقول: التسنيم أفضل من التسطيح مخالفةً لشعار الروافض(١).

الشيءُ الذي ورد في الشريعة هو التسطيح، والشيعة ملتزمون بهذا الوارد في الشريعة، لكنّ التزام الشيعة بما ورد في الشريعة أدّى إلى ترك القوم للسنّة النبويّة لكي يخالفوا ما عليه الشيعة وهم أهل السنّة.

وقد ورد في كتاب «فتح العزيز في شرح الوجيز» الذي هو مِن كُتب الفقه الشافعي، وهو كتابٌ معتبرٌ معروفٌ، يقول: الأفضل في شكل القبر التسطيح أو التسنيم؟ ظاهر المذهب أنّ التسطيح أفضل، وقال مالك وأبوحنيفة رحمهم الله: التسنيم أفضل.

لنا أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله سطّح قبر ابنه إبراهيم.

وعن القاسم بن محمّد، قال: رأيتُ قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وأبي‌بكر وعمر رضي الله عنهما مسطّحة.

وقال ابن أبي‌هريرة: إنّ الأفضل الآن العدول من التسطيح إلى التسنيم؛

---

(١) الوجيز في فقه الشافعي: ١ / ٢١١.

لأنّ التسطيح صار شعاراً للروافض؛ فالأولى مخالفتُهم وصيانةُ الميّت وأهله عن الاتهام بالبدعة[١].

وقال ابن قُدامة ـ وهو فقيهٌ حنبليٌّ كبيرٌ له كتاب «المُغني» في الفقه الحنبلي ـ: وتسنيم القبر أفضل من تسطيحه، وبه قال مالك وأبوحنيفة والثوري، وقال الشافعيُّ: تسطيحه أفضل.

قال: وبلغنا أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله سطّح قبر ابنه إبراهيم، وعن القاسم، قال: رأيت قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وأبيبكر وعمر مُسطَّحة[٢].

ثمّ روى الحديث عن النبيّ صلّى الله عليه وآله ...، ثمّ قال: إنّه لمّا وجدنا أنّ الشيعة يعملون هكذا، والتزموا بهذه السُّنّة، علينا أن نترك هذه السنّة النبويّة.

وكذلك قال النووي في كتابه في الفقه[٣].

التزامُ الشيعة بالسُّنّة جعل السُّنّة بدعة.

الجهر ببسم الله

ومن ذلك: ما حكي من أنّ الجهر بالبسملة ـ أي قولنا «بسم الله الرحمن الرحيم» ـ إذا صار في موضع شعاراً لهم ـ أي للشيعة ـ يُستحبّ الإسرار بها مُخالفةً لهم.

والآن عملهم هكذا!

---

(١) فتح العزيز: ٥ / ٢٢٩ ـ ٢٣٣.

(٢) المغني: ٢ / ٣٨٥.

(٣) المجموع شرح المهذب: ٥ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

الصلاة على آحاد المسلمين

ومن ذلك: قضيّة الصلاة على آحادِ المسلمين، فقد ذكر غير واحد من المفسّرين بذيل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلاَئِكَتُهُ﴾[(١)] أنّه يجوز للإنسان أن يُصلّيَ على آحاد المسلمين؛ لهذه الآية المباركة، ولكن قال ابن حجر العسقلاني:

تنبيةٌ: اختُلِفَ في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشرعيّته في تحيّةِ الحيّ، فقيل: يُشرع مطلقاً، وقيل: بل تبعاً ولا يُفردُ لواحد؛ لكونه صار شعاراً للرافضة[(٢)]!

فنحن لمّا نقول: السلام عليك يا رسول الله، أو نقول لأحد من الأئمّة: السلام عليك يابن رسول الله، هذا صار شعاراً لنا، فمع أنّه جائز، والكتاب ناطقٌ بذلك، إلّا أنّه لمّا صار شعاراً للشيعة تركوا هذا الأمر المستحب.

التختّم باليمين

ومن ذلك: التختُّم في اليمين، هو سنّةٌ نبويّةٌ ثابتةٌ، ولكن لمّا أصبحت هذه السنّة شعاراً للشيعة تركوها، وعملوا بسنّة معاوية؛ لأنّه هو أوّل مَن تختّم باليسار.

يقول صاحب كتاب «الهداية في فقه الحنفيّة»: المشروع التختُّم في اليمين ولكن لمّا اتخذته الرافضة جعلنا التختُّم في اليسار[(٣)].

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤٣.

(٢) فتح الباري لابن حجر: ١١ / ١٧٠.

(٣) منهاج السنّة: ٤ / ١٣٧ نقلاً عنه.

لفّ العمامة

ومن ذلك: لفُّ العِمامة، ولرسول الله سنّةٌ في كيفيّة لَفِّ العِمامة، وعِمامتنا تُشبه عمامة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ولكنّهم يلفّون عمائمهم بشكل آخر، لأنّ الشيعة ملتزمون بما كانت عليه عِمامة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

هذا ما صرّح به أحدُ كبار علمائهم في الفقه والحديث، وهو الزرقاني، عالمٌ كبيرٌ من فقهاء المالكيّة، يقول: صار اليوم شعاراً لفقهاء الإماميّة، فينبغي تجنّبهُ لترك التشبّه بهم(١).

وهكذا في قضايا أُخرى.

إذاً، قضيّة الرجعة قضيّةٌ إسلاميّةٌ قرآنيّةٌ واردةٌ في السنّة النبويّة، وعليها كثيرون من المحدّثين والحفّاظ، إلّا أنّهم تركوا هذه العقيدة عناداً للشيعة.

يتّبعون سنّة بني أُميّة

لاحظوا هذا الخبر: أخرج النسائي والبيهقي عن سعيد بن جُبَير، قال: كنّا عند ابن عبّاس بعرفة، فقال: يا سعيد، ما لي لا أسمع الناس يلبّون؟

فقلت: يخافون معاوية.

فخرج ابن عبّاس من فسطاطه، فقال: لبّيك اللّهمّ لبّيك، وإن رَغُمَ أنف معاوية، اللّهمّ العنهم، فقد تركوا السنّة من بغض عليّ عليه الصلاة والسلام(٢).

---

(١) شرح المواهب اللّدنيّة: ٥ / ١٣.

(٢) سنن البيهقي: ٥ / ١٨٣، وانظر: سنن النسائي: ٤ / ١٥١.

كانوا يتركون السنّة النبويّة لبغضهم لعليّ، لالتزام عليّ وشيعته بالسنّة النبويّة.

قال السندي ـ أحد كبار المحدّثين عندهم ـ في حاشية كتاب النسائي: أي لأجل بُغضه وهو كان يتقيّد بالسنن، فهؤلاء تركوها بُغضاً له[١].

يصرّحون!! ومع ذلك يُسمّون أنفسهم بأهل السنّة، فمن أهلُ السنّة؟ من الملتزم بسُنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله؟

هذا تمام البحث في العقيدة الأُولى التي ادّعوا أنّ الذي أبدعَ هذه العقيدة ـ أي عقيدة الرجعة ـ هو عبدالله بن سبأ، وتبيّن أنّ الأمر ليسَ كذلك، وهذا باطلٌ وكِذبٌ كما شرحنا ذلك بالتفصيل.

---

(١) حاشية السندي على النسائي: ٥ / ٢٥٣.

البحث الثاني ـ في البراءة

إنّهم زعموا أنّ ابن سبأ هو الذي أبدع البراءة مِن أعداء عليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام، هذا من جملة الأُمور التي ينسبونها إلى عبدالله بن سبأ، ويقولون أنّه هو الذي وضع هذه العقيدة وأوجدها ولم تكن من قبل، ولا أصل لها في الدين.

إنّ البراءة من أعداء علي أمير المؤمنين أصلُها عبدالله بن سبأ.

وأنا أُريد في هذا المجال أن أروي لكم الأحاديث في البراءة من أعداء أمير المؤمنين عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، هذه الأحاديث كثيرةٌ مستفيضةٌ بل متواترة في كتب السنّة.

إنّ البراءة من أعداء أمير المؤمنين من الواجبات على كلّ واحد من المسلمين، وهذا أمرٌ ثابتٌ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله.

فمن جملة الأحاديث الواردة في هذا الباب:

أوّلاً: الأحاديث المرويّة في حُكم بُغض أمير المؤمنين

أخرج أبوبكر ابن أبيعاصم ـ وهو من كبار المحدّثين والحفّاظ الأعلام المشهورين في القرن الثالث ـ في «كتاب السنّة»، قال: حدّثنا محمّد بن مصفّى،

حدّثنا سُوَيد بن عبدالعزيز، عن داود بن علي، عن عبدالله بن عطاء، حدّثني مُحبّر، عن حُذيفة بن أُسَيد الغفاري، قال: خرج رسول الله صلّى الله عليه وآله إلى منزل عليّ بن أبيطالب وأنا معه، فقال: «كيف أنت إذا كنتَ في قوم تغدو تحدّثهم بالحديثِ الحقّ، تكون أكذب عندهم فيه من الأُمّة».

قال: ووجهُ عليٍّ يتلوّنُ ألواناً.

فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أما ترضى أنّه من أحبَّك أحبّني، ويردُ علَيّ الحوض، ومَن أبغضك أبغضني».

قال: بلى يا رسول الله(١).

وأخرج البزّار بسنده في كتاب المسند ـ و«مسند البزّار» من أهمّ مسانيدهم أو مساندهم، وهو من كبار المحدّثين في القرن الثالث ـ عن سلمان رضي الله عنه أنّه قال: قال رسول الله لعليّ: «مُحبُّك مُحبّي ومُبغِضك مبغضي»(٢).

وأخرج الآجُرّي في «الشريعة» بسنده عن أنس بن مالك قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لعليّ بن أبيطالب رضي الله عنه: يا علي، مَن زعم أنّه يحبّني ويبغضك فقد كذب»(٣).

وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» بسنده أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بعث عليّاً مَبعثاً، فلمّا قدِمَ قال له رسول الله صلّى الله عليه وآله: «الله ورسولُهُ وجبريل عنك راضون».

---

(١) كتاب السنّة: ٢ / ٣٥٤ ح ٧٦٠.

(٢) مسند البزّار: ٦ / ٤٨٨ ح ٢٥٢١.

(٣) الشريعة: ٤ / ٢٠٦١ ـ ٢٠٦٢ ح ١٥٣٩.

ثمّ روى الطبراني أنّ رسول الله قال في علي: «من أحبَّهُ فقد أحبّني، ومن أحبّني فقد أحبّه الله، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله»[١].

وأخرج أيضاً بسنده عن سلمان، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال لعليّ رضي الله عنه: «محبّك محبّي، ومبغضك مبغضي»[٢].

وأخرج بسنده عن أبي‌الطفيل قال: سمعت أُمّ سلمة تقول: أشهد أنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «من أحبّ عليّاً فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله»[٣].

وأخرج أبوطاهر المخلّص في «المخلّصيّات» بسنده عن أُمّ سلمة قالت: أشهد أنّي سمعت رسول الله يقول: «من أحبّ عليّاً فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله عزّ وجلّ، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله»[٤].

وأخرج أيضاً بسنده عن أُمّ سلمة قالت: دخل عليٌّ على النبيّ صلّى الله عليه وآله، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: «كذب من زعم أنّه يحبّني ويبغض هذا»[٥].

وأخرج الحاكم النيشابوري في كتاب «المستدرك على الصحيحين» بسنده عن عوف بن أبي‌عُثمان النَّهدي، قال: قال رجل لسلمان: ما أشدَّ حُبُّك لعليّ!

---

(١) المعجم الكبير: ١ / ٣١٩ ح ٩٤٦ و ٩٤٧.

(٢) المصدر: ٦ / ٢٣٩ ح ٦٠٩٧.

(٣) المصدر: ٢٣ / ٣٨٠.

(٤) المخلّصيّات: ٣ / ١٥٠ ح ٢١٩٣.

(٥) المصدر: ٣ / ٣٦٧ ح ٢٧٣١.

قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «من أحبّ عليّاً فقد أحبّني، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني». هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يُخرّجاه[١].

ووافقه الذهبي، وقال: على شرط البخاري ومسلم[٢].

وفي «المستدرك» أيضاً، عن حيّان الأسدي، سمعت عليّاً يقول: قال لي رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّ الأُمّة ستغدرُ بك بعدي، وأنتَ تعيش على ملّتي، وتقتل على سنّتي، من أحبّك أحبّني، ومن أبغضك أبغضني، وإنّ هذه ستُخضَّب من هذا ـ يعني لحيته من رأسه ـ». قال: هذا حديثٌ صحيحٌ[٣].

وأخرج أبونُعَيم الإصفهاني في «حلية الأولياء» بسنده عن أبيبُرزة، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّ الله تعالى عهدَ إليّ عهداً في عليٍّ، فقلتُ: يا ربّ بيِّنْهُ لي. فقال: اسمع. فقلت: سمعتُ. فقال: إنّ عليّاً رايةُ الهُدى، وإمام أوليائي، ونورُ مَن أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين؛ مَن أحبّه أحبّني، ومن أبغضه أبغضني، فبشِّرْهُ بذلك. فجاء عليٌّ فبشّرتُهُ. فقال: يا رسول الله، أنا عبدُ الله وفي قبضته، فإن يُعذّبني فبذنبي، وإن يتمّ لي الذي بشرتني به فالله أولى بي. قال: قلت: اللّهمّ اجلُ قلبه واجعل ربيعه الإيمان. فقال الله: قد فعلتُ به ذلك»[٤].

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٤١ ح ٤٦٤٨.

(٢) المصدر.

(٣) المصدر: ٣ / ١٥٣ ح ٤٦٨٦.

(٤) حلية الأولياء: ١ / ٦٦ ـ ٦٧.

وأخرج ابن المغازلي في «المناقب» بسنده عن أنس بن مالك قال: كنّا مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وعنده جماعة من أصحابه، فقالوا: والله يا رسول الله إنّك أحبّ إلينا من أنفسنا وأولادنا، قال: فدخل حينئذ عليّ بن أبي‌طالب، فنظر إليه النبيّ صلّى الله عليه وآله وقال له: «كذب من زعم أنّه يبغضك ويحبّني»[(١)].

وأخرج أيضاً في حديث المناشدة بسنده عن عامر بن واثلة قال: كنت مع عليّ عليه السلام في البيت يوم الشورى، فسمعت عليّاً يقول له: لأحتجنّ عليكم بما لا يستطيع عربيّكم ولا عجميّكم يغيّر ذلك، ثمّ قال: أنشدكم بالله أيّها النفر جميعاً، أفيكم أحدٌ وحّد الله قبلي؟ قالوا: اللّهمّ لا.

فأنشدكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله صلّى الله عليه وآله فيه: «كذب من زعم أنّه يحبّني ويبغض هذا» غيري؟ قالوا: اللّهمّ لا[(٢)].

وأخرج بسنده عن سلمان قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لعليّ: «يا علي، محبّك محبّي، ومبغضك مبغضي»[(٣)].

وأخرج بسنده عن عمّار قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «أُوصي من آمن بي وصدّقني بولاية عليّ بن أبي‌طالب؛ فمن تولّاه فقد تولّاني ومن تولّاني فقد تولّى الله، ومن أحبّه فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله، ومن أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ»[(٤)].

---

(١) مناقب علي بن أبي‌طالب عليهما السلام لابن المغازلي: ١٠٣ ح ٧٥.

(٢) المصدر: ١٧٠ ح ١٥٥.

(٣) المصدر: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ ح ٢٣٣.

(٤) المصدر: ٢٩٧ ـ ٢٩٨ ح ٢٧٧.

وأخرج بسنده عن عمّار أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «أُوصي من آمن بي وصدّقني من جميع الناس بولاية عليّ بن أبي‌طالب». وقال: «من تولّاه فقد تولّاني ومن تولّاني فقد تولّى الله، ومن أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ»[١].

وأخرج بسنده عن نافع مولى ابن عمر قال: قلت لابن عمر: مَن خير الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله؟ قال: ما أنت وذاك لا أُمّ لك. ثمّ قال: أستغفر الله، خيرهم بعده من كان يحلّ له ما كان يحلّ له، ويحرم عليه ما كان يحرم عليه. قلت: من هو؟ قال: عليٌّ؛ سدّ أبواب المسجد وترك باب عليّ، وقال له: «لك في هذا المسجد ما لي، وعليك فيه ما عليّ، وأنت وارثي، ووصيّي، تقضي دَيني وتُنجّز عِداتي، وتُقتَل على سنّتي، كذب من زعم أنّه يبغضك ويحبّني»[٢].

وأخرج بسنده عن ابن عبّاس قال: نظر النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى عليٍّ فقال: «أنت سيّدٌ في الدنيا سيّدٌ في الآخرة، عدوّك عدوّي وعدوّي عدوّ الله، ومبغضك مبغضي ومبغضي مبغض الله، ويلٌ لمن أبغضك من بعدي»[٣].

وأخرج شيرويه بن شهردار في «الفردوس»: «أُوصي مَن آمن بي وصدّقني بموالاة عليّ بن أبي‌طالب؛ فمن تولّاهُ فقد تولّاني ومن تولّاني فقد تولّى الله عزّ وجلّ، ومن أحبّه فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله تعالى، ومن أبغضه

---

(١) مناقب علي بن أبي‌طالب عليهما السلام لابن المغازلي: ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ح ٢٧٩.

(٢) المصدر: ٣٣٢ ح ٣٠٩.

(٣) المصدر: ٤٤٧ ح ٤٣٠.

فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ»[١].

وأخرج قوام السُّنّة في «الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السنّة» بسنده عن أُمّ سلمة رضي الله عنها قالت: أشهد أنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «مَن أحبّ عليّاً فقد أحبّني ومن أحبّني فقد أحبّ الله عزّ وجلّ، ومن أبغض عليّاً فقد أبغض الله عزّ وجلّ»[٢].

الأحاديث بعنوان «لا يُبغض عليّاً إلّا منافق»

أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن زِرّ، قال: قال عليٌّ: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة إنّه لعهد النبيّ الأُميّ صلّى الله عليه وآله إليّ أنْ لا يُحبّني إلّا مؤمن، ولا يُبغضني إلّا منافق[٣].

وأخرجه أيضاً ابن ماجة في سننه[٤]، والترمذي في سننه[٥]، والنسائي في سننه الكبرى[٦]. وكذا أخرجه في «السنن الصغرى»[٧].

وأخرج فيه بسنده عن زِرّ قال: «قال عليٌّ: إنّه لعهد النبيّ الأُمّيّ صلّى الله

---

(١) الفردوس بمأثور الخطاب: ١ / ٤٢٩ ح ١٧٥١.

(٢) الحجّة في بيان المحجّة: ٢ / ٣٦٦ ـ ٣٦٧ ح ٣٥٩.

(٣) صحيح مسلم: ١ / ٨٦ ح ١٣١.

(٤) سنن ابن ماجة: ١ / ٤٢ ح ١١٤.

(٥) سنن الترمذي: ٦ / ٩٤ ح ٣٧٣٦.

(٦) السنن الكبرى: ٧ / ٣١٢ ح ٨٠٩٧. وأخرجه أيضاً في: ٧ / ٤٤٥ ح ٨٤٣١. وانظر أيضاً الحديث ٨٤٣٢.

(٧) السنن الصغرى: ٨ / ١١٧.

عليه وآله إليّ أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يبغضك إلّا منافق»[١].

الأحاديث بعنوان «الشقيّ كلّ الشقيّ من أبغض عليّاً»

أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» بسنده عن فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله قالت: خرج علينا رسول الله صلّى الله عليه وآله عشيّة عرفة، فقال: «إنّ الله باهى بكم وغفر لكم عامّةً ولعليّ خاصّةً، وإنّي رسول الله إليكم، غيرُ محاب لقرابتي، هذا جبريل يُخبرني أنّ السعيد حقّ السعيد من أحبّ عليّاً في حياته وبعد موته، وإنّ الشقيّ كلَّ الشقي من أبغض عليّاً في حياته وبعد موته»[٢].

الأحاديث بعنوان «من أبغض عليّاً مات ميتةً جاهليّةً»

أخرج الخطيب البغدادي في «المتّفق والمفترق» بسنده عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله: «من أحبّ عليّاً حياتي وبعد موتي كتب الله له الأمنَ والإيمان ما طلعت عليه الشمسُ وما غرُبت، ومن أبغض عليّاً حياتي وبعد موتي مات ميتةً جاهليّة»[٣].

ثانياً: ما ورد في حكم عداوة أمير المؤمنين

ما أخرجه أبونُعيم في كتاب «معرفة الصحابة» بسنده عن رافع مولى عائشة قال: كنتُ غلاماً أخدمُها إذا كان رسول الله صلّى الله عليه وآله عندها، وإنّ

---

(١) السنن الكبرى: ٧ / ٤٤٥ ح ٨٤٣٣.

(٢) المعجم الكبير: ٢٢ / ٤١٥ الرقم ١٠٢٦.

(٣) المتفق والمفترق: ٣ / ١٦٩٩ الرقم ١٢١٥.

النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «عادى الله من عادى عليّاً»[١].

وروى هذا الحديث ابن الأثير في «أُسد الغابة»[٢]، وابن حجر العسقلاني الحافظ في «الإصابة»[٣]، ورواه الحافظ جلال الدين السيوطي في «الجامع الصغير» وصحّحه الألباني المعاصر في كتابه «صحيح الجامع الصغير»، بلفظ «عادى الله من عادى عليّاً» ونصّ على صحّة هذا الحديث[٤].

ورواه أيضاً المتقي الهندي في كتاب «كنز العمّال»[٥].

وأخرجه وشرحه المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير»: «عادى الله من عادى عليّاً» برفع الجلالة على الفاعليّة، أي: عادى الله رجلاً عادى عليّاً؛ وهو دعاء أو خبر. ويجوز النصب على المفعوليّة، أي: عادى الله رجل عادى عليّاً. ويؤيّد الأوّل حديث: «اللّهمّ عاد من عاداه». (ابن منده عن رافع مولى عائشة.) ثمّ قال: هذا غريب[٦].

وقال المناوي في فيض القدير أيضاً: «عادى الله من عادى عليّاً» برفع الجلالة على الفاعليّة، أي: عادى الله رجلاً عادى عليّاً وهو دعاء أو خبر، ويجوز

---

(١) معرفة الصحابة: ٢ / ١٠٤٣ ح ٢٦٤٤.

(٢) أُسد الغابة: ٢ / ٤٢ الرقم ١٥٨٩.

(٣) الإصابة: ٢ / ٣٧٣ الرقم ٢٥٦٠.

(٤) صحيح الجامع الصغير وزياداته: ٢ / ٧٣٥ ح ٣٩٦٦.

(٥) كنز العمّال: ١١ / ٦٠١ ح ٣٢٨٩٩.

(٦) التيسير بشرح جامع الصغير: ٢ / ١٢٥.

النصب على المفعوليّة، أي: عادى الله رجل عاداه، والأوّل هو ظاهر الرواية، ويؤيّده ما في حديث البزّار: «اللّهمّ عاد من عاداه». (ابن منده) في «تاريخ الصحابة» من طريق أبيإدريس الموهبي (عن رافع مولى عائشة) قال: كنت غلاماً أخدمها إذا كان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم عندها وأنّه قال ذلك. قال في «الإصابة»: قال ـ يعني ابن منده ـ: هذا غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه اه. وقال الذهبي: ما له غيره(١).

وأخرجه عليّ بن أحمد العزيزي الشافعي في «السراج المنير شرح الجامع الصغير»: «عادى الله من عادى عليّاً» قال المناوي: برفع الجلاله على الفاعليّة أي: عادى الله رجلاً عادى عليّاً رضي الله عنه وهو دعاء أو خبر، ويجوز النصب على المفعوليّة أي: عادى الله رجل عادى عليّاً، ويؤيّد الأوّل حديث: «اللّهمّ عاد من عاداه»، ابن منده عن رافع مولى عائشة. قال الشيخ: حديث حسن لغيره(٢).

وأخرجه محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في «التنوير شرح الجامع الصغير»: «عادى الله من عادى عليّاً». ابن منده عن رافع مولى عائشة: (عادى الله) برفع الجلالة على أنّها الفاعل و (من عادى عليّاً) مفعول، إخبار بأنّ من عادى عليّاً فقد عاداه الله أو دعا بذلك، ويحتمل أنّه منصوب على مفعوليّة عادى، ومن عادى فاعل يحتمل الأمرين أيضاً وكونه دعاء؛ والجلالة فاعلاً يؤيّده حديث:

---

(١) فيض القدير: ٤ / ٢٩٨.

(٢) السراج المنير شرح الجامع الصغير: ٣ / ٣٠٤.

«اللّهمّ عاد من عاداه»، أخرجه البزّار وغيره، وفيه فضيلة لأمير المؤمنين كرّم الله وجهه. ابن منده عن رافع مولى عائشة. قال في «الإصابة» نقلاً عن ابن منده: هذا غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه[١].

الأحاديث بعنوان «عدوّك عدوّي»

أخرج الحافظ القطيعي في زياداته على «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل، بسنده ـ وهو سندٌ صحيحٌ قطعاً ـ عن ابن عبّاس قال: بعثني النبيُّ إلى عليّ بن أبي‌طالب، فقال: «أنت سيّدٌ في الدنيا وسيّدٌ في الآخرة، من أحبّك فقد أحبّني وحبيبُك حبيبُ الله، وعدوّك عدوّي وعدوّي عدوّ الله، الويلُ لمن أبغضك من بعدي»[٢].

وأخرج الحاكم في «المستدرك» بسنده عن أبي‌الأزهر قال: حدّثنا عبدالرزّاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عبّاس، نفس الحديث، ثمّ قال: صحيحٌ على شرط الشيخين[٣].

وأخرج ابن المغازلي في «المناقب» بسنده عن ابن عبّاس قال: نظر النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى عليّ بن أبي‌طالب، فقال: «أنت سيّدٌ في الدنيا وسيّدٌ في الآخرة، من أحبّك فقد أحبّني وحبيبي حبيب الله، وعدوّك عدوّي وعدوّي عدوّ

---

(١) التنوير شرح الجامع الصغير: ٧ / ١٩٤ ح ٥٣٤٤.

(٢) فضائل الصحابة: ٢ / ٦٤٢ ـ ٦٤٣ ح ١٠٩٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٣٨ ح ٤٦٤٠.

الله عزّ وجلّ، ويلٌ لمن أبغضك بعدي»[١].

وأخرجه أيضاً بسند آخر بإختلاف يسير[٢].

وأخرجه محبّ الدين الطبري في «الرياض النضرة» عن أحمد في مناقبه بإختلاف يسير[٣].

وأخرج أيضاً عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لعليٍّ: «حبيبك حبيبي وحبيبي حبيبُ الله، وعدوّك عدوّي وعدوّي عدوّ الله، والويل لمن أبغضك بعدي»[٤].

الأحاديث بعنوان «اللّهمّ والِ مَن والاه وعاد مَن عاداه»

وهو الحديث المشهور الذي بلغ الناس أجمعين إلى يوم القيامة، وهو قوله صلّى الله عليه وآله بعد خطبة الغدير، وبعد أخذ البيعة من الناس: «اللّهمّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه».

ودعاءُ رسول الله صلّى الله عليه وآله مستجاب قطعاً، ونحن أيضاً نقول: اللّهمّ آمين، اللّهمّ آمين، اللّهمّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه، اللّهمّ آمين.

وهذا الحديث رواه كبار الحفّاظ والأئمّة والمحدّثين إلى يومنا هذا، فممّن أخرجه:

---

(١) المناقب: ١٦٠ ـ ١٦١ ح ١٤٥.

(٢) المصدر: ٤٤٧ ح ٤٣٠.

(٣) الرياض النضرة: ٣ / ١٢٢.

(٤) المصدر: ٣ / ١٢٤.

الحافظ أبوبكر ابن أبي‌شيبة ـ من علماء القرن الثالث ـ في كتابه «المُصنَّف»[١].

وأخرجه أحمد بن حنبل ـ إمام الحنابلة ـ في مسنده، رواه عن البَراء بن عازب، قال: كنّا مع رسول الله صلّى الله عليه وآله في سفر فنزلنا بغدير خُم، فنوديَ فينا: الصلاةُ جامعةً، وكُسِحَ لرسول الله صلّى الله عليه وآله تحت شجرتين، فصلّى الظهر وأخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى. قال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟» قالوا: بلى. قال: فأخذ بيد عليٍّ، فقال: «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ وال مَن والاه وعاد مَن عاداه». قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يابن أبي‌طالب، أصبحتَ وأمسيتَ مولى كلّ مؤمن ومؤمنة[٢].

وأخرجه ابن ماجة في سننه[٣].

وأخرجه النسائي في سننه عن زيد بن أرقم[٤]. وأخرجه في موارد أُخرى أيضاً في سننه[٥].

---

(١) المصنّف: ٦ / ٦٦٨ ح ٣٢٠٩١ و ٦ / ٦٦٩ ح ٣٢٠٩٢ و ٦ / ٣٧٢ ح ٣٢١١٨.

(٢) المسند: ٣٠ / ٤٣٠ ح ١٨٤٧٩. وانظر أيضاً في: ٣٢ / ٥٥ ـ ٥٦ ح ١٩٣٠٢ و ٣٢ / ٧٣ ـ ٧٤ ح ١٩٣٢٥ و ٣٨ / ٢١٨ ـ ٢١٩ ح ٢٣١٤٣.

(٣) سنن ابن ماجة: ١ / ٤٣ ح ١١٦.

(٤) السنن الكبرى: ٧ / ٣١٠ ح ٨٠٩٢ و ٧ / ٤٣٧ ح ٨٤١٠.

(٥) المصدر: ٧ / ٤٠٩ ح ٨٣٤٠ و ٧ / ٤٣٩ ح ٨٤١٩ و ٧ / ٤٤١ ـ ٤٤٢ ح ٨٤٢٤ و ٧ / ٤٤٢ ح ٨٤٢٥ و ٨٤٢٦ و ٧ / ٤٤٣ ح ٨٤٢٧ و ٧ / ٤٤٤ ح ٨٤٢٩ و ٨٤٣٠.

وأخرجه المحاملي في أماليه برواية ابن يحيى البيّع عن أبي‌ليلى(١).

وممّن روى هذا الحديث ـ أو هذا الدعاء ـ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله: ابنُ حِبّان في صحيحه، رواه عن أبي‌الطفيل، قال: قال عليّ عليه السلام ـ إلى أن قال: ـ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «مَن كنتُ مولاه فإنّ هذا مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه»(٢).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» وقال في آخره: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه بطوله(٣).

هذا، وإليك أسماء بعض من أخرج الحديث ولم أذكر النصوص روماً للاختصار:

١. أحاديث إسماعيل بن جعفر: ٥٢٤ ـ ٥٢٦.

٢. أنساب الأشراف للبلاذري ٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٧، ٢: ٣٨٦، ٥: ٨٧ ـ ٨٨.

٣. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل زيادات عبدالله ٢: ٥٨٥ ـ ٥٨٦، ٢: ٥٩٦ ـ ٥٩٩، ٢: ٦٨٢، ٢: ٧٠٥. وكذا زاد في مسند أحمد ٢: ٢٦٢، ٢: ٢٦٩، ٢: ٢٧٠ ـ ٢٧١، ٢: ٤٣٤.

٤. مسند البزّار = البحر الزخّار ٢: ١٣٣، ٢: ٢٣٥، ٣: ٣٤ ـ ٣٥، ٣: ١٧١، ١٠: ٢١١ ـ ٢١٢، ١٠: ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ١٢: ٢٨٦، ١٧: ١٠٢.

٥. الدلائل في غريب الحديث للقاسم بن ثابت السرقسطي ١: ١٥٢.

---

(١) أمالي المحاملي: ١٦١ ـ ١٦٢ ح ١٣٣.

(٢) صحيح ابن حِبّان: ١٥ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦ ح ٦٩٣١.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١١٨ ح ٤٥٧٦.

٦. مسند أبي‌يعلى الموصلي ١: ٤٢٨ ـ ٤٢٩، ١١: ٣٠٧.

٧. العقد الفريد لابن عبد ربّه ٥: ٦١.

٨. المسند لأبي‌سعيد الشاشي ١: ١٦٥ ـ ١٦٦.

٩. الفوائد الشهير بالغيلانيّات لأبي‌بكر الشافعي ١: ١٦٨ ح ١٢٦.

١٠. نسخة نُبيط بن شريط الأشجعي رواية أحمد بن القاسم بن كثير: ١٣٠ ح ٣٨٣.

١١. الشريعة للآجُرّي ٤: ٢٠٤٩ ـ ٢٠٥٣، ٥: ٢٢٢٢.

١٢. المعجم الصغير للطبراني ١: ١١٩.

١٣. المعجم الأوسط للطبراني ٢: ٢٤، ٢: ٢٧٥، ٢: ٣٦٨ ـ ٣٦٩، ٦: ٢١٨.

١٤. المعجم الكبير للطبراني ٢: ٣٥٧، ٤: ١٦ ـ ١٧، ٤: ١٧٣ ـ ١٧٤، ٥: ١٦٦، ٥: ١٧٠، ٥: ١٧١، ٥: ١٧٥، ٥: ١٩٢ ـ ١٩٥، ٥: ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٥: ٢٠٤، ٥: ٢١٢، ١٢: ١٢٢، ١٣: ١٧٠.

١٥. جزء الحسن بن رشيق العسكري: ٩٧.

١٦. بحر الفوائد المسمّى بمعاني الأخبار للكلاباذي: ٣٠٥.

١٧. معجم ابن المقرئ: ٣٥ ـ ٣٦.

١٨. شرح مذاهب أهل السنّة لابن شاهين: ١٠٣. قال بعد روايته: وهذا حديث غريب صحيح، وقد روى حديث غدير خمّ عن رسول الله صلّى الله عليه وآله نحو مائة نفس، وفيهم العشرة، وهو حديث ثابت، لا أعرف له علّة. تفرّد عليٌّ بهذه الفضيلة، لم يشركه فيها أحد.

١٩. جزء أبي‌الطاهر الذُّهلي للدارقطني: ٥٠ ـ ٥١.

٢٠. المخلّصيّات لأبي‌طاهر المخلّص ١: ٣١٣.

٢١. تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٤: ٩٢.

٢٢. تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان لأبي‌نُعَيم ١: ١٤٢، ٢: ١٩٨، ٢: ٣٣٨. قال في هذا الموضع: حدّث عمران بن عبدالرحيم، ثنا يحيى بن مزيد، ثنا جرير، عن يزيد بن أبي‌زياد، عن سالم بن أبي‌الجعد، عن جابر، قال: كنت عند النبي صلّى الله عليه وآله وعنده أبوبكر وعمر رضي الله عنهما، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله لعلي: «اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله». فقال أبوبكر لعمر: هذه والله الفضيلة.

٢٣. فضائل الخلفاء الراشدين لأبي‌نُعَيم الأصبهاني: ٤٣.

٢٤. معرفة الصحابة لأبي‌نُعَيم ٣: ١١٦٩ ـ ١١٧٠، ٥: ٢٨٨٥، ٦: ٣١٣١.

٢٥. منتخب من كتاب الشعراء لأبي‌نُعَيم الأصبهاني: ٢٧.

٢٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبَرّ ٣: ١٠٩٩.

٢٧. الفصل للوصل المدرَج في النقل للخطيب البغدادي ١: ٥٦٦.

٢٨. المتفق والمفترق للخطيب ١: ٤٢٨، ٢: ٨٨٨، ٣: ١٧٣٩.

٢٩. تاريخ بغداد ٧: ٣٨٩، ١٤: ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

٣٠. تالي تلخيص المتشابه للخطيب ١: ١٣٠.

٣١. تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب ١: ٢٤٤.

٣٢. مناقب علي لابن المغازلي: ٤٦، ٥٣ ـ ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٧١، ١٧١.

٣٣. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبيعبيد البكري ٢: ٣٦٨.

٣٤. ترتيب الأمالي الخميسيّة للشجري ١: ١٩١.

٣٥. الطيوريّات للمبارك بن عبدالجبّار الطيوري ٣: ٨٥٠ ـ ٨٥٢.

٣٦. محاضرات الأُدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب ١: ٤٩٠، ٢: ٤٩٥.

٣٧. الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ١: ٤٩٩.

٣٨. الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشّاف ٢: ٦٣٠.

٣٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ٢: ٤٨.

٤٠. تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٥: ١٠٨، ٤٢: ١١٤، ٤٢: ٢٠٥ ـ ٢٣٧.

٤١. اللطائف من دقائق المعارف لأبيموسى المديني ٣٧٥، ٤٤١.

٤٢. الأحكام الكبرى لابن الخراط ٤: ٣٨٠ ـ ٣٨١.

٤٣. تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ١٢: ٤٠١.

٤٤. أُسد الغابة لابن الأثير ١: ٣٦٤، ١: ٤٣٩، ٢: ١٣٨، ٣: ٣٥، ٣: ٣٦٦، ٣: ٣٨٨، ٣: ٦٠٥، ٤: ٥٢١، ٥: ١٣١، ٥: ٢٥٢.

٤٥. الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما للضياء ٢: ١٠٥، ٢: ١٠٦، ٢: ١٧٤، ٢: ٢٧٤، ٣: ٢١٣.

٤٦. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي ٦: ٤٤٢.

٤٧. الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحبّ الطبري ١: ٢٢١، ٣: ١٢٦ ـ ١٢٧.

٤٨. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: ١٢٥.

٤٩. مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي ٣: ١٧٢٣.

٥٠. رسالة طرق حديث من كنت مولاه فعليّ مولاه للذهبي ١٤ ـ ١٠٣.

وهكذا رواه جمّ غفير من المحدّثين والرواة.

ثالثاً: ما ورد في حكم إيذاء أمير المؤمنين

ما أخرجه ابن سعد في كتاب «الطبقات» بسنده عن عمرو بن شاس، قال: قال لي رسول الله: قال: «قد آذيتني». قلت: يا رسول الله ما أُحبُّ أنِ أُوذيك. قال: «من آذى عليّاً فقد آذاني»(١).

وأخرج ابن أبي‌شيبة في مصنّفه بسنده عن عمرو بن شاس وبنفس اللفظ(٢).

وأخرج أحمد في مسنده عن عمرو بن شاس بنفس اللفظ، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «يا عمرو، والله لقد آذيتني». قلت: أعوذ بالله أن أُوذيك يا رسول الله. قال: «بلى، من آذى عليّاً فقد آذاني»(٣).

وأخرجه البخاري في كتاب «التاريخ الكبير»(٤).

وهكذا البلاذري في «أنساب الأشراف»، أخرج هذا الحديث بسند آخر عن ابن الحنفيّة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «من آذى عليّاً فقد آذاني»(٥).

---

(١) الطبقات الكبرى (متمّم الصحابة، الطبقة الرابعة من الصحابة): ٥١٤ ـ ٥١٥.

(٢) المصنّف: ٦ / ٣٧١ ح ٣٢١٠٨.

(٣) مسند أحمد: ٢٥ / ٣٢٠ ـ ٣٢١ ح ١٥٩٦٠.

(٤) التاريخ الكبير: ٦ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧ ح ٢٤٨٢.

(٥) أنساب الأشراف: ٢ / ٣٧٩.

وأخرج الحارث بن أبيأُسامة في مسنده بسنده عن سعد بـن أبـيوقّاص، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «ما لي ولكم، من آذى عليّاً فقد آذاني»(١).

وأخرج البزّار بسنده عن مُصعب بن سعد بن أبيوقّاص، عن أبيه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «من آذى عليّاً فقد آذاني»(٢).

وأخرجه أبويعلى المَوصلي في مسنده(٣)، وابنُ قانع الحـافظ الكـبير فـي «معجم الصحابة»(٤).

وأخرجه ابن حِبّان في كتابه «الصحيح»، أخرجه عن عمرو بن شاس، على ما تقدّم(٥).

وأخرجه الآجُرّي في «الشريعة» بسنده عن مصعب بن سعد بن أبيوقّاص عن أبيه، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «ما لي ولكم؟! من آذى عليّاً فقد آذاني، من آذى عليّاً فقد آذاني، من آذى عليّاً فقد آذاني»(٦).

وأخرج الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» بسنده عن عمرو بن شاس أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال له: «يا عمرو، أمَ والله لقد آذيتني». فقلت: أعوذ بالله أن أُوذيك يا رسول الله. قال: «بلى، من آذى عليّاً فقد آذاني». هذا حديثٌ صحيح الإسناد.

---

(١) مسند الحارث بن أبيأُسامة: ٢ / ٩٠٤ ـ ٩٠٥ ح ٩٨٣.

(٢) مسند البزّار: ٣ / ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ح ١١٦٦.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي: ٢ / ١٠٩ ح ٧٧٠.

(٤) معجم الصحابة: ٢ / ٢٠١.

(٥) صحيح ابن حِبّان: ١٥ / ٣٦٥ ح ٦٩٢٣.

(٦) الشريعة: ٤ / ٢٠٦٣ ـ ٢٠٦٤ ح ١٥٤٣.

وقال الذهبي: هذا صحيحٌ[١].

وأخرجه أيضاً أبونُعيم الإصفهاني في كتاب «معرفة الصحابة» بعدّة أسانيد مختلفة[٢].

وأخرجه ابن المغازلي في «المناقب» بسنده عن ابن عبّاس قال: كنت عند النبيّ صلّى الله عليه وآله إذ أقبل عليّ بن أبيطالب غضبان، فقال له النبيّ صلّى الله عليه وآله: «ما أغضبك؟» قال: آذوني فيك بنو عمّك. فقام رسول الله صلّى الله عليه وآله مغضباً فقال: «يا أيّها الناس، من آذى عليّاً فقد آذاني، إنّ عليّاً أوّلكم إيماناً، وأوفاكم بعهد الله. يا أيّها الناس، من آذى عليّاً بُعِثَ يوم القيامة يهوديّاً أو نصرانيّاً».

قال جابر بن عبدالله الأنصاري: يا رسول الله، وإن شهد أن لا إله إلّا الله وأنّك محمّد رسول الله؟ فقال: «يا جابر، كلمةٌ يحتجزون بها أن لا تُسفَك دماؤهم ولا تُستباح أموالهم، وأن لا يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»[٣].

وأيضاً أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، وهذا الكتاب معتبرٌ عندهم، وهو ألف حديث، يقولون بأنّه صحيحٌ من أوّله إلى آخره.

أخرج عن مصعب بن سعد بن أبيوقّاص، عن أبيه، قال: كنتُ جالساً في المسجد، أنا ورجلان معي، فنلنا من عليٍّ.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٣١ ـ ١٣٢ ح ٤٦١٩.

(٢) معرفة الصحابة: ٤ / ١٩٩٦.

(٣) المناقب: ١٠٤.

عجيبٌ والله! ينالون من عليّ في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله وبمسمع منه؟ وما السبب؟!

قال: فأقبل رسول الله غضبان، يُعرفُ في وجهه الغضب، فتعوّذتُ بالله عزّ وجلّ من غضبه، فقال: «ما لكم وما لي، من آذى عليّاً فقد آذاني»(١).

رابعاً: ما ورد في حكم من سبّ أمير المؤمنين

أخرج أحمد في مسنده بسنده عن أبي‌عبدالله الجدلي قال: دخلت على أُمّ سلمة، فقالت لي: أيُسَبُّ رسولُ الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فيكم؟! قلت: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمة نحوها. قالت: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «من سبَّ عليّاً فقد سبّني»(٢).

وفي كتاب «السنن الكبرى» للنسائي عن أبي‌عبدالله الجدلي قال: دخلت على أُمّ سلمة، فقالت: أيُسَبُّ رسولُ الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فيكم؟! فقلت: سبحان الله ـ أو معاذ الله ـ. قالت: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «من سبّ عليّاً فقد سبّني»(٣).

ومن الأحاديث في هذا الباب ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» بسنده عن أبي‌عبدالله، هذا الرجل قال دخلتُ على أُمّ سلمة رضي الله عنها فقالت: لي:

---

(١) الأحاديث المختارة: ٣ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ح ١٠٧٠. وأخرجه أيضاً بغير هذا اللفظ في: ٣ / ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ح ١٠٧١.

(٢) مسند أحمد: ٤٤ / ٣٢٨ ـ ٣٢٩ ح ٢٦٧٤٨.

(٣) السنن الكبرى: ٧ / ٤٤١ ح ٨٤٢٢.

أيُسبُّ رسولُ الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فيكم؟ فقلت: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمة نحوها فقالت: سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقول: «من سبّ عليّاً فقد سبّني». هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد. ولم يُخرّجاه[١].

وقد روى ما يقرب ممّا ذكرناه أيضاً: عليّ بن محمّد الحِمْيَري في جزء من حديثه[٢]، والآجُرّي في «الشريعة»[٣]، وابن المغازلي في «المناقب»[٤]، وشيرويه بن شهردار في «الفردوس بمأثور الخطاب»[٥].

الأحاديث في أنّ من سبَّ عليّاً يُذادُ عن الحوض

من ذلك: ما أخرجه أبوبكر بن أبيعاصم في «كتاب السنّة» بسنده قال: حجّ معاوية بن أبيسفيان، وحجّ معه معاوية بن خديج، فمرّ في مسجد الرسول والحسن بن عليّ جالس، فدعاه، فقال له الحسن: أنت السابُّ لعليّ رضي الله عنه، أما والله لتردّنّ عليه الحوض ـ وما أراك أن تردَهُ ـ فتجده مشمَّر الإزار على ساق يذودُ عنه، لا يأتي المنافقون[٦] ـ أي لا يرد الحوض المنافقون، ومن سبّ عليّاً فهو منافق ـ.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٣٠ ـ ١٣١ ح ٤٦١٥. وانظر أيضاً الحديث ٤٦١٦.

(٢) جزء من حديث عليّ بن محمّد الحِمْيَري: ٧٩ ـ ٨١ ح ٢٦.

(٣) الشريعة: ٤ / ٢٠٥٧ ـ ٢٠٥٨ ح ١٥٣٥ و ٤ / ٢٠٦٠ ـ ٢٠٦١ ح ١٥٣٨.

(٤) المناقب: ٤٥٩ ـ ٤٦١.

(٥) الفردوس بمأثور الخطاب: ٣ / ٥٤٢ ح ٥٦٨٩.

(٦) كتاب السنّة: ٢ / ٣٦٠ ح ٧٧٦.

وأخرج أبويعلى الموصلي نفس الحديث في مسنده، قال الحسن عليه السلام لهذا الرجل: فأنت السابّ لعليّ؟ فقال له الحسن: أما والله، لئن وردتَ عليه الحوض ـ وما أراكَ ترده ـ لتجدنّه مشمّراً الإزار على ساق، يذود عنه رايات المنافقين ذودَ غريبة الإبل[١].

وأخرجه أيضاً الطبراني في «المعجم الكبير»[٢]، والحاكم في مستدركه[٣].

وهنا نقاطٌ أُحبّ أن أنبّه عليها:

١. إنّ الأحاديث المذكورة عامّةٌ ومطلقة لا تختصُّ بزمان دون زمان.

٢. لقد كان في أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله من يبغض أمير المؤمنين عليه السلام ويتظاهر بذلك حتّى في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

٣. إنّ بعض النواصب ينكر: «اللهم وال من والاه ...» وقد ذكرنا مصادره ... .

٤. إنّ بعض النواصب يثبت ولكن يقول: «ما يعلم أحدٌ عاداه إلّا الرافضة ...» وهذا هو ابن العربي المالكي[٤] ولا ندري هل قاله غيره أو لا؟!

وأنا تعبتُ، والحمدُ لله ربّ العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

(١) مسند أبي يعلى الموصلي: ١٢ / ١٣٩ ـ ١٤١ ح ٦٧٧١.

(٢) المعجم الكبير: ٣ / ٨٢ ـ ٨٣ ح ٢٧٢٧ و ٩٤ ـ ٩٥ ح ٢٧٥٨.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٤٨ ـ ١٤٩ ح ٤٦٦٩.

(٤) العواصم من القواصم: ٢٠٠.

المحاضرة الثامنة ـ الأربعاء ٢٧ جمادى الأُولى ١٤٣٩ هـ،الموافق ١٤ فبراير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله الرحمن الرحيم، وأشهد أنّ محمّداً وآله الطاهرين خير الخلق أجمعين. اللّهمّ صلِّ عليه وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين، واحشرنا معهم في الدنيا والآخرة برحمتك يا أرحم الراحمين.

قد ظهر ممّا تقدّم أنّ دعوى هؤلاء القوم، بأنّ عبدالله بن سبأ هو الذي ابتدع الرجعة، وأنّه هو الذي ابتدع البراءة من أعداء النبيّ وأهل بيته الطيّبين الطاهرين، قد ظهر أنّ هذه الدعوى باطلة، ولا أساس لها من الصحّة.

البحث الثالث ـ في الوصاية

ولكن أُولى العقائد الباطلة بزعم القوم، التي ابتدعها عبدالله بن سبأ ـ كما يقولون ـ هو القول بوصاية عليّ أمير المؤمنين عليه السلام.

كُلّهم متفقون على هذه الدعوى، ويدّعون بأنّ الذي ابتدع هذه الفكرة والعقيدة في الإسلام هو عبدالله بن سبأ.

دعوى المعاصرين أن القول بالوصاية بدعة ابن سبأ

أنقل لكم بعض نصوص عباراتهم في هذا المورد.

* قال الدكتور القفاري في الجزء الثاني من كتابه «أُصول مذهب الشيعة»: الباب الثالث: أُصولهم ومعتقداتهم التي تفرّدوا بها، وفيه ثمانيه فصول، الفصل الأوّل: الإمامة، قال:

الإمامة عند الشيعة هي الأصل الذي تدور عليه أحاديثهم، وترجع إليه عقائدُهم، وتلمسُ أثرَهُ في فقههم وأُصولِهم، وتفاسيرهم وسائر علومهم.

ثمّ قال: لعلّ أوّلَ من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة، هو ابن سبأ، الذي بدأ يُشيع القول بأنّ الإمامة هي وصايةٌ من النبيّ صلّى الله عليه وآله، ومحصورةٌ بالوصيّ، وإذا تولّاها سواهُ يجبُ البراءةُ منه وتكفيره[1].

في هذا المورد قال القفاري: لعلّ أوّلَ من تحدّث، بكلمة «لعلّ».

أمّا في الجزء الأوّل من كتابه، فقد قال: الرأي المختار أنّ ابن سبأ أوّل مَن شَهَرَ القول بفرض إمامة عليّ، وأنّ عليّاً وصيُّ محمّد، وهذه عقيدة النصّ على عليّ بالإمامة وهي أساس التشيّع[2].

هنا يقول: الرأي المختار، وينسبُ هذا القول إلى ابن سبأ على وجه الجَزم، أمّا في الجزء الثاني يقول: لعلّ أوّل مَن قال.

على أيّ حال هذه دعوى القفاري.

---

(١) أُصول مذهب الشيعة: ٢ / ٦٥٣ ـ ٦٥٤.

(٢) المصدر: ١ / ٧٨.

* وقال الدكتور السالوس ـ وهذا كبيرٌ عندهم في المعاصرين، هذا كلامه فيما يتعلّق بالتشيّع والشيعة ـ: عبدالله بن سبأ صاحبُ فكرة الوصي بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله[١].

* وفي كتاب «عقائد الشيعة الإثني عشريّة» للشيخ عبدالرحمن بن سعد بن علي الشثري وقد قدّم له جمعٌ من كبار مشايخهم وأئمّتهم في هذا الزمان، وضع هذا الكتاب مؤلّفه بعنوان سؤال وجواب، ففي السؤال رقم ٩٠، قال: من الذي اخترع القول بالأوصياء؟ وكم عدد الأوصياء؟ ومَن هو آخرُهم في اعتقاد شيوخ الشيعة؟

جواب: أوّل من اخترعه عبدالله بن سبأ اليهودي.

ثمّ قال: ما منزلة الإمامة عند شيوخ المذهب الشيعي؟

جواب: إنّها كالنبوّة، قالوا: الإمامة منصبٌ إلهيٌّ كالنبوّة.

وبعدَ أن انتهى من هذا السؤال والجواب، قال:

التعليق: هذا كذبٌ بل هو كفرٌ، فإنّ شهادة أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه وآله أعظم مِن مسألة الإمامة، والكافر لا يصير مُسلماً حتّى يشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً رسول الله. فجعلهم القرآنُ إخواناً لنا في الدين، ولم يذكر الله سبحانه وتعالى الإمامة، فالقول بالوصاية لعليٍّ كُفرٌ[٢].

---

(١) مع الإثني عشريّة في الأُصول والفروع: ١٣.

(٢) عقائد الشيعة الإثني عشريّة: ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩.

* وفي كتاب آخر نشروه باسم «نقد الأشاعرة للشيعة الإثني عشريّة في مسألة الإمامة» ـ وهو للشيخ عبدالله بن سلمان الفيفي ـ وهذا الكتاب رسالة جامعيّة، قدّم له أيضاً شيخان كبيران من مشايخ القوم، قال هذا الرجل في المبحث الأوّل: وفيه مطلبان: المطلب الأوّل: من الأُمور اللّافتة للنظر في عقيدة الشيعة في الإمامة هو ما حصل فيها من تطوّر ملحوظ، ولعلّ أوّل من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ، الذي بدأ يُشيع القول بأنّ الإمامة هي وصايةٌ من النبيّ صلّى الله عليه وآله ومحصورةٌ بالوصيّ، وإذا تولّاها سواه تجبُ البراءة منه وتكفيره[١].

وهذا نصّ عبارة القفاري نقله مؤلّف هذا الكتاب.

* وقال الدكتور سليمان عودة في كتاب «عبدالله بن سبأ» ـ الذي قرأنا عنه في موارد متعدّدة ـ نصُّ العبارة، قال: تأتي عقيدتا الوصيّة والرجعة في مقدّمة العقائد التي قال بها عبدالله بن سبأ، وأصبحت بعد ذلك ضمن عقيدة السبئيّة ـ أي الشيعة ـ[٢].

ثمّ قال: أمّا الوصيّة، فقد وضعها ابن سبأ للسبئية ـ أي الشيعة ـ، حينما قال: إنّه كان ألف نبيٍ ولكلّ نبيٍ وصيٌّ، وكان عليٌّ وصيَّ محمّد صلّى الله عليه وآله[٣].

---

(١) نقد الأشاعرة للشيعة الإثني عشريّة: ٦٥.

(٢) عبدالله بن سبأ: ٢٠٨.

(٣) المصدر: ٢١٠.

* ونصُّ هذا الكلام بحذافيره موجود في كتاب «النظريّات السياسيّة الإسلاميّة» للدكتور الريس، الذي هو من كبار الدكاترة في مصر، قال: عبدالله بن سبأ بدأ نظريّة الوصاية[١].

هذه نماذج من كلماتهم حول مسألة الوصيّة والوصاية.

الحق في البحث

ولكنّ الحق المحقَّق والحقيقة الثابتة:

أوّلاً: وجود النصوص النبويّة المتواترة في كتب السنّة تدلّ على الوصيّة بكلّ وضوح.

وثانياً: إنّ الصحابة الذين رووا تلك الأحاديث كانوا يعتقدون بالوصيّة، وإن لم يظهروا هذه العقيدة ولم يشهروها.

وثالثاً: إنّ الصحابة الذين تخلّفوا عن بيعة أبي‌بكر، كانوا يعتقدون بالوصيّة لعليّ عليه السلام.

ورابعاً: إنّ جماعة من الصحابة وغيرهم، وصفوا أميرَ المؤمنين بلقب «الوصيّ» في أقوالهم، وفي الأشعار المرويّة عنهم في كتب السنّة.

وهل بإمكان القوم أن يقولوا بأنّ هؤلاء كلّهم أتباعٌ لابن سبأ؟

وأنا الآن أذكر لكم بعض الأحاديث الواردة في أهمّ كُتب القوم وأقدمها وأكثرها اعتباراً. فأقول:

---

(١) النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ٥٥.

لقد رووا حديث وصيّة رسول الله لعليّ، وأنّ عليّاً وصيّ لرسول الله صلّى الله عليه وآله، رووا هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة، وبالاتفاق من جميع علمائهم في الجرح والتعديل.

أسماء الصحابة والتابعين الرواة لحديث الوصية

وقبل ذلك، نذكر أسماء جمع من الصحابة والتابعين وكبار الأئمّة المحدّثين في أنّ عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام وصيّ رسول الله صلّى الله عليه وآله:

من الصحابة:

١. أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. الإمام الحسن بن عليّ المجتبى عليه السلام.

٣. الإمام الحسين بن عليّ سيّد الشهداء عليه السلام.

٤. سلمان الفارسي.

٥. أبوسعيد الخدري.

٦. أُمّ المؤمنين أُمّ سلمة رضي الله عنها.

٧. عبدالله بن عبّاس.

٨. عبدالله بن الحارث بن نوفَل. له رؤية

٩. أنس بن مالك.

١٠. بُريدة بن الحصيب.

١١. أبوالطفيل عامر بن واثلة.

من التابعين:

١. الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام.

٢. المنهال بن عمرو الأسدي.

٣. زيد بن حسن بن عليّ بن أبي‌طالب.

٤. سماك بن حرب الذُّهلي أبوالمغيرة.

٥. مطر بن ميمون الإسكاف.

٦. مجاهد بن جبر.

٧. منصور بن المعتمر.

٨. سعيد بن جبير بن هِشام الأسدي.

٩. عكرمة مولى ابن عبّاس.

١٠. جعفر بن ربيعة بن شرحبيل.

١١. عبدالله بن بُرَيدة بن الحصيب.

١٢. جابر بن يزيد الجعفي.

١٣. محمّد بن إسحاق بن يسار المدني.

١٤. أبومريم عبدالغفّار بن القاسم.

وإليكم بعض نصوص الأحاديث:

حديث يوم الدار

أخرج الطبري في تاريخه؛ ولا يخفى عليكم أنّهم يؤكّدون على اعتبار «تاريخ الطبري»، يؤكّدون على ذلك، ويُلقّبون الطبري بـ: «شيخ المؤرّخين»، حتّى

أنّهم ينقلون عن بعض أكابرهم أنّه قال: لا تسمعوا لغير الطبري في التأريخ أصلاً. هكذا يعتمدون على الطبري.

ولو أنّ الطبري ـ نفس هذا الطبري صاحب التفسير والتاريخ ـ روى حديثاً فيما يضرُّ عقائدهم وينفعُ غيرهم رموه بالتشيّع، وهذا مسلك ابن تيميّة في كتابه المسمّىٰ «منهاج السنّة»!

روى الطبري، قال: حدّثنا ابن حُمَيد، قال: حدّثنا سَلَمة، قال: حدّثني محمّد بن إسحاق، عن عبدالغفّار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث بن نَوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب، عن عبدالله بن عبّاس، عن عليّ بن أبي‌طالب، قال: لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله صلّى الله عليه وآله ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[1] دعاني رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقال لي: «يا علي، إنّ الله أمرني أن أُنذرَ عشيرتي الأقربين» إلى أن قال: ثمّ تكلّم رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: «يا بني عبدالمطّلب، إنّي ـ والله ـ ما أعلمُ شاباً في العرب جاءَ قومهُ بأفضل ممّا قد جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟». قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلتُ ـ وإنّي لأحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً و... ـ: أنا يا نبيّ الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثمّ قال: «إنّ هذا أخي، ووصيّي، وخليفتي فيكم؛ فاسمعوا له وأطيعوا». فقام

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٢١٤.

القوم يضحكون، ويقولون لأبي‌طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتُطيع[١].

هذا الحديث بهذا السند في كتاب الطبري.

سند هذا الحديث

أمّا الطبري، فغنيٌّ عن التوثيق.

وأمّا ابن حُمَيد، فهو محمّد بن حُمَيد أبوعبدالله الرازي، ذكره المِزّي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، وذكر الأقوال في الثناء عليه، روى هناك بسنده قال: حدّثنا مهران، قال: سمعتُ أبازُرعة يقول: من فاتهُ ابن حُمَيد يحتاجُ أن ينزلَ في عشرةِ آلاف حديث[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني: قال أبوقريش محمّد بن جُمعة: كنتُ في مجلس الصاغاني، فحدّث عن ابن حُمَيد، فقلت: تُحدِّثُ عن ابن حُمَيد؟ فقال: وما لي لا أُحدّث عنه؟ وقد حدّث عنه أحمد ويحيى[٣]؟ يعني أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعين.

نعم، ضعّفه بعضٌ بجرح غير مقبول لكونه يروي ما يخالف معتقداتهم. قال الجوزجاني: «محمّد بن حُمَيد الرازي رديء المذهب، غير ثقة[٤]».

والجوزجاني معروف بالنصب لأمير المؤمنين، وقد صرّحوا بذلك في ترجمته.

---

(١) تاريخ الطبري: ٢ / ٣١٩ ـ ٣٢١.

(٢) تهذيب الكمال: ٢٥ / ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) تهذيب التهذيب: ٩ / ١٢٨.

(٤) تاريخ بغداد: ٢ / ٢٥٩.

وأمّا سَلَمة بن الفضل، ففي تاريخ ابن معين: سألت يحيى عن سَلَمة بن الفضل الأبرش قاضي الري صاحب المغازي، قال: ليس به بأسٌ[١].

وقال المِزّي: قال الحسين بن الحسن الرازي عن يحيى بن مَعين: ثقةٌ، كتبنا عنهُ، كان كيّساً، مغازيه أتمّ ليس في الكتب أتمّ من كتابه.

وقال عبّاس الدُّوري، عن يحيى بن مَعين: كتبتُ عنه وليس به بأسٌ، وكان يتشيّع[٢].

وأمّا محمّد بن إسحاق، هذا الرجل من التابعين كما لا يخفى.

قال الذهبي في كتاب «سِيَر أعلام النُّبلاء»، عن المفضّل الغُلابي، قال: سألت يحيى بن مَعين عن ابن إسحاق، فقال: كان ثقة حَسَن الحديث.

قال ابن المَديني، عن سفيان، عن الزُّهري: لا يزال بالمدينة عِلمٌ ما بقي هذا ـ أي ابن إسحاق ـ[٣].

وقال الذهبي في كتاب «الكاشف»: كان صدوقاً من بحور العلم[٤].

وأمّا عبدالغفّار بن القاسم أبومريم الأنصاري الكوفي، فقد قالوا بترجمته: كان من رؤساء الشيعة[٥]. قالوا: وكان يحدِّث ببلايا في عثمان[٦].

---

(١) تاريخ ابن مَعين، برواية ابن محرز: ١ / ٨٣.

(٢) تهذيب الكمال: ١١ / ٣٠٧.

(٣) سير أعلام النُّبلاء: ٧ / ٣٥ ـ ٣٦.

(٤) الكاشف: ٢ / ١٥٦.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبيحاتم: ٦ / ٥٤.

(٦) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد: ٢٧٤.

كان يروي بعض قضايا عثمان فوصفوه بالتشيّع.

ولكنّ شعبة بن الحجّاج ـ الذي هو إمامٌ من كبار أئمّتهم، وقد وصفوه بأنّه إذا رأيتَ شعبة يُحدّث عن رجل فاعلم أنّه ثقةٌ[١] ـ كان يروي عن عبدالغفّار بن القاسم وكان يُثني عليه[٢].

وأيضاً فقد أخرج الحاكم النيشابوري حديث عبدالغفّار في مستدركه[٣].

مضافاً إلى أنّ هذا الرجل من التابعين، وقد رووا عن رسول الله صلّى الله عليه وآله حديثاً ـ أصرّوا على صحّته، لأنّ مدار جميع علومهم وعقائدهم عدالة الصحابة ـ أنّه قال: خيرُ القرون قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ يفشو الكذِب[٤].

إذاً الصحابة خيرُ القرون، بعدهم التابعون خير القرون، ثمّ أتباع التابعين خير القرون، هذا بحسب حديثهم الذي هو أساسُ مذهبهم في كلّ باب؛ لأنّه حديث عدالة الصحابة والتابعين.

وعبدالغفّار بن القاسم من التابعين بلا شكٍّ ولا ريب.

وأمّا المنهال بن عمرو، فعبدالغفّار يروي هذا الحديث عنه، وهو من رجال

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي‌حاتم: ٨ / ٤٢٤.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي‌حاتم: ٦ / ٥٤، تاريخ الإسلام: ١٠ / ٣٣١.

(٣) المستدرك: ١ / ٧٦٨ ح ٢١٢٦، رجال الحاكم في المستدرك: ٢ / ١٨.

(٤) قال محقّق الإصابة في تمييز الصحابة بعد نقله: هو حديث صحيح مروي في الصحيحين وغيرهما بألفاظ مختلفة. وقال في الحاشية: أخرجه الترمذي: ٤ / ٤٧٦ ح ٢٣٠٣، وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير: ٤ / ٢٠٤. أُنظر: الإصابة: ١ / ٢١.

البخاري في صحيحه، وأبي‌داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة[١]؛ فكلّ أصحاب الصحاح ـ تقريباً ـ يروون عن هذا الرجل، فهو ثقةٌ عند الكلّ.

وأمّا عبدالله بن الحارث، قال الذهبي في «سير أعلام النُّبلاء»: عبدالله بن الحارث بن نوفل ابن عمّ رسول الله صلّى الله عليه وآله، قال محمّد بن سعد: ثقةٌ تابعيٌّ، أتت به أُمّه إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله إذ دخل عليها، فتفل في فيهِ ودعا لهُ[٢].

وبهذا الاعتبار يمكن أن يُعدّ من الصحابة.

فهذا الحديث الذي نقلناه عن «تاريخ الطبري»، حديثٌ صحيحٌ سنداً، كما ذكرتُ لكم ولا يجوز ردّه.

ومن هذا الحديث يظهر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لمّا أُمر بإنذار عشيرته في أوائل البعثة النبويّة، كأنّه أُمرَ بإبلاغ ثلاثة أُمور: توحيد الله سبحانه وتعالى، ورسالتُهُ، ووصاية عليٍّ، أبلَغها في مجلس واحد، في أوائل البعثة بهذا الترتيب.

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي‌طالب: أمركَ أنْ تسمع لابنك وتطيع.

وهذا الحديث اشتهر بحديث الدار، يوم الإنذار. رواهُ كُلٌّ مِن:

أحمد بن حنبل، وابن إسحاق، والطحاوي، والنسائي، وسعيد بن منصور، وابن أبي‌حاتم، وابن مردويه، وأبونُعَيم، والبزّار، والضياء المَقْدسي، والطَبراني، والبَيهقي، والهَيثمي و ....

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٨ / ٥٧٢.

(٢) سير أعلام النُّبلاء: ٣ / ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

كلّهم يروون هذا الحديث، ولم نجد من أعلامهم الذين يُعتمد عليهم من يُكذّبُ حديثَ يوم الدار، وفيه قضيّة الوصيّة[١].

وهذه القضيّة طُرحت في أوائل البعثة، ولربّما ابن سبأ في ذلك الوقت غير مولود أصلاً، وما ندري تاريخ ولادة ابن سبأ أصلاً.

خطبة الإمام الحسن

ومن الأحاديث، حديث خطبة الإمام الحسن المجتبى السبط عليه السلام، وهذه الخطبة مهمّةٌ جدّاً، وسأُوضح ذلك على الإجمال، أنقل لكم هذا الحديث بأحد أسانيده فعلاً.

قال الحافظ الكبير الإمام الدولابي في كتاب «الذريّة الطاهرة»: أخبرني أبوالقاسم كَهمَس بن مَعمر أنّ أبامحمّد إسماعيل بن محمّد بن إسحاق بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن حسين بن عليّ بن أبي‌طالب حدّثهم، حدّثني عمّي عليّ بن جعفر بن محمّد بن حسين بن زيد، عن الحسن بن زيد بن حسن بن عليّ، عن أبيه قال: خطب الحسن بن عليّ ـ وهذه الخطبة أعتقد أنّها جديدة على كثير من السامعين ـ خطب الحسن بن عليّ الناسَ حين قُتِلَ عليٌّ، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال:

لقد قُبِضَ في هذه الليلة رجلٌ لم يسبقهُ الأوّلون ولا يدركه الآخرون، وقد كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يُعطيه رايتَه ويقاتلُ جبريل عن يمينه، وميكائيل عن

---

(١) فضائل الصحابة: ٢ / ٦٥١ ح ١١٠٨، المسند: ٢ / ٢٢٥، خصائص علي: ١٣ ح ٦٦، الأحاديث المختارة: ٢ / ١٣١ ـ ١٣٢، مجمع الزوائد: ٩ / ١١٣.

يساره، فما يرجع حتّى يفتح الله عليه، وما تركَ على ظهر الأرضِ صفراء ولا بيضاء إلّا سبع مائة درهم فَضُلَت من عطائه أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله.

ثمّ قال الحسن عليه الصلاة والسلام: أيّها الناس، مَن عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي، وأنا ابنُ الوصي، وأنا ابن البشير، وأنا ابن النذير، وأنا ابن الداعي إلى الله بإذنه والسراج المنير، وأنا مِن أهل البيت الذي كان جبريل ينزلُ فينا ويصعدُ من عندنا، وأنا مِن أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وأنا مِن أهل البيت الذين افترض الله مودّتهم على كلّ مسلم، فقال لنبيّه: ﴿قُل لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً﴾[1]، فاقتراف الحسنة مودّتنا أهل البيت[2].

هذه خطبة الإمام الحسن عليه السلام في مسجد الكوفة بعد أن دفن أمير المؤمنين عليه السلام.

وهذه الخطبة رويت في مصادر أهل السنّة بطرق معتبرة متكاثرة، بحيث لا يمكن لأحد من النواصب أن يُشكّك في صحّة هذه الخطبة.

ومِن رواتها:

ـ أحمد بن حنبل في «المسند»[3] وفي «الفضائل»[4].

---

(١) سورة الشورى: الآية ٢٣.

(٢) الذريّة الطاهرة: ٧٤.

(٣) مسند أحمد: ٣ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ح ١٧١٩ و ١٧٢٠.

(٤) فضائل الصحابة: ١ / ٥٤٨ ح ٩٢٢.

ـ الطبراني في «المعجم الكبير»[١].

ـ الطبري في تاريخه[٢].

ـ الحاكم في «المستدرك»[٣].

ـ أبويعلى في مسنده[٤].

ـ البزّار في مسنده[٥].

ـ ابن حِبّان في صحيحه[٦].

ـ الهيثمي في «مجمع الزوائد»[٧] قال: باب خطبة الحسن بن عليّ رضي الله عنهما: عن أبي‌الطفيل ... فروى الخطبة إلى أن قال في النهاية: رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، وأبويعلى باختصار، والبزّار بنحوه، ورواه أحمد باختصار كثير، وإسناد أحمد، وبعض طرق البزّار، والطبراني في الكبير، حِسان.

هذا كلام الحافظ أبي‌بكر الهيثمي صاحب «مجمع الزوائد».

فالإمام الحسن عليه السلام يصف والده أمير المؤمنين بـ «الوصي»، وهل تعلّم هذا من ابن سبأ؟!

---

(١) المعجم الكبير: ٣ / ٧٩ ـ ٨٢ ح ٢٧١٧ ـ ٢٧٢٥.

(٢) تاريخ الطبري: ٥ / ١٥٧.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٨٨ ـ ١٨٩ ح ٤٨٠٢.

(٤) مسند أبي‌يعلى: ١٢ / ١٢٤ ـ ١٢٦ ح ٦٧٥٧ و ٦٧٥٨.

(٥) مسند البزار: ٤ / ١٧٨ ـ ١٨٠ ح ١٣٣٩ ـ ١٣٤١.

(٦) صحيح ابن حبّان: ١٥ / ٣٨٣ ح ٦٩٣٦.

(٧) مجمع الزوائد: ٩ / ١٤٦.

أمّا بالنظر إلى متن هذه الخطبة، فلا بأس أن أُذكّركم بأنّ هذه الخطبة تشتمل على عدد من خصائص أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم الصلاة والسلام، كنزول آية المودّة في أهل البيت، ونزول آية التطهير في أهل البيت دون غيرهم. والخطبة فيها أنّ أمير المؤمنين هو الوصي، أي هو الذي يقوم مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله، وهو الذي يؤدّي وظائف النبي، وهو الذي بواسطته تستمرّ رسالة النبي صلّى الله عليه وآله، ويقول الإمام الحسن: إنّه رجلٌ لم يسبقه الأوّلون ولا يدركه الآخرون، وما معنى هذه الجملة؟

ولهذه الأُمور والخصائص الموجودة في هذه الخطبة، نرى أنّ جماعة منهم، كأحمد بن حنبل، يختصر الخطبة في روايتِها، فلا ينقُلُها باللفظ الكامل، وكذلك غير أحمد بن حنبل يتصرّفون في الحديث بعنوان الاختصار، ورأيتُ في بعض المصادر أنّ بعضَ المحدِّثين الكبار من أهل الكوفة كان يمتنع من نقل هذه الخطبة.

يقول الراوي: كنتُ أختلفُ إلى أبيإسحاق السبيعي سنةً أسأله عن خطبة الحسن بن عليّ، فلا يُحدّثني!

ولماذا؟ إمّا حقداً وحسداً، وإمّا خوفاً من النواصب.

إذاً مِن جملة ما ورد في خطبة الإمام الحسن عليه السلام قضيّة الوصيّة.

رواية القطيعي

وروى القطيعي ـ وهو أيضاً من كبار المحدّثين الثقات ـ قال: حدّثنا هيثم بن خلف، قال: حدّثنا محمّد بن أبيعمر الدُّوري، قال: حدّثنا شاذان، قال:

حدّثنا جعفر بن زياد، عن مُطر، عن أنس يعني ابن مالك قال: قُلنا لسلمان: سل النبيّ صلّى الله عليه وآله مَن وصيُّه؟ فقال له سلمان: يا رسول الله، مَن وصيُّك؟ قال: «يا سلمان، مَن كان وصيُّ موسى؟» قال: يوشع بن نون. قال: «فإنّ وصيّي ووارثي، يقضي دَيني وينجز موعودي عليّ بن أبي‌طالب»[١].

هذا في كتاب «فضائل الصحابة» بزيادات القطيعي.

توثيق الرواة

القطيعي هو أحمد بن جعفر بن حمدان أبوبكر القطيعي. قال الخطيب البغدادي: كان كثير الحديث، روى عن عبدالله بن أحمد[٢].

وقال الذهبي: هو مُسند العراق، شيخٌ[٣].

والكلُّ يوثّقون هذا الرجل، ويعتمدون عليه.

وأمّا شيخه هيثم بن خلف، قال الذهبي: كان كثيرَ الحديث، متقناً، ضابطاً[٤].

وأمّا محمّد ابن أبي‌عمر الدُّوري، قال ابن أبي‌حاتم في كتاب «الجرح والتعديل»: كتبنا من حديثه[٥].

---

(١) فضائل الصحابة: ٢ / ٦١٥ ح ١٠٥٢.

(٢) تاريخ بغداد: ٤ / ٢٩٣ الرقم ٢٠١٣.

(٣) المُعين في طبقات المحدّثين: ١١٤.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢٣ / ٢٢٥.

(٥) الجرح والتعديل: ٧ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

وقال الخطيب البغدادي: روى عن جماعة منهم: أسود بن عامر شاذان، وأحمد بن إسحاق الحضرمي، ومحمّد بن مصعب القرقساني، وأبانُعَيم الفضل بن دُكَين، وحجّاج بن محمّد، والحكم بن موسى، ويحيى بن أيّوب العابد، ويحيى بن أبي‌بكير، وأباعبيد القاسم ابن سلام. وروى عنه جماعة: منهم عبدالله بن إسحاق المدائني، وحاجب بن أركين الفرغاني، ومحمّد بن مخلد الدُّوري(١).

وقال أبوإسحاق الحويني المعاصر ـ تلميذ الألباني ومن أبرز شيوخ السلفيّة بمصر ـ في إسناد هذا الحديث: هذا إسنادٌ حسنٌ، رجاله ثقات، إلّا محمّد ابن حفص بن عمر الدُّوري فترجمه ابن أبي‌حاتم في «الجرح والتعديل» وقال: «كتبنا من حديثه لنسمع منه، فلم يتفق لنا السماع، ووجّه إليه أبي‌بطبقة من حديثه، كتب إلينا بها» ويفهم من هذا أنّه صدوق متماسك، ولو رأى أبوحاتم في حديثه مناكير لصرّح بذلك، والله أعلم(٢).

وأمّا شاذان، فهو الأسود بن عامر. قال الذهبي: الإمام الحافظ الصدوق ... إلى آخر كلامه(٣).

وقال ابن حجر العسقلاني: ثقة(٤).

وأمّا جعفر بن زياد، المتوفّى سنة ١٧٥، وثّقه علماء الجرح والتعديل، وأثنوا

---

(١) تاريخ بغداد: ٢ / ٢٨٣.

(٢) نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدّث أبوإسحاق الحويني: ٣ / ١٨٢.

(٣) سير أعلام النُبلاء: ١٠ / ١١٢.

(٤) تقريب التهذيب: ١١١.

عليه، ومن الرواة لحديثه: أبوداود والترمذي والنسائي[١].

وأمّا مطر، فهو مطر بن ميمون الإسكاف، لم يكذّبه أحد من المحدّثين، ولم يتكلّموا فيه إلّا أنّهم قالوا: يروي أحاديثَ فضائل عليٍّ، يروي مناقبَ عليٍّ.

وكأنّ رواية مناقب عليٍّ يوجبُ الوهنَ للراوي، على أنّه ـ كما ذكرنا من قبل ـ من التابعين.

إذاً يصير الحديث بهذا الإسناد صحيحاً خصوصاً بعد النظر إلى باقي أسانيده.

رواية الخطيب البغدادي

روى نفس الحديث عن سلمان، قال: سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله: مَن وصيُّك؟ قال: «وصيّي وموضع سرّي وخليفتي في أهلي وخيرُ مَن أُخلِّفُ بعدي عليّ بن أبيطالب»[٢].

رواية ابن عساكر

وأخرج ابن عساكر في كتاب «تاريخ دمشق» عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: يأتي على الناس يوم القيامة وقتٌ ما فيه راكبٌ إلّا نحن أربعة.

فقال له العبّاس بن عبدالمطّلب عمّه: فداك أبيوأُمّي، ومَن هؤلاء الأربعة؟

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٥ / ٤١.

(٢) المتفق والمفترق: ١ / ٦٣٧.

قال: أنا على البُراق، وأخي صالح على ناقة الله التي عقرَها قومُهُ، وعمّي حمزة أسدُ الله وأسدُ رسولهِ على ناقتي العضباء، وأخي عليّ بن أبي‌طالب على ناقة من نوق الجنّة ـ إلى أن يقول: ـ بيده لواءُ الحمد ـ أي بيد أمير المؤمنين ـ ينادي أمير المؤمنين: لا إله إلّا الله، محمّدٌ رسول الله. فيقول الخلائق: مَن هذا؟ مَلَكٌ مُقرّبٌ؟ نبيٌّ مُرسل؟ حاملُ عرش؟ فينادي مُناد من بَطن العرش: لا مَلَكٌ مقرّب ولا نبيٌّ مُرسل، ولا حاملُ عرش، هذا عليّ بن أبي‌طالب، وصيُّ رسول المسلمين، وأميرُ المؤمنين، وقائدُ الغُرّ المحجّلين في جنّات النعيم(١).

هذا ما رواه ابن عساكر. ثم قال: في إسناده غيرُ واحد من الشيعة.

رواية البغوي

الحافظ الكبير البغوي، من علماء القرن الرابع، روى في كتاب «معجم الصحابة»: حدّثنا محمّد بن حُمَيد، حدّثنا عليّ بن مجاهد، حدّثنا محمّد بن إسحاق، عن شريك بن عبدالله، عن أبي‌ربيعة الإيادي، عن ابن بُريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لكلِّ نبيٍّ وصيٌّ ووارثٌ، وإنّ عليّاً وصيّي ووارثي»(٢).

رواية أبي‌نُعَيم الإصفهاني

ومن الرواة أبونُعَيم الإصفهاني، روى بسنده عن أنس بن مالك، قال: قال

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٢٦.

(٢) معجم الصحابة: ٤ / ٣٦٣.

رسول الله صلّى الله عليه وآله: «يا أنس، اسكُب لي وضوءاً»، ثمّ قام فصلّى ركعتين، ثمّ قال: «يا أنس، أوّلُ مَن يدخلُ عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغُرّ المحجّلين، وخاتمُ الوصيّين».

قال أنس: قلت: اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار، وكتمته إذ جاء عليٌّ. فقال: «مَن هذا يا أنس؟» فقلت: عليٌّ. فقام مستبشراً فاعتنقه، ثمّ جعل يمسح عرق وجهه بوجهه، ويمسح عرق عليّ بوجهه ...[(١)].

رواية ابن حجر العسقلاني

ومن الرواة ابن حجر العسقلاني، روى عن أنس، عن سلمان، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لعليٍّ: «هذا وصيّي وموضعُ سرّي وخيرُ من أترك بعدي»[(٢)].

هذه جملةٌ من الأحاديث، وأذكر لكم حديثاً وبه أختمُ بحثي في هذه الليلة.

رواية الطبراني

روى الطبراني وعنه أبوبكر الهَيثمي في «مجمع الزوائد» ـ ورواه جماعةٌ كلٌّ يروي بسنده ـ أنّ فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله كانت عند رسول الله في شَكاته التي قُبِضَ فيها، فجعلت سلام الله عليها تبكي.

يقول الحديث: بكتْ حتّى ارتفع صوتُها، فرفع رسول الله صلّى الله عليه وآله طرفهُ إليها، فقال: «حبيبتي فاطمة، ما الذي يُبكيك؟».

---

(١) حلية الأولياء: ١ / ٦٣.

(٢) تهذيب التهذيب: ٣ / ١٠٦.

قالت: أخشى الضيعة بعدك.

ـ لماذا كانت فاطمة الزهراء تخشى الضيعةَ بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله؟!

فقال: «يا حبيبتي، أما علمتِ أنّ الله عزّ وجلّ اطّلَع إلى الأرض اطّلاعةً فاختار منها أباك فبعثهُ برسالتِهِ، ثمّ اطّلع إلى الأرض اطّلاعة فاختار منها بَعلَكِ، وأوحى إليّ أن أُنكِحَكِ إيّاهُ.

يا فاطمةُ ونحنُ أهلُ بيت قد أعطانا الله سبعَ خصال لم تَعطِ الأحد قبلنا، ولا تُعطي أحداً بعدنا: أنا خاتم النبيّين، وأكرم النبيّين على الله، وأحبُّ المخلوقينَ إلى الله عزّ وجلّ، وأنا أبوك، ووصيّي خير الأوصياء وأحبُّهم إلى الله وهو بعلُك، وشهيدُنا خيرُ الشهداء، وأحبُّهم إلى الله، وهو عمُّك حمزة بن عبدالمطّلب، وعمُّ بعلكِ، ومنّا مَن له جناحان أخضران، يطيرُ مع الملائكة في الجنّة حيث شاء، وهو ابنُ عمّ أبيك، وأخو بعلكِ، ومنّا سبطا هذه الأُمّة، وهما ابناكِ الحسن والحسين، وهما سيّدا شباب أهل الجنّة، وأبوهُما ـ والذي بعثني بالحقّ ـ خيرٌ منهما.

يا فاطمة، والذي بعثني بالحقّ، إنّ منهما مهديَّ هذه الأُمّة، إذا صارت الدُّنيا هرجاً ومرجاً، وتظاهرت الفتن، وتقطَّعت السُّبُل، وأغار بعضهم على بعض، فلا كبيرٌ يرحمُ صغيراً، ولا صغيرٌ يُوقِّرُ كبيراً، فيبعث الله عزّ وجلّ عند ذلك منهما من يفتح حصونَ الضلالة، وقلوباً غُلفاً، يقوم بالدِّينِ آخرَ الزمان، كما قُمتُ به في أوّل الزمان، ويملأ الدُّنيا عدلاً كما مُلئت جوراً.

يا فاطمة، لا تحزني ولا تبكي، فإنّ الله عزّ وجلّ أرحمُ بكِ، وأرأفُ عليكِ منّي، وذلك لمكانك من قلبي، وزوّجكِ الله زوجاً هو أشرف أهل بيتك حسباً، وأكرمهم منصباً، وأرحمُهم بالرعيّة، وأعدلُهم بالسويّة، وأبصرُهم بالقضيّة، وقد سألتُ ربّي عزّ وجلّ أن تكوني أوّلَ مَن يلحقُني مِن أهل بيتي».

قال عليٌّ عليه السلام: فلمّا قُبِض النبيّ صلّى الله عليه وآله لم تبق فاطمة سلام الله عليها بعده إلّا خمسة وسبعين يوماً حتّى ألحقها الله عزّ وجلّ به صلّى الله عليه وآله[1]، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم، وصلّى الله على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

---

(١) مجمع الزوائد: ٩ / ١٦٥ ـ ١٦٦.

المحاضرة التاسعة ـ الأربعاء ١١ جمادى الثاني ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢٨ فبراير ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، إلهاً واحداً أحداً لا شريك له، بيده الخير وهو على كلّ شيء قدير، والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليِّ العظيم.

أمّا بعدُ، فقد نُسِبَ إلى ابن سبأ القولُ بأنّه هو الذي ابتدعَ فكرة الوصيّة بالإمامة لأمير المؤمنين، والنصِّ على إمامته مِن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

ولكنّ الذي ذكره علماؤنا، قالوا: إنّ ابن سبأ هو الذي أظهرَ وأشهرَ القولَ بالوصيّة والنصِّ على أمير المؤمنين.

وكم فرقٍ بين قولِنا ابتدعَ، وقولِنا أظهرَ.

إنّ الحقيقة الثابتة وجودُ الأحاديث المتظافرة في الوصيّة في كُتب أهل السنّة، وقد قرأنا عليكم في المجلس السابق بعض الأحاديث في هذا الباب، وقد اشتهر هذا المعنى في حقِّ أمير المؤمنين عليه السلام، بينَ الصحابة والتابعين، وسائر المسلمين، حتّى أنّه لُقِّبَ بلقب الوصي.

فكانوا إذا أرادوا ذِكرَ أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام، ذكروه بعنوان الوصي.

الوصيّ في الشعر

والشواهد على هذا كثيرة، سواءٌ في كلامهم أو في أشعارهم المنقولة عنهم، إذ كانوا يذكرون الإمام عليّاً عليه السلام بلقب الوصي.

وقد جمع المرحوم السيّد عبدالحسين شرف الدين، في كتاب «المراجعات» قسماً من الأشعار المنقولة عن الصحابة وغير الصحابة في المصادر المهمّة المعتبرة التي وُصِفَ فيها أمير المؤمنين بلقب الوصي.

من ذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال:

ما كان يرضى أحمد لو أُخبِرا … أن يقرنوا وصيَّه والأبترا

وقال عبدالله بن العبّاس بن عبدالمطّلب:

وصيُّ رسول الله من دون أهله … وفارسه إن قيل هل مِن مُنازِلِ

وقال المغيرة بن الحارث بن عبدالمطّلب مِن أبيات يحرّض فيها أهل العراق على حرب معاوية بصفّين:

هذا وصيُّ رسول الله قائدكم … وصهره وكتاب الله قد نُشرا

وقال عبدالله بن أبي‌سفيان بن الحارث بن عبدالمطّلب:

ومنّا عليٌّ ذاك صاحب خيبر … وصاحب بدر يوم سالت كتائبه

وصيُّ النبيّ المصطفى وابن عمّه … فمَن ذا يُدانيه ومَن ذا يُقاربه

وقال أبوالهيثم بن التَّيِّهان ـ وكان بدريّاً ـ مِن أبيات أنشأها يوم الجمل:

إنّ الوصـــيّ إمــامُنا ووليـــُّــنا   بـــرح الخـــفاء وبـاحت الأسـرار

وقال خُزيمة بن ثابت ذو الشهادتين ـ وهو بدريٌّ ـ مِن أبيات أنشأها يوم الجمل أيضاً:

يـا وصـيّ النـبيّ قـد أجلَت الحر   بُ الأعــادي وســارت الأظـعان

وقال عبدالله بن بُديل بن ورقاء الخزاعي:

يا قوم للخطّة العظمى التي حدثت   حرب الوصيّ وما للحرب من آسي

إلى غير ذلك من الأشعار الكثيرة[1].

أوّل من أنكر الوصيّة

وإنّ أوّل من أنكر الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام عائشة بنت أبيبكر، فإنّها هي التي أنكرت هذا الشأن لأمير المؤمنين ـ.

ومِن أزواج رسول الله صلّى الله عليه وآله سيّدتُنا أُمّ سلمة التي أثبتت وأصرّت على الوصيّة لأمير المؤمنين عليه السلام، وكلُّ ذلك مذكورٌ في المصادر.

وقد بيّنت ذلك في كتاب «تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات» ومن شاء فليراجع.

---

(١) أُنظر: المراجعات: ٢٩٦.

وكذلك الأحاديث التي تُعتَبرُ نصوصاً واضحةً عن النبيّ صلّى الله عليه وآله في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام. فإنّها أحاديث كثيرة عدداً، وصحيحةٌ سنداً، ولا مجالَ للنقاش ـ لا في أسانيدها، ولا في دلالاتها ـ وسنبيّنُ قسماً من هذه النصوص في بحوثنا الآتية إن شاء الله تعالى.

وأكتفي بقراءة حديث واحد في هذا المجلس، في النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

الإمامة الإلَهيّة منصب ديني بيد الله

ولابدّ من العلم أنّ الإمامةَ في القرآن الكريم على قسمين:

ـ الإمامة الإلَهيّة، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[1].

ـ الإمامة الشيطانيّة، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لاَ يُنْصَرُونَ﴾[2].

ثمّ إنّ الإمامة الإلهيّة هي الإمامة المستندة إلى الكتاب والسنّة؛ فكلُّ إمامة لا تتّخذُ شرعيّتها من الكتاب والسنّة فهي إمامةٌ شيطانيّةٌ وليست بإلَهيّة، وأصحابها مِن أهل النار، كما نصّ على ذلك القرآن الكريم.

ولذا، فقد تقرّر: أنّ الإمامة منصبٌ إلهيٌّ، وليس منصباً دنيويّاً يعودُ أمرها أو يعود أمر هذا المنصب إلى الناس.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٣.

(٢) سورة القصص: الآية ٤١.

وتقرّر أيضاً أنّ الإمامة أصلٌ من الأُصول في الدين وليس من الفروع، والتصريح بهذا المعنى موجودٌ في كتب الفريقين.

ومن الذين صرّحوا بهذا المعنى من المعاصرين، الدكتور الشيخ حمد بن محمّد آل فريان في كتابه «آراء ابن تيميّة في الحُكم والإدارة»، وهو كتابٌ كبير ورسالةٌ جامعيّةٌ، قال:

تنبيهٌ: نُحبُّ أن نُنبّه في ختام تعريفات الإمامة إلى أنّه يظهر منها ـ أي من التعريفات الموجودة في كتب أهل السنّة ـ أنّ الإمامةَ منصبٌ دينيٌّ، وليس منصباً دنيويّاً، وسيأتي مزيدُ بيان وإيضاح[1].

وقال الدكتور عائد بن عبيد بن سحلان العنزي في كتابه «منهج أهل السنّة والجماعة في الإمامة الكبرى» ـ وهو أيضاً كتابٌ كبير ورسالةٌ جامعيّةٌ ـ قال:

أمّا بعدُ، فإنّ للإمامة الكبرى في الإسلام شأناً عظيماً ومحلاًّ رفيعاً، فهي أعظمُ المناصب قَدراً، وأجلُّها فخراً، وأشرفُها علوّاً، ولمّا كان لها هذه المنزلة في الإسلام، اهتمَّ أهلُ السنّة والجماعة بها اهتماماً كبيراً فجعلوها أصلاً من أُصول الدين[2].

لاحظوا هذا الكلام، من الذي جعلها أصلاً من أُصول الدين؟ أهل السنّة والجماعة. ونصّوا عليها في كتب العقائد والتوحيد، ولا يكادُ كتابٌ مِن كتبِ أهل السنّة والجماعة المؤلّفة في شرح السنّة وأُصول الاعتقاد يخلو من تقرير هذا الأصل وبيانه وشرحه.

---

(١) آراء ابن تيميّة في الحكم والإدارة: ١ / ١١١.

(٢) منهج أهل السنّة والجماعة في الإمامة الكبرى: ٢٢٩.

ونقل هذا الدكتور عن ابن تيميّة أنّه قال كما في «مجموع الفتاوى ٣: ٣٤٦»: فمن قال بالكتاب والسنّة والإجماع كان من أهل السنّة والجماعة.

أقول:

ونحنُ الشيعة أيضاً نقول: بأنّ الإمامة منصبٌ دينيٌّ.

نحنُ الشيعة نقول: بأنّ الإمامةَ أصلٌ من أُصول الدين وليست من الفروع.

نحنُ الشيعة نقول: بأنّ مَن قال بالكتاب والسنّة والإجماع كان من أهل السُّنَّة والجماعة.

إذاً ما اختلفنا.

ثمّ إنّ الإمامة الإلهيّة إذا ثبتت لشخص من الأشخاص على ضوء الكتاب والسنّة، وجبَ على الأُمّة قاطبةً إطاعتُهُ وجوباً شرعيّاً إلهيّاً إلى يوم القيامة، وهذا ما نصّ عليه العلماءُ المعاصرون أيضاً.

ومِن ذلك قول الشيخ محمّد أبوزُهرة، فإنّه قال في كتاب «تاريخ المذاهب الإسلاميّة» ما نصّه: المذاهبُ السياسيّة كلُّها تدور حول الخلافة، وهي الإمامةُ الكبرى. وسُمّيت خلافةً؛ لأنّ الذي يتولّاها ويكون الحاكمُ الأعظمُ للمسلمين يخلُفُ النبيّ صلّى الله عليه وآله في إدارة شؤونه. وتُسمّى إمامةً؛ لأنّ الخليفة كان يُسمّى إماماً، ولأنّ طاعتَه واجبة، ولأنّ الناس كانوا يسيرون وراءَهُ كما يُصلّون وراءَ مَن يؤمّهم في الصلاة[1].

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ٢١.

إذاً كُلُّ مَنْ ثبتت إمامتهُ بالكتاب والسنّة، يجبُ على الأُمّة إطاعتُهُ إلى يوم القيامة، والاقتداءُ به في جميع أقواله وأفعاله، في جميع أوامره ونواهيه، هكذا شأن الإمامة عند المسلمين.

فظهر أنّ الإمامةَ أصلٌ مِن أُصول الدين، وأنّ الإمامة منصبٌ إلهيٌّ وليس منصباً دنيويّاً، وأنّ الإمامَ مَن دلَّ على إمامته الكتابُ والسُّنّةُ.

إذاً، لابدّ من الرجوع إلى الكتاب والسنّة لنرى ماذا يقوله الله سبحانه وتعالى؟ ماذا يُريده الله سبحانه وتعالى؟ وماذا بلّغَ رسوله عن الله سبحانه وتعالى في هذا الباب؟ وحينئذ، يُطرحُ هذا السؤال، هذا السؤالُ الأساسي، ومِن حقّ كلِّ مسلم أن يسأله، مِن حقِّ كلِّ مسلم على العلماء أن يُجيبوا عن هذا السؤال، هل مِن دليل في الكتاب والسنّة على إمامة أحد بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله أو لا يوجد دليلٌ؟ ومَن ذلك الشخص الذي قام الدليلُ من الكتاب والسنّة على إمامته؟

هذا السؤال يُطرح، كُلُّ مسلم يسأل، وعلى كلِّ مسلم أن يُحقّق، وليست المسألة تقليديّةً، على كلّ مسلم مؤمن أن يُحقّق في هذا الموضوع، ويُعيّن إمامه الذي يريد أن يقتدي به، يُريد أن يتّخذه إماماً في جميع شؤون حياته.

قال الشيعةُ الإماميّة: نعمْ، توجد الأدلّة من الكتاب والسنّة على إمامة عليّ بن أبي‌طالب، هذا قولُ الشيعة، وأنا أقرأ لكم الآن واحداً من تلك الأدلّة التي يستدلُّ بها الشيعةُ الإماميّة. واحداً مِن تلك الأدلّة في كُتب أهل السنّة والجماعة، ثمّ أذكر لكم فيما بعد جوابَ أهل السنّة القائلين بإمامة أبي‌بكر عن السؤال المذكور.

هذا أُسلوبُنا في البحث، وهذه طريقتنا في التحقيق، ومِن هُنا ندخلُ في صُلب المباحث.

حديث: علي سيد المسلمين

أمّا الحديث، فهو قول النبيّ صلّى الله عليه وآله: «ليلةَ أُسري بي، أوحى الله إليّ ـ أي في الإسراء، في المعراج، أوحى الله إليه، الله سبحانه وتعالى أوحى إلى النبيّ، متى أوحى؟ وأين أوحى؟ في الإسراء والمعراج، أوحى إليه: عليٌّ بن أبي‌طالب سيّدُ المسلمين، وإمام المتّقين، وقائدُ الغُرّ المحجَّلين».

رواته من الصحابة

هذا الحديث نقرؤه من كتب أهل السنّة والجماعة، حديثٌ يروونه بأسانيدهم عن صحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

يروونه عن عليّ عليه السلام، عن الإمام الحسين سيّد الشهداء عليه السلام، يروونه عن أبي‌الطُّفيل عامر بن واثلة الليثي، يروونه عن أسعد بن زرارة، يروونه عن عبدالله بن أسعد بن زرارة، يروونه عن عبدالله بن عُكَيم الجُهَني، عن عبدالرحمن بن أبزى الخُزاعي، عن أنس بن مالك، عن عائشة بنت أبي‌بكر.

يروون هذا الحديث بأسانيدهم عن هؤلاء الصحابة وغيرهم.

رواته في مختلف القرون

أمّا الرُّواة، فأقرأ لكم أسماء كبار الحفّاظ والمحدّثين الراوين لهذا الحديث من كلّ قرن:

القرن الثالث:

١. يحيى بن أبي‌بُكير، أبوزكريّا العبدي، الحافظ الحجّة الفقيه، قاضي مدينة كرمان، المتوفّى سنة ٢٠٩.

٢. مالك بن إسماعيل، أبوغسّان، الحافظ الحجّة الإمام، المتوفّى سنة ٢١٧.

٣. أبوبكر عبدالله بن محمّد، ابن أبي‌شيبة الكوفي، صاحب كتاب «المُصَنَّف»، وهو من مشايخ البخاري، صاحب «الصحيح»، هذا الرجل متوفّى في سنة ٢٣٥.

٤. الحسين بن منصور، أبوعلي السُّلَمي، الإمام الحافظ النيشابوري، كبيرٌ، من أئمّتهم الكبار، وقد توفّي سنة ٢٣٨.

٥. محمّد بن أيّوب، أبوعبدالله البَجَلي الرازي، شيخ المحدّثين بمدينة الري، المتوفّى سنة ٢٩٤.

٦. محمّد بن عبدالله، أبوجعفر الحضرمي الكوفي، المُلقَّب بـ «المُطيّن»، المتوفّى سنة ٢٩٧.

٧. محمّد بن عثمان ابن أبي‌شَيبة، أبوجعفر الكوفي، المتوفّى سنة ٢٩٧.

القرن الرابع:

١. عبدالله بن محمّد بن ناجية البَرْبَري ثمّ البغدادي، الحافظ، صاحب المُسند، المتوفّى سنة ٣٠١.

٢. أبويعلى أحمد بن علي المَوْصِلي، الحافظ، من كبار المحدّثين، وله كتابٌ «مُسند أبي‌يعلى»، من المصادر المعتبرة توفّي سنة ٣٠٧.

٣. محمّد بن جرير، أبوجعفر الطبري، صاحب التفسير والتاريخ، المتوفّى سنة ٣١٠.

٤. عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبوبكر بن أبي‌داود السجستاني، الحافظ الكبير، المتوفّى سنة ٣١٦.

٥. الحسين بن إسماعيل، أبوعبدالله البغدادي القاضي المحاملي، وهو كبيرٌ عندهم جدّاً، المتوفّى سنة ٣٣٠.

٦. أحمد بن محمّد بن سعيد، أبوالعبّاس الحافظ المعروف بابن عقدة، المتوفّى سنة ٣٣٢.

٧. محمّد بن الحسين، أبوبكر النيشابوري القَطّان، مُسند مدينة نيشابور، المتوفّى سنة ٣٣٢.

٨. عبدالباقي بن قانع، أبوالحسين الأُموي البغدادي الحافظ، وهو أيضاً كبيرٌ عندهم ويحترمونه جدّاً، المتوفّى سنة ٣٥١.

٩. سليمان بن أحمد بن أيّوب، أبوالقاسم الطبراني، وهو كبيرٌ من كُبرائهم، له معاجم ثلاثة: «المعجم الصغير»، «المعجم الأوسط» و«المعجم الكبير»، وهم يعتمدون على هذه الكتب، المتوفّى سنة ٣٦٠.

١٠. مَخلَد بن جعفر بن مَخلَد، أبوعلي الفارسي، وهذا حافظٌ من كبار حفّاظهم، يُذكر بعنوان أبوعلي الفارسي، المتوفّى سنة ٣٦٩.

١١. أحمد بن إبراهيم، أبوبكر الإسماعيلي الجُرجاني، وهو فقيهٌ من كبار فقهاء الشافعيّة، ومحدّثٌ جليلٌ، وهو من المحدّثين المعتمدين عندهم، المتوفّى سنة ٣٧١.

١٢. محمّد بن أحمد بن حَمدان، أبوعمرو ابن الزاهد النيشابوري، المُقرئ المُحدّث النحوي، وهو أيضاً من معارف علمائهم وأشهر المحدّثين والمؤرّخين والأُدباء عندهم، المتوفّى سنة ٣٧٦.

١٣. محمّد بن إبراهيم، أبوبكر ابن المُقرئ، من المحدّثين الكبار، مُسنِد أصفهان، المتوفّى سنة ٣٨١.

١٤. محمّد بن العبّاس بن محمّد، أبوعمر ابن حَيُّوَيه الخزّاز البغدادي، المحدّث الشهير، المتوفّى سنة ٣٨٢.

١٥. الحسين بن هارون، أبوعبدالله الضَّبّي البغدادي، المتوفّى سنة ٣٩٠.

١٦. محمّد بن يحيى بن مَنده الأصفهاني، الإمام الحافظ الكبير، المتوفّى سنة ٣٩٥.

القرن الخامس:

١. الحاكم النيشابوري، فقد رواه في كتابه، وهو رئيس المحدّثين في زمانه بمدينة نيشابور، وكتابه «المستدرك على الصحيحين» من الكتب المعتبرة، مؤلَّفاته معتمدة عندهم، المتوفّى سنة ٤٠٥.

٢. الحافظ أحمد بن موسى بن مَردويه، أبوبكر الأصفهاني، الحافظ العلّامة، المتوفّى سنة ٤١٠.

٣. أحمد بن محمّد بن أحمد بن غالب، أبوبكر الخوارزمي، المعروف بالبرقاني، الحافظ الفقيه الشافعي، المتوفّى سنة ٤٢٥.

٤. أحمد بن عبدالله، أبونُعَيم الأصفهاني، وهو كبيرٌ فيهم، ومؤلّفاته معتبرة ومعتمدةٌ عندهم، المتوفّى سنة ٤٣٠.

٥. أحمد بن علي، أبوبكر الخطيب البغدادي، الحافظ الفقيه المحدّث الشافعي الكبير، صاحب كتاب «تاريخ بغداد»، المتوفّى سنة ٤٧٠.

القرن السادس:

١. المبارك ابن عبدالجبّار، أبوالحسين البغدادي الصيرفي الطيوري، المتوفّى سنة ٥٠٠.

٢. محمّد ابن أبي‌عبدالله، أبوسعد الأصفهاني المُطرّز، مُسنِد أصفهان في زمانه، المتوفّى سنة ٥٠٣.

٣. الحافظ محمّد بن طاهر، أبوالفضل المَقْدسي، يُعرف في وقته بابن القيسراني، له كتابٌ معروف وعنوانه «الجمع بين رجال الصحيحين»، المتوفّى سنة ٥٠٧.

٤. شيرويه بن شهردار، أبوشجاع الديلمي الهمداني، المتوفّى سنة ٥٠٩.

٥. أبوعلي الأصفهاني الحدّاد، المُقرئ، مُسنِد أصفهان في القراءات والحديث في زمانه، المتوفّى سنة ٥١٥.

٦. زاهر بن طاهر، أبوالقاسم الشحامي النيشابوري، الحافظ الفقيه المحدّث، المتوفّى سنة ٥٣٣.

٧. الحافظ إسماعيل بن أحمد، أبوالقاسم ابن السمرقندي، المتوفّى سنة ٥٣٦.

٨. الحسين بن عليّ بن أحمد، أبوعبدالله البغدادي، المُلقَّب ببقيّة السلف، الشيخ المُسند، المتوفّى سنة ٥٣٧.

٩. ابن عساكر الدمشقي، الحافظ الكبير المؤرّخ المحدّث، صاحب كتاب «تاريخ مدينة دمشق»، المتوفّى سنة ٥٧١.

١٠. محمّد ابن أبي‌بكر الحافظ، أبوموسى المديني الأصفهاني، وهذا كبيرٌ عندهم، ومشهورٌ ومعتمدٌ عليه، المتوفّى سنة ٥٨١.

القرن السابع:

١. ابن الأثير الجَزري، المتوفّى سنة ٦٣٠.

٢. أحمد بن عبدالله بن محمّد، أبوالعبّاس، محبّ الدين الطبري، فقيه الشافعيّة في مكّة المكرّمة، المتوفّى سنة ٦٩٤.

القرن الثامن:

١. محمّد بن أحمد، أبوعبدالله، شمس الدين الذهبي، وهذا كلّهم يعرفونه ويعتمدون عليه وينقلونه عنه، ويجعلون كلامه في الحديث والرجال حجّةً من الحُجج، المتوفّى سنة ٧٤٨.

٢. اسماعيل بن عمر بن كثير ـ أو كُثير ـ أبوالفداء الدمشقي، المتوفّى سنة ٧٧٤.

القرن التاسع:

١. عليّ بن أبي‌بكر، أبوالحسن نور الدين الهيثمي، صاحب كتاب «مجمع الزوائد»، المتوفّى سنة ٨٠٧.

٢. أحمد ابن أبي‌بكر، أبوالعبّاس، شهاب الدين البُوصيري الشافعي، المتوفّى سنة ٨٤٠.

٣. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، شيخ إسلامهم في القرن التاسع، وهو كبيرٌ عندهم جدّاً، وينقلون عنه ويعتمدون على أقواله في الحديث والرجال

والتاريخ، وكتبه معروفة ومشهورةٌ، ومن أشهرها «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، المتوفّى سنة ٨٥٢.

جملةٌ من مصادره

هؤلاء عدّةٌ من رواة هذا الحديث في القرون المختلفة. وتجدون هذا الحديث وما بمعناه في المصادر التالية:

١. «أمالي المحاملي» رواية ابن مهدي الفارسي: ٦٦.

٢. «معجم الصحابة» لابن قانع ١: ٦٩ ـ ٧٠ و ٢: ١١٢ ـ ١١٣.

٣. «المعجم الصغير (الروض الداني)» ٢: ١٩٢ ح ١٠١٢.

٤. «المستدرك على الصحيحين» ٣: ١٤٨ ح ٤٦٦٨.

٥. «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيم الأصفهاني ١: ٢٨٢ و ٣: ١٥٨٧.

٦. «تاريخ أصفهان = أخبار أصفهان» ٢: ٢٠٠.

٧. «حلية الأولياء» ١: ٦٣ و ٦٦.

٨. «موضح أوهام الجمع والتفريق» ١: ١٨٩، ١٩١ ـ ١٩٢.

٩. «المناقب» لابن المغازلي: ١١٩ و ١٦٢ ـ ١٦٣.

١٠. «الطيوريّات» ٣: ٩٩٦.

١١. «محاضرات الأُدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء» ٢: ٤٩٦.

١٢. «الفردوس بمأثور الخطاب» ٥: ٣١٥ ح ٨٢٩٨، ٣٦٤ ح ٨٤٤٩.

١٣. «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٤٢: ٣٠٢ ـ ٣٠٥، ٤٢: ٣٢٧ ـ ٣٢٨، و ٤٢: ٣٧٠ و ٤٢: ٣٨٦.

١٤. «أُسد الغابة» لابن الأثير ١: ٨٤، ٣: ١٣٠.

١٥. «الرياض النضرة» ١: ٦٦، ٣: ٣٢.

١٦. «ذخائر العُقبى في مناقب ذوي القربى»: ٧٠.

١٧. «تذكرة الحفّاظ» للذهبي ٣: ٣٢.

١٨. «جامع المسانيد والسنن» للحافظ ابن كثير الدمشقي ١: ٢٦١ وهذا الكتاب موسوعةٌ حديثيّةٌ كبيرة.

١٩. «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ٩: ١٢١.

٢٠. «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» ٧: ٤٧.

٢١. «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني ١٧: ٢٧٤ ح ٤٢٣٤.

٢٢. «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» ١: ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

٢٣. «نزهة المجالس ومنتخب النفائس» ٢: ١٦١.

٢٤. «سُبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» ١١: ٢٩٣. ولم نذكر اسم هذا الرجل، وهو كبيرٌ وكتابه من المصادر المعتبرة في السيرة النبويّة، وهو موجود في مكتبتنا وننقل عنه.

٢٥. «كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال» ١١: ٦١٩ ـ ٦٢٠ و١٣: ١٧٧.

٢٦. «سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي» ٣: ٤١ و ٣: ٦٥.

نصوص الأحاديث

أقرأ لكم نصوص هذا الحديث، عن بعض هذه الكتب بالأسانيد، أرجو الانتباه:

رواية أسعد بن زرارة:

روى الحاكم النيشابوري في كتاب «المستدرك على الصحيحين»، قال: حدّثنا أبوبكر ابن إسحاق، أنبأ محمّد بن أيّوب، أخبرنا عمرو بن الحُصين العَقيلي أو العُقيلي، أنبأ يحيى بن العلاء الرازي، حدّثنا هلال ابن أبي حُمَيد، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «أُوحيَ إليّ في عليٍّ ثلاث: أنّه سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائدُ الغُرّ المحجّلين».

هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرّجاه[1].

ورواه أبونُعيم الأصفهاني في كتاب «معرفة الصحابة» قائلاً: حدّثنا مخلد ابن جعفر، حدّثنا محمّد بن جرير، حدّثنا هارون بن حاتم، حدّثنا رَباح بن خالد الأسدي، عن جعفر الأحمر، عن هلال بن مِقلاص، عن عبدالله بن مقلاص، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: سمعت النبيّ صلّى الله عليه وآله يقول: «لمّا أُسريَ بي إلى السماء، أُوحي إليّ في عليّ ثلاث خصال: إنّه إمام المتّقين، وسيّد المسلمين، وقائد الغُرّ المحجّلين»[2].

وفي رواية الخطيب البغدادي، يرويه بنفس الإسناد إلى عبدالله بن أسعد بن زرارة الأنصاري، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّه لمّا عُرِج بي إلى السماء، انتُهِي بي إلى قصر من لؤلؤ، فراشُهُ ذهبٌ يتلألأ، وأُوحي

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٤٨.

(٢) معرفة الصحابة: ١ / ٢٨٢.

إليّ (أو أمرني) في عليٍّ بثلاث خصال: بأنّه سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائدُ الغُرّ المحجّلين»[١].

وللخطيب البغدادي لهذا الحديث أسانيد أُخرى، لا أقرؤها اختصاراً وتوفيراً للوقت[٢].

وروى هذا الحديث ابن عساكر بنفس السند إلى عبدالله بن أسعد بن زرارة، قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لمّا عُرِجَ بي إلى السماء انْتُهي بي إلى قصر» ... إلى آخر الحديث: «أنّه سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغُرّ المحجّلين»[٣].

وروى الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، قال: قال أبويعلى: حدّثنا زكريّا بن يحيى، حدّثنا نصر بن مُزاحم، عن جعفر بن زياد، عن هلال بن مقلاص، عن عبدالله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لمّا عُرِجَ بي إلى السماء انتُهي بي إلى قصر ـ إلى أن قال: ـ فأُوحي إليّ ـ أو: فأمرني ـ في عليّ بثلاث خصال: بأنّك سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغُرّ المحجّلين»[٤].

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق: ١ / ١٨٩.

(٢) أُنظر: المصدر السابق نفسه: ١ / ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٣) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٠٣.

(٤) المطالب العالية: ١٧ / ٢٧٤ ح ٤٢٣٤.

رواية عبدالله بن عُكَيم:

وهو عبدالله بن عُكَيم الجُهَني، أدرك الجاهليّة، وأدرك زمان النبيّ وأسلم قبل رحيله صلّى الله عليه وآله.

أخرج الحافظ أبوالقاسم الطَبراني، قال: حدّثنا محمّد بن مسلم بن عبدالعزيز الأشعري الأصفهاني، حدّثنا مُجاشع بن عمرو بهمدان سنة ٢٣٥، حدّثنا عيسى بن سوادة الرازي، حدّثنا هلال بن أبيحُمَيد الوزّان، عن عبدالله بن عُكَيم الجُهَني، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إليّ في عليٍّ ثلاثةَ أشياء ليلةَ أسرى بي، أنّه سيّد المؤمنين، وإمام المتّقين، وقائد الغُرّ المحجّلين»[١].

ورواه أيضاً بهذا الإسناد أبونُعيم الأصفهاني[٢]، والخطيب البغدادي[٣]، وغير هذين المحدّثَين الكبيرَين.

رواية عائشة بنت أبيبكر:

وأروي لكم الحديث عن عائشة بنت أبيبكر. أخرج الحافظ ابن عساكر الدمشقي في «تاريخ دمشق»، قال: أخبرنا أبوالقاسم ابن السمرقندي، وأبوعبدالله الحسين بن عليّ بن أحمد المُقرئ، وأبوالبركات يحيى بن الحسن بن الحسين المدائني، وأبوبكر محمّد وأبوعمرو عثمان ابنا أحمد بن عبيدالله بن دحروج،

---

(١) الروض الداني، المعجم الصغير: ٢ / ١٩٢ ح ١٠١٢.

(٢) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان: ٢ / ٢٠٠.

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق: ١ / ١٩٠ ـ ١٩١.

قالوا ـ في الطبقة الأُولى الرواة لهذا الحديث، الحديث لابن عساكر، جماعةٌ من المحدّثين الكبار من مشايخه ـ: أنبأنا أو أخبرنا أبوالحسين بن النقّور، أنبأنا عيسى بن علي، قال: قُرئ على أبيالحسن بن نوح وأنا أسمع، قيل له: حدّثكم جعفر بن أحمد العوسجي، أخبرنا أبوبلال الأشعري، أخبرنا يعقوب التيمي، عن جعفر بن أبيالمغيرة، عن ابن أبزى، عن عائشة قالت: أقبلَ عليّ بن أبيطالب يوماً ـ أي دخل على رسول الله ـ فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله: «هذا سيّدُ المسلمين». فقلتُ ـ عائشة تقول ـ: ألستَ سيّد المسلمين يا رسول الله؟ فقال: «أنا خاتم النبيّين ورسولُ ربّ العالمين»[١].

فرسول الله خاتم النبيّين، ورسولُ ربِّ العالمين، وعليٌّ سيّد المسلمين.

مَن يروي هذا؟ عائشة بنت أبيبكر، والراوي جماعة من كبار المحدّثين، يروي عنهم ابن عساكر في كتابه «تاريخ دمشق».

أمّا الذهبي، فروى هذا الحديث في كتاب «تذكرة الحفّاظ» بترجمة الحافظ محمّد بن نوح، حيث قال: محمّد بن نوح الحافظ أبوالحسن الجُنديسابوري حدّث عن: هارون بن إسحاق، والحسن بن عرفة، وعليّ بن حرب، وشُعيب الصريفيني وطبقتهم، وحدّث عنه: محمّد بن سليمان الربعي، وأبوبكر بن شاذان، والدارقطني، وعيسى ابن الوزير، وأبوحفص ابن شاهين، هؤلاء يروون عن هذا المحدّث.

قال ابن يونس: كان ثقةً حافظاً. مَن؟ محمّد بن نوح كان ثقةً حافظاً. قَدِمَ مصر وكتبنا عنه.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٠٥.

قال الدارقطني: كان ثقةً مأموناً.

قال الذهبي: أخبرنا أحمد بن إسحاق، أخبرنا أو أنبأنا الفتح بن عبدالله، أنبأنا هبة الله بن الحسين، أنبأنا أو أخبرنا أبوالحسين ابن النقّور، أخبرنا عيسى بن علي إملاءً، أنبأنا أو أخبرنا محمّد بن نوح الجنديشابوري فيما قُرئ عليه، قيل له: حدّثكم جعفر بن أحمد العوسجي، أخبرنا أبوبلال الأشعري، أخبرنا يعقوب القمّي، عن جعفر بن أبي‌المغيرة، عن ابن أبزى، عن عائشة، قالت: قبلَ عليٍّ يوماً، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «هذا سيّدُ المسلمين». فقلت: ألستَ سيّد المسلمين يا رسول الله؟ قال: «أنا خاتمُ النبيّين، رسولُ ربّ العالمين».

قال الذهبي: هذا حديثٌ منكَر[١].

لا نقاشَ له في سند الحديث، وإنّما لا يتقبّل هذا المعنى، لا يُطيقُ هذا المقام لأمير المؤمنين، وحقٌّ له أن لا يُطيق؛ لأنّه لا يقول بإمامة عليٍّ، ولا يراه سيّد المسلمين، وإنّما يرى أُناساً آخرين، أُولئك سادته، وليس عليٌّ سيّدَ الذهبي، عليٌّ سيّد المسلمين.

رواية أنس وأبي‌الطُّفيل:

وأمّا أبونُعَيم الأصفهاني، فقد روى هذا الحديث عن أنس بن مالك، وأبي‌الطُّفيل، وهذان صحابيّان جليلان مذكوران في كتب الصحابة، خاصّةً أنس بن مالك، وهو معروف.

---

(١) تذكرة الحفّاظ: ٣ / ٣٢.

قال أبونُعيم: حدّثنا محمّد بن أحمد بن علي، حدّثنا محمّد بن عثمان بن أبي‌شيبة، حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن ميمون، حدّثنا عليّ بن عيّاش، عن الحارث بن حَصيرة، عن القاسم بن جُندَب، عن أنس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله:

«يا أنس، أُسْكُب لي وضوءاً» أي: جئني بماء أتوضّأ به، فتوضّأ رسول الله ثمّ قام فصلّى ركعتين، ثمّ قال: «يا أنس، أوّلُ مَن يدخلُ عليك من هذا الباب، أمير المؤمنين، وسيّدُ المسلمين، وقائدُ الغُرّ المحجّلين، وخاتم الوصيّين».

أنس بن مالك لا يُحبُّ عليّاً، وقد جرّبناه كِراراً ومِراراً، جرّبناه، وهو من الأنصار، فقال:

قُلتُ: اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار.

لمّا أخبرَ رسول الله بأنّ الذي يدخل من هذا الباب هو كذا وكذا، جعل يدعو الله سبحانه وتعالى: اللّهمّ اجعله رجلاً من الأنصار. قال: وكتمته ـ أي لم أقل هذا الكلام لأحد ـ إذ جاءَ عليٌّ، وكان عليٌّ عندما يأتي يدقّ الباب ـ فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله:

«من هذا يا أنس؟»

فقلتُ: عليٌّ.

فقام ـ رسول الله ـ مستبشراً فاعتنقه ـ أي اعتنق عليّاً ـ ثمّ جعل يمسحُ عرق وجهه بوجهه، ويمسحُ عرقَ عليٍّ بوجهه. قال عليٌّ: يا رسول الله، لقد رأيتُكَ صنعتَ شيئاً ما صنعتَ بي من قبل؟!

فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «وما يمنعُني وأنتَ تؤدّي عنّي، وتُسمِعُهُم صوتي، وتُبيّنُ لهم ما اختلفوا فيهِ بعدي»(١).

ورواه بنفس السند وبنفس اللفظ جماعةٌ من كبار الحفّاظ المحدّثين، منهم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٢)، ولا حاجة إلى قراءة نصّ الحديث وتكراره مرّةً أُخرى.

ولو كان عندنا مجالٌ لذكرتُ لكم أنّ عدّةً من أسانيد هذا الحديث الذي قرأناه صحيحةٌ بالإجماع، أي: باتفاق العلماء والمحدّثين، وكبار علماء الجرح والتعديل عند أهل السنّة من السابقين واللّاحقين، فأسانيدُ هذا الحديث صحيحة، وهو كما قرأتُ عليكم مرويٌّ عن عدّة من الصحابة، في عدد كبير من مصادرهم المعتبرة، يروونه عن جمٍّ غفير من كبار أئمّتهم في الحديث، في القرون المختلفة.

إن كان هذا الحديث كذباً فكُلُّ هؤلاء كاذبون، ولكنّا نعتقدُ بصحّة هذا الحديث، ونجعله دليلاً على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لم يمت بلا وصيّة، وأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله عيّن الوصيّ من بعده، وأنّه عليّ بن أبي‌طالب أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام.

هذا، وسأقرأ لكم جوابَ أهل السنّة على السؤال الذي ذكرتهُ، حتّى نرى ماذا يقولون وكيف يحكمون، وإذا وُفّقنا سنذكر ـ بحول الله وقوّته ـ نصوصاً أُخرى

---

(١) حلية الأولياء: ١ / ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ / ٣٨٦.

لا مجال للنقاش فيها لا من حيث السند ولا من حيث الفقه والدلالة، من حديث الغدير، مِن حديث «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى»، مِن حديث «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»، ومن الأحاديث الأُخرى الدالّة بوجوه مختلفة على إمامة عليٍّ أمير المؤمنين عليه السلام من بعد النبيّ مباشرة صلّى الله عليه وآله.

نعم، إنّ الله سبحانه وتعالى إنْ وفّقنا للدخولِ في تلك البحوث فسأشرح لكم هذه الأحاديث، مِن حديث الغدير وغيره، واحداً واحداً، بالأسانيد والدلالات، بعد أن نذكر ما ورد في إمامة الإمام عليه السلام وولايته وخلافته بعدَ رسول الله في القرآن الكريم، بالاستناد إلى كُتبِ أهل السنّة في الحديث والتفسير، ومع تصحيح أسانيد تلك الأحاديث، ولكنّا الآن بصدد التحقيق في جواب القوم عن هذا السؤال الذي طرحتُهُ في هذا المجلس، فانتظروا إلى المجلس الآتي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحاضرة العاشرة ـ الأربعاء ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٩ هـ، الموافق ٧ مارس ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كُلِّه ولو كره المشركون. اللّهمّ صلِّ على محمّد وآله الطّاهرين، خير الخلق أجمعين، من الأوّلين والآخرين.

خلاصة ما تقدّم

قد علمنا في المجلس السابق أُموراً:

الأمر الأوّل: إنّ الإمامة اصلٌ من أُصول الدين، عند أهل السنّة والجماعة، كما صرّح الدكتور حمد بن محمّد آل فريان ـ الذي قرأنا كلامه في المجلس السابق ـ ويدلّ على ذلك قوله صلّى الله عليه وآله: «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه، فقد مات ميتةً جاهليّةً أو ميتةَ جاهليّة».

وسنذكر هذا الحديث فيما بعد إن شاء الله تعالى. كما يدلّ على هذا

المدّعى غير هذا الحديث من الأدلّة، التي تقرّر البحثُ على ضوئها في مكانه، في الكتب الكلاميّة؛ هذا هو الأمر الأوّل.

الأمر الثاني: قد ظهر أنّ الإمامة منصبٌ دينيٌّ إلهيّ، وليس منصباً دنيويّاً. وقد صرّح بذلك الدكتور حمد بن محمّد آل فريان ـ الذي ذكرنا كلامه ـ، كما صرّح بذلك غيره من المشايخ والعلماء المعاصرين.

ونتيجة ذلك، أنّ نصب الإمام سيكونُ بيدِ الله لا بيدِ الناس، ويكونُ حكمُ الإمامة حُكم النبوّة.

وممّا يدلّ على ذلك، أنّ الإمامة خلافةٌ عن النبوّة، والإمامُ هو مَن يقوم مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله ويَسدُّ مَسدَّه في جميع الشؤون والأُمور، فكما أنّ نصب النبيِّ بيدِ الله وليس بيد الخلق، كذلك نصب الإمام من بعده.

وقد تقدّم سابقاً ذكرُ كلمات العلماء في معنى الخلافة والإمامة في اللغة والاصطلاح.

الأمر الثالث: إنّ إمامةَ الإمام يجبُ أن تستند إلى الكتاب والسُّنَّة، كما هو الحالُ في سائر القضايا الدينيّة والأُمور الشرعيّة.

وقد نصّ على ذلك القرآنُ الكريم في آيات عديدة، ودلّت عليه الأحاديث القطعيّة الواردة في كتب الفريقين، في وجوب الاعتصام بالكتاب والسنّة، والرجوع إليهما في كلّ أمر من الأُمور.

وعلى ضوء ما تقدّم، طرحنا في المجلس السابق السؤال التالي:

هل في الكتاب والسنّة دليلٌ على إمامة شخص بعدَ رسول الله صلّى الله عليه وآله يخلُفُه في إدارة أُمور المسلمين؟ ومَن ذلك الشخص؟

ذكرنا جواب الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة، فقد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب، وقالوا بأنّه هو عليّ بن أبي‌طالب، واستدلّوا لقولهم هذا بالكتاب والسنّة.

والدكتور القفاري يسخرُ من هذا القول، فيقول ما نصُّ كلامه:

أصلُ قول الرافضة هو دعوى النصّ، وقد تنوّعت احتجاجاتُهم على مسألة النّصِّ، فهي تارةً: كتبٌ إلهيّةٌ تنزلُ من السماء في النَّصِّ على عليٍّ والأئمّة. ولكنّ هذه الكتب غابت مُنذُ سنة ٢٦٠ مع الغائب المنتظر.

وأُخرى: نصوصٌ صريحةٌ في القرآن على الإثني عشر. ولكنّ هذه النصوص اختفت من القرآن بفعل الصحابةِ.

وثالثةً: نصوصٌ صريحة من الرسول صلّى الله عليه وآله. ولكنّ الأُمّة أجمعت على كتمانها، وكان أوّلُ مَن أظهر القول بها ـ كما في رجال الكشّي وغيره ـ ابن سبأ.

ورابعةً: تأويلاتٌ باطنيّةٌ لآيات القرآن الكريم بالأئمّة. ولكن لا يعرف هذه التأويلات إلّا الأئمّة[1].

هذا الكلام من الدكتور القفاري، سُخريّةٌ بالشيعة الإماميّة واعتقادهم بالنصّ، واستهزاءٌ بهذه العقيدة.

إنّ الشيعة الإماميّة يقولون بأنّ الأصل هو النصّ، وإنّ على كلّ مسلم أن يعتصم بالكتاب والسنّة النبويّة الثابتة، على كلّ مسلم أن يُطيع أمرَ الله ورسوله في كلّ قضيّة ـ صغيرة وكبيرة ـ من قضايا الدين.

---

(١) أُصول مذهب الشيعة: ٦٩٦ ـ ٦٩٧.

وهذا أمرٌ لا خلاف فيه بين المسلمين، وعليه عقيدتهم وعملهم في جميع الأُصول والفروع، فلماذا لا نرجع إلى كتاب الله وسنّة نبيّه في أمر الإمامة، وهو أهمُّ الأُمور في الإسلام؟.

نَعَمْ، هذا هو الأصل عند الشيعة الإماميّة، وقد قرأنا واحداً من النصوص الصحيحة المتَّفَق عليها، وكُلّ مطلب صحيح متَّفق عليه بين الفريقين واجبٌ اتباعه، وهذا ما صرّح به العلماء قديماً وحديثاً، كقول صاحب كتاب «الشيعة الإماميّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم» وهو الأُستاذ الدكتور محمّد محمّد العَسّال، أُستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلّيّة أُصول الدين بجامعة الأزهر، وقد قدّم له الأُستاذ الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي، والأُستاذ الدكتور علي أحمد السالوس.

قال الدكتور العسّال في الكتاب المذكور: إذا اتفق ما رواهُ الإماميّة مع ما صحّ مِن رواية أهل السنّة والجماعة، كان لا مناص من قبوله(١).

والحديث الذي ذكرناه وكان نصّاً على إمامة أمير المؤمنين بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله مباشرة، حديثٌ مُتَّفقٌ عليه كما قرأنا في المجلس السابق.

الأئمّة اثنا عشر

ولكنّ الإماميّة الإثني عشريّة يقولون بإمامة اثني عشر إماماً؛ أوّلهم عليّ عليه السلام، فالشيعة يحصرونَ الإمامة في عدد معيّن، وفي أشخاص معيّنين، وهذا ممّا لا تتحمّله قلوبُ بعض الناس.

---

(١) الشيعة الإماميّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم: ١٧.

قال المدعوّ مُحبّ الدين الخطيب، في تعاليقه على كتاب «مختصر التحفة الإثني عشريّة» للآلوسي[١]، وهذا الكتاب موجودٌ عندنا، قال في هذا الكتاب وقد نقل عنه كلامه ووافقه الدكتور القفاري في كتاب «أُصول مذهب الشيعة»[٢]، ولعلّ غيرهما أيضاً يقول بهذا القول، إنّ هؤلاء يقولون ـ لاحظوا بدقّة رجاءاً ـ يقولون: إنّه بعد ما أبدع ابن سبأ القولَ بالوصيّة لعليّ، جاءَ شيطان الطاق، وعمّمها في مجموعة مِن أولاده ـ أي أولاد عليّ ـ وحصر الإمامة في عدد مُعيّن منهم؛ فالقول بأنّ الأئمّة اثنا عشر هذا مِن فعل شيطان الطاق ـ حسبما يُعبّر عنه ويسمّيه أهل السنّة والجماعة، وهو الملقّب عندنا بمؤمن الطاق ـ .

يقول القفاري: ولقد شارك شيطان الطاق رجلٌ آخر، هو هِشام بن الحكم هؤلاء الذين صنعوا هذا المذهب ـ أي القول بأنّ الأئمّة اثنا عشر ـ[٣].

يقول القفاري: بل يرى القاضي عبدالجبّار الهمداني أنّ الذي ادّعى النصّ هو هشام بن الحكم، وما ادّعى النصّ أحدٌ قبله، وقد أشاع هِشام بن الحكم هذا القول[٤].

يقول القفاري: وقد أشار شيخُ الإسلام ابن تيميّة إلى أنّ موسى الكاظم رحمه الله مُتَّهَمٌ بالتطلُّع للمُلك، ولذلك سجنهُ المهديُّ ثمّ الرشيدُ[٥].

---

(١) مختصر التحفة الإثني عشريّة: ١٩٥.

(٢) أُصول مذهب الشيعة: ٢ / ٦٦١ ـ ٦٦٢.

(٣) المصدر: ٢ / ٦٦٢.

(٤) المصدر: ٢ / ٦٦٣.

(٥) المصدر نفسه.

فانظر كيف يُبّررون ظُلم حُكّام بني العبّاس للإمام الكاظم ابن رسول الله عليه وآله السلام: ولذلك سجنه المهديّ ثمّ الرشيد!

ثمّ يقول القفاري: وكشفت كُتب الشيعة بأنّ هِشاماً ـ هِشام بن الحكم ـ قد تربّى في أحضان بعض الزنادقة(١).

فإذاً، هذا المذهب إلى أين ينتهي؟ مذهب الشيعة ـ وهو القول بأنّ الأئمّة اثنا عشر ـ ينتهي إلى الزنادقة! والمؤسس له يهودي!

ثمّ قال القفاري: فإذاً هشام بن الحكم وشيطان الطاق وأتباعهما هم الذين أحيوا نظريّة ابن سبأ في أمير المؤمنين علي، ثمّ عمّموها على آخرين مِن سلالة أهل البيت، واستغلّوا بعض ما جرى على أهل البيت ـ كمقتل عليّ والحسين ـ في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم والدخول إلى قلوبهم لتحقيق أغراضهم ضدّ الدولة الإسلاميّة في ظلّ هذا الستار(٢).

دولةُ هارون، والمهدي العبّاسي، ودولة المروانيّين، ودولة بني أُميّة، كُلُّ هذه الدول دولٌ إسلاميّة!

الزنادقة جاؤوا وأدّبوا هِشام بن الحكم وأمثاله لأن يطرحوا مثلَ هذه العقيدة في أوساط الناس ويصنعوا هذا الاعتقاد، لماذا؟ لتحقيقِ أغراضهم ـ أي الزنادقة ـ ضدّ الدولة الإسلاميّة في ظلّ هذا الستار!!

---

(١) أُصول مذهب الشيعة: ٢ / ٦٦٤.

(٢) المصدر: ٢ / ٦٦٥.

هكذا يتكلّمون ضدّ الشيعة الإماميّة، وضدّ أئمّة أهل البيت، هكذا يقولون.

ثمّ قال الدكتور القفاري: أمّا كتب الشيعة الإثني عشريّة، فهي طافحةٌ بالروايات التي تُحدّد الأئمّة باثني عشر، والمُلاحظ أنّ هذه الروايات كانت موضع التداول السرّي، وكان الأئمّة يُكذّبون رواتها[١].

وأقول:

إنّ الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة، تذهبُ فيما تعتقدُ به إلى ما يُفيده الكتاب والسنّة النبَويّة الثابتة، وأنا أذكر لكم الآن دليلاً واحداً من الأدلّة على أنّ الأئمّة اثنا عشر، وهُم مِن أهل البيت، العددُ مُعيّن، والأشخاص مُعيّنون. هذا الدليل مركّب مِن ثلاثة أحاديث، هذه الأحاديث التي سأقرؤها متَّفق عليها بين الشيعة والسنّة، هذه الأحاديث نَثِقُ بصدورها من النبيّ صلّى الله عليه وآله ويثق بها كلّ مسلمٍ فاهم، سأقرأ لكم، وأذكر لكم المصادر حتّى تتيقّنوا بما أقول:

الحديث الأوّل: من مات ولم يعرف ...

إنّه لا خلاف بين الشيعة والسنّة في أنّ النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله قال: «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّةً» بهذا اللفظ أو ما بمعناه.

رواية الإمامية

هذا الحديث متّفَقٌ عليه، رواه الشيعة في كتبهم عن أمير المؤمنين عليّ عليه

---

(١) المصدر: ٢ / ٦٧٠.

السلام، وعن الإمام الحسين سيّد الشهداء، وعن الإمام السجّاد عليّ بن الحسين، وعن الإمام الباقر محمّد بن علي، وعن الإمام الصادق جعفر بن محمّد، وعن الإمام الكاظم موسى بن جعفر، وعن الإمام الرضا عليّ بن موسى، وعن الإمام العسكري عليهم السلام.

الشيعة يروون بأسانيدهم هذا الحديث، عن هؤلاء الأئمّة، ويروونه عن جمع من الصحابة: كسلمان الفارسي، والمقداد الكندي، وأبيذرّ الغفاري، وجابر بن عبدالله الأنصاري، وعبدالله بن العبّاس. يروون ـ أي الشيعة الإماميّة ـ هذا الحديث عن أهل البيت الأئمّة الأطهار، وعن هؤلاء الصحابة الكبار.

وتجدون هذا الحديث في كتبهم بالأسانيد ككتاب:

الأُصول الستّة عشر[1].

كتاب قُرب الإسناد[2].

كتاب المحاسن للبرقي[3].

بصائر الدرجات[4].

تفسير العيّاشي[5].

كتاب الكافي[6].

---

(١) الأُصول الستّة عشر: ٢٤٧.

(٢) قرب الإسناد: ٣٥١.

(٣) المحاسن: ١ / ٩٢ ح ٤٦، ١ / ١٥٣.

(٤) بصائر الدرجات: ١ / ٥٠٩ ح ١١، ١ / ٥١٠ ح ١٥.

(٥) تفسير العيّاشي: ١ / ٢٥٣ ح ١٧٥.

(٦) الكافي: ١ / ٣٧٧ ح ٣، ٢ / ١٩ ح ٦.

الإمامة والتبصرة من الحيرة[١].

كفاية الأثر[٢].

كتاب الغيبة للنُّعماني[٣].

ثواب الأعمال[٤].

كتاب الخصال للشيخ الصدوق[٥].

عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق[٦].

كتاب كمال الدين للشيخ الصدوق[٧].

كتاب الاختصاص للشيخ المفيد[٨].

الإفصاح في الإمامة للشيخ المفيد[٩].

كنز الفوائد للشيخ الكراجكي[١٠].

كتاب دلائل الإمامة للطبري[١١].

---

(١) الإمامة والتبصرة من الحيرة: ٦٣ ح ٥٠.

(٢) كفاية الأثر: ٢٩٦.

(٣) الغيبة: ١٢٩ ح ٦.

(٤) ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ٢٠٥.

(٥) الخصال: ٢ / ٤٧٩ ح ٤٦.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢ / ٥٨ ح ٢١٤.

(٧) كمال الدين: ٢ / ٤١٣ ح ١٥.

(٨) الإختصاص: ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٩) الإفصاح في الإمامة: ٢٨.

(١٠) كنز الفوائد: ١ / ٣٢٨.

(١١) دلائل الإمامة: ٣٣٧.

الثاقب في المناقب لابن حمزة الطوسي[١].

المناقب لابن شهر آشوب[٢].

وسائل الشيعة للشيخ الحرّ العاملي[٣].

إذاً، هذا الحديث موجود بالأسانيد عند الشيعة الإماميّة.

رواية أهل السنّة

وأمّا أهل السنّة: فقد رووا هذا الحديث بالألفاظ المختلفة، وبالأسانيد المتواترة، رووهُ عن أبي‌ذرّ الغفاري، عبدالله بن العبّاس، عبدالله بن عمر، عامر بن ربيعة، معاذ بن جبل، عن أبي‌هريرة، وعن معاوية بن أبي‌سفيان.

ورووه عن جماعة من التابعين: زيد بن أسلم، عبدالله بن عامر، عاصم بن عبدالله، شريك بن عبدالله، زياد بن رياح، غيلان بن جرير، ذكوان أبي‌صالح السمّان المدني، سعيد بن المسيّب، قتادة بن دعامة، سليمان بن مهران الأعمش. وهكذا عن آخرين من التابعين.

والمصادر لهذا الحديث بألفاظه عند أهل السنّة هي:

مسند أبي‌داود الطّيالسي وهو من أعلام القرن الثالث والمتوفّى سنة ٢٠٤[٤].

---

(١) الثاقب في المناقب: ٤٩٥.

(٢) مناقب آل أبي‌طالب: ١ / ٢٤٦.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٨ / ٣٥٣ ح ٣٤٩٥٠.

(٤) مسند أبي‌داود: ٣ / ٤٢٥.

مسند ابن الجَعد[١].

الطبقات الكبرى لابن سعد[٢].

المُصنَّف لابن أبي‌شيبة[٣].

مسند إسحاق بن راهويه[٤].

مسند أحمد بن حنبل[٥].

صحيح البخاري[٦].

صحيح مسلم[٧].

كتاب السنّة لابن أبي‌عاصم[٨].

السُّنن الكبرى للنسائي[٩].

مسند أبي‌يعلى المَوصِلي[١٠].

مستخرج أبي‌عوانة[١١].

---

(١) مسند ابن الجعد: ١ / ٣٣٠ ح ٢٢٦٦.

(٢) الطبقات الكبرى: ٥ / ١٤٤.

(٣) المصنّف: ٧ / ٤٥٧ ح ٣٧٢٠٠.

(٤) مسند إسحاق بن راهويه: ١ / ١٩٢ و ١٩٣ ح ١٤٥ و ١٤٦.

(٥) مسند أحمد: ٢٤ / ٤٦١ ـ ٤٦٢ ح ١٥٦٩٦ و ٢٨ / ٨٨ ح ١٦٨٧٦.

(٦) صحيح البخاري: ٩ / ٤٧ و ٦٢ ـ ٦٣.

(٧) صحيح مسلم: ٣ / ١٤٧٨.

(٨) السنة: ٢ / ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٩) السنن الكبرى: ٣ / ٤٦٢.

(١٠) مسند أبي‌يعلى: ١٣ / ٣٦٦.

(١١) مستخرج أبي‌عوانة: ٤ / ٤١٦ ح ٧١٥٣ و ٧١٥٤.

معجم الصحابة لإبن قانع[١].

صحيح ابن حِبّان[٢].

المعجم الأوسط والمعجم الكبير للطبراني[٣].

حلية الأولياء[٤].

كتاب التمهيد لابن عبدالبَرّ القُرطبي[٥].

شرح السنّة للبغوي[٦].

الأحاديث المختارة[٧].

تحفة الأشراف[٨].

شرح العقائد النسفيّة[٩].

مناقب أبي حنيفة[١٠].

وغير هذه الكتب، مصادر هذا الحديث، ومِن أهمّها كتاب البخاري وكتاب مُسلم.

---

(١) معجم الصحابة: ٢ / ٦٦ و ٢ / ٢٣٥.

(٢) صحيح ابن حبّان: ١٠ / ٤٣٤.

(٣) المعجم الأوسط: ١ / ٧٨ و ٦ / ٧٠، المعجم الكبير: ١٩ / ٣٣٤ ـ ٣٣٥، ١٩ / ٣٨٨.

(٤) حلية الأولياء: ٣ / ٢٢٤.

(٥) التمهيد: ٨ / ٦٥ و ٢١ / ٢٨١.

(٦) شرح السنّة: ١٠ / ٨١.

(٧) الأحاديث المختارة: ٨ / ١٩٨ ح ٢٣٠.

(٨) تحفة الأشراف: ٥ / ٣١٩ و ٩ / ٤٥٢.

(٩) شرح العقائد النسفية: ٢٣٢.

(١٠) مناقب أبي حنيفة: ٢ / ٤٥٧.

من ألفاظه

ومن ألفاظ هذا الحديث عند أهل السنّة:

ـ «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّةً».

ـ بلفظ آخر: «مَن مات بغير إمام مات ميتةً جاهليّةً».

ـ لفظ آخر: «مَن مات وليس عليه طاعةٌ ماتَ ميتة جاهليّة».

ـ بلفظ آخر: «مَن مات ولا بيعة عليه مات ميتةً جاهليّةً».

مِن جملة ألفاظ هذا الحديث، بالأسانيد في «مسند أبي‌داود الطّيالسي»:

حدّثنا خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، قال: سمعتُ النبيّ صلّى الله عليه وآله يقول: «من مات بغير إمام مات ميتةً جاهليّةً» إلى آخر الحديث[١].

وفي «مسند ابن الجعد» رواه عن شريك، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «من مات وليس عليه طاعةٌ مات ميتةً جاهليّةً ـ أو ميتةَ جاهليّة ـ» إلى آخر الحديث[٢].

وكذلك تجدون هذا الحديث في «الطبقات الكبرى» لابن سعد، يرويه في قضيّة قيام أهل المدينة في واقعة الحَرّة، يروي هذا الحديث إلى أن يقول: إنّ عبدالله بن مطيع أراد أن يفرَّ من المدينة ليالي فتنةِ يزيد بن معاوية، فسمع بذلك عبدالله بن عمر، فخرج إليه حتّى جاءه، قال: أين تريد يابن عمّ؟ فقال: لا أُعطيهم طاعةً أبداً، فقال: يابن عمّ، لا تفعل فإنّي أشهد أنّي سمعت رسول الله

---

(١) مسند أبي‌داود: ٣ / ٤٢٥ ح ٢٠٢٥.

(٢) مسند ابن الجعد: ٣٣٠ ح ٢٢٦٦.

صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقول: «مَن مات ولا بيعةَ عليه مات ميتةَ جاهليّة»[١].

فكان عبدالله بن عمر الذي لم يبايع عليّاً قد بايع يزيد بن معاوية، ثمّ بايع من بعد عبدالملك بن مروان، حتى إنّ الحجّاج بن يوسف مَدَّ رجلَهُ فبايعَ عبدالله بن عمر استناداً إلى هذا الحديث.

إنّ هذا الرجل الذي يوصف عندهم بالعدالة لم يبايع عليّاً ثمّ ابتلي بالبيعة لهؤلاء الفَجَرة الفُسّاق[٢].

و«مصنّف ابن أبي‌شيبة» ـ أيضاً ـ يروي هذا الحديث، قال: قال رسول الله: «مَن مات ولا طاعة عليه مات ميتةَ جاهليّة» إلى آخر الحديث[٣].

وفي «مسند أحمد»: حدّثنا أسود بن عامر، أخبرنا أبوبكر، عن عاصم، عن أبي‌صالح، عن معاوية، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «من مات بغيرِ إمام ماتَ ميتة جاهليّة»[٤].

وفي «كتاب السنّة» لابن أبي‌عاصم، أنّ رسول الله قال: «من مات وليس عليه إمامٌ مات ميتة جاهليّة»[٥].

وفي «مسند أبي‌يعلى»: حدّثنا أبوهشام الرفاعي، حدّثنا أبوبكر ابن عيّاش، عن عاصم، عن أبي‌صالح، عن معاوية، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله:

---

(١) الطبقات الكبرى: ٥ / ١٤٤.

(٢) شرح نهج البلاغة: ١٣ / ٢٤٢.

(٣) مصنّف ابن أبي‌شيبة: ٧ / ٤٥٧ ح ٣٧٢٠٠.

(٤) مسند أحمد: ٢٨ / ٨٨ ح ١٦٨٧٦.

(٥) السنّة لابن أبي‌عاصم: ٢ / ٥٠٣ ح ١٠٥٧.

«من مات وليس عليه إمامٌ مات ميتة جاهليّة»[١].

وكذلك في «صحيح ابن حِبّان»[٢]، وفي «المعجم الأوسط» للطبراني[٣]، وفي «المعجم الكبير» كذلك[٤]، وكذلك في كتاب «حلية الأولياء»[٥]، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله يقول: «من مات بغير إمام فقد مات ميتة جاهليّة» إلى آخر الحديث.

قال: هذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ، أخرجه مسلم بن الحجّاج في صحيحه، ورواه عن زيد من التابعين والأعلام: الزهري وسعيد بن أبيهلال وابن عجلان وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ... إلى آخره.

ومن رواة هذا الحديث هو: سعد الدين التفتازاني، رواه في «شرح العقائد النسفيّة» حيث قال: ثمّ الإجماع على أنّ نصب الإمام واجبٌ، وإنّما الخلاف في أنّه هل يجب على الله تعالى، أو على الخلق بدليل سمعيٍ أو عقليٍ، والمذهب ـ أي العقيدة عند أهل السنّة ـ أنّه يجب على الخلق سمعاً لقوله عليه السلام: «من مات من أهل القبلة ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّة»[٦].

وفي كتاب «مناقب أبيحنيفة» للملّا علي القاري، هذا الكتاب مطبوع بذيل كتاب «الجواهر المضيّة»، يقول: قد جاء في الآثار والأخبار أنّ أُولي الأمر هم العلماء

---

(١) مسند أبي يعلى: ١٣ / ٣٦٦ ح ٧٣٧٥.

(٢) صحيح ابن حبّان: ١٠ / ٤٣٤ ح ٤٥٧٣.

(٣) المعجم الأوسط: ٦ / ٧٠ ح ٥٨٢٠.

(٤) المعجم الكبير: ١٩ / ٣٨٨ ح ٩١٠.

(٥) حلية الأولياء: ٣ / ٢٢٤.

(٦) شرح العقائد النسفية: ٢٣٢.

الأخيار، وقوله عليه السلام في «صحيح مسلم»: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»، معناه: لم يعرف من يجبُ عليه الاقتداء والاهتداء به في أوانه[١].

هذا الحديث الذي قرأت لكم بعض أسانيده عن مصادر أهل السنّة، يدلّ على ضرورة وجودِ إمام مفترض الطاعة مِن قِبَلِ الله سبحانه وتعالى في كلّ زمان، وعلى أهل كلّ زمان أن يبايعوا إمامهم ويطيعوه؛ هذا هو الحديث الأوّل.

الحديث الثاني: إنّي تارك فيكم الثقلين ...

إنّه لا خِلاف في أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا علَيَّ الحوض».

وهذا الحديث أيضاً لا كلام ولا خلاف في صدوره عن النبيّ صلّى الله عليه وآله عند الفريقين وسنتكلّم حوله بالتفصيل في محلّه إن شاء الله.

رواية الشيعة

رواه الشيعة في كتبهم، منها:

كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي[٢].

تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي[٣].

---

(١) مناقب أبي حنيفة: ٢ / ٤٥٧.

(٢) كتاب سليم بن قيس الهلالي: ٢ / ٦٤٧.

(٣) تفسير القمي: ١ / ١٧٣.

كتاب الكافي[١].

بصائر الدرجات[٢].

كفاية الأثر[٣].

كتاب الأمالي للصدوق[٤].

كتاب الخصال للصدوق[٥].

كتاب عيون أخبار الرضا للصدوق[٦].

كتاب كمال الدين للصدوق[٧].

معاني الأخبار للصدوق[٨].

كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد للشيخ المفيد[٩].

كتاب الأمالي للمفيد[١٠].

كتاب الأمالي للشيخ الطوسي[١١].

---

(١) الكافي: ١ / ٢٩٤.

(٢) بصائر الدرجات: ١ / ٤١٣ ح ٣.

(٣) كفاية الأثر: ١٣٧.

(٤) الأمالي: ٤١٥.

(٥) الخصال: ٦٦.

(٦) عيون أخبار الرضا: ٢ / ٣٠ ـ ٣١.

(٧) كمال الدين: ١ / ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٨) معاني الأخبار: ٩٠.

(٩) الإرشاد: ١ / ٢٣٣.

(١٠) الأمالي: ١٣٥.

(١١) الأمالي: ٢٥٥.

كتاب مناقب آل أبي طالب[١].

كتاب عمدة عيون صحاح الأخبار[٢].

وغير هذه الكتب، فهذا الحديث مرويٌّ في كتب الشيعة بالأسانيد.

رواية أهل السنّة

وأمّا أهلُ السنّة، فرواه علماؤهم عن عشرات من الصحابة في مختلف القرون:

القرن الثاني:

ـ سعيد بن مسروق الثوري، المتوفّى ١٢٦.

ـ أبوإسحاق السبيعي.

ـ الرُكين بن الربيع.

ـ أبوحيّان التيمي.

ـ سليمان بن مهران الأعمش.

ـ محمّد بن إسحاق المدني.

إلى غيرهم من الرواة.

القرن الثالث:

ـ محمّد بن عبدالله أبوأحمد الزُّبيري الحَبّال.

ـ أبوعامر العَقدي.

---

(١) المناقب: ٣ / ٢٤٠ و ٣ / ٢٤٧ و ٤ / ٦٧.

(٢) عمدة عيون صحاح الأخبار: ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١١٨.

- جعفر بن عون المخزومي.
- الأسود بن عامر الشامي.
- أبوجعفر محمّد بن حبيب البغدادي.
- سعيد بن منصور الخراساني.
- محمّد بن سعد الزُّهري.
- أبوالفضل شجاع بن مخلد الفلّاس البغوي.
- أبوبكر ابن أبي‌شيبة.
- إسحاق بن راهويه.
- أحمد بن حنبل.
- سفيان بن وكيع.
- عباد بن يعقوب.
- أبوموسى محمّد ابن المثنّى.
- مسلم بن الحجّاج.
- أحمد بن المنصور.
- أحمد بن يونس.
- أبوداود سليمان السجستاني.
- أبوعيسى الترمذي.
- ابن أبي‌الدُّنيا البغدادي.
- أبوبكر ابن أبي‌عاصم الشيباني.

ـ أبوبكر البزّار.

ـ أبوجعفر المُطيّن.

القرن الرابع:

ـ النسائي.

ـ الحسن بن سفيان النسوي.

ـ أبويَعلى المَوصِلي.

ـ أبويحيى الساجي.

ـ أبوجعفر الطبري صاحب التفسير.

ـ أبوبكر محمّد بن إسحاق ابن خزيمة.

ـ أبوبكر بن أبيداود السجستاني.

ـ أبوعوانة الاسفراييني.

ـ أبوجعفر الطحاوي.

ـ أبوعمرو بن عبد ربّه القرطبي.

ـ أبوعبدالله المَحاملي.

ـ أبوالعبّاس ابن عُقدة.

وهكذا يروونه آخرون في القرن الرابع.

القرن الخامس:

ـ الحاكم النيشابوري.

ـ أبوسعد الخرگوشي.

ـ أبوزكريّا المزكّي النيشابوري.

ـ أبوإسحاق الثعلبي.

ـ أبونُعَيم الأصفهاني.

ـ أبوبكر البيهقي.

ـ أبوبكر الخطيب البغدادي.

القرن السادس:

ـ البيهقي.

ـ ابن القيسراني.

ـ الديلمي.

ـ البغوي.

ـ زاهر بن طاهر الشحامي.

ـ جار الله الزمخشري.

ـ القاضي أبوالفضل عياض اليَحصُبي المالكي.

ـ ابن عساكر الدمشقي.

وهكذا يرويه غيرُ هؤلاء في القرن السادس.

القرن السابع:

ـ ابن الأثير.

ـ ابن الأخضر البغدادي.

ـ ابن النجّار البغدادي.

ـ رضي الدين الصاغاني.

ـ أبوزكريّا النووي.

ـ القاضي البيضاوي.

ـ محبّ الدين أبوالعبّاس الطبري.

القرن الثامن:

ـ أبوالحجّاج المَزّي، وهو كبيرٌ.

ـ شمس الدين الذهبي.

ـ ابن كثير الدمشقي.

ـ سعد الدين التفتازاني.

القرن التاسع:

ـ أبوبكر الهيثمي صاحب كتاب «مجمع الزوائد».

ـ مجد الدين الفيروز آبادي.

ـ شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني.

القرن العاشر:

ـ السخاوي.

ـ والسيوطي.

ـ والسمهودي.

ـ والقسطلاني.

ـ والعلقمي.

ـ والصالحي.

ـ وابن طولون.

ـ وابن حجر المكّي.

وغيرهم.

القرن الحادي عشر:

ـ القاري عبدالرؤوف المناوي.

ـ شهاب الدين الخفاجي.

ـ عليّ بن أحمد العزيزي.

من ألفاظه

وكذلك في القرن الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، على طبقاتهم في القرون المختلفة، يروون حديث «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض».

رواه أحمد بن حنبل في كتابه «المسند»، رواه في ثمان موضع وبأسانيد مختلفة.

منها قوله: عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله: «إنّي تاركٌ فيكم خليفتين: كتاب الله؛ حبلٌ ممدودٌ بين السماء والأرض ـ أو ما بين السماء إلى الأرض ـ وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض»[1].

---

(١) مسند أحمد: ٣٥ / ٤٥٦ ح ٢١٥٧٨.

رواه عن جابر بن عبدالله الأنصاري، وأخرجه ابن سعد وأحمد والطبراني، عن أبي‌سعيد الخدري: «أيُّها الناس، إنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله؛ حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا علَيّ الحوض»[١].

وهكذا في المصادر الأُخرى التي ذكرتها.

ومن بعض ألفاظه كما في مستدرك الحاكم، قال: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله في يوم غدير خمّ، لمّا خطب الناس، قال: «يا أيُّها الناس، إنّه لم يبعث نبيٌّ قطّ إلّا ما عاش نصف ما عاش الذي قبله، وإنّي أُوشك أن أُدعى فأُجيب، وإنّي تارك فيكم ما لن تضلّوا بعده: كتاب الله عزّ وجلّ»، ثمّ قام فأخذ بيد عليّ رضي الله عنه، فقال: «يا أيُّها الناس، مَن أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه».

هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد[٢]، قال الذهبي في تلخيصه: صحيحٌ هذا الحديث[٣].

ولا أقرأ عليكم أكثر من هذا.

أقول: يدلّ هذا الحديث على أنّ الإمام الإلهي الذي لابدَّ من وجوده في كلّ زمان ـ كما عرفنا في الحديث الأوّل ـ هو مِن أهل بيت النبيّ وعترته الأطهار،

---

(١) مسند أحمد: ١٧ / ١٦٩ ـ ١٧٠ ح ١١١٠٤.

(٢) المستدرك: ٣ / ٦١٣ ح ٦٢٧٢.

(٣) المصدر.

وإنّه لا يفارق القرآن أبداً، ما دام القرآن موجوداً، فلابدّ وأن يكون إمامٌ من أهل البيت موجوداً في كلّ زمان.

الحديث الثالث: الأئمّة بعدي إثنا عشر

بقي الحديث الثالث، وماذا يُفيد الحديث الثالث؟ يُفيد العدد، فلا خلاف في أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «الأئمّةُ بعدي اثنا عشر».

إذاً لابدّ في كلّ زمان من إمام، والإمام لابدّ وأن يكون من أهل بيت النبيّ وعترته، وعدد الأئمّة من أهل البيت اثنا عشر ـ لا أكثر ولا أقلّ ـ.

رواية الشيعة

وهذا الحديث أيضاً مرويٌّ عند الشيعة وعند السنّة. أمّا الشيعة فمن مصادرهم:

كتاب الغيبة للنّعماني[١].

كتاب الخصال للصدوق[٢].

كتاب تقريب المعارف لأبي الصلاح[٣].

كتاب الغيبة للشيخ الطوسي[٤].

---

(١) الغيبة: ٨٤ ـ ٨٥، ٩٩، ١٠٣ ـ ١٠٨.

(٢) الخصال: ٢ / ٤٦٧ ـ ٤٨٠.

(٣) تقريب المعارف: ١٨٢، ٤١٧ ـ ٤٢٥.

(٤) الغيبة: ٥٣، ١٣٦.

كتاب إعلام الورى بأعلام الهدى[١].

مناقب آل أبي طالب[٢].

عمدة عيون صحاح الأخبار[٣].

وغير هذه الكتب.

رواية أهل السنّة

أمّا في كُتب السنّة، فهم يروونه عن جابر بن سَمُرة بن جُنادة، عن عبدالله بن مسعود، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن وهب بن عبدالله، ويروونه عن عدّة كبيرة من التابعين.

القرن الثاني:

ـ أبوعُوانة.

ـ أبومعاوية.

ـ يزيد بن ذُريع العيشي.

ـ الوضّاح بن عبدالله اليشكري، مُحدّث البصرة.

القرن الثالث:

ـ أبوداود الطَّيالسي.

ـ أبونُعَيم المروزي.

---

(١) إعلام الورى: ٢٨٦، ٣٨١ ـ ٤٠٩.

(٢) المناقب: ١ / ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٣) عمدة عيون صحاح الأخبار: ٤١٧ ـ ٤١٨ و ٤٢٠.

ـ عليّ بن الجعد الجوهري البغدادي.

ـ ابن أبي‌شيبة، المتوفّى سنة ٢٣٥.

ـ أحمد بن حنبل ـ صاحب المذهب ـ في «المسند».

ـ البخاري في كتابه المعروف بـ «الصحيح».

ـ مُسلم بن الحجّاج، المعروف كتابه بـ «الصحيح».

ـ أبوزُرعة الرازي.

ـ أبوداود السجستاني.

ـ أبوعيسى الترمذي.

ـ أبوبكر ابن أبي‌عاصم.

ـ أبوبكر البزّار.

القرن الرابع:

ـ أبوعوانة.

ـ أبوالقاسم البغوي.

ـ أبوسعيد ابن الأعرابي.

ـ أبوحاتم ابن حِبّان.

ـ الطبراني.

القرن الخامس:

ـ الحاكم النيشابوري.

ـ أبونُعيم الأصفهاني.

ـ البيهقي.

ـ ابن عبدالبَرّ.

القرن السادس:

محي السنّة البغوي.

القرن السابع:

ابن الخراد.

القرن الثامن:

ـ أبوالفداء ابن كثير الدمشقي.

القرن التاسع:

ـ أبوبكر نور الدين الهيثمي صاحب كتاب «مجمع الزوائد».

ـ ابن حجر العسقلاني وهو شيخ إسلامهم.

ورواه غير هؤلاء من كبار المحدّثين في القرون المختلفة.

نتيجة الأحاديث

فإذا ضممنا هذه الأحاديث الثلاثة بعضها إلى بعض كانت النتيجة ماذا؟

كانت النتيجة أنّ الأئمّة اثنا عشر ـ لا أكثر ولا أقلّ ـ وهم من أهل بيت النبي، وأنّ في كلّ زمان إماماً من الأئمّة الإثني عشر، على الأُمّة أن يبايعوه ويطيعوه.

هذا ما نعتقده نحن على ضوء هذه الأحاديث المتواترة، المقطوع بصدورها من النبيّ صلّى الله عليه وآله.

فهل هذا كلّهُ مِن وضع شيطان الطاق؟!

هل هذا كلّهُ مِن وضع هِشام بن الحكم؟!

هل الأصل في وضع هذه الأحاديث هم الزنادقة؟!

هل هذه العقيدة تنتهي إلى الزنادقة، أسّسوا هذه العقيدة ضدّ الحكومة الإسلاميّة؟!

هذا كلام القوم، وهذه حقيقة الحال، فليحكُم أهل الإنصاف، فليحكُم المُثقّفون، فليحكُم الغيارى على الإسلام والمسلمين، وانظروا كيف يتّهمون هذه الطائفة، كيف يطعنون في عقائد هذه الطائفة، كيف يقولون ما لا يرضى به الله ورسولُه، كيف يفترون؟ وحقّاً قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إذا لم تستح فاصنع ما شئت!

ثم إنّه مِن هذه الأحاديث نستفيد أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله إنْ كان قد قال «عليكم بسُنّي وسنّة الخلفاء الراشدين مِن بعدي»، فهو يريد هؤلاء الأئمّة الإثني عشر، ولا يُريد غيرهم، إن كان قد قال هذا الكلام؛ هذا أوّلاً.

وثانياً: إنّ ما يروون عن النبيّ صلّى الله عليه وآله مِن أنّه قال: الخلافة بعدي ثلاثون سنة. هذا الحديث لا سند له معتبر، إذ ليس له إلّا سند واحد، وهو خبرٌ ضعيفٌ أوّلاً. وثانياً: تُكذّبه هذه الأحاديث التي قرأناها.

فإنّ خلافة النبيّ صلّى الله عليه وآله مستمرّةٌ مِن عليٍّ إلى آخر إمام من الأئمّة الإثني عشر.

هذا محصَّل الكلام ومختصره إلى هنا.

ولابدّ من التنبيه على نقطة مهمّة وهي: إنّنا إنّما نهتمّ بأمر الإمامة ونبحثُ عن إمامة عليّ عليه السلام، فإذا ثبتت إمامةُ عليّ ثبتت إمامة الأئمّة الإثني عشر كلّهم. كما لو ثبتت إمامةُ أبي‌بكر ثبتت إمامة حكّامهم وإلى يومنا هذا. إذاً، كُلُّ العمل لابدّ وأن يتركّز على إمامة أمير المؤمنين أو إمامة أبي‌بكر.

وقد ظهر ممّا ذكرناه إلى الآن أنّ ما يدلّ عليه الكتاب والسنّة هو ما تذهب إليه الإماميّة الإثنا عشريّة.

وأمّا أهل السنّة القائلون بإمامة أبي‌بكر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، فماذا يقولون في الجواب عن السؤال الذي طرحناه في المجلس السابق وفي هذه الليلة؟

السؤال هو: هل في الكتاب والسنّة دليلٌ على إمامة أحد؟ ومَن ذلك الشخص مِن صحابة رسول الله؟

هل يوجد دليلٌ من الكتاب والسنّة على إمامة شخص معيَّن؟

إن كان يوجد دليلٌ فَمَن ذلك الشخص؟

أمّا الشيعة، فقالوا: هو عليٌّ، ثمّ قالوا بأنّ الإمامة مستمرّةٌ، بحسب الأحاديث المذكورة وغيرها من الدلائل.

وأمّا أهل السنّة، فماذا يقولون في جواب هذا السؤال؟

يقول القاضي عضد الدين الإيجي؛ وهو كبيرٌ جدّاً، مِن مشاهير علمائهم المعتمدين، صاحب كتاب «المواقف» في علم الكلام[١].

---

(١) شرح المواقف: ٨ / ٣٥٤.

ويقول السيّد الجرجاني، صاحب كتاب «شرح المواقف»[١].

ويقول الشيخ سعد الدين التفتازاني، صاحب كتاب «شرح المقاصد» في علم الكلام[٢].

وهكذا غيرهم من الأعلام كالقاضي ابن العربي المالكي[٣]، كلّهم يقولون ويعترفون بعدم وجود النَّصّ من الله ورسوله على أبي‌بكر، يعترفون بكلّ صراحة.

ويقول ابن تيميّة في كتاب «منهاج السنّة» بأنّ الرسول صلّى الله عليه وآله لم يصدر منه أمرٌ إلى المسلمين بأن يكون أبوبكر هو الخليفة مِن بعده[٤].

والمعاصرون الدكاترة والمشايخ، يطرحون هذا البحث في بحوثهم، وهذه كتبهم بين أيدينا.

يقول الدكتور محمّد ضياء الدين الريس، أُستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة، يقول بصراحة: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله ترك هذا الأمر، ولم يُبيّنه بوضوح[٥].

ويقول الدكتور الدميجي، في كتاب «الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة»، يقول بعد أن أورد كلام ابن تيميّة المذكور الذي قرأته الآن، يقول:

---

(١) المصدر.

(٢) شرح المقاصد: ٢٨٥.

(٣) العواصم من القواصم: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤) منهاج السنّة: ١ / ٥٢١.

(٥) النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ٣٥.

وهذا هو الرأي الراجح في نظري[١].

إذاً لا دليل عندهم ـ لا من الكتاب ولا من السنّة ـ على خلافة أبيبكر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

حينئذ نسأل ونتسائل، كيف صار أبوبكر خليفةً لرسول الله؟ وما الدليل الشرعيّ على ذلك؟

سأُوضّح هذا الأمر على ما في مصادرهم، وسأذكر لكم كلمات القوم ونصوص عباراتهم حول هذا الموضوع في المجلس الآتي إن شاء الله، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

---

(١) الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة: ١ / ١٣٣.

المحاضرة الحادية عشرة ـ الأربعاء ٢٥ جمادى الآخرة ١٤٣٩ هـ، الموافق ١٤ مارس ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، والصلاة والسّلام على خير خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطّاهرين.

أمّا بعدُ، فقد طرحنا سؤالاً عنوانه: هل في الكتاب والسنّة دليلٌ على الإمامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله أو لا؟ ومَن هو الإمام بحسب الكتاب والسنّة؟

وقد ذكرنا في المجلس السابق ما يُجيب به الإماميّة عن هذا السؤال، وبقي جواب أهل السنّة.

أمّا أهل السنّة، القائلون بإمامة أبيبكر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، فماذا يقولون في الجواب عن السؤال المذكور؟

قلنا: قد اعترف جماعةٌ كبيرةٌ من علمائهم، وكبار المتكلّمين منهم، كالقاضي عضد الدين الإيجي، صاحب كتاب «المواقف» في علم الكلام[1]، والسيّد الجرجاني صاحب «شرح المواقف»[2]، والشيخ سعد الدين التفتازاني صاحب كتاب

---

(١) شرح المواقف: ٨ / ٣٥٤.

(٢) شرح المواقف: ٨ / ٣٥٤.

«شرح المقاصد» في علم الكلام[١]، والقاضي ابن العربي المالكي وادّعى إجماع الأُمّة[٢] وهكذا غيرهم من الأعلام، اعترفوا بعدم وجود النصّ من الله ورسوله على أبي‌بكر.

وقال ابن تيميّة في كتاب «منهاج السنّة» بأنّ الرسول صلّى الله عليه وآله لم يصدر منه أمرٌ إلى المسلمين بأن يكون الخليفة من بعده أبوبكر[٣].

والعلماء المعاصرون يطرحون هذا البحث في كتبهم؛ فقال الدكتور محمّد ضياء الدين الريس ـ وهو أُستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة ـ قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله ترك هذا الأمر ولم يبيّنه بوضوح[٤].

وقال الدكتور الدميجي في كتاب «الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة» بعد أو أورد كلام ابن تيميّه المذكور، قال: وهذا هو الرأي الراجح في نظري[٥].

كيف صار أبوبكر خليفة؟*

إذاً يتوجّه هذا السؤال: كيف صار أبوبكر خليفةً لرسول الله؟ وما الدليلُ الشرعيُّ على ذلك؟ ولا يوجد هناك كتابٌ ولا سُنّة من رسول الله صلّى الله عليه وآله؟

---

(١) شرح المقاصد: ٢٥٨.

(٢) العواصم من القواصم: ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣) منهاج السنّة: ١ / ٥٢١.

(٤) النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ٣٥.

(٥) الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة: ١ / ١٣٣.

(*) نبحث عن هذا الموضوع باختصار، وسيأتي التفصيل في محاضراتنا حول (أُسس المذاهب السنيّة) إن شاء الله.

الحقيقةُ أنّ كلمات العلماء من السابقين واللّاحقين في هذا المقام مختلفةٌ جدّاً، ولهم آراءٌ متباينة، بحيث لا يمكن الجمع بين تلك الآراء.

فمنهم مَن قال بأنّ خلافة أبي‌بكر قد ثبتت ببيعة عمر بن الخطّاب فقط. وإلى هذا القول ذهب القاضي العضد الإيجي، وشارحه الجرجاني، والتفتازاني وغيرهم، قالوا بأنّ خلافة أبي‌بكر كانت ببيعة رجل واحد، وهو عمر بن الخطّاب[(١)].

وقد أكّدوا على أمرين:

أحدهما أنّ الطريق الصحيح لنصب الإمام هو البيعة.

والأمر الثاني: أنّه لا يعتبر في البيعة عددٌ معيّنٌ، بل يكفي بيعة الرجل الواحد.

لكنّ هذا القول مردودٌ عند المعاصرين، حتّى قال محمّد رشيد رضا صاحب «تفسير المنار» في كتاب له إسمه «الخلافة»، قال: تحقّق الإمامة ببيعة الواحد غلطٌ. هذا نصّ العبارة[(٢)].

ومن القوم من قال ـ بالرغم من تنصيص جمهورهم على عدم النصّ ـ بوجود النصّ، وهذا القول غير مشهور فيما بينهم.

وقد اختلف هؤلاء على قولين: فمنهم من قال بالإشارة على أبي‌بكر، ويعبّرون عن هذا بالنصّ الخفي، ويُنسب هذا القول إلى الحسن البصري[(٣)].

وقد جعل الحسن البصري قضيّة صلاة أبي‌بكر في مرض النبيّ صلّى الله

---

(١) شرح المواقف: ٣ / ٥٠٩، شرح المقاصد: ٢ / ٢٨١.

(٢) كتاب الخلافة: ١٦.

(٣) منهاج السنّة: ١ / ٤٨٧.

عليه وآله، وأيضاً قضيّة خوخة أبي‌بكر في مسجد النبيّ صلّى الله عليه وآله. جعل هاتين القضيّتين إشارةً إلى الخلافة. فيقال: بأنّ هذا نصٌّ خفيٌّ على الخلافة لأبي‌بكر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

ومنهم من قال بالنصّ الجلي، ومِن هؤلاء، ابن حامد الحنبلي البغدادي المتوفّي سنة ٤٠٣، واستدلّ بأحاديث منها ما روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: إقتدوا باللَّذَين من بعدي أبي‌بكر وعمر[١].

ولكنّ هذا القول أيضاً مردود عند المعاصرين. فقد قال الدكتور الدميجي ـ بنصّ العبارة ـ قال: لأنّ القول بأنّها ـ أي الإمامة والخلافة ـ قد ثبتت بالنصّ قد يصعب الاستدلال عليه؛ لأنّ أقواله صلّى الله عليه وآله وأفعاله التي يُستدلّ بها على أنّ خلافة أبي‌بكر ثابتة بالنصّ لا تُفيد هذا إفادةً صريحةً[٢].

وكذا قال غير الدميجي في هذا المورد.

أقول:

بل إنّ الصحيح بطلان تلك الأحاديث وسقوط الاستدلال بها.

سقوط الاستدلال بصلاة أبي‌بكر

أمّا قضيّة صلاة أبي‌بكر، فهذه كلمةٌ مختصرة في هذا الموضوع، وذلك أنّ أسانيد هذا الحديث كلّها تنتهي إلى عائشة بنت أبي‌بكر.

---

(١) منهاج السنّة: ١ / ٤٨٩.

(٢) الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة: ١ / ١٣٣.

وقد ذكر العلماء أنّ عائشة بنت أبي‌بكر في مثل هذه الأُمور مُتّهمة، فلا يُعتمد على نقلها؛ هذا **أوّلاً**.

وثانياً: في جميع أسانيد خبر صلاة أبي‌بكر في مرض النبيّ بأمر من النبيّ بحثٌ وكلامٌ طويل.

وثالثاً: قد ثبت أنّ أبابكر كان في بعث أُسامة الذي لم يزل النبيّ صلّى الله عليه وآله حتّى اللحظة الأخيرة من عمره الشريف يأمر به والخروج معه.

ورابعاً: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله ـ كما في جميع المصادر مِن كتاب البخاري، ومسلم، ومسند أحمد وغيرها ـ قد خرج إلى تلك الصلاة وهو مريضٌ معتمدٌ على رجلين، ورجلاه تخطّان في الأرض، بهذه الحالة خرج النبيّ إلى المحراب، وعزل أبابكر من الصلاة.

فمن يُصدّق حينئذ أن تكون تلك الصلاة بأمر من النبيّ صلّى الله عليه وآله؟

يبقى هذا المطلب، هل كان أبوبكر في جيش أُسامة أو لم يكن؟ ولأهميّة هذا الأمر، حاول ابن تيميّة إنكار وجود أبي‌بكر في جيش أُسامة.

وقد كرّر في مواضع عديدة من كتاب «منهاج السنّة» إنكار هذا الموضوع، مثلاً يقول: إنّ هذا من الكذب المتفق على أنّه كذبٌ عند كلّ من يعرف السيرة، ولم ينقل أحدٌ من أهل العلم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله أرسل أبابكر أو عثمان في جيش أُسامة. وإنّما روي ذلك في عمر.

وكيف يُرسل ـ أي النبيّ صلّى الله عليه وآله ـ أبابكر في جيش أُسامة،

وقد استخلفه يُصلّي بالمسلمين مدّة مرضه[١]؟!

إذاً، يدور الأمر بين أن يكون خبر صلاة أبي‌بكر بأمر النبيّ حقّاً وصحيحاً وثابتاً، أو يكون وجوده في جيش أُسامة، الذي لعن النبيُّ مَن تخلّف عنه وأمر بخروجهم من المدينة المنوّرة.

يقول: كيف يكون أبوبكر في جيش أُسامة، وقد استخلفه النبيّ بأن يصلّي بالمسلمين مُدّة مرضه؟! هذا مورد.

وفي مورد آخر يقول: فأمّا تأمير أُسامة عليه ـ أي على أبي‌بكر ـ فمن الكذب المتفق على كذبه[٢].

وفي هذا إشارةٌ إلى أمر آخر، وهو أنّه كيف يكون أبوبكر خليفة للمسلمين بعد رسول الله والحال أنّ أُسامة أميرٌ على أبي‌بكر؟! وهذا مطلب آخر.

ولذا يُنكر ابن تيميّة حضور أبي‌بكر في جيش أُسامة بأمر من النبيّ صلّى الله عليه وآله؛ هذا المورد الثاني.

وفي مورد آخر، لاحظوا كيف يُكرّر، مِن باب التأكيد، يقول: هذا إنّما يكذبُهُ ويفتريه مَن هو مِن أجهل الناس بأحوال الرسول والصحابة، وأعظم الناس تعمّداً للكذب، وإلّا فالرسول صلّى الله عليه وآله طولَ مرضه يأمر أبابكر أن يُصلّي بالناس[٣].

---

(١) منهاج السنّة: ٥ / ٤٨٦.

(٢) المصدر: ٥ / ٤٩١.

(٣) المصدر: ٦ / ٣٢٠.

موردٌ آخر: إنّ هذا كذبٌ بإجماع علماء النقل، فلم يكن في جيش أُسامة، لا أبوبكر، ولا عُثمان، وإنّما قد قيل إنّه كان فيه عمر[١].

ـ هنا يقول قد قيل بالنسبة لعمر، وفي الكلام السابق ينسب الأمر إلى عمر دون كلمة قيل ـ وإنّما قد قيل إنّه كان فيه عمر، وقد تواتر عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه استخلف أبابكر على الصلاة حتّى مات ...، فكيف يكون مع هذا قد أمره أن يخرج في جيش أُسامة؟![٢]

وفي مورد آخر يقول: فمن الكِذب الذي يعرفه مَنْ له أدنى معرفة بالحديث، فإنّ أبابكر لم يكن في ذلك الجيش، بل كان النبيّ صلّى الله عليه وآله يستخلفه في الصلاة[٣].

إذاً، إذا ثبت أنّ أبابكر كان في جيش أُسامة، فمِن فوائد ذلك بُطلان خبر صلاته بأمر من النبيّ واستخلافه في مكان النبيّ صلّى الله عليه وآله.

لاحظوا هذه العبارة بدقّة، إنّه يقول: كذبٌ لم يقل به أحدٌ، لم ينقلهُ أحدٌ من أهل السيرة، ولم ولم ولم، قرأنا عبارات ابن تيميّة.

لاحظوا كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح صحيح البخاري، «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، يقول بنصّ العبارة: كان تجهيز أُسامة يوم

---

(١) المصدر: ٨ / ٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر: ٤ / ٢٧٦.

السبت، قبل موت النبيّ صلّى الله عليه وآله بيومين ...، فبدأ برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وجعه في اليوم الثالث، فعقد لأُسامة لواءً بيده، فأخذه أُسامة، فدفعه إلى بُرَيدة، وعسكر بالجُرف وكان ممّن انتدب مع أُسامة كبار المهاجرين والأنصار، منهم: أبوبكر، وعُمر، وأبوعُبيدة، وسعد، وسعيد، وقتادة بن النُّعمان، وسَلَمة بن أسلم، فتكلّم في ذلك قومٌ ...، ثمّ اشتدّ برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وجعه، فقال: «أنفذوا بَعثَ أُسامة»[١].

وقد روى ابن حجر ذلك عن الواقدي، وابن سعد، وابن إسحاق، وابن الجوزي، وابن عساكر. وغير هؤلاء أيضاً من كبار علماء السيرة والتاريخ والحديث كُلُّهم رووا حضور أبيبكر في جيش أُسامة بأمرٍ من النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وحينئذٍ، فإنّ خبر صلاته في مكان النبيّ بأمر من النبيّ لا يُصدّقهُ أحدٌ من أهل الفضل والعقل أبداً.

كانت تلك كلمة موجزة في صلاة أبيبكر، هذه القضيّة التي استدلّ بها كنصٍّ خفيٍّ على إمامة أبيبكر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

سقوط الاستدلال بحديث الإقتداء

وهو: اقتدوا باللَّذَين من بعدي؛ أبيبكر وعُمر:

---

(١) فتح الباري: ٨ / ١٥٢.

هذا الحديث الذي استدلّ به ابن حامد كدليل ونصّ جليٍّ على خلافة أبي‌بكر، فهذه كلماتهم في هذا الحديث:

قال الحافظ الكبير أبوحاتم محمّد بن إدريس الرازي ـ على ما نَقَلَ عنه المناوي في «شرح الجامع الصغير» ـ بشرح هذا الحديث نقلاً عن ابن حجر أنّه قال: أعلَّه أبوحاتم.

وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ.

ابن حزم لا يرى صحّة هذا الحديث، وذلك لأنّ عبدالملك بن عُمَير لم يسمعهُ من رِبعي، والربعي لم يسمعه من حُذيفة؛ إذاً السند ساقط.

وأبوحاتم الرازي المتوفّى في القرن الثالث في سنة ٢٧٧، يُلقّبونه بإمام عصره، والمرجع إليه في مشكلات الحديث، كان من مشاهير العلماء .... قال ابن الأثير: هو من أقران البخاري ومُسلم.

ومن الذين طعنوا في سند هذا الحديث، أبوعيسى الترمذي صاحب كتاب «السُّنن» الذي هو أحد الصحاح الستّة، نقل هذا الحديث، ثمّ طعن في سنده في كتاب «السُّنن»(١).

ومن الذين طعنوا في هذا الحديث: الحافظ أبوبكر البزّار، صاحب كتاب «المُسند»، المتوفّى في سنة ٢٩٢، وقد عرفنا ذلك من كلام المناوي في «شرح الجامع الصغير».

---

(١) السُّنن: ٦ / ٤٣ و ٦ / ١٣٧ ـ ١٣٨.

ومن الذين طعنوا في سند هذا الحديث: الحافظ الكبير أبوجعفر العُقيلي، إذ قال في كتاب «الضعفاء»، تحت عنوان محمّد بن عبدالله بن عمر بن القاسم العمري، قال: لا يصحّ حديثه، ولا يعرف بنقل الحديث، ثمّ نقل حديث «اقتدوا باللَّذَين من بعدي» عن هذا الرجل كشاهد على أنّه حديثٌ ساقطٌ باطل(١).

ومن الذين طعنوا في هذا الحديث: الحافظ أبوبكر النقّاش، المتوفّى في سنة ٣٥٤، قال الحافظ الذهبي: قال أبوبكر النقّاش: وهو واه(٢).

ومن الذين طعنوا في هذا الحديث: ابن عَدي الجُرجاني، الحافظ الكبير المتوفّى سنة ٣٦٥، قال: هذا الحديث ضعيفٌ، لا يُعتمدُ عليه(٣).

وممّن طعن في هذا الحديث: الحافظ أبوالحسن الدارقُطني الذي يلقّبونه بأمير المؤمنين في الحديث، قال: هذا الحديث لا يثبت(٤).

ومن الذين طعنوا في هذا الحديث: نور الدين الهيثمي(٥).

ومن الذين طعنوا في هذا الحديث: ابن حجر العسقلاني(٦).

وجماعةٌ آخرون أيضاً طعنوا في هذا الحديث يطول الكلام بذكر نصوص

---

(١) الضعفاء الكبير: ٤ / ٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال: ١ / ١٤٢.

(٣) الكامل في الضعفاء للجرجاني ذيل ترجمة حمّاد بن دليل: ٣ / ٢٩ ـ ٣٠.

(٤) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: ٧ / ٢٦٤.

(٥) مجمع الزوائد: ٩ / ٢٩٥.

(٦) لسان الميزان: ١ / ٤٨٦ و ٦١٨، ٧ / ٢٦٤.

عباراتهم. وقد أورد عبدالرؤوف المناوي في كتابه «فيض القدير في شرح الجامع الصغير» كلمات بعض العلماء بشرح هذا الحديث[١].

لاحظوا الكلمات بالتفصيل هناك.

وهذه كلمةٌ موجزة أيضاً حول حديث: اقتدوا باللَّذَين من بعدي أبي‌بكر وعمر.

سقوط الاستدلال بحديث الخوخة

وأمّا حديث خوخة أبي‌بكر في المسجد النبوي:

فأنا أذكر لكم سند قضية الخوخة عن «صحيح البخاري» فقط، وإذا كان سنده في «صحيح البخاري» ساقطاً، ستعلمون أنّ أسانيد هذا الحديث في الكتب الأُخرى أيضاً باطلة بالأولويّة.

هذا الحديث أخرجه البخاري مرّةً عن ابن عبّاس قال حدّثنا عبدالله بن محمّد الجُعفي، قال: حدّثنا وهب بن جرير، قال: حدّثنا أبي، قال: سمعت يَعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، قال: خرج رسول الله صلّى الله عليه وآله في مرضه الذي مات فيه، عاصباً رأسهُ بخرقة، فقعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: إنّه ليس من الناس أحدٌ أمنَّ علَيّ في نفسه وماله من أبي‌بكر ابن أبي‌قحافة، ولو كنتُ متّخذاً من الناس خليلاً لاتّخذتُ أبابكر خليلاً، ولكن خُلّةِ الإسلام أفضل، سُدُّوا عنّي كُلَّ خَوخة في هذا المسجد غير خَوخةِ أبي‌بكر[٢].

---

(١) فيض القدير: ٢ / ٥٦.

(٢) صحيح البخاري: ١ / ١٠٠ ـ ١٠١.

هذا في صحيح البخاري، رواه بسنده عن عِكرمة، عن ابن عبّاس.

وقد ذكر علماؤهم من السابقين واللاّحقين من مُسلم فما بعد عكرمة البربري، وكلّهم قالوا: إنّ عكرمة كان يرى رأي الخوارج، وكان داعيةً إلى هذا الرأي، وقد أخذ الناس من أهل أفريقيّة هذا الرأي من عكرمة.

قال الذهبي: قد تكلّم الناس في عكرمة لأنّه كان يرى رأي الخوارج[١].

وكان عكرمة يطعن في الدين، ويستهزأ بالأحكام الدينيّة، فقد نقلوا عنه أنّه قال: إنّما أنزلَ الله متشابه القرآن ليُضلّ به[٢].

وكان كذّاباً، نصّ على ذلك غير واحد من الرجاليّين، قالوا: إنّ عليّ بن عبدالله بن عبّاس ـ لأنّ عكرمة كان مولى ابن عبّاس ـ أوثَقَ عكرمة على باب الكنيف.

بنصّ العبارة: دخلت على عليّ بن عبدالله بن عبّاس وعكرمة موثق على باب كنيف، فقلت: أتفعلون هذا بمولاكم؟

قال: إنّ هذا يكذبُ على أبي[٣].

والحديث قرأناه عن عكرمة عن ابن عبّاس.

وقد اشتهر قول عبدالله بن عمر لمولاه نافع، قال له: اتّق الله، ويحك يا نافع ولا تكذب علَيّ كما كذِبَ عكرمة على ابن عبّاس[٤].

---

(١) أُنظر: تذكرة الحفّاظ: ١ / ٧٤، ميزان الإعتدال: ٣ / ٩٦.

(٢) ميزان الإعتدال: ٣ / ٩٤، سير أعلام النبلاء: ٥ / ٣٣.

(٣) المعارف: ٤٥٦، قبول الأخبار: ١ / ٢١٩، وفيات الأعيان: ٣ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ و ....

(٤) تفسير الماتريدي: ١ / ٢٤٦، التعديل والتجريح: ٣ / ١٠٢٣، وانظر: أحكام القرآن: ٢ / ٤٠.

وعن ابن سيرين[(١)] وجماعة غير هؤلاء[(٢)] بصراحة، قالوا: إنّه كذّاب.

ولأجل هذه الأُمور وغيرها، ذكروا بترجمة عكرمة، أنّه لمّا مات لم يحضر أحدٌ من المسلمين جنازته، ولم تحمل، حتّى اكتروا ـ أي استأجروا ـ عدّةً من السودان ليحملوا جنازة هذا الرجل إلى المقابر.

هذا بصراحة موجودٌ في مصادرهم[(٣)].

هذا سند الحديث في «صحيح البخاري»[(٤)] عن ابن عبّاس.

وروى البخاري حديث الخوخة عن أبي‌سعيد الخدري، وهذا نصّهُ:

حدّثنا إسماعيل بن عبدالله [بن أبي‌أُويس]، عن مالك، عن أبي‌النضر مولى عمر بن عبيدالله، عن عُبَيد يعني ابن حُنَين، عن أبي‌سعيد الخدري.

ويكفي أن ننظر بترجمة إسماعيل بن عبدالله بن أبي‌أُويس، وهو الراوي الأوّل، وهو ابن أُخت مالك بن أنس:

قال النسائي: ضعيفٌ[(٥)].

قال يحيى بن مَعين: هو وأبوه يسرقان الحديث[(٦)].

---

(١) الكامل في الضعفاء: ٦ / ٤٧٠.

(٢) ميزان الإعتدال: ٣ / ٩٤.

(٣) أُنظر: تاريخ مدينة دمشق: ٤١ / ١٢١ ـ ١٢٢.

(٤) صحيح البخاري: ٥ / ٥٧.

(٥) الضعفاء والمتروكون: ١٧.

(٦) ميزان الإعتدال: ١ / ٢٢٣، الجواهر النقي: ٣ / ٢٨٩ و ....

وقال الدولابي في «الضعفاء»: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذّاب[١].

وقال الذهبي: ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث، ثمّ قال: وروى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحدٌ[٢]، وهذا الحديث عن مالك.

وقال ابن حزم في كتاب «المُحلّى»: قال أبوالفتح الأزدي: حدّثني سيف بن محمّد أنّ ابن أبيأُويس كان يضعُ الحديث[٣].

فالبخاري الذي جعلوا كتابه أصحّ الكتب بعد القرآن، روى هذا الحديث عن هكذا رجل.

وقال العَيني صاحب «عمدة القاري بشرح صحيح البخاري»: قد أقرّ إسماعيل بن أبيأُويس على نفسه بالوضع[٤].

أقرّ إسماعيل بن أبيأُويس على نفسه أنّه كان يضع الحديث، كما حكاه النسائي عن سلمة بن شُعَيب عنه[٥].

وهذه كلمةٌ مختصرة قصيرةٌ حول حديث الخوخة.

فهذا حال الأحاديث التي ذكروها كنصوص جليّة أو خفيّة على إمامة أبيبكر.

---

(١) ميزان الإعتدال: ١ / ٢٢٣، تهذيب التهذيب: ١ / ٣١٢.

(٢) ميزان الإعتدال: ١ / ٢٢٣.

(٣) تهذيب التهذيب: ١ / ٣١١ ـ ٣١٢، كذا نقل إبن حجر العسقلاني. وانظر كتاب المحلّى: ١١ / ٣٠٧ للحافظ ابن حزم الأندلسي.

(٤) عمدة القاري: ١ / ٨.

(٥) المصدر.

أفضليّة أبي‌بكر؟

ومنهم من قال بثبوت خلافة أبي‌بكر، مِن باب الأفضليّة، إذاً، لا كتاب ولا سُنّة، ولا الأحاديث التي ذكروها عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، يستدلّون من باب الأفضليّة.

قال ابن تيميّة، نصّ العبارة: أنّ كثيراً من أهل السنّة يقولون: إنّ خلافته (أي أبي‌بكر) ثبتت بالنص[١].

لاحظوا بدقّة، هذا اعترافٌ من ابن تيميّة.

ثمّ قال: التحقيق ـ وهذا غايةُ ما توصّلَ إليه فكرُ ابن تيميّة ـ: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله دلّ المسلمين على استخلاف أبي‌بكر وأرشدَهم إليه بأُمور متعدّدة مِن أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبارَ راض بذلك حامد له[٢].

هذه نصّ فتوى ابن تيميّة.

معنى هذا الكلام أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قد أرجع أمر الخلافة مِن بعده إلى الصحابة، والصحابة اختاروه وجعلوه خليفةً وقدّموه على غيره.

إذاً رجع الأمر إلى أين؟ إلى فعل الصحابة، حينئذ، نسأل: هل أجمع الصحابةُ على اختيار أبي‌بكر، أو هو قولُ بعضهم؟

في الجواب عن هذا السؤال، قال ابن تيميّة: لا نحتاجُ في تقرير إمامة الصدّيق ولا غيره إلى هذا الإجماع[٣].

---

(١) منهاج السنّة: ١ / ٥١٦.

(٢) نفس المصدر.

(٣) المصدر: ٨ / ٣٤٤.

ثمّ يتوجّه هذا السؤال: إذاً لماذا قدّموه إن لم يكن هناك إجماعٌ؟ والإجماعُ أحد الأدلّة، إذن، لا كتاب ولا سنّة ولا إجماع، فلماذا قُدِّمَ؟

قال ابن تيميّة: قدّموه لكونه أفضل.

فيقع الكلام حينئذ في مقامين:

المقام الأوّل : هل كان أبوبكر هو الأفضل مِن بين الصحابة قاطبةً أو لا؟

المقام الثاني: إذا لم تكن هناك نصوص، لا من الكتاب ولا من السنّة، ولم يكن هناك إجماعٌ، فمن الذي قدّمه؟ وكيف قدّمه على غيره؟ وبأيّ ملاك؟ وأين كان ذلك؟ ومتى وقع؟

هذه أسئلةٌ، كيف، وأين، ومتى، و من؟

يرجع الأمرُ إلى سقيفة بني ساعدة ....

وسندرس قضيّة السقيفة، ومَن روى هذه القضيّة؟ وكيف وقعت هذه القضيّة؟ ومَن كان الحاضرون في ذلك المجلس؟

وما دار بينهم؟ وكيف انتهى أمر الحكومة إلى أبي‌بكر؟

وهذا يحتاج إلى مجال أوسع، وبحول الله وقوّته، سنبحث عن هذا الموضوع بكلّ حياد، وبدونِ أيّ تعصّب، وسترون أنّنا في كلّ كلمة نطرحُها، أو عبارة نقرؤها، نُعطيكم المصدر الرئيس لذلك المطلب، إن شاء الله، فإلى المجالس الآتية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحاضرة الثانية عشرة ـ الأربعاء ٢٤ رجب ١٤٣٩ هـ، الموافق ١١ أبريل ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله، وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق. اللّهمّ صلِّ عليه وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين، خير الخلق بعده أجمعين.

أمّا بعدُ، فقد ذكرنا أنّ علماء أهل السنّة القدماء والمتأخّرين والمعاصرين، كُلّ العلماء من أهل السنّة، يصرّحون بعدم وجود النصّ على أبيبكر بالإمامة والخلافة مِن بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وهذا موجودٌ في كتبهم، ويصرّحون على عدم النصّ من الله ورسوله على أبيبكر.

وحتّى أنّ ابن تيميّة قال ما نصّهُ: أنّ كثيراً من أهل السنّة يقولون: إنّ خلافته (أي أبيبكر) ثبتت بالنص[1].

(١) منهاج السنّة: ١ / ٥١٦.

وربّما يُدَّعى الأفضليّة لأبي‌بكر، فيكون هو الخليفة لرسول الله من باب الأفضليّة. لكنّ المحقّقين منهم يعترفون بعدم ثبوت أفضليّته، وقد ذكرنا سابقاً كلمات بعضهم.

ثمّ إنّهم اتفقوا على أنّ خلافةَ أبي‌بكر كانت ببيعة الصحابة، قالوا: ولحُسنِ ظنّنا بالصحابة نتبعهم على ما فعلوا. أي: نحن لحسن ظنّنا بالصحابة تبعٌ لهم.

وهذا صريحُ كلام القاضي العضد الإيجي(١)، والشريف الجرجاني(٢)، والسعد التفتازاني(٣)، وغير هؤلاء من أكابر المتكلّمين(٤).

إذاً رجع الأمر إلى الصحابة، وإلى فعل الصحابة، فيقع البحث حينئذ في أنّه مَنْ مِنَ الصحابة بايع أبابكر، ومَنْ منهم لم يبايع؟ وأين كان البيعة؟ ومتى؟ وكيفَ؟ كلُّ هذه الأُمور لابدّ من البحث عنها.

خبر السقيفة

إنّ البيعة لأبي‌بكر إنّما وقعت في السقيفة، حينئذ، لابدّ من التحقيق عن هذه القضيّة، وعلى كلّ محقّق مُنصف أن يدرسها دراسةً واقعيّةً حياديّةً، حتّى تكون عقيدته عن فهم وبصيرة ووعي تامّ.

---

(١) المواقف: ٤١٢.

(٢) شرح المواقف: ٨ / ٣٧٢.

(٣) شرح العقائد النسفية: ٢٢٨.

(٤) شرح المقاصد عن إمام الحرمين: ٥ / ٢٩١.

إنّ من ضروريّات تاريخ الإسلام قضيّة السقيفة، تلك القضيّة المصيريّة للإسلام والمسلمين، وهي القضيّة الأُمّ لسائر القضايا التي تلتها في الإسلام وإلى يومنا هذا.

لقد تمّت البيعة لأبي‌بكر في السقيفة، وتمّت البيعة له في وقت ما زال جُثمانُ رسول الله صلّى الله عليه وآله على الأرض، ثمّ إنّ الذين حضروا السقيفة هم جماعة من الأنصار كانوا مجتمعين هناك للنظر في أُمورهم، فجاءهم ثلاثة من المهاجرين، لم أعثر أنا على اسمٍ غير هؤلاء الثلاثة من المهاجرين، وهم: أبوبكر، وعمر، وأبوعبيدة بن الجرّاح.

لكنّ العجيب الغريب الذي يجبُ التنبّه له، والجدير بالذكر المهم جدّاً أنّا لم نجد حتّى الآن روايةً عن أحد الحاضرين في داخل السقيفة، إلّا عن عمر بن الخطّاب.

لم أجد حتّى الآن روايةً يرويها أحدُ الحاضرين من الأنصار، أو من المهاجرين الذين شهدوا واقعة السقيفة، وحضروا ذلك اليوم، لم أجد روايةً عن أحد منهم أبداً، إلّا عن عمر بن الخطّاب، وهذا شيء عجيبٌ وغريبٌ جدّاً، لماذا لم تُنقل قضايا يوم السقيفة عن غير عمر بن الخطّاب أيضاً، لماذا لم تنقل؟

إنّ قضايا جزئيّة وصغيرة لا يُهتمّ بها، نرى الرواة لها من الصحابة كثيرون، يتعمّدون نقلَ تلك القضيّة على صغرها، على عدم أهميّتها، أمّا قضيّة السقيفة، مع ما لها من الأهميّة البالغة في عقيدة الناس، في الأحكام الشرعيّة، وفي سائر الأُمور الدينيّة، لأنّ جميع الشؤون الدينيّة مرتبطة بالإمام والخليفة، لماذا لم تُنقل حوادثُ يوم السقيفة إلّا عن عمر بن الخطّاب؟

وأنتم افحصوا في الكتب، حقّقوا، انظروا، لعلّكم تعثرون، أنا حتّى الآن لم أعثر على رواية عن أحد الحاضرين في داخل السقيفة في ذلك اليوم، إلّا ما رواه القوم عن عمر بن الخطّاب.

وما رووه عن عمر بن الخطّاب قد تصرّفوا فيه، وزادوا أو نقصوا أو أبهموا بعض الأُمور في هذه الرواية.

الرواية موجودة في «سيرة ابن هشام عن ابن إسحاق»[1]، وفي «تاريخ الطبري»[2]، وفي «مسند أحمد»[3]، وفي كتاب البخاري[4]، هذه الرواية رواها عمدة المؤرّخين والمحدّثين بأسانيدهم[5]، وهي رواية خطبة عمر بن الخطّاب في يوم الجمعة في المدينة المنوّرة، بعد أن رجع من الحجّ.

خطبة عمر بن الخطّاب

وأنا أنقل لكم نصّ ما جاء في «صحيح البخاري»، وأرجو التأمّل والدقّة والتدبّر التام في ما ورد في هذه الرواية.

قال البخاري في باب رجم الحُبلى من الزنا إذا أحصنت، من كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة: حدّثنا عبدالعزيز بن عبدالله، حدّثني

---

(١) سيرة ابن هشام: ٢ / ٦٥٧ ـ ٦٦٠.

(٢) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٠١ ـ ٢٠٧.

(٣) مسند أحمد: ١ / ٤٤٩ ـ ٤٥٣.

(٤) صحيح البخاري: ٨ / ١٦٨ ـ ١٧٠.

(٥) مصنف عبدالرزّاق: ٥ / ٤٤٢ ـ ٤٤٥.

إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب، عن عبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود، عن ابن عبّاس، قال: كنتُ أُقرئُ رجالاً من المهاجرين ـ أي يُعلّمهم القرآن أو تفسير القرآن ـ منهم عبدالرحمن بن عوف ـ عبدالرحمن بن عوف من تلامذة عبدالله بن عبّاس ـ فبينما أنا في منزله بمنى ـ أي منزل عبدالرحمن ـ وهو عند عمر بن الخطّاب، في آخر حجّة حجّها، إذ رجع إلى عبدالرحمن، فقال: لو رأيتَ رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم، فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان؟ يقول لو قد مات عمر لقد بايعتُ فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبيبكر إلّا فلتةً فتمّت.

عبدالرحمن بن عوف ينقل هذا الخبر إلى عبدالله بن عبّاس، أنّ رجلاً جاء إلى عمر، وأخبره بأنّ فلاناً يقول: لو قد مات عمر، لقد بايعتُ فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبيبكر إلّا فلتةً فتمّت.

فغضب عمر ـ لمّا سمع هذا الخبر ـ ثمّ قال:

إنّي إن شاء الله لقائمٌ العشيّةَ في الناس، فمُحذِّرُهُم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أُمورهم.

لمّا غضب عمر، قال: إنّي لقائم العشيّة في الناس فمُحذّرهم ـ أي يريد أن يخطب الناس في منى، ويحذّرهم ـ هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أُمورهم.

قال عبدالرحمن: فقلتُ: يا أمير المؤمنين، لا تفعلْ، فإنّ الموسم ـ موسم الحجّ ـ يجمع رعاع الناس، وغوغاءهم، فإنّهم هم الذين يغلبون على قُربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالةً يُطيِّرها عنك كُلُّ مُطَيِّر، وأنْ

لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمْهِلْ حتّى تقدم المدينة، فإنّها دار الهجرة والسنّة، فتخلُصَ بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلتَ مُتمكِّناً.

عبدالرحمن منع عمر بن الخطّاب أن يخطب في منى، واقترح عليه أن يصبر حتّى يرجع إلى المدينة، فيطرح الموضوع مع أهل المدينة الذين هم خواصّ الناس، لا أن يطرح هذه القضيّة في منى، وهناك غوغاء الناس.

فقال عمر: أما والله، إن شاء الله، لأقومنَّ بذلك أوّلَ مقام أقومهُ بالمدينة.

حَلَف على أن يخطب بمجرّد وصوله إلى المدينة المنوّرة، يُريد أن يُحذّر الناس مِن أن يبايعوا فلاناً، إنّه لا يُريدُ أن يبايعوا فلاناً مِن بعده.

قال ابن عبّاس: فقدمنا المدينة في عَقِب ذي الحجّة، فلمّا كان يوم الجمعة، عجّلنا الرواح حين زاغت الشمس، حتّى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل جالساً إلى رُكن المنبر ـ يقول ابن عبّاس: جئتُ وقعدت في المسجد عند المنبر ومن قبلي سعيد بن زيد جالس ـ.

فجلستُ حوله تمسُّ رُكبتي رُكبتَهُ، فلم أنشب أن خرج عمر بن الخطّاب، فلمّا رأيته مُقبلاً قلتُ لسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل: ليقولنَّ العشيّة مقالةً لم يقُلها منذ استُخْلِفَ. فأنكر علَيّ ـ تعجّب سعيد بن زيد من هذا الكلام ـ وقال: ما عسيتَ أن يقول ما لم يقل قبله.

فجلس عمر على المنبر، فلمّا سكت المؤذّنون، قام فأثنى على الله بما هو أهله، ثمّ قال: أمّا بعد، فإنّي قائلٌ لكم مقالةً، قد قُدِّرَ لي أن أقولَها ـ هذا الكلام معناه أنّه لولا قضيّة منىٰ، لولا ذلك الكلام الذي بلغهُ عن بعض الناس، أنّه لو مات

عمر لبايعنا فُلاناً، لولا بلوغه هذا الخبر، لما طرح هذا الموضوع في المدينة المنوّرة على المنبر في خطبة الجمعة ـ.

أمّا بعد، فإنّي قائلٌ مقالةً، قد قُدِّرَ لي أن أقولها، لا أدري لعلّها بين يدي أجلي، فمن عقَلَها ووعاها، فليُحدِّث بها حيثُ انتهت به راحلتُهُ، ومَن خشيَ أن لا يعقلها فلا أُحلُّ لأحد أن يكذب علَيَّ.

وهذه الجملة أيضاً تدلّ على أهميّة المطلب الذي يريد أن يطرحهُ على الناس.

ثمّ قال: إنّ الله بعث محمّداً صلّى الله عليه وآله بالحقّ وأنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل الله آية الرجم، فقرأنا ـ الآية ـ وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلّى الله عليه وآله ورجمنا بعده.

إذنْ آية الرجم كانت في القرآن الكريم، ممّا نزل على رسول الله، وأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله عَمِلَ بهذه الآية، وقد قرأناها وعقلناها، ولكن هذه الآية غير موجودة الآن في القرآن الكريم.

وسأبحث عن هذا الموضوع بحول الله وقوّته.

رجم رسول الله، ورجمنا بعده، فأخشى إنْ طال بالناس زمانٌ أن يقول قائل: والله ما نجدُ آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حقٌّ على من زَنى إذا أُحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البيّنة أو كان الحبلُ أو الاعتراف.

يؤكّد على أنّ هذه الآية كانت من القرآن الكريم.

آيةٌ أُخرى، ثمّ إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ، من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم

فإنّه كفرٌ بكم، أن ترغبوا عن آبائكم، أو أنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم.

وهذه أيضاً غير موجودة الآن في القرآن الكريم.

ألا ثمّ إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: لا تُطروني كما أُطري عيسى بن مريم، وقولوا عبدُ الله ورسوله.

إلى هنا انتهت المقدّمة.

قال: ثمّ إنّه قد بلغني أنّ قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر بايعتُ فلاناً، فلا يغترّنّ امرؤٌ أنْ يقول إنّما كانت بيعة أبيبكر فلتة وتمّت، ألا وإنّها كانت كذلك.

كانت بيعة أبيبكر فلتة.

لكن الكلمة هي «فُلتة» ـ بضمّ الفاء ـ وسأُنبّه على ذلك.

ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكنّ الله وقى شرّها، وليس منكم من تقطعُ الأعناقُ إليه مثل أبيبكر.

لاحظوا بدقّة، مَن بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين، فلا يُبايعُ هو ولا الذي بايعه تَغِرَّةً أن يُقتَلا.

كُلُّ من يبايع بعدي أحداً للخلافة بعدي فالمبايِع والمُبايَع أو المبايع له يُقتلان.

ثمّ قال: وإنّه قد كان من خبرنا ـ من هنا يبدأ بقضيّة السقيفة ـ حين توفّى الله نبيّه صلّى الله عليه وآله إلّا أنّ الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة.

أقول: أظنُّ أنّ في العبارة سقطاً.

وإنّه قد كان مِن خبرنا حين توفّى الله نبيّهُ، إلّا أنّ الأنصار خالفونا.

هذا كتاب البخاري، أقرؤهُ بنصّه، ولابدّ من مراجعة نسخة أُخرى غير هذه النسخة، لأن في العبارة نقصاً.

وعلى كلّ حال، يقول: إنّ الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ـ الأنصار خالفوا المهاجرين ـ وخالف عنّا عليٌّ والزبير ومَن معهما، وهؤلاء جماعة ثانية.

قال: واجتمع المهاجرون إلى أبي‌بكر.

إجتمع المهاجرون؟!

فقلت لأبي‌بكر: يا أبابكر، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، فانطلقنا نُريدهم، فلمّا دنونا منهم لقينا منهم رجلان صالحان، فذكرنا ما تمالأ عليه القوم، فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟

فقلنا: نريدُ إخواننا هؤلاء من الأنصار.

فقالا: لا عليكم أن لا تقربوهم، اقضوا أمركم.

فقلت: والله لنأتينّهم.

فانطلقنا حتّى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة.

فإذا رجلٌ مُزَمَّلٌ بين ظهرانيهم، فقلت: مَن هذا؟

فقالوا: هذا سعد بن عبادة.

فقلت: ما لَهُ؟

قالوا: يوعك ـ أي مريض ـ.

فلمّا جلسنا قليلاً، تشهّد خطيبهم ـ أي خطيب الأنصار ـ فأثنى على الله

بما هو أهله، ثمّ قال: أمّا بعدُ، فنحن أنصارُ الله، وكتيبةُ الإسلام، وأنتم معشر المهاجرين، رهطٌ، وقد دفّت دافةٌ من قومكم، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا، وأن يحضنونا من الأمر.

فلمّا سكتَ أردتُ أن أتكلّم، وكنتُ زوّرتُ مقالةً أعجبتني أُريدُ أن أُقدّمها بين يدي أبيبكر، وكنتُ أُداري منه بعض الحدّ، فلمّا أردتُ أن أتكلّم، قال أبوبكر: على رَسلك، فكرهتُ أن أُغضبهُ ـ أي أنّ أبابكر منع عمر من التكلّم ـ.

فتكلّم أبوبكر، فكان هو أحلم منّي وأوقر.

والله ما ترك مِن كلمة أعجبتني في تزويري إلّا قال في بديهته مثلها أو أفضل منها، حتّى سكت.

فقال: ما ذكرتُم فيكُم من خير فأنتم له أهلٌ، ولن يُعرف هذا الأمر إلّا لهذا الحيّ من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً.

وقد رضيتُ لكم أحد هذين الرجلين، فبايعوا أيّهما شئتم ـ يعني عمر وأباعبيدة ـ فأخذ بيدي وبيد أبيعبيدة بن الجرّاح، وهو جالسٌ بيننا، فلم أكره ممّا قال غيرها ـ أي غير هذه الكلمة ـ.

كان والله أن أُقدَّم فتُضرب عُنقي ولا يقربني ذلك من إثم أحبُّ إليّ مِن أن أتأمّر على قوم فيهم أبوبكر؛ اللّهمّ إلّا أن تُسوّلَ إليّ نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن.

فقال قائلٌ من الأنصار: أنا جُذيلها المُحكّك وعُذَيقها المُرجَّب، منّا أميرٌ ومنكم أمير، يا معشر قُريش.

فكَثُرَ اللغطُ ـ أي النزاع ـ وارتفعت الأصوات حتّى فرقتُ من الاختلاف، فقلتُ: ابسط يدكَ يا أبابكر، فبسطَ يده فبايَعْتُهُ وبايعه المهاجرون، ثمّ بايعتْهُ الأنصار، ونزونا على سعد بن عبادة.

فقال قائلٌ منهم: قتلتم سعد بن عبادة.

فقلتُ: قتلَ الله سعد بن عبادة.

قال عمر: وإنّا والله ما وجدنا في ما حضرنا من أمر، أقوى من مبايعة أبي‌بكر، خشينا إن فارقنا القومَ ولم تكن بيعةٌ أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإمّا بايعناهم على ما لا نرضى، وإمّا نخالفهم فيكونُ فساد.

فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين، فلا تُبايعُ هو، ولا الذي بايعه تَغِرَّةً أن يُقتلا[١].

هذه خطبة عمر بن الخطّاب يُخبر فيها عمّا وقع في السقيفة.

نقاطٌ في الخطبة

أقول:

إنّ هذه الخطبة تشتمل على مطالب، لابدّ من شرحها ومن البحث عنها بحثاً تفصيليّاً، لكونها مطالب مهمّة جدّاً، ولكن قبل الورود بشرح تلك المطالب، أُذكّركم بنقاط في هذه الخطبة:

النقطة الأُولى: ما هو سببُ هذه الخطبة؟

---

(١) صحيح البخاري: ٨ / ١٦٨ ـ ١٧٠.

قد ذكر عمر بن الخطّاب أنّ السبب لهذه الخطبة، ولطرح فكرة الشورى، هو قول القائلين لو قد ماتَ عمر لقد بايعنا فلاناً، فوالله ما كانت بيعة أبي‌بكر إلّا فلتة. هذا الكلام أغضبَ عمر بن الخطّاب، وأراد أن يخطب الناس في منى، إلّا أنّ عبدالرحمن بن عوف منعه من ذلك، واقترح عليه أن يطرح هذا الموضوع على أهل المدينة فقط.

أوّلاً: مَن هُم أُولئك الذين قالوا هذا الكلام في منى؟ هذا الكلام الذي بلغَ عمر وأغضبه؟

وثانياً: إنّ القائلين جماعةٌ مِن أعلام الصحابة، والمفروض أنّ أُمورَ الناس بيد الصحابة الكبار والناسُ تبعٌ لهم.

ثالثاً: كيف يتّهم هؤلاء الصحابة بالغصب؟

ورابعاً: لماذا غَضِبَ عمر بن الخطّاب من هذا الكلام؟

إنّهم ما كانوا يريدون أن يأخذوا الخلافة من عمر، وإنّما أرادوا أن يبايعوا مَن يحبّون أن يكون خليفةً لرسول الله صلّى الله عليه وآله مِن بعد عمر.

ولماذا غضب؟!

هل كان عمر يُريد الخلافة من بعده لشخص معيّن؟ وهل تمّت الخلافة لذلك الشخص مِن الآن ـ أي في حياة عمر حتى يصدق عنوان «الغضب»! أو تمّت الخلافة لذلك الشخص بعد عمر لكن من الآن حتّى يصدق عنوان الغصب؟ ومَن ذلك الشخص؟

هذه أُمورٌ لابدّ من التأمّل فيها، ومن الوصول إلى حقيقة الأمر، وإلّا فما الداعي لأن يغضب عمر، هؤلاء الصحابة قالوا نبايع فلاناً بعد عمر، أهذا أمرٌ

مُحرَّمٌ؟ هذا يصدق عليه عنوان الغصب؟ ويتّهم الصحابةَ بالغصب، والغصبُ مِمَّن؟ وهل تعيّن الشخص الذي سيخلفُ عمر من الآن حتّى يكون هؤلاء غاصبين لذلك الشخص؟ هذا أمرٌ لابدّ من التأمّل فيه، وهو جديرٌ إنصافاً بالتأمّل.

الأمر الثاني: في هذه الخطبة إبهاماتٌ متعدّدةٌ، يقول عمر: بلغني أنّ قائلاً منكم ـ أي من الصحابة ـ قائلاً يقول، مَن هذا القائل الذي قال لو مات عمر بايعنا فلاناً، مَن فلان؟ وماذا كانت القضيّة؟

حقيقة الأمر هي: أنّ أصحاب أمير المؤمنين في منى كانوا مجتمعين في مكان، فتذاكروا فيما بينهم أمر الخلافة، وأنّه كيف تمّت لأبي‌بكر وما كان يجب عليهم في ذلك الوقت، وما هي وظيفتهم بالنسبة إلى المستقبل، وفي النتيجة قالوا في ذلك المجلس، أنّه لو مات عمر لبايعنا فلاناً، وفلان هو عليٌّ.

أصحاب أمير المؤمنين قالوا بأنّ بيعة أبي‌بكر كانت فلتةً، بضم الفاء كما سيأتي.

أصحاب أمير المؤمنين هم الذين قالوا هذا الكلام: لو مات عمر لبايعنا فُلاناً ـ أي عليّاً ـ، وكأنّهم قد اعترفوا بالتقصير في حق الإمام، فعزموا على أن يتداركوا ذلك بالبيعة له بعد عمر.

طُرِحَ هذا الكلام بينهم، فنلقه أحدُ الجواسيس والعيون إلى عمر بن الخطّاب وكان سببَ غضبه.

هذا الذي أقولُهُ ليس من عندي، هذا ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» بشرح هذه القضيّة فإنّه جاء في مقدمته ما نصّه:

لم يُسمّ القائل ولا الناقل ـ الذي نقل الكلام إلى عمر ـ ثمّ وجدته في «الأنساب» للبلاذري[(١)] بإسناد قويٍّ من رواية هشام بن يوسف، عن مَعمر، عن الزهري بالإسناد المذكور في الأصل ـ أي بنفس السند المذكور في البخاري ـ ولفظه: قال عمر: بلغني أنّ الزبير قال. القائل مَن؟ الزبير. ماذا قال؟ بلغني أنّ الزبير قال: لو قد مات عمر بايعنا عليّاً.

يقول الحافظ ابن حجر: هذا أصحّ الروايات[(٢)].

إذاً، القائل هو الزبير، والذي يريدون أن يبايعوه بعد عمر هو عليّ عليه السلام.

لكنّ عمر لا يُريد هذا، عمر لا يُريد أن يبايع أحدٌ عليّاً مِن بعده، وإنّما يريدون الخلافة لغير عليٍّ مِن بعد عمر.

قال عمر ـ كما روى البخاري ـ: لقينا أو لقيَنا رجلانِ صالحان أو رجلين صالحين.

لم يذكر البخاري أو عمر نفسُهُ اسمَ الرجلين.

قال الحافظ ابن حجر: هما عويم بن ساعدة ومعن بن عَدي أو عُدي[(٣)].

ثمّ قال ابن حجر: وأمّا القائلُ: قتلتُم سعداً، فلم أعرفهُ[(٤)].

لم يعرفه حقيقةً أو أخفاهُ، إنّ القائل هو من الأنصار، وقد أجابه عمر بقوله: قتل الله سعداً إنّه نافقَ.

---

(١) أنساب الأشراف: ٢ / ٢٦١ ـ ٢٦٢، أمر السقيفة.

(٢) هدي الساري: ١ / ٣٣٨.

(٣) فتح الباري: ١٢ / ١٥١.

(٤) هدي الساري: ٣٣٨.

قال الحافظ ابن حجر: ووقع في رواية ابن إسحاق أنّ من قال ذلك كان أكثر من واحد[(١)].

الذين قالوا بأنّه لو مات عمر لبايعنا عليّاً هم أكثر مِن واحد، أي ليس الزبير وحده، ولذا وجدتُ في بعض الروايات أنّ القائل هو عمّار، يظهر أنّ القائلين هذا القول هم كُلّ الحاضرين في المجلس، وهذا كان رأي أصحاب أمير المؤمنين، وكانوا قد عزموا على أن يبايعوا عليّاً بعد عمر، فلا تصل النوبة لغير عليّ عليه السلام.

ثم إنّ الحافظ القسطلاني في شرح البخاري نقل كلام ابن حجر العسقلاني، ذاك قسطلاني وهذا عسقلاني، القسطلاني له شرح اسمه «إرشاد الساري إلى صحيح البخاري» نقل القسطلاني كلام العسقلاني، ووافقه على ما قال[(٢)].

وأمّا بعض الشُرّاح الآخرين لـ «صحيح البخاري» كالعيني والكرماني، فقد راجعتُ هذين الشرحين في وقت سابق، وليس في هذين الكتابين ذكرٌ لهذه المطالب أصلاً، وقد تركوا هذا الخبر على ما فيه من الإبهامات.

إذاً عرفنا سبب هذه الخطبة، وعرفنا مواضع الإبهام، وهذا الإبهام ممّن؟ مِنْ نفس البخاري، أو من الذين رووا كتاب البخاري، أو من غير هؤلاء؟ الله العالم.

ثمّ، ماذا كان في السقيفة؟

المقدار الذي نقله لنا عمر بن الخطّاب، هو أنّ جمعاً من الأنصار، وفيهم سعد بن عبادة، اجتمعوا في سقيفتهم للتداول في أمر أو أُمور تخصُّهم، وكان

---

(١) فتح الباري: ١٢ / ١٤٦.

(٢) إرشاد الساري: ١٠ / ٢٣.

جمعٌ من الأنصار في المسجد، وحول بيت النبيّ صلّى الله عليه وآله وجمعٌ منهم في بيوتهم، وكذلك المهاجرون، وأمّا أهل البيت عليهم السلام وعلى رأسهم أمير المؤمنين، فكانوا مشغولين بتجهيز النبيّ صلّى الله عليه وآله.

فلمّا أخبرَ الرجلان الشيخين باجتماع القوم في السقيفة، أسرعا إلى هناك، وأخذا معهما أباعبيدة بن الجرّاح، فطُرحت هناك مسألةُ الإمامة والخلافة لرسول الله، فلم يكن بينهم لا الاستدلال بشيء من الكتاب، ولا الاستدلال بشيء من السنّة، ولا الاستدلال بشيء من السيرة النبويّة، ولا الاستدلال بشيء من الأحكام العقليّة، وإنّما كان اللَّغطُ، والسَّبُّ، والشَّتمُ، والتهديدُ بالقتل، حتّى قال عمر: نزونا على سعد بن عبادة ـ أي كانوا يدوسونه بأرجلهم ـ وقد أوشك سعد بن عبادة على أن يموتَ على أثر هذا اللغط الذي وقع بين هؤلاء المهاجرين الثلاثة والأنصار، أو ما وقع بين الأنصار والأنصار، بعد أن أوقع المهاجرون النفاق بين الأنصار.

وفي هذه الظروف قال عمر، فقلت: أبسط يدك يا أبابكر، فبسط يده فبايعتُهُ.

إذاً لم يكن هناك أيُّ مشورة، لم يكن هناك اتفاق فيما بين القوم، لم يكن هناك أيُّ استدلال يقتضي تقدّم أحد من القوم على غيره. أبداً وأبداً.

ومِن هُنا قال علماء القوم، وراجعوا أنتم كتبهم، سترونهم يصرّحون بأنّ خلافة أبيبكر وبيعته إنّما انعقدت ببيعة عمر بن الخطّاب وحده(١).

---

(١) مآثر الإنافة: ١ / ٤٤، حدائق الأنوار: ٤٠١.

يقولون بأنّ الصحابة بايعوه بعد ذلك، ولكن كيف كانت بيعة الصحابة؟ وما هي الظروف التي حملتهم على البيعة؟

وقد ثبت أنّ جماعةً من الصحابة اعترضوا، فهُدِّدُوا بالقتل.

وثبت أنّ سعد بن عبادة وبعض اهله لم يبايعوا أصلاً.

وثبت أنّ الزهراء الطاهرة ماتت ولم تبايع أبابكر.

وروى البخاري أنّ أمير المؤمنين بايع بعد موت الزهراء[١]، ولكن كيف كانت بيعته؟ ولقد هُدِّدَ بالقتل والسيف على رأسه، قالوا له: بايع وإلّا تُقتَل.

ولذا قال أصحاب عليٍّ في بيعة أبي‌بكر: كانت فُلتة، أي انفلتَ الأمر من أيدينا، أي ضاعت الفرصةُ، أي قد قصّرنا في ذلك الوقت، ونُريد ألّا نُقصّر هذه المرّة، نُريد هذه المرّة أن نُبايع عليّاً، فلا يتكرّر التقصير منّا.

فالكلمة هي فُلتة، وليست فَلتة، وسأذكر لكم المصادر المثبتة لهذا المعنى أوّلاً، وثانياً: مقتضى القضيّة ومقتضى سياق الكلام أن تكون الكلمة بمعنى الانفلات، لو قد مات عمر بايعنا عليّاً، وقد كانت بيعة أبي‌بكر فُلتةً، كلمة فُلتة بضم الفاء بمعنى الإنفلات، يقولون: إنفلت الأمرُ مِن أيدينا، ولا نُريد أن يتكرّر هذا بعد عمر.

فخلاصة الكلام أنّ بيعة أبي‌بكر لم تكن بنصٍّ من الله، لم تكن بنصٍّ من الرسول، لم تكن بحكم العقل مِن باب الأفضليّة، ولم تكن بالشورى، ولم تكن

---

(١) صحيح البخاري: ٥ / ١٣٩ ـ ١٤٠.

بالاختيار من الأُمّة، ولذا ثبت عنه قوله في المصادر المعتبرة: أقيلوني أقيلوني فلستُ بخيركم.

هذا مُلخّص ما كُنّا بصدده فيما يتعلّق بكيفيّة البيعة لأبي‌بكر، إنّها كيف تمّت؟ وأين تمّت؟ ومتى تمّت؟ وبواسطة مَن تمّت؟ وفي أيّ مكان تمّت؟

هذا مُلخّص ما وقع في السقيفة، ولكنّ البحث عن السقيفة يطول.

تبقى المطالب الأُخرى التي أشرتُ إليها، هذه المطالب الموجودة في الخطبة لابدّ مِن بيانها، والبحث حولها، إن شاء الله، في مجالسنا الآتية، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

المحاضرة الثالثة عشرة ـ الأربعاء ١ شعبان ١٤٣٩ هـ، الموافق ١٨ أبريل ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، ولا إله إلّا هو الرحمن الرحيم، الواحد الأحد، الحيّ القيّوم، السميع البصير، والصّلاة والسّلام على خير خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطاهرين.

وبعدُ، فلقد عرفنا وعلمنا بأنّ القائلين «لو قد مات عمر لبايعنا عليّاً» هم أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّهم كانوا ينتظرون موت عمر حتّى يبايعوا عليّاً لكي يعيدوا الحقّ إلى أهله.

إنّهم كانوا يتأسّفونَ مِن عدمِ صمودهم على هذه العقيدة، أو عدم مساعدة الظروف لذلك.

ولذا قالوا كانت بيعة أبيبكر فُلتة، أي قد انفلتَ الأمر مِن أيدينا في ذلك الوقت، ولا نسمح لأن يتكرّر ذلك بأن يُبايع غير أمير المؤمنين عليه السلام.

ومِن هنا يتعيّن أن تكون الكلمة بضمّ الفاء ـ أي فُلتة ـ والمعنى انفلاتُ الشيء، انفلاتُ الشيء من الشيء.

وقد نقل الحفّاظ ذلك عن «أشهب» كالبدر الزركشي في كتاب «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»[١]، وابن حجر العسقلاني في كتاب «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»[٢] وقد نقلوا عن أشهب أنّ الفتح غلطٌ، وأشهب إمامٌ كبيرٌ مِن كبار فقهاء المعاصرين للبخاري ومُسلم.

وعلى القراءة المشهورة ـ وهي الفتح ـ فقد فسّروا الكلمة بما يُندَمُ عليه.

وهذا أيضاً يُناسب قصد أصحاب أمير المؤمنين، فقد كانوا نادمين على البيعة لأبي‌بكر، وإن كانوا مكرهين عليها، وقد ذكروا بترجمة أشهب ـ وهو ابن عبدالعزيز القيسي المصري ـ أنّه كان فقيهاً حسنَ الرأي والنظر[٣].

وتلخّص أنّ بيعة أبي‌بكر وخلافته لم تكن بنصٍّ من الله ورسوله، ولم تكن لكونه الأفضل بعد رسول الله، ولم تكن بمشورة من أهل الحلّ والعقد، وإنّما كانت فُتلة أو كانت فَلتة يُندمُ عليها.

وإنّما طُرحت فكرة الشورى للحيلولة دون ما قصده هؤلاء القوم.

كلمة حول الشورى

وأمّا الشورى فلا تُثبتُ لأحد إمامةً أو خلافةً وولايةً أبداً، وسنتكلّم حولها بالتفصيل، ونكتفي هنا بكلمةٍ عنها، فنقول:

---

(١) التنقيح: ١٢١٧.

(٢) فتح الباري: ١٢ / ١٤٧.

(٣) تهذيب الكمال: ٣ / ٢٩٧.

إنّ الإمامة لا تثبت عن طريق الشورى؛ لأنّ الآيتين في الكتاب الكريم لا علاقة لهما بالإمامة والولاية أصلاً.

أمّا الآية الأُولى، ففي سورة آل عمران، قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[١].

ففي هذه الآية أمرٌ بالعفو لمن فرّ من ميدان الحرب، ودلالةٌ على المشورة مع الأصحاب مِن باب تأليف قلوبهم.

وهي صريحةٌ في أنّ القرار الأخير والعزم على الأمر للنبيّ صلّى الله عليه وآله، وقد أكّدت التفاسير وغيرها ما ذكرناه في معنى الآية.

فعن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «أما إنّ الله ورسولَهُ يغنيان عنهما لكن جعلها الله رحمةً لأُمّتي»[٢].

وفي «تفسير الطبري»[٣]، وابن أبي‌حاتم[٤]، وغيرهما[٥]، في هذه الآية: أمرَ الله عزّ وجلّ نبيّه صلّى الله عليه وآله أن يشاور أصحابه في الأُمور، وهو يأتيه

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٢) فيض القدير: ٥ / ٤٤٣، شرح الزرقاني على المواهب: ٥ / ٣٧٢.

(٣) تفسير الطبري: ذيل الآية ﴿وشاورهم﴾: ٦ / ١٨٨.

(٤) تفسير ابن أبي‌حاتم: ٨٠٢.

(٥) إمتاع الأسماع: ٢ / ٢٧٩، الدرّ المنثور: ٢ / ٣٥٨ و....

وحيُ السماء، لأنّه أطيب لأنفس القوم، وإنّ القومَ إذا شاور بعضهم بعضاً وأرادوا بذلك وجه الله عزم لهم على أرشده.

وقال جماعةٌ من المفسّرين والمحدّثين، كالبيهقي[(١)]، والعسقلاني[(٢)]، والزمخشري[(٣)]، والثعلبي[(٤)]، وغيرهم[(٥)]: قد علم الله أنّه ما به إليهم حاجة، ولكن أراد الله أن يستنّ به من بعده، بأن تكون الشورى سنّةً بين الناس.

وقال الرازي: ليقتديَ به غيره في المشاورة، ويصير سنّةً في أُمّته[(٦)].

وقال الشوكاني في تفسير الآية: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ أي الذي يرد عليك، أيُّ أمر كان ممّا يُشاورُ في مثله.

ثمّ قال: والمراد هنا المشاورة في غير الأُمور التي يردُ الشرع بها[(٧)]، أمّا الأُمور التي يردُ الشرعُ بها فلا حاجة إلى المشورة، على النبيّ صلّى الله عليه وآله أن يعمل بما ينزل عليه من السماء.

والآية الثانية، في سورة الشورى، قال تعالى: ﴿**فَمَا أُوتِيتُم مِن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِندَ الله خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَالَّذِينَ**

---

(١) معرفة السنن والآثار: ١٤ / ٢٢٨.

(٢) فتح الباري: ١٣ / ٣٤٠.

(٣) الكشّاف: ١ / ٤٣٢.

(٤) تفسير الثعلبي: ٣ / ١٩١.

(٥) تفسير ابن المنذر: ٢ / ٤٦٧.

(٦) تفسير الرازي: ٩ / ٦٦.

(٧) فتح القدير: ١ / ٣٩٣.

يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَالَّـذِينَ اسْـتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[1].

وهذه الآية إنّما جاءت لتذكر أوصاف المؤمنين وما ينبغي أن يكونوا عليه فيما بينهم، ومن جملة ذلك المشورة.

ولذا كان النبيّ صلّى الله عليه وآله ربّما شاور بعض أصحابه، وكذا الصحابة فيما بينهم، وهذه سيرةُ المؤمنين، بل كلّ العقلاء في كلّ زمان خاصّةً في الأُمور المهمّة.

وما أكثر الأحاديث عن النبيّ وأهل بيته الطاهرين في الحثّ على المشاورة في الأُمور وعدم الاستبداد بالرأي.

إذاً، لا دلالة في الآيتين على ثبوت الإمامة لأحد عن طريق الشورى، كما لا يوجدُ حديثٌ عن النبيّ في ذلك.

بل لقد تقدّم أنّ تعيين الإمام بيد الله، ولا طريق إلّا النّص.

الخلفاء والشورى

ثمّ إنّ الخلفاء أنفسهم لم يكونوا يرون الشورى أو الاختيارَ من الأُمّة طريقاً للإمامة والخلافة.

أمّا أمير المؤمنين عليه السلام فقد قال عن الشورى: «فيا لله وللشُّورى، متى اعتَرَضَ الرَّيبُ فيَّ مع الأوّل منهم، حتّى صررتُ أُقرنُ إلى هذه النظائر»[2].

---

(١) سورة الشورى: الآيات ٣٦ ـ ٣٨.

(٢) علل الشرائع: ١ / ١٥١.

فالشورى لم تكون مقبولةً عند أمير المؤمنين عليه السلام فيما يتعلّق بأُمور الإمامة والولاية والخلافة.

ولذلك قال:

إن كنتَ بالشورى مَلِكتَ أُمورَهم فكيف بهذا والمشيرونَ غُيَّبُ[(١)]

هذا بالنسبة إلى أمير المؤمنين.

أمّا أبوبكر، فلم تكن خلافته بالاختيار من الصحابة، ولا بالشورى من أهل الحلّ والعقد كما عرفنا ذلك، كما أنّه لم يشاور أحداً في وصيّته لعمر من بعده، بل إنّ الوصيّة كتبها عبدالرحمن بن عوف أو عثمان ـ كما في المصادر[(٢)] ـ بل إنّ غير واحد من أعلام الصحابة دخلوا عليه وأعلنوا عن مخالفتهم لولاية عمر كما سنذكر ذلك.

وأمّا عمر، فلم يكن يرى الشورى أصلاً، فقد نقلوا عنه قوله: لو كان أبوعبيدة حيّاً لولّيتُهُ.

هذا في «مسند أحمد»[(٣)] وغيره من المصادر[(٤)].

وكان يقول: لو كان سالم مولى أبيحذيفة حيّاً لولّيته.

---

(١) الصراط المستقيم: ١ / ٦٧.

(٢) تاريخ الطبري: ٣ / ٤٢٨، الكامل في التاريخ: ٢ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٣) مسند أحمد بالحاشية: ٣ / ٢١٩.

(٤) أنساب الأشراف: ١١ / ٧٠.

هذا في «الطبقات الكبرى»[١]، وغيره من المصادر[٢].

وكان يقول: لو كان معاذ بن جبل حيّاً لولّيتُهُ.

هذا في «مسند أحمد»[٣]، و«الطبقات»[٤]، وغيرهما من الكتب[٥].

إذاً، لم يكن يرى الشورى، بل كان يتمنّى وجود أحد هؤلاء لأن يكون خليفةً من بعده.

ثمّ إنّ كبار الصحابة لمّا علموا بوصيّةِ أبي‌بكر، قالوا له: أتستخلف علينا فظّاً غليظاً، لو قد ملكنا كان أفظَّ وأغلظ، فما تقول لربّك إذا لقيته.

وقد كان هذا رأي معشر المهاجرين، وقد ذكرت المصادر طلحة، وعليّاً عليه السلام بالخصوص.

تجد هذه الأخبار في كتاب «الخراج» للقاضي أبي‌يوسف[٦]، كتاب «المصنَّف» لابن أبي‌شيبة[٧]، «الطبقات الكبرى»[٨]، «تاريخ الطبري»[٩]، كتاب «الرياض

---

(١) الطبقات الكبرى: ٣ / ٣٤٣.

(٢) الرسائل السياسية: ١ / ٤٦٨.

(٣) مسند أحمد بالحاشية: ١ / ٢٦٤.

(٤) الطبقات الكبرى: ٣ / ٥٩٠.

(٥) تفسير النسفي: ٢ / ٢٤٠.

(٦) الخراج: ١١.

(٧) المصنّف: ٦ / ٣٥٨.

(٨) الطبقات الكبرى: ٣ / ٢٧٤.

(٩) تاريخ الطبري: ٣ / ٤٣٣.

النـضرة»[١]، كـتاب «الفـائق فـي غـريب الحـديث»[٢]، كـتاب «النـهاية فـي غـريب الحديث»[٣]، كتاب «إعجاز القرآن» للباقلّاني[٤]. وفي غـير هـذه الكـتب تـجد هـذه الأخبار ـ أي دخول الصحابة على أبيبكر واعتراضهم على تولية عمر من بعده ـ.

وأمّا عثمان، فما كانت خلافتُهُ إلّا بـقرار سـابق، ولنـا عـلى ذلك شـواهـد عديدة، منها:

ما ورد في «طبقات ابن سعد» وغيره، مِن أنّ سعيد بن العاص أتى عـمر يستزيده في داره بالبلاط، وخطّط مع أعمامه مع رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقال عمر: صلِّ معي الغداةَ وغَبِّشْ، ثمّ أذْكِرْني حاجتك، قال: ففعلتُ حتّى إذا هو انصرف قلت: يا أمير المؤمنين، حاجتي التي أمرتني أن أذكرها لك، قال: فوثب معي، ثمّ قال: امض نحو داركِ حتّى انتهيتُ إليها فزادني، وخَطَّ لي برجله، فقلت: يا أمير المؤمنين، زِدني، فإنّه نَـبتتْ لي نـابتةٌ مـن ولد وأهـل، فـقال: حسـبُك، وأختبئُ عندك أن سيلي بعدي من يصلُ رحمكَ ويقضي حاجتك. قال: فمكثت خلافة عمر بن الخطّاب حتّى استُخلِفَ عثمان، فوصلني وأحسن وقضى حاجتي وأشركني في أمامنته[٥].

---

(١) الرياض النضرة: ١ / ٢٦٠.

(٢) الفائق: ١ / ١٠٠.

(٣) النهاية: ١ / ٧٦.

(٤) إعجاز القرآن: ١ / ١٣٨.

(٥) الطبقات الكبرى: ٥ / ٣١.

فكان يطلبُ من عمر أن يعطيه مقدار من الأرض لوسّع داره فأعطاه مقداراً فاستزاده الرجل، قال: اصبر فإنّ ابن عمّك عثمان سيلي من بعدي، وسيعطيك ما تريد، وهذا ما كان بعد عمر.

ـ ومنها ما كان في مجلس الشورى، فإنّ من دَرَسَ القضيّة ونظر في خبرها بدقّة علم أنّ خلافة عثمان بعد عمر كانت مقرّرة بينهم مِن قبل، وذلك أنّه جعلها شورى بين ستّة من الأصحاب فقط، وجعل الأمر إلى عبدالرحمن بن عوف، وأمر بضرب رقاب مَن يخالف منهم، وحدّد الأمر ثلاثةَ أيّام فقط، فمضى أمير المؤمنين إلى العبّاس، وقال له: عدلتَ عنّا لأنّ سعداً لا يخالف عبدالرحمن، لأنّه ابن عمّه، وعبدالرحمن صهرُ عثمان، فلا يختلفون، فيوليها أحدُهم الآخر.

ثمّ إنّ عبدالرحمن جمع القوم بعد أن أخرج نفسه عن الخلافة، فدعا أمير المؤمنين فقال له: عليك عهدُ الله وميثاقه، لتعملنّ بكتاب الله وسنّة رسوله، وسيرة الخليفتين من بعده، فقال عليّ: أعملُ بمبلغ علمي وطاقتي. فدعا عبدالرحمن عثمان، وقال له بمثل ذلك، فقال: نعم، فبايعه عبد الرحمن.

فقال عليٌّ لعثمان: ليس هذا أوّلُ يوم تظاهرتم فيه علينا، فصبرٌ جميلٌ، والله المستعان على ما تصفون، والله ما ولّيتَ عثمان إلّا ليردّ الأمرَ إليك، والله كلَّ يوم في شأن.

وهدّد عبدالرحمن الإمام عليه السلام بالقتل لمّا تلكّأ عن البيعة، قائلاً له: يا علي، لا تجعل على نفسك حجّةً ودليلاً، بايع وإلّا كنتَ مُتّبعاً غير سبيل المؤمنين، وأنفذنا فيك ما أُمرنا به.

والحقيقةُ هي أنّه لمّا قرّروا أن لا تجتمع النبوّةُ والإمامةُ في بيت واحد، تعاهدوا على أن يتداولوا الحكم فيما بينهم، فجعلوه في تيم ثمّ عديٍّ، ثمّ بني أُميّة، وكان قد تقرّر بينهم أن يكون الحكم بعد بني أُميّة وعثمان لعبدالرحمن بن عوف من بني زُهرة، ولذا لمّا بلغ عمر قول أصحاب أمير المؤمنين غضب وهدّد بالقتل، وقد كان لعبدالرحمن بن عوف دورٌ في جميع الأدوار في تولية أبي‌بكر عمر بن الخطّاب، وفي تولية عمر عثمان بن عفّان، ولكن بني أُميّة وعثمان أرادوا بقائهم على الحكم واستمراره فيهم، فغضب عبدالرحمن بن عوف، وهاجر عثمان وماتَ مُهاجراً له.

مات عبدالرحمن بن عوف مهاجراً لعثمان على أثر هذا الذي ذكرناه؛ لأنّ بني أُميّة خانوا العهد، وخالفوا الوعد، وكان القرار أن يكون الحكمُ لبني زهرة من بعد بني أُميّة.

فغضب عبدالرحمن بن عوف، وهاجر عثمان، ومات مهاجراً له، وغضب طلحة، والزبير، وعائشة، وجماعةٌ آخرون، وقاموا ضدّ عثمان حتّى قتلوهُ واغتنمها معاوية.

وتلخّص أنّ عمر إنّما طرح فكرة الشورى للحيلولة دون بيعة الناس لأمير المؤمنين من بعده، وللإبقاء على ما تعاقدوا عليه من قبل.

وهذا مجملُ خبر السقيفة، وبيعة أبي‌بكر بواسطة عمر، ومجمل قضيّة الشورى والاختيار في مسألة الإمامة والخلافة.

وسيأتي البحث عن هذه الأُمور بالتفصيل، تحت عنوان (أُسس المذاهب السنيّة) إن شاء الله تعالى.

فتلخّص أنّ خلافة أبي‌بكر لم تكن بنصّ من الله ورسوله، ولم تكن بحكم العقل مِن باب الأفضليّة، ولم تكن بالشُّورى، ولم تكن بالاختيار، وإنّما كانت خلافةُ أبي‌بكر ببيعة عمر الخطّاب وحده. وأمّا بيعة سائر الناس فقد كانت بالقهر والغلبة، كما سيأتي مفصّلاً إن شاء الله.

البحث الرابع ـ في تحريف القرآن

ولا أدري لماذا طرح عمر في مقدّمة خطبته آية الرجم وآية الرغبة؟ لماذا طرح قضيّة هاتين الآيتين؟ وأنّ هاتين الآيتين كانتا من القرآن الكريم، ويُقرآن في زمن رسول الله، ثمّ أُسقطتا من القرآن الكريم.

ما أدري لماذا طرح هذا في مقدّمة الخطبة؟ ولم يتعرّض الشُرّاح لسبب طرح هذه القضيّة وربطها بموضوع الخطبة.

ولكنّ القول بتحريف القرآن ونقصانه مرويٌّ عن عمر وجماعة من أعلام الصحابة في أصحّ كتب أهل السنّة، وهل كانوا يعتقدون بذلك حقيقةً؟! الله العالم.

آياتٌ

أمّا آية الرجم، فقد روى البخاري[١] ومسلم[٢] وأحمد بن حنبل[٣] ومالك بن أنس[٤]، وغيرهم[٥]، عن عمر بن الخطّاب، أنّه كان يرى أنّها آيةٌ من

---

(١) صحيح البخاري: ٨ / ١٦٩.

(٢) صحيح مسلم: ٣ / ١٣١٧ ح ١٦٩١.

(٣) مسند أحمد: ١ / ٤٥١.

(٤) موطأ مالك: ٢ / ٨٢٤ ح ١٠.

(٥) الإتقان في علوم القرآن: ١ / ٢٠٦.

القرآن حقيقةً وكان يريد كتابتها في القرآن، ولم يكن عمر وحده، فقد رووا ذلك عن أُبيّ بن كعب، وعائشة، وخالة أبيأُمامة بن سهل[١].

وأمّا الآية الأُخرى «لا ترغبوا عن آبائكم إلى آخرها» فقد رووا عن ابن عبّاس، وزيد بن ثابت كذلك، كما في «مسند أحمد»[٢] وغيره[٣].

ولكنّ الآيات التي زعموا سقوطها من القرآن أكثر وأكثر.

ففي «صحيح مسلم»: بعث أبوموسى الأشعري إلى قُرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرؤوا القرآن، فقال لهم: أنتم خيار أهل البصرة وقرّاؤهم فاتلوه ولا يطولنَّ عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب مَن كان قبلكم، وإنّا كنّا نقرأ سورةً كنّا نُشبّهها في الطّول والشدّة ببراءة فأُنسيتُها، غير أنّي قد حفظتُ منها: لو كان لابن آدم واديان مِن مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب[٤].

ولم يكن أبوموسى يرى كون هذا من القرآن، لم يكن وحده، وإنّما رووه عن زيد بن أرقم[٥]، وعن أبيواقد الليثي[٦]، وجابر بن عبدالله الأنصاري[٧]،

---

(١) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٥٨، سنن إبن ماجة: ١ / ٦٢٥ ح ١٩٤٤، الإتقان في علوم القرآن: ٣ / ٨٢.

(٢) مسند أحمد: ١ / ٤١٤ ـ ٤١٥ ح ٣٣١.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٣ / ٨٣ ـ ٨٤.

(٤) صحيح مسلم: ٢ / ٧٢٦.

(٥) الدرّ المنثور: ١ / ٢٥٧.

(٦) الإتقان: ٣ / ٨٣.

(٧) الدرّ المنثور: ١ / ٢٥٧.

وبُريدة[١]، وأُبيّ بن كعب[٢]، وعبدالله بن مسعود[٣]، مُضافاً إلى أنّ السورة كانت سورة مُطوّلة، هي في الطول والشدّة تُشبه سورة البراءة.

فأين تلك السورة؟ وأين هذه الآية؟ وقد رووا أنّها كانت من القرآن الكريم، رووا هذا عن جماعة من الصحابة كما ذكرنا.

وروى الحافظ السيوطي عن عمر بن الخطّاب وعبدالرحمن بن عوف: نزول «إن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة» وأنّ ذلك قد أُسقط فيما أُسقط من القرآن، هكذا بنصّ الحديث: إنّ ذلك قد أُسقط فيما أُسقط من القرآن[٤].

وقال الحافظ السيوطي: أخرج عبدالرزّاق، وسعيد بن منصور، وإسحاق ابن راهويه، وابن المنذر، والبيهقي، أخرج كلّ هؤلاء: مرّ عمر بن الخطّاب بغلام وهو يقرأ في المصحف: «النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أُمّهاتهم وهو أبٌ لهم». فقال: يا غلام، حُكَّها، فقال: هذا مصحف أُبي، فذهب إليه فسأله ـ أي ذهب عمر إلى أُبي فسأله عن هذه الآية «وهو أبٌ لهم»، وهذه الكلمة غير موجودة في القرآن الكريم في هذه الآية، فذهب إليه فسأله ـ فقال أُبيّ لعمر: إنّه كان يُلهيني القرآن ويُلهيكَ الصفق بالأسواق[٥].

---

(١) مسند البزار: ١٠ / ٣١١.

(٢) الدرّ المنثور: ٨ / ٥٨٦.

(٣) محاضرات الأُدباء: ٢ / ٤٤٨.

(٤) الإتقان: ٣ / ٨٤.

(٥) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٦٧.

وماذا كان يبيع عمر الخطّاب في الأسواق؟ وماذا كان يشتري؟ راجعوا رجاءً!

ورواه عن الفريابي، وابن مردويه، والحاكم، والبيهقي في سننه عن ابن عبّاس[١].

وروى السيوطي أيضاً عن ابن أبي‌حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، أنّ عبدالله بن مسعود كان يقرأ: «وكفى الله المؤمنين القتال بعليّ بن أبي‌طالب»[٢].

وروى ابن حجر العسقلاني[٣]، والحافظ السيوطي[٤] أنّ عائشة وحفصة كانتا تقرءان الآية: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر». وهذا في «مسند أحمد»[٥]، و«الموطّأ»[٦]، و«صحيح مسلم»[٧]، و«مسند أبي‌يعلى»[٨]، و«سنن البيهقي»[٩]، و«سنن الترمذي»[١٠]، وغير هذه الكتب[١١].

وأخرج ابن ماجة عن عائشة: لقد نزلت آية الرجم ورضاعةُ الكبير عشراً،

---

(١) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٦٧.

(٢) المصدر: ٦ / ٥٩٠.

(٣) فتح الباري: ٨ / ١٩٧.

(٤) الدرّ المنثور: ١ / ٧٢١ ـ ٧٢٢.

(٥) مسند أحمد: ٤٠ / ٥٠٥، ٤٢ / ٢٨١.

(٦) الموطّأ: ١ / ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٧) صحيح مسلم: ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٨) مسند أبي‌يعلى: ١٣ / ٥٠.

(٩) السنن الكبرى: ١ / ٦٧٧ ـ ٦٧٨.

(١٠) سنن الترمذي: ٥ / ٩٠.

(١١) تفسير الشافعي: ١ / ٤١٢، مصنّف عبدالرزّاق: ١ / ٥٧٨.

ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله صلّى الله عليه وآله وتشاغلنا بموته دخل داجنٌ فأكلها[١].

هاتان الآيتان أكلهُما الداجن!

هذا طرفٌ ممّا ورد عندهم في الآيات.

سورٌ

ورووا عن الصحابة بالنسبة إلى بعض السور، فمثلاً في سورة الأحزاب، أخرج عبدالرزّاق[٢]، والطيالسي[٣]، وسعيد بن منصور[٤]، وعبدالله بن أحمد[٥]، وابن منيع[٦]، والنسائي[٧]، وابن المنذر[٨]، وابن الأنباري[٩]، والدارقطني[١٠]، والحاكم[١١]، وصحّحه وابن مردويه[١٢]، والضياء المقدسي[١٣]،كلّهم رووا عن زرّ،

---

(١) سنن ابن ماجة: ١ / ٦٢٥ ـ ٦٢٦.

(٢) المصنّف: ٧ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٣) مسند أبي‌داود: ١ / ٤٣٦.

(٤) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٨٨.

(٥) المسند: ٣٥ / ١٣٤.

(٦) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٨٨.

(٧) السنن: ٦ / ٤٠٨.

(٨) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٨٨.

(٩) المصدر.

(١٠) المصدر.

(١١) المستدرك: ٤ / ٤٠٠.

(١٢) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٨٨.

(١٣) الأحاديث المختارة: ٣ / ٣٧١.

قال: قال لي أُبيّ بن كعب: كيف تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كم تعدّها؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية. فقال أُبي: قد رأيتُها وإنّها لتعادل سورة البقرة أو أكثر من سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم» فرُفِعَ منها ما رُفِعَ.

تأمّلوا في كلمة: رفع منها ما رفع.

وكذا رووا عن حذيفة، وعائشة، في سورة الأحزاب[١].

وكذا في سورة التوبة، فعن ابن أبي‌شيبة[٢]، والطبراني[٣]، وأبي‌الشيخ الأصفهاني[٤]، والحاكم[٥]، وابن مردويه[٦]، وغيرهم[٧]، عن حذيفة بن اليمان، قال: التي تسمّونَ سورة التوبة هي سورةُ العذاب، والله ما تركت أحداً إلّا نالت منه، ولا تقرؤون منها ممّا كنّا نقرأ إلّا ربعها.

وعن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس: هذه السورة هي الفاضحة، ما زالت تنزلُ ومنهم حتّى ظننّا أن لن يبقى منّا أحدٌ إلّا ذُكِرَ فيها[٨].

---

(١) الدرّ المنثور: ٦ / ٥٦٠.

(٢) المصدر: ٤ / ١٢٠.

(٣) المعجم الأوسط: ٢ / ٨٦.

(٤) الدرّ المنثور: ٤ / ١٢٠.

(٥) المستدرك: ٢ / ٣٦١.

(٦) الدرّ المنثور: ٤ / ١٢٠.

(٧) مجمع الزوائد: ٧ / ٢٨.

(٨) الدرّ المنثور: ٤ / ١٢٠.

وروي مثل هذا القول عن عمر بن الخطّاب أيضاً[١].

وأمّا قضيّة إنكار ابن مسعود المعوّذتين، فمشهورةٌ جدّاً[٢]، وهي من المعضلات التي لا يوجد لها الحلُّ الصحيحُ المقبول.

الآراء في أحاديث التحريف

أمّا نحن، فنرى بطلان جميع هذه الآثار، والآراء، والأقوال، وعلى بطلان هذه الأخبار الناطقة بنقصان القرآن وتحريفه جماعةٌ من أكابر أهل السنّة، كلّهم كذّبوا هذه الأحاديث، مع كونها في الصحاح وغير الصحاح بالأسانيد المعتبرة، من هؤلاء:

- الزمخشري[٣].
- الباقلّاني[٤].
- ابن الأنباري[٥].
- أبوحيّان الأندلسي[٦].
- و صاحب «المنار»[٧].

كلّهم يقولون بأنّ هذه الأحاديث باطلة.

---

(١) البحر المحيط: ٥ / ٥٣٤.

(٢) مصنّف ابن أبي‌شيبة: ٦ / ١٤٧، مسند أحمد: ٣٥ / ١١٦ ح ٢١١٨.

(٣) الكشّاف: ١ / ٥٩٠.

(٤) نكت الإنتصار: ١٢٧.

(٥) الإتقان: ٢ / ٣٢٩.

(٦) البحر المحيط: ٤ / ١٣٤.

(٧) تفسير المنار: ٦ / ٤٧٨.

وأمّا غير هؤلاء من علماء القوم، فقد اضطربت أقوالهم، وتحيّرت أفهامهم؛ لأنّ تلك الأحاديث في الصحاح والمسانيد، وبأسانيد معتبرة، وهي عن الصحابة الكبار، وهم يقولون بعدالة الصحابة أجمعين، ولأنّها كثيرة عدداً، وواضحة دلالةً ولأنّ رواة هذه الأحاديث أئمّةٌ كبار، يعتمدون على أنظارهم وأخبارهم في سائر المسائل.

وهذا عدا ما رووه عن بعض الصحابة، كعثمان نفسه مِن وجود اللحن والغلط في القرآن(١).

أمّا الذين التزموا برواية الصحيح، فيجوز نسبة القول بالتحريف إليهم بكلّ سهولة، كالبخاري، ومسلم، وأرباب الصحاح الستّة، وأحمد بن حنبل.

وأمّا غير أصحاب الكتب، فقد صرّح بعضهم بوقوع التحريف في القرآن، أخذاً بتلك الأحاديث والآثار، وهم من علماء الحديث والفقه والتفسير والكلام، وإليك بعض النصوص في هذا الموضوع:

قال الرافعي ما نصّه: فذهب جماعةٌ من أهل الكلام، ممّن لا صناعة لهم إلّا الظنّ والتأويل واستخراج الأساليب الجدليّة من كلّ حُكم وكلّ قول ـ ذهبوا ـ إلى جواز أن يكون قد سقط عنهم من القرآن شيءٌ، حملاً على ما وصفوا من كيفيّة جمعه(٢).

وقال القرطبي: قال أبوعُبيد: وقد حُدِّثتُ عن يزيد بن زُريع، عن عمران ابن جرير، عن أبيمجلز، قال: طعن قومٌ على عثمان بحمقهم جمعَ القرآن، ثمّ

---

(١) تاريخ المدينة لابن شيبة: ٣ / ١٠١٣.

(٢) إعجاز القرآن: ١ / ٤٢.

قرأوا بما نُسخ[١].

قال أبوعبيد: لم يزل صنيعُ عثمان في جمعه القرآن يُعتدُّ له بأنّه من مناقبه العظام، وقد طعن عليه فيه بعضُ أهل الزيغ فانكشف عواره ووضحت فضائحه[٢].

وقال الإمام أبوبكر محمّد بن القاسم بن بشّار بن محمّد الأنباري: ولم يزل أهل الفضل والعقل يعرفونَ من شرفِ القرآن وعلوّ منزلته ما يوجبه الحقُّ والإنصاف والديانة، وينفونَ عنه قول المبطلين وتمويه الملحدين وتحريفَ الزائغين، حتّى نبغ في زماننا هذا زائغٌ، زاغَ عن الملّة، وهجم على الأُمّة، بما يحاول به إبطالَ الشريعة التي لا يزال الله يؤيّدها ويُثبّت أُسّها وينمي فرعها، ويحرسها من معايب أُولي الجنف والجور، ومكائد أهل العداوة والكفر، فزعم أنّ المصحف الذي جمعه عثمان باتفاق أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله، لا يشتمل على جميع القرآن، إلى آخر الكلام[٣].

وقد نُسِب هذا القول إلى الحشويّة من أهل السنّة والجماعة، وهم أصحاب أبي‌الحسن البصري، فإنّهم ذهبوا إلى وقوع التحريف في القرآن تغييراً ونُقصاناً[٤].

وفي كلام النَّحّاس ـ وهو من كبار المفسّرين واللغويّين ـ: إنّ العلماء تنازعوا حديث عائشة في الرضاع، فردّه جماعةٌ وصحّحه آخرون. وأمّا قول من قال: إنّ هذا

---

(١) تفسير القرطبي: ١ / ٨٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) المصدر: ١ / ٨١.

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيميّة: ٦ / ٣٥٣.

كان يُقرأ بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ـ هذا القول ـ فعظيم[١].

وقال الشَّعراني: لولا ما يسبقُ للقلوب الضعيفة، ووضع الحكمة في غير أهلها، لبيّنتُ جميع ما سقطَ من مصحف عثمان[٢].

هذا قول الشيخ عبدالوهّاب الشَّعراني، من فقهاء الحنفيّة، ومن كبار الصوفيّة.

وقال الزرقاني في بيان الأقوال في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، قال ما نصّه: وهو أنّ المراد بالأحرف السبعةُ أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد. وإن شئت فقل: سبعُ لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، نحو: هلمّ وأقبل وتعال وعجّل وأسرع وقصدي ونحوي؛ فهذه ألفاظٌ سبعة معناها واحد، هو طلب الإقبال، وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم سفيان، وابن وهب، وابن جرير الطبري، والطحاوي[٣].

قال: إنّ أصحاب هذا المذهب على جلالة قدرهم ونباهة شأنهم قد وضعوا أنفسهم في مأزق ضيّق؛ لأنّ ترويجهم لمذهبهم اضطرّهم إلى أن يتورّطوا في أُمور خطرُها عظيم، إذ قالوا إنّ الباقي الآن حرفٌ واحدٌ من السبعة التي نزل عليها القرآن، أمّا الستّة الأُخرى فقد ذهبت، ولم يعُد لها وجودٌ البتّة[٤].

وعن سُفيان الثوري أنّه قال: بلغنا أنّ ناساً من أصحاب النبيّ صلّى الله

---

(١) الناسخ والمنسوخ: ٦٧.

(٢) الكبريت الأحمر: ١٤٣.

(٣) مناهل العرفان: ١ / ١٧٤.

(٤) المصدر: ١ / ١٧٥.

عليه وآله كانوا يقرؤون القرآن أُصيبوا يوم مُسيلمة، فذهبت حروفٌ من القرآن[١].

وقال ابن الخطيب في كتابه «الفرقان» تحت عنوان لحن الكتاب في المصحف:

وقد سُئلت عائشة عن اللحن الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنْ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٢]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[٣] وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[٤] فقالت: هذا من عَمَلِ الكُتّاب، أخطأوا في الكتاب[٥].

قضيّة ابن شنبوذ

وأذكر لكم قضيّة ابن شنبوذ، وهو أبوالحسن محمّد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ البغدادي، المتوفّى سنة ٣٢٨، قالوا: كان مقرئاً كبيراً مشهوراً، ترجم

(١) مصنّف عبدالرزّاق: ٧ / ٣٣٠.

(٢) سورة طه: الآية ٦٣.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٢.

(٤) سورة المائدة: الآية ٦٩.

(٥) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار الكتب المصريّة سنة ١٣٦٧ ـ ١٩٤٨، وصاحبه من الكتّاب المصريّين المعاصرين، وهو يشتمل على بحوث قرآنية في فصول تناول فيها بالبحث مسألة القراءات، والناسخ والمنسوخ، ورسم المصحف وكتابته، وترجمة القرآن إلى اللغات. إلى غير ذلك وله في هذا الكتاب آراء وأفكار أهمّها كثرة الخطأ في القرآن ووجوب تغيير رسمه وجعل ألفاظه كما ينطق بها اللسان وتسمعها الآذان، فطلب علماء الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب، فاستجابت له وصادرته، والعبارة التي نقلها ابن الخطيب موجودة في المصادر الأُخرى، أُنظر: الإتقان: ٢ / ٣٢٠، مناهل العرفان: ١ / ٣٩٣.

له الخطيب البغدادي[١]، وقال: حدّث عن خلق كثير من شيوخ الشام ومصر، وكان قد تخيّر لنفسه حروفاً من شواذّ القراءات، تُخالف الإجماع، فقرأ بها، فصنّف أبوبكر ابن الأنباري وغيره كتباً في الردّ عليه.

أنبأ إسماعيل بن علي في كتاب التاريخ، قال: واشتهر ببغداد أمرُ رجل يُعرف بابن شنبوذ، يُقرئ الناسَ ويقرأ في المحراب بحروف يخالفُ فيها المصحف في صلاته، في صلاة الجماعة في المسجد، ممّا يروى عن عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما، ممّا كان يُقرئ به قبل جمع المصحف الذي جمعه عثمان، ويتبعُ الشواذ، ويقرأ بها ويجادل، حتّى عظُمَ أمرهُ وفحُش، وأنكره الناس، فوجّه السلطان فقُبِضَ عليه، وأحضر القضاة والفقهاء والقُرّاء، وأشاروا بعقوبته ومعاملته بما يضطرّه إلى الرجوع، فأمر بتجريده وإقامته بين الهبّازين وضربه بالدرّة على قفاه، فضُربَ نحو العشرة ضرباً شديداً، فلم يصبر، واستغاث وأذعن بالرجوع والتوبة، فخُلّي عنه، وأُعيدت ثيابهُ واستُتيب، وكُتِب عليه كتابٌ بتوبته، وأُخِذَ فيه خطّهُ بالتوبة.

هذا المسكين عملَ بهذه الأحاديث التي قرأناها، واتّبع الصحابة فيما كانوا يقولون، وهكذا فُعِلَ به في بغداد، على رؤوس الأشهاد.

هذا تمام الكلام، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطّاهرين.

---

(١) تاريخ بغداد: ١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ الرقم ١٢٢.

المحاضرة الرابعة عشرة ـ الأربعاء ٨ شعبان ١٤٣٩ هـ، الموافق ١٥ أبريل ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، ولا إله إلّا هو الرحمن الرحيم، إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً، وصلّى الله على سيّدنا محمّد الأمين سيّد المرسلين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، خير الخلق من بعده أجمعين.

أُمورٌ في خطبة عمر

وبعدُ، فمِن جملة ما ذكر الخليفة في خطبته أن قال: إنّ الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعة، وخالف علينا عليٌّ والزبير ومَن معهما.

أقول بشرح هذه الجملة مِن كلامه وأذكرُ أُموراً:

الأمر الأوّل: في قوله «خالفونا» ـ أي الأنصار ـ وخالف علينا عليٌّ والزبير. فيقال له: لماذا لا تكون أنتَ ومن معك المخالفين للأنصار ولعليٍّ والزبير وغيرهم؟

إنّ قوله هذا ظاهرٌ في أنّه يجعل نفسَه ومن معه هم الأصل، وهم أصحاب الحق، وأنّ على الكلّ أن يوافقوه، هذا ظاهر كلامه، الأنصارُ خالفونا، خالف علينا عليٌّ والزبير، فهل الحقّ معه ومع أصحابه إذ يقول هكذا؟ وبأيّ دليل؟

ولو سلّمنا أنّ الأنصار تبعٌ لقُريش، كما قيل في السقيفة للأنصار، وكأنّ الأصل هم قريش وسائر الناس لابدّ وأن يكونوا تبعاً لقريش، وبهذا حاجج المهاجرون الثلاثة الأنصار، وبهذا الخطاب تقدّموا عليهم، لكون الأئمّة من قريش، لو سلّمنا هذا بالنسبة للأنصار، ووافقنا على كون الأنصار تبعاً لقريش بصورة عامّة وفي كلّ شيء، فعليٌّ والزبير وأمثالهما من قريش.

هذا بالنظر إلى ما روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله مِن أنّه قال: الأئمّة من قريش.

ولكنّ الصحيح أنّه صلّى الله عليه وآله قال: «الأئمّة من بني هاشم»، ولم يقل من قريش، فإنّ الأئمّة بعده من بني هاشم.

ومن المعلوم أنّ الإمام علياً عليه السلام كان بعد رسول الله سيّد بني هاشم، وهذا لا خلاف فيه، وبنو هاشم هم الأفضل والأشرف مِن قريش قاطبة.

يدلّ على ذلك ما ورد عن النبيّ صلّى الله عليه وآله بالأسانيد الصحيحة، المتفق عليها بين الفريقين، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: «إنّ الله عزّ وجلّ اصطفى كِنانة مِن ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كِنانة، واصطفى مِن قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

وبشرح هذا الحديث ـ وهو في «صحيح مسلم»[(١)] ـ قال الحافظ النووي: استدلّ به على أنّ غير قريش من العرب ليس بكفء له، ولا غيرُ بني هاشم كفؤٌ

---

(١) صحيح مسلم: ٤ / ١٧٨٢ ح ٢٢٧٦.

لهم، إلّا بني المطّلب، فإنّهم هم وبنو هاشم شيء واحدٌ، كما صرّح به في الحديث الشريف[١].

إنّ عليّاً عليه السلام كما هو معلوم مِن بني هاشم، وبنو هاشم أفضل قريش، وأشرفهم بحسب الأحاديث الواردة، فلو كان النبيّ صلّى الله عليه وآله قد قال: الأئمّة مِن قريش، فلا محالة بنو هاشم هم أهل الإمامة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولا يوجد في قريش من يكون كُفؤاً لبني هاشم.

وعليٌّ سيّدُ بني هاشم بعد النبي، فهو الأفضل وهو المقدَّم على سائر قريش فضلاً عن الأنصار.

هذا مضافاً إلى الأحاديث الكثيرة المتواترة الدالّة على أفضليّة عليّ عليه السلام بعد رسول الله مِن سائر الخلق أجمعين.

هذا بالنسبة إلى الأنصار.

ثمّ إنّ الأنصار لمّا حُوججوا وخسروا الموقف قالوا: لا نبايعُ إلّا عليّاً ـ كما في «تاريخ الطبري»[٢]، وابن الأثير[٣]، في أخبار السقيفة.

قال الطبري: فبايعه عمر ـ أي بايع عمر أبابكر ـ وبايعه الناس، فقالت الأنصار أو بعض الأنصار: لا نبايع إلّا عليّاً. هذا في داخل السقيفة.

وروى ابن أبيالحديد أنّه لمّا بويع أبوبكر واستقرّ أمرهُ، نَدِمَ قومٌ كثيرٌ من

---

(١) شرح النووي: ١٥ / ٣٦.

(٢) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٠٢.

(٣) الكامل في التاريخ: ٢ / ١٨٧.

الأنصار على بيعته، ولام بعضهم بعضاً، وذكروا عليَّ بن أبي‌طالب، وهتفوا باسمه، وإنّه في داره لم يخرج إليهم، وجزع لذلك المهاجرون وكثُر في ذلك الكلام[١].

وذكر المؤرّخون كالطبري وغيره[٢]: أنّ أكثر الأنصار اجتمعوا في السقيفة ورشّحوا سعد بن عبادة ـ وهو سيّدُ الخزرج ـ لكنّ ابن عمّه بشير بن سعد الخزرجي، وأُسيد بن الحضير سيّد الأوس، كانا ينافسانه في السيادة والرئاسة، فحسداه على هذا الترشيح، وخافا أن يتمّ له الأمر. فأضمرا له الحسيكة، يحاولان صرفَ الأمر عنه، وقد وافقهما عُوَيم بن ساعدة الأوسي، ومَعن بن عدي حليف الأنصار، وكانا يُبغضان سعداً، وهذان الرجلان هما اللذان أخبرا أبابكر وعمر بالاجتماع في السقيفة لكي يحضرا حتّى لا يتمّ الأمر لسعد، وكان ما كان.

ومن العلماء من يروي عن سعد بن عبادة أنّه ما كان يُريدُ الأمر لنفسه، وإنّما كان يريده لأمير المؤمنين عليه السلام، والله العالم.

وقد ثبت أنّ سعداً لم يبايع حتّى مات، وقد أرادوا منه البيعة في السقيفة وقال عمر لأبي‌بكر: لا تدعهُ حتّى يُبايعك، فقال لهم بشير بن سعد: إنّه قد أبى ولجَّ، وليس يُبايعك حتّى يُقتل، وليس بمقتول حتّى يُقتل وُلدهُ معه وأهلُ بيته وعشيرته، ولن تقتلوهم حتّى تُقتل الخزرج، ولن تُقتل الخزرجُ حتّى تُقتل الأوس، فلا تفسدوا على أنفسكم أمراً قد استقام لكم، فاتركوه فليس تركُهُ بضارّكم.

---

(١) شرح نهج البلاغة: ٦ / ٢٣.

(٢) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٢١ ـ ٢٢٢.

الأمر الثاني: في مخالفةُ عليٍّ والزبير ومن معهما، وهنا مطالب:

المطلب الأوّل: في مخالفة عليٍّ أمير المؤمنين والزبير

فقد أجمع المؤرّخون على أنّ أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام لمّا فرغ من دفن رسول الله صلّى الله عليه وآله دخل بيته ولم يخرج إلى الناس، وقد اجتمع في بيته بنو هاشم؛ عمّه العبّاس، وولد العبّاس، وسائر بني هاشم، اجتمعوا في بيت عليّ عليه الصّلاة والسّلام، وكان معهم الزبير بن العوّام، إذ كان يعدُّ نفسَهُ رجلاً من بني هاشم، لكون أُمّه صفيّة عمّة رسول الله صلّى الله عليه وآله، وكان الإمام عليّ عليه السلام يقول: ما زال الزبيرُ منّا حتّى شبّ أو نشأ ولدهُ عبدُ الله.

فكان الزبير يُعدُّ من بني هاشم، وكان مع أمير المؤمنين في بيته، في بيت الزهراء الطاهرة عليها السلام، هذا ما اتفق عليه المؤرّخون كُلُّهم.

المطلب الثاني: مَن الذين كانوا معهما؟

إنّ الذين كانوا مع الإمام عليه السلام والزبير بالإضافة إلى بني هاشم، هم أعلام الصحابة من المهاجرين والأنصار، كطلحة بن عبيدالله ـ فقد وجدتُ ذلك في أكثر من مصدر من المصادر[1] مع كونه ابن عمّ أبيبكر ابن أبيقحافة ـ وخالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن عمرو، وأُبيّ بن كعب، وسلمان الفارسي، وعمّار بن ياسر، وأبيذرّ، والبراء بن عازب، وحُذيفة بن اليمان، وأبيالهيثم بن التيّهان، كلُّ هؤلاء كانوا مع أمير المؤمنين، وعلى رأي

(١) أنساب الأشراف: ٢ / ٢٦٤، تاريخ الطبري: ٣ / ٢٠٢، الكامل في التاريخ: ٢ / ١٨٧.

أمير المؤمنين، ويُريدون أن يبايعوا عليّاً عليه السلام.

ومن هؤلاء من تكلّم في المسجد، واعترض بشدّة على خلافة أبي‌بكر، فإن كان هؤلاء وغيرهم قد بايعوا أبابكر فيما بعد، فلابدّ من النظر في ظروف بيعتهم وكيفيّتها.

المطلب الثالث: هل بايع الزبير أبابكر أم لا؟

قد تقدّم أنّه كان مع الإمام عليه السلام في بيته، وهذا ممّا اتفق عليه جميع الرواة، قالوا: امتنع من البيعة لأبي‌بكر، وكان يقول: لا أُبايع إلّا عليّاً، وأنّه قد اخترط سيفه وقال: لا أغمده حتّى يُبايَع عليٌّ.

وزبير هو الذي قال في منى ـ كما قرأنا من قبل ـ: لو قد مات عمر لبايعتُ عليّاً، قاله هناك في حياة عمر.

ثمّ روى الطبريّ وغيره[١] أنّه أتى عمر بن الخطّاب منزلَ عليٍّ وفيه طلحة والزبير ورجالٌ من المهاجرين، فقال: لأُحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبيرُ بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه وأخذوه، ـ أخذوه إلّا أنّه لم يبايع ـ.

ورووا عن الزهري أنّه بقي عليٌّ وبنو هاشم والزبير ستّة أشهر لم يبايعوا أبابكر حتّى ماتت فاطمة فبايعوه[٢].

ومعنى هذا الكلام أنّ الزهراء الطاهرة لو بقيت مدّةً أُخرى على قيد الحياة لاستمرّ هؤلاء على امتناعهم من البيعة لأبي‌بكر.

---

(١) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٠٢.

(٢) مصنّف عبدالرزّاق: ٥ / ٤٧٢ ح ٩٧٧٤، تاريخ الطبري: ٣ / ٢٠٨.

المطلب الرابع: هل بايع عليٌّ أو لا؟ ومتى؟ وكيف؟

قد تقدّم أنّ عمر هدّد بتحريق البيت، ولكنّ البلاذري في «الأنساب»[١] وابنُ عبد ربّه في «العقد الفريد»[٢] وغيرهما، رووا أنّه جاء إلى بيت عليٍّ والزهراء ومعه فتيلةٌ، فتلقّته فاطمةُ على الباب، فقالت: أتراك مُحرِّقاً عَلَيّ بابي؟

قال: نعم، أو تدخلوا ما دخلت فيه الأُمّة.

وأنا لا أذكر لكم هنا تفاصيل ما وقع، إلّا أنّهم قد أخرجوا الإمام إلى المسجد بأعنفِ العُنف، وأرادوه للبيعة، وهدّدوه بالقتل، ومع ذلك لم يُبايع، فقد اتفق المحدِّثون وكبار أصحاب الحديث ـ من البخاري وغيره ـ على أنّه عليه الصّلاة والسّلام لم يبايع إلّا بعد ستّة أشهر، وذلك بعد موت فاطمة عليها السلام.

المطلب الخامس: هل يوجد مخالفون لخلافة أبيبكر غير من ذكر؟

تذكر المصادر الكثيرة أنّ بني أُميّة ـ وعلى رأسهم أبوسفيان ـ لم يبايعوا إلّا بعدَ تهديد عمر[٣].

واتذكر أنّ في بعض المصادر أنّ بني زُهرة ـ وعلى رأسهم سعد بن أبيوقّاص وعبدالرحمن بن عوف ـ لم يبايعوا إلّا بعد تهديد عمر.

بل ذكر ابن سعد في «الطبقات»[٤]، والبلاذري في «أنساب الأشراف»[٥]،

---

(١) أنساب الأشراف: ٢ / ٢٦٨.

(٢) العقد الفريد: ٥ / ١٣.

(٣) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٠٩، الكامل في التاريخ: ٢ / ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤) الطبقات الكبرى: ٣ / ١٨٢.

(٥) أنساب الأشراف: ٢ / ٢٦٧.

وذكر غيرهما أيضاً من المؤرّخين[1] أنّ الناس أبطأوا عن أبي‌بكر، ولم يُبادروا إلى البيعة معه، فجعل أبوبكر يقول: مَن أحقُّ بهذا الأمر منّي؟!

واستعان عمر ببعض القبائل على حمل الناس على البيعة.

هذا مُلخّص ما أردتُ أن أذكره بشرح خطبة الخليفة في المدينة بعد رجوعه من الحجّ، بعد ما بلغه ذلك الكلام من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

وهذا ملخّص كيفيّة خلافة أبي‌بكر والبيعة له.

شرائط الإمام

ولو فرضنا أنّ الإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله تثبت باختيار الناس، لو فرضنا هذا، فهل للاختيار من شروط في الخليفة أو لا؟

ذكر العلماء كُلُّهم من أهل السنّة والجماعة، السابقون واللّاحقون والمعاصرون، أنّه لابدّ من أن تتوفّر في الإمام والخليفة شروطٌ وصفاتٌ، حتّى يُبايع للإمامة والخلافة، فلو فُقِدَ شرطٌ مِن تلك الشروط أو وصفٌ من تلك الأوصاف، لم يستحقّ ذلك الشخص الخلافة وإن بايعه الناس، لماذا؟ لأنّهم جعلوا طريق الإمامة منحصراً في الاختيار فهو الطريق الوحيد لثبوت الإمامة والخلافة.

إذاً، لابدّ وأن يكون للإمام الذي يُرادُ أن يُختار، أن تكون فيه صفات معيّنة، على ضوء تلك الصفات، وعلى أساس تلك الشروط يُبايع، هكذا قرّروا كُلُّهم فذكروا شروطاً، أذكرها لكم.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق: ٣٠ / ٣٧.

أمّا الدكتور الدميجي، فقد ذكر في كتابه[١] الشروط التالية:

أوّلاً: الإسلام.

ثانياً: البلوغ.

ثالثاً: العقل.

رابعاً: الحُريّة.

خامساً: الذكورة.

سادساً: العلم.

سابعاً: العدالة.

ثامناً: الكفاءةُ النفسيّة والكفاءةُ الجسميّة.

تاسعاً: عدم الحرص على الإمامة.

عاشراً: القُرشيّة.

هذه أوصاف عشرة أو إحد عشر، ذكرها الدميجي في كتاب «الإمامة العظمى»؛ أن يكون الخليفة مسلماً؛ أن لا يكون كافراً، أن يكون بالغاً؛ أن لا يكون صبيّاً، والعقل؛ أن لا يكون مجنوناً، والحُريّة؛ أن لا يكون عبداً، والذكورة؛ أن لا يكون امرأةً، والعلم؛ أن لا يكون جاهلاً، والعدالة؛ أن لا يكون فاسقاً، والكفاءةُ النفسيّة والكفاءةُ الجسميّة؛ أمّا الكفاءة النفسيّة فسأذكرها فيما بعد، وأمّا الكفاءةُ الجسميّة بأن لا يكون أعمى، أن لا يكون أصمّ، أن لا يكون أعرج ـ مثلاً ـ بأن يكون جسمه سالماً، وأيضاً أن لا يكون حريصاً على الإمامة،

---

(١) الإمامة العظمى: ٢٣٤ ـ ٢٦٥.

وأيضاً أن يكون من قُريش، فجعل الدميجيُّ القرشيّة من الشرائط.

أمّا الدكتور آل فريان في كتاب «آراء ابن تيميّة في الحكم والإدارة» فذكر ما يلي:

ـ الإسلام.

ـ البلوغ.

ـ العقل.

ـ الحُرّيّة.

ـ الذكورة.

ـ والاجتهاد. الدميجي ذكر العلم، آل فريان يذكر الاجتهاد كشرط من الشرائط.

ـ العدالة.

ـ القرشيّة.

ـ سلامة الحواسّ والأعضاء، كما ذكرتُ بأن لا يكون أعمى، أن لا يكون أصم .... .

ـ وأيضاً الكفاءة.

والدكتور الريّس في كتاب «النظريّات السياسيّة الإسلاميّة»[1] ذكر ما يلي:

أوّلاً: العلم أو الاجتهاد. جمع الدكتور الريّس بين العلم والاجتهاد على سبيل التخيير، العلم أو الاجتهاد.

ثانياً: الثقافة السياسيّة والحربيّة والإداريّة.

الثالث والرابع: الكفاءة النفسيّة والجسميّة.

الشرط الخامس: العدالة أو الأخلاق الفاضلة، لا يُشترط أن يكون عادلاً،

---

(١) النظريّات السياسيّة الإسلاميّة: ٢٨٧ ـ ٢٩٧.

يكفي أن يكون ذا أخلاق فاضلة.

سادساً: أن يكون من أهل الولاية الكاملة. ما معنى الولاية الكاملة؟ قال: هذا الوصف يتضمّن عدّة شروط، هي:

ـ أن يكون مسلماً.

ـ حُرّاً.

ـ ذَكَراً.

ـ بالغاً.

ـ عاقلاً.

الشرط السابع: النَسب؛ بأن يكون من قريش.

هذه هي الشروط عند المعاصرين، ومثل هؤلاء غيرهم، ولا حاجة إلى ذكر أقوالهم، هذه هي الشروط عند المعاصرين.

وهم يقصدون من الكفاءة النفسيّة: أن يكون شجاعاً، جريئاً على إقامة الحدود، واقتحام الحروب، بصيراً بها، كفيلاً بحمل الناس عليها، عارفاً بالدهاء، قويّاً على معاناة السياسة وحُسن التدبير، ليصحّ له بذلك ما جُعِل له من حماية الدين وجهاد العدوّ وإقامة الأحكام وتدبير المصالح.

وهذا في كتاب «الإمامة العظمى»، قاله الدكتور الدميجي.

وأمّا العلماء المتقدّمون منهم، فأكتفي بكلام القاضي الإيجي، وشارحه الشريف الجرجاني في كتاب «شرح المواقف في علم الكلام»[1]، فقد جاء في هذا

---

(١) شرح المواقف: ٨ / ٣٤٩.

الكتاب تحت عنوان (المقصد الثاني: في شروط الإمامة) ما نصّه:

الجمهور ـ أي جمهور أهل السنّة ـ على أنّ أهل الإمامة ومستحقّها مَن هو مجتهدٌ في الأُصول والفروع؛ ليقومَ بأُمور الدين متمكّناً من إقامة الحُجج وحلّ الشُّبَه في العقائد الدينيّة، مستقلاًّ بالفتوى في النوازل وأحكام الوقائع ـ نصّاً واستنباطاً ـ لأنّ أهمّ مقاصد الإمامة حفظ العقائد، وفصل الحكومات، ورفع المخاصمات، ولن يتمّ ذلك بدون هذا الشرط.

ثمّ أن يكون مستحقُّ الإمامة مَن هو ذو رأي وبُصارة بتدبير الحرب والسلم، وترتيب الجيوش وحفظ الثغور ليقوم بأُمورِ المُلك.

وأيضاً مَن هو شجاعٌ قويُّ القلب؛ ليقوى على الذبّ عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك.

وقيل: لا يُشترط في الإمامة هذه الصفات الثلاث ـ أي العلم والعدالة والشجاعة ـ ليست بشرط لأنّها لا توجد الآن مجتمعةً، وإذا لم توجد كذلك فإمّا أن يجب نصبُ فاقِدها فيكون اشتراطها عبثاً لتحقّق الإمامة بدونها، أو يجب نصبُ واجدها فيكون تكليفاً بما لا يُطاق.

أقول:

هم مُنذُ اليوم الأوّل يبايعون من يفقدُ هذه الصفات الثلاث ـ أي العلم والعدالة والشجاعة ـ وإلى يومنا هذا.

وقيل: لا يُشترط في الإمامة هذه الصفات الثلاث؛ لأنّها لا توجد الآن مجتمعةً.

هذا الكلام كلامُ الإيجي والشريف الجرجاني، وهما من علماء القرن الثامن الهجري، في ذلك التاريخ هذه الصفات لم تكن مجتمعةً، فكيف بايعوا أُولئك الخلفاء من بني العبّاس، وقبلَهم من بني مروان، وقبلَهم من بني أُميّة، وقبلَهم وقبلَهم.

ثمّ قال ـ الإيجي ـ: نعم، يجبُ أن يكونَ عدلاً في الظاهر؛ لئلّا يجور، فإنّ الفاسق ربّما يصرفُ الأموال في أغراض نفسه فيُضيع الحقوق. ليس الأموال فقط، وإنّما الدماء والأنفس.

نعم، يجب أن يكون عدلاً في الظاهر، عاقلاً ليصلحَ للتصرّفات الشرعيّة والملكيّة، بالغاً لقصور عقل الصبي، ذكراً؛ إذ النساء ناقصاتُ عقل ودين، حُرّاً؛ لئلّا يُشغله خدمةُ السيّد عن وظائف الأُمّة.

فهذه الصفات ـ الثمان أو الخمس ـ شروطٌ معتبرةٌ في الإمامة بالإجماع.

ثمّ قال: وهاهنا صفاتٌ أُخرى في اشتراطها خلافٌ:

الأُولى: أن يكون قرشيّاً.

الثانية: أن يكون هاشميّاً؛ شَرَطَهُ الشيعة.

الثالثة: أن يكون عالماً بجميع مسائل الدين؛ وقد شرطه الإماميّة.

الرابعة: ظهور المعجزة على يده، إذ به يُعلمُ صدقُهُ في دعوى الإمامة والعصمة؛ وبه قال الغُلاة.

هذه الصفات الأخيرة باطلة، لماذا؟ لأنّ أبابكر لا شيء من هذه الصفات عنده، إذاً، نحن نرفض هذه الصفات واشتراط هذه الأُمور، لأنّ أبابكر كان خليفةً، ويُبطل هذه الثلاثة أنّا نُدِلُّ على خلافة أبي‌بكر، ولا يجبُ له شيءٌ ممّا ذكر.

أقول:

فلو سلّمنا أنّ أبابكر لا يجب له شيء ممّا ذُكر من العصمة، من العلم بجميع المسائل، من ظهور المعجزة، أمّا الصفات الثلاثة المجمع عليها ـ وهي العلم والعدالة والشجاعة ـ فكيف؟ هل كانت موجودةً متوفّرة فيه أم لا؟

أمّا الإسلام، فالصحابةُ كلّهم مسلمون، وأمّا البلوغ، فالبالغون في الصحابة بالآلاف، وأمّا العقل، فالمفروض أنّ الصحابة كلّهم عقلاء، وأمّا الحريّة، فكلّهم أحرار بحسب الظاهر والله العالم، وأمّا الذكورة، فنعم هم ذكور، وأمّا القُرشيّة، فعلى القول باشتراطها فالقُرشيّون كثيرون في الصحابة.

إنّ هذه الصفات كانت موجودةً عند الأصحاب، فما الموجبُ لأن يتقدّم أبوبكر أو غيره على الآخرين من الصحابة؟

المهمُّ مِن هذه الشروط التي تميّزُ الخليفة عن غيره وتُقدِّمه على غيره: العلم أو الاجتهاد ثمّ العدالة أو الأخلاق الفاضلة ـ كما ذكر الدكتور الريّس ـ ثمّ الشجاعة والثبات في المعارك. إن هذه الصفات لابدّ منها، حتّى يتميّز الخليفة عن غيره ويتقدّم بها على غيره، وإلّا فما الموجب لتقدّم هذا على غيره؟ لأنّه وغيره من الصحابة سواء.

وحينئذ يقع البحث في توفر هذه الشروط ـ اللّازمة بالإجماع ـ في أبـي‌بكر، حتّى يصحّ تقدّمه على سائر الأصحاب، بناءً على ثبوت الإمامة بالاختيار، ويكون خليفةً لرسول الله صلّى الله عليه وآله.

ودونَكم الكتب الحديثيّة والتاريخيّة والكلاميّة وكُتب السيرة، فراجعوا

سيرةَ هذا الخليفة وأحواله وأخباره، لتروا هل توفرت فيه هذه الصفات الأصليّة المُميّزة أو لم تكن متوفّرةً فيه.

عليكم أن ترجعوا الكتب، وكتب أهل السنّة بالذات ولا أقول كتب الشيعة، ولذا ترون أنّ كثيرين مِن علمائهم لا يشترطون العدالة، أنّ كثيراً من علمائهم لا يشترطون العلم، أنّ كثيرينَ من علمائهم لا يشترطون الشجاعة والثُبات في المعارك.

ولماذا؟ لماذا نفوا اشتراط هذه الصفات، مع كونها مورد اتفاق وإجماع فيما بينهم كما ذكر القاضي الإيجي؟

السببُ في ذلك أنّهم قد أسّسوا عقائدهم ومذاهبهم على ما وقع في الخارج، على ما حصل على يد بعض الصحابة، فهم في الحقيقة يأخذون بما فعل الصحابة، ولو واحدٌ منهم، كما وقع في داخل السقيفة، إنّهم يتّبعون الصحابة، ويتركون الكتاب والسنّة والعقل، هذه عقيدتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحاضرة الخامسة عشـرة ـ الأربـعاء ١٥ شعبان ١٤٣٩ هـ، الموافق ٢ مـايو ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين بجميع محامده كلّها على جميع نعمه كلّها، والصّـلاة والسّلام على خيرِ خلقه وأشرف بريّته محمّد وآله الطّاهرين.

كلمة حول الإمام الثاني عشر

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اللّهمّ لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا غائباً مستوراً»[(١)].

هذا الكلام من أمير المؤمنين عليه السلام، رواه الفريقان، ووجدته في غير واحد من مصادر أهل السنّة، من جملتها كتاب «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني[(٢)].

وفي هذا الكلام يُصرّح الإمام عليه السلام بضرورة وجود إمام حجّة لله على

---

(١) إرشاد القلوب: ٢ / ٣١٤، بحار الأنوار: ٣٠ / ٨١.

(٢) فتح الباري: ٦ / ٤٩٤.

خلقه في كلّ زمان على وجه الأرض.

وجود الحُجّة أمرٌ ضروريٌّ، ومن المحال أن تخلو الأرضُ مِن حجّة لله على الخلق، الحجّةُ على الخلق إن كان بين الناس وبإمكان الناس أن يتصلوا به وأن يسمعوا منه وأن يأخذوا منه مباشرةً أو بالواسطة. وبعبارة أُخرى إن كان الحجّة حاضراً فنِعْمَ المطلوب، وتترتّب على حضوره جميع الآثار من خَلقِهِ ومِن نصبه.

وأمّا إن كان الإمام والحجّة على الخلق المنصوب مِن قبل الله سبحانه وتعالى غائباً لسبب أو لأسباب، هذا لا ينافي ضرورة وجوده، ضرورة نصبه، وإنّما اقتضت الضرورة لأن يغيب عن الناس.

ولذا ثبت عندنا بالأدلّة القاطعة من العقل والنقل، أنّ الأرض لو خُليت مِن حجّة لله سبحانه وتعالى على الخلق لانقلبت وساخت وذهبت بأهلها.

وممّا يدلّ على ذلك: الأحاديث الواردة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، في كتب الفريقين مِن «النجوم أمانٌ لأهل السماء، فإذا ذهبت النجوم ذهبَ أهل السماء، وأهلُ بيتي أمانٌ لأهل الأرض؛ إذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض»[١].

فالأحاديث الواردة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله والكلام المنقول عن أمير المؤمنين، وأيضاً، ما ورد عن أئمّتنا عليهم الصّلاة والسلام إلى جنب الأدلّة العقليّة الدالّة على ذلك، كُلُّ ذلك دليلٌ على ضرورة وجود إمام حجّة لله. وقد علّل أمير المؤمنين هذا المعنى في كلامه، بقوله: «لئلّا تبطل حجج الله وبيّناته».

---

(١) الفردوس: ٤ / ٣١١.

الإمام حتّى لو كان غائباً، فإنّه ببركة وجوده لا تبطل آيات الله وبيّناته.

ولقد كان الغرض من بعثة النبيّ صلّى الله عليه وآله تلاوة البيّنات للناس: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[١].

فدور الإمام الحجّة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله هو دور النبيّ صلّى الله عليه وآله، ولذا كان أمير المؤمنين عليه السلام شريكاً للنبيّ الأكرم في رسالته، وهذا الكلام قد يتوهّمُ بعض الناس أنّه غُلوٌّ في حقّ أمير المؤمنين.

نقول: إنّ عليّاً شريكٌ للنبيّ في رسالته، وهذا ليس بغلوّ، بل إنّه مستند إلى الكتاب والسنّة المعتبرة، لأن حكم الإمام علي من رسول الله حكم هارون من موسى عليهما السلام، انظروا إلى قضيّة موسى وهارون، فقد قال موسى ودعا الله سبحانه وتعالى:﴿وَاجْعَل لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[٢].

وكذلك قال رسول الله صلّى الله عليه وآله، ودعا نفس الدعاء، وطلب من الله سبحانه وتعالى أن يُرسل معه عليّاً أخاه، بأن يكون عليٌّ وزيراً له، وشريكاً له في أمره، قال: وأشركهُ في أمري.

وهذا الحديث موجود في أغلب المصادر السُّنيّة[٣] ولا ريب في صدوره.

وإذا كان من جملة وظائف النبيّ صلّى الله عليه وآله أن يتلو آيات الله

---

(١) سورة الجمعة: الآية ٢.

(٢) سورة طه: الآيات ٢٩ ـ ٣٢.

(٣) فضائل الصحابة: ٢ / ٦٧٨.

للناس، وأن يحفظ بيّنات الله سبحانه وتعالى، فالإمام من بعده كذلك.

ولكنّ الإمام الثاني عشر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) غائب، فهل السبب في غيبة الإمام الحجّة المهدي المنتظر، هو الله سبحانه وتعالى، أو الإمام نفسه، أو الخلق؟

أمّا الله سبحانه وتعالى، فقد خلق الإمامَ ونصبه للإمامة، كما فعل بالنسبة إلى الأئمّة السابقين والنبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله.

والله سبحانه وتعالى ليس عاجزاً، وليس بخيلاً، وإنّما يريد هداية الخلق، وإنّما يريد إبلاغ الشريعة إلى الأُمّة وإلى الناس أجمعين، ولهذا الغرض خلق هذا الإمام، ولهذا الغرض نَصَبَ هذا الإمام للإمامة، إذاً، ليس السبب للغيبة هو الله سبحانه وتعالى.

وأمّا الإمام عليه الصلاة والسلام، فهل يُحبُّ أن يكون غائباً؟ هو الذي أراد من الله سبحانه وتعالى أن يكون غائباً عن الخلق؟ هو الذي بَخِلَ على الأُمّة؟ هو الذي يريد أن لا تزوره الأُمّة، وأن لا تصل إليه، وأن لا تستفيد منه، وأن لا تتعلّم منه، وأن لا تهتدي به الأُمّة مباشرةً؟ قطعاً ليس هكذا، قطعاً لا.

إذاً مَنِ السبب في غيبة الإمام عليه الصلاة والسلام؟ إنّه بالسبرِ والتقسيم، وبالنظر إلى الاحتمالاتِ، تعيّن أنّ السبب لغيبة الإمام عليه الصلاة والسلام هم الناس.

لماذا جلس أمير المؤمنين في بيته خمساً وعشرين سنة، وخسرت الأُمّة تعاليمَه وهدايتَه عليه السلام؟ مَن كان السبب؟

ومَن السببُ في عزل بقيّة الأئمّة عليهم السلام عن الأُمّة؟

ومَن السببُ في استشهاد الإمام الحسين عليه السلام بكربلاء؟

ومن السبب في سجن الإمام الكاظم عليه السلام؟

كُلُّ ذلك مِن تقصير الأُمّة، وعدم قيام الناس بواجب الاهتداء بالأئمّة، والرجوع إليهم، والاحتفاء بهم، والدفاع عنهم، وهذا هو السبب.

ولذا يُلخّصُ علماؤنا رحمة الله عليهم جميعاً هذا الموضوع في كلمتين. فقال الشيخ المحقّق الطوسي نصير الدين رحمه الله: وجودهُ لطفٌ، وتصرّفُهُ لطفٌ آخر، وغيبته منّا[(١)].

إنّنا إذا أردنا أن نرجع إلى الإسلام بالمعنى الصحيح، وأن نعمل بالأحكام الشرعية كما أمر الله وأن نُصحّح عقائدنا، وأن نقوم بواجباتنا ووظائفنا الشرعيّة أمام الله سبحانه وتعالى؛ علينا أن نتوسّل بالإمام عجّل الله تعالى فرجه الشريف، علينا أن نتوب إلى الله ونعودَ إليه، وأن ندعوا لهذا الإمام العظيم، وأن نسأل الله سبحانه وتعالى تعجيلَ فرجه.

فقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام وعجّل الله تعالى فرجه الشريف أنّه قال: «وأكثروا من الدعاء بتعجيل الفرج فإنّ ذلك فرجُكُم»[(٢)].

فَرَجُ الإمام عليه الصلاة والسلام وظهوره وتأسيسه للحكومة الإسلاميّة الحقّة على وجه الأرض، يملأ الله به الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما مُلئت ظلماً

---

(١) تجريد الإعتقاد: ٢٢١.

(٢) كمال الدين: ٢ / ٤٨٥.

وجوراً، هذا يعود إلينا، ونحن السبب في عدمه، كما أنّنا إن قمنا بما يجب علينا سنكون نحن السبب في ظهوره، بأن نُمهِّد له ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ ما يلزم لظهوره وحكومتهُ على وجه الأرض.

وأظنّ ـ والله العالم ـ أنّ أهمّ الواجبات علينا هو التقوى، بأن نُصلح أنفسنا بتقوى الله سبحانه وتعالى، بجميع معاني التقوى، وبجميعِ أبعادِ التقوى، فإنّ التقوى وصيّةُ رسول الله والأئمّة المعصومين، وقد أمر الله بالتقوى في كتابه الكريم في آيات كثيرة كما تعلمون.

إنّ الوصيّة الأُولى والأمر الأهمّ الأكبر المطلوب لأهل البيت عليهم الصّلاة والسّلام من الأُمّة هو التقوى.

وكُلٌّ واحد منّا عليه أن يُراجعَ نفسهُ فيرى هل هو كما يحبّ الله ورسوله؟ إنّه لابدّ من الدقّة في عقائدنا، لابدّ من التأمّل والتفكّر في أعمالنا، في أقوالنا، في حركاتنا وسكناتنا.

ألم يقُل أمير المؤمنين سلام الله عليه: «ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفّة وسَداد»[١]؟

وأظنّ ـ والله العالم ـ أنّ خير ما يكون سبباً ممهّداً لظهور الإمام عليه الصّلاة والسّلام ولإصلاح الناس، ولإصلاح الأُمّة، ولحلّ المشاكل الموجودة في المجتمع الإسلامي هو التقوى.

---

(١) شرح نهج البلاغة: ١٦ / ٢٠٥.

والناس في غفلة عن الإمام عليه الصّلاة والسّلام، صحيحٌ أنّهم ينادون باسمه، صحيحٌ أنّهم يُردّدون اسمه على ألسنتهم ويدعون، ولكنّ الدعاء باللسان لا يكفي، بل لابدّ وأن يكون العملُ مطابقاً لما يجري على الألسنة.

ثمّ إنّ التأمّل في تاريخ التشيُّع ودراسة حوادث القرون الماضية من القضايا المختلفة، يثبت أنّ الشيعة متى ما انقطعوا عن غير الإمام الحجّة المنتظر عليه الصّلاة والسّلام، متى ما حصل هذا الانقطاع والتوجّه التامّ إلى الإمام عليه الصّلاة والسّلام، حصل النجاة، فكان هو السبيل الوحيدُ لجلب عواطف الإمام عليه الصّلاة والسّلام ورعايته للأُمّة.

إنّ قضيّة الرمّانة في البحرين خيرُ شاهد على ما أقول، ومِن جملة أبرز القضايا والحوادث الواقعة في تاريخ التشيّع في القرون المختلفة، حيث إنّ الناس انقطعوا عمّن سوى الإمام عليه الصّلاة والسّلام، وتوجّهوا بكُلّهم نحو الإمام عليه الصّلاة والسّلام، وتوسّلوا به، وتضرّعوا إلى الله فأنقذهم من الهلكة.

هذه القضيّة معروفة، يرويها الشيخ يوسف البحراني، الذي هو كبيرُ فقهاء أهالي البحرين، ومن أكابر فقهاء الطائفة، الشهير بصاحب «الحدائق»، يرويها في كشكوله[١]، القضيّة ثابتة. والذي التقى بالإمام عليه الصّلاة والسّلام وزاره وتشرّف برؤيته وعلّمه الإمام عليه الصّلاة والسّلام كيفيّة الخروج من المشكلة، قبره موجود مزارٌ عند الناس في البحرين.

---

(١) الكشكول: ١ / ١٠٢ ـ ١٠٤.

وهذه واحدة من قضايا الشيعة، فهم التجأوا إلى الإمام عليه الصّلاة والسّلام وانقطعوا عن غيره، والإمام عليه الصّلاة والسّلام بلطفه وكرمه لا يترك الطائفة متى ما توجّهت إليه بكُلّها وبتمام المعنى.

ولذا أقول: إنّ مشاكلنا في مجتمعنا الشيعي، هذه المشاكل ستبقى مستمرّةً ما دمنا نأمل الخير من هذا وذاك، وكذلك سائر الناس، لأن الإمام المهدي هو المأمول للنجاة والاصلاح لكلّ العالم، حتى يأتي اليوم الذي ينقطع الناس عمّن سوى الإمام عليه الصّلاة والسّلام ويتوجّهون إليه.

وقضيّة الرُمّانة من أحسن وأقوى الشواهد على إمكان رؤية الإمام عليه الصّلاة والسّلام في زمن الغيبة، والقضايا كثيرةٌ، والروايات كثيرةٌ، والحكايات كثيرةٌ، ولا يجوز تكذيبُ جميع هذه الحكايات، ولا يصحُّ أن نكذّب جميع هؤلاء الرواة.

إنّ الإمام عليه الصّلاة والسّلام تارةً بنفسه يُنقذ مَن توجّه إليه وتوسّل به، وتارةً يرسلُ أحد أعوانه وأنصاره، وليس كلُّ قضيّة أو مشكلة انحلّت، فكان الإمام بنفسه هو الذي بادر إلى حلّ تلك المشكلة، لا نقول هذا أبداً، فللإمام عليه الصّلاة والسّلام أعوانٌ وأنصارٌ، هم بخدمته، ويقومون بأمرٍ منه بوظائفهم تجاه الطائفة في المشاكل الشخصيّة أو العموميّة وكذلك سائر الناس.

أمّا أنّ الإمام بنفسه عليه الصّلاة والسّلام قد يُزار ويُرى، وهو الذي يُباشر، وهو الذي يُبادر بحلّ المشكلة، هذا أيضاً موجود.

ونفي هذا المعنى ليس بصحيح، ومَن يقول ذلك فإمّا لا يدري، وإمّا له غرضٌ من الأغراض.

وكان المرحوم والدي رحمه الله قد التقى بجماعة في إيران وفي العراق وفي الدول الأُخرى، قد تشرّفوا برؤية الإمام عليه الصّلاة والسّلام، وسجّل تلك القضايا في كتاب له في الإمامة وأحوال الإمام المهدي عليه السلام، ولا يزال مخطوطاً.

علائم الظهور:

وعلائمُ الظهور أيضاً لا يجوز إنكارُها بأسرها، هناك روايات صحيحة معتبرة بالنسبة إلى بعض العلائم، أمّا أنْ نُصدِّق بكلّ خبر ورد بالنسبة إلى العلائم فلا، أو نصدِّق بكلّ من ادّعى رؤية الإمام عليه الصّلاة والسّلام فلا.

إذاً ليس هناك موافقةٌ وتصديقٌ وتأييدٌ لكلّ ما يُقال أو يُكتب أو يُحكى، وفي نفس الوقت لا يجوز لنا أن ننفي كلّ ما نجدهُ في رواياتنا حتّى الروايات المعتبرة.

إنّ الأدلّة على وجود الإمام عليه الصّلاة والسّلام وولادته، والروايات المعتبرة في ذلك كثيرةٌ جدّاً، وصحيحة على جميع الأقوال في علم الرجال.

فلا يقولنّ أحدٌ أنّه لا يمكن تصحيح ما ورد في ولادة الإمام عليه الصّلاة والسّلام على مباني بعض العلماء، فهذا إمّا جهلٌ أو تجاهل، والروايات بأيدينا، وقد حقّقناها، ودرسناها، وكتبناها.

من أين هذه التشكيكات والشُبهات حول الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف؟ وما هو المنشأ لهذه التشكيكات؟ ومن الذي يُروّج لها؟ وما هو الغرضُ منها؟

الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف هو الإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت، الذين ذكرهم رسول الله صلّى الله عليه وآله بقوله: «إنّي تاركٌ

فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي؛ ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا علَيّ الحوض»[١].

وقد وجدت غير واحد من كبار الحفّاظ من أهل السنّة عندما يشرحون هذا الحديث، يُصرّحون بأنّ في كلّ زمان إماماً من أهل البيت عليهم السلام، ومادامَ القرآنُ موجوداً فالإمام موجودٌ مِن أهل البيت على وجه الأرض[٢].

فهل من الجائز أن يشكّك مَن يدّعي التشيّع ويعدُّ نفسَه من أبناء هذه الطائفة، يُشكّك في وجود الإمام عليه الصّلاة والسّلام وولادته وفوائد وجوده، وبركات وجوده على وجه الأرض، حتّى في حال الغيبة؟!

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلنا من الثابتين على ولاية أمير المؤمنين والأئمّة الطّيّبين الطّاهرين.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلنا من الثابتين على القول والاعتقاد بإمامة الإمام الثاني عشر المهديِّ مِن أهل البيت عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفِّقنا لطاعته، أن يوفِّقنا لزيارته، أن يُوفِّقنا لأن نكونَ مِن خير أعوانه وأنصاره في غيبته وحضوره.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع هذه المشاكل والمصائب والقضايا الصعبة الموجودة بين أبناء الطائفة في الدول المختلفة، وهذه المآسي التي يُلاقيها أبناء هذه الطائفة.

---

(١) صحيح مسلم: ٤ / ١٨٧٣ بإختلاف يسير.

(٢) المنتقى في سيرة المصطفى: مخطوط، جواهر العقدين: ٢ / ٩٤.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يُفرِّج عن هذه الطائفة وأبنائها في سائر الدول بفرج مولانا صاحب العصر والزمان.

والسلام عليكم ورحمة ألله وبركاته

المحاضرة السادسة عشـرة ـ الأربـعاء ٢٢ شعبان ١٤٣٩ هـ، الموافق ٩ مـايو ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، ولا إله إلّا هو الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيّدنا النبيِّ الكريم وآله الطيّبين الطاهرين سادة الخلق أجمعين.

وبعدُ، فإنّ أهمّ الأُمور التـي تُطرح فـي كـتب المـعاصرين حـول الشـيعة والتشيّع قبلَ مباحث الإمامة والولاية بعد رسول الله صـلّى الله عـليه وآله، هـي مسألة نشأة التشـيُّع، ومسألة الرجـعة، ومسألة تـحريف القـرآن، ومسألة التـقيّة ومسألة المتعة.

فأمّا نشأة التشيّع وقضيّة ابن سبأ، فقد فرغنا منها، وكذلك الرجعة بحثنا عنها بقدر الضرورة، وتعرّضنا لقضيّة تحريف القرآن ونُقصانه، وقد ظـهر أنّ أوّل القائلين بهذه المقولة هم الخلفاء وكبار الصحابة، وأحاديثهم وأقوالهم مـوجودة في أصحّ كتب القوم، وتعرّضنا كذلك لمسألة التقيّة ....

البحث الخامس ـ في المتعة

والكلام الآن في المُتعة، فقد تعرّض الكُتّاب المعاصرون في بحوثهم عن

الشيعة والتشيّع لقضيّة المتعة، وكنّا قد وعدنا سابقاً أن نبحث عن هذا الموضوع بشيء من التفصيل قبل الورود في أدلّتنا على إمامة أمير المؤمنين من الكتاب والسنّة، فنقول ـ والله المستعان ومنه التوفيق ـ:

إنّ هذه المسألة وإن كانت مسألةً فرعيّةً، إلّا أنّها دخلت في مباحث الإمامة مِن علم الكلام، ووقعت موقع البحث والنظر بين الفريقين منذ قديم الأيّام، وكُتِبت حول هذه المسألة الكتب الكثيرةُ من العلماء الأعلام.

والمقصود من نكاح المتعة: هو أن تُزوّج المرأة العاقلة الكاملةُ الحُرّة نفسها مِن رجل بمهر مُسمّى وبأجل معيّن، ولذا يُعبّرُ عنه بالزواج الموقّت، ويُشترط في هذا الزواج كُلّ ما يشترط في النكاح الدائم من صحّة العقد، وعدم وجود المحرميّة بسبب من الأسباب الشرعيّة.

غير أنّ النكاح الدائم ينقطع بالطلاق، والموقّت بانقضاء الأجل أو هبته من قِبَل الزوج، وأنّ الزوجين في النكاح الدائم يتوارثان، أمّا في المتعة فلا توارث بينهما.

هذه هي مسألةُ نكاح المتعة أو الزواج الموقّت، وقبل الورود في البحث لابدّ من العلم بأمرين:

ثبوتها بأصل الشرع

الأمر الأوّل: إنّ النكاح الموقّت من الأحكام الثابتة بأصل الشرع، وقد نزل به الكتاب، في قوله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً**﴾[1].

---

(١) سوره النساء: الآية ٢٤.

وقد قال بدلالة هذه الآية المباركة على نكاح المتعة وتشريع هذا النكاح جمعٌ من الصحابة والتابعين، وعلى رأسهم أمير المؤمنين، ثمّ عبدالله بن العبّاس، وعبدالله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب.

ومن التابعين: سعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، والسُدّي، وغير هؤلاء، يقولون بدلالة هذه الآية المباركة على النكاح الموقّت.

بل ورد في كُتب أهل السنّة المعتمدة، أنّ من الصحابة من كتب الآية في مصحفه باللفظ التالي: «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل» فأضاف كلمة «إلى أجل» إلى متن الآية المباركة؛ كما في تفسير «الدرّ المنثور» للحافظ السيوطي وغيره(١).

وعن ابن عبّاس أنّه قال: والله لأنزلها الله كذلك؛ أخرجه الحاكم في «المستدرك» وصحّحه(٢).

وقال الفخر الرازي: إنّ أُبيّ بن كعب، وابن عبّاس، قرءا الآية المباركة كذلك، والصحابة ما أنكروا عليهما هذه القراءة(٣).

وفي «الكشّاف» عن ابن عبّاس: هذه الآية محكمة ـ يعني لم تنسخ ـ وكان يقرأ: «فما استمتعتم به منهنَّ إلى أجل مسمّى».

ثمّ قال الزمخشري: ويُروى أنّه ـ أي ابن عبّاس ـ رجع عن ذلك عند موته(٤).

---

(١) الدرّ المنثور: ٢ / ٤٨٤.

(٢) المستدرك: ٢ / ٣٣٤.

(٣) التفسير الكبير = تفسير الرازي: ١٠ / ٥٤.

(٤) الكشّاف: ١ / ٤٩٨.

لكنّ الحافظ ابن حجر قال: رواه الترمذي بسند ضعيف[١].

وسنذكر قضيّة رجوع ابن عبّاس عن هذا القول فيما بعد، وسيظهر أنّ نسبة هذا القول إليه فرية وبُهتانٌ واضح.

هذا بالنسبة إلى الكتاب.

وأمّا السنّة، فسيأتي الكلام بالنسبة إليها.

وأمّا عمل الصحابة، فسيأتي تصريحُ غير واحد منهم بعملهم بالآية المذكورة المباركة والسنّة الشريفة الواردة في هذا الموضوع.

وأمّا كلمات العلماء، فراجعوا مِن كتبهم بذيل الآية المباركة: تفاسير الطبري[٢]، والقُرطبي[٣]، وابن كثير[٤].

وراجعوا أيضاً: أحكام القرآن للجصّاص[٥]، وسُنن البيهقي[٦]، وشرح النووي على صحيح مسلم[٧]، وكتاب المغني لابن قُدامة[٨]. راجعوا هذه الكتب وغيرها لكي تجدوا تصريح العلماء بمشروعيّة المتعة بأصل الشرع.

---

(١) الكافي الشاف: ١ / ٤٩٨.

(٢) جامع البيان: ٦ / ٥٨٦.

(٣) تفسير القرطبي: ٥ / ١٣٠.

(٤) تفسير ابن كثير: ٢ / ٢٥٩.

(٥) أحكام القرآن: ٣ / ٩٥.

(٦) سنن البيهقي: ٧ / ٣٣٥.

(٧) شرح النووي على صحيح مسلم: ٩ / ١٧٩.

(٨) المغني: ٧ / ٥٧١ ـ ٥٧٣.

وفي كتاب «التمهيد» للحافظ ابن عبدالبَرّ قال: أجمعوا على أنّ المتعة نكاحٌ لا إشهادَ فيه، وأنّه نكاحٌ إلى أجل، تقع فيه الفُرقةُ بلا طلاق، ولا ميراثَ بينهما[١].

إذاً، القضيّةُ ثابتةٌ ـ كتاباً وسنّةً ـ وبعمل الأصحاب، وباعتراف كبار الفقهاء والمفسّرين والمحدّثين مِن أهل السنّة؛ هذا هو الأمر الأوّل.

تحريم عمر

الأمر الثاني: إنّه قد ثبت تحريمُ عمر بن الخطّاب نكاح المتعة ومتعة الحجّ في كلام له مشهورٌ بين العلماء، ولا مجال لإنكاره مِن أحد أبداً، فإنّه قال: مُتعتان كانتا على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأنا أنهى عنهما وأُعاقبُ عليهما.

ومِن رواة هذا الكلام:

ـ ابن حزم في المُحلّى ٥: ٩٧.

ـ الجصّاص في أحكام القرآن ١: ٤٧.

ـ البيهقي في السنن ٧: ٣٣٥.

ـ الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢: ١٤٦.

ـ الرازي في تفسيره ١٠: ٥٢.

ـ ابن رشد في بداية المجتهد ١: ٣٤٦.

ـ القُرطبي في تفسيره ٢: ٣٩٢.

ـ ابن قدامة في المغني في الفقه الحنبلي ٧: ٥٧٢.

---

(١) التمهيد: ١٠ / ١١٦.

ـ ابن قيّم الجوزيّة في كتابه زاد المعاد في هدي خير العباد ٣: ٤٠٦.

ـ الجلال السيوطي في الدرّ المنثور ٢: ٤٨٦.

ـ المتقي الهندي في كنز العمّال ١٦: ٥١٩.

ـ وابن خلّكان في كتاب وفيات الأعيان ٦: ١٥٠.

وراجعوا أيضاً غير هذه الكتب في مختلف العلوم، تجدون هذا الكلام منقولاً بالأسانيد عن عمر بن الخطّاب، حيث حرّم المتعة متعة النكاح ومتعة الحجّ في هذا الكلام.

ومن العلماء مَن ينصّ على صحّة هذا الخبر، كالسرخسي ـ وهو الفقيه الكبير ـ في كتابه «المبسوط في فقه الحنفيّة»، في مبحث المتعة[١].

ومنهم من ينصُّ على ثبوت هذا الخبر، كابن قيّم الجوزيّة في «زاد المعاد»[٢]، وسنأتي على عبارته فيما بعد.

وصريح الأخبار أنّ هذا التحريم من عمر وقولهُ: متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما، كان في أواخر أيّام حياته. ومن الأخبار الدالّة على ذلك ما عن عطاء، عن جابر، قال: استمتعنا على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأبي‌بكر وعمر، حتّى إذا كان في آخر خلافة عمر استمتع عمرو بن حُريث بامرأة ـ سمّاها جابر فنسيتُها ـ فحملت المرأة، فبلغ ذلك عمر، فذلك حينَ نهى عنها. وهذا في:

---

(١) المبسوط: ٤ / ٢٧.

(٢) زاد المعاد: ٣ / ٤٠٦.

«صحيح مسلم بشرح النووي» ٩: ١٨٣.

«المصنَّف لعبدالرزّاق» ٧: ٤٩٧.

«مُسند أحمد» ٢٣: ٣٠٦.

«سنن البيهقي» ٧: ٣٣٥.

وفي غير هذه الكتب أيضاً.

ومن العجيب تهديد عمر برجم قبر من تمتّع في حياته، هذا التهديد الذي لم نره بالنسبة إلى شيء من المحرّمات الكبائر. فقد روى السرخسي في كتاب «المبسوط» أنّ عمر قال: «لا أُوتي برجل تزوّج امرأة إلى أجل إلّا رجمتُه ولو أدركته ميّتاً لرجمتُ قبره!»[(١)].

وعلى الجملة، فإنّ كلّ الأخبار صريحة في أنّ المتعة كانت حلالاً على عهد رسول الله وعهد أبيبكر وإلى أواخر عهد عمر، وكلّ الأخبار والأقوال تنسبُ التحريم إلى عمر، حتّى أنّهم يروون عن عليّ أمير المؤمنين أنّه كان يقول: «لولا أنّ عمر نهى عن المتعة ما زنى إلّا شقي».

هذا في «المصنّف لعبدالرزّاق»[(٢)]، وفي «تفسير الطبري»[(٣)]، و«الدرّ المنثور»[(٤)]، و«تفسير الرازي»[(٥)].

---

(١) المبسوط: ٥ / ١٥٣.

(٢) المصنّف: ٧ / ٥٠٠.

(٣) جامع البيان: ٦ / ٥٨٨.

(٤) الدرّ المنثور: ٢ / ٤٨٦.

(٥) تفسير الرازي: ١٠ / ٥٢.

وعن ابن عبّاس قال: ما كانت المتعة إلّا رحمةً من الله تعالى رحم بها عباده ولولا نهيُ عمر ما زنى إلّا شقي.

رواه القُرطبي في تفسيره[١].

وفي بعض كتب اللغة[٢] يذكرون هذه الكلمة عن ابن عبّاس، أو عن أمير المؤمنين، لكن لا بلفظ «شقي» بل بلفظ «شفي»، ويفسّرون الكلمة بمعنى القليل، يعني لولا نهى عمر لما زنى إلّا قليلٌ من الناس.

وما أدري أنا، ما الذي سَبَّب أن يقع هذا التصحيف في هذه الكلمة؟ وعلى كلّ حال، المهم أن نعلم أنّ تحريم المتعة من أوّليّات عمر، وتجدون التصريح بهذا في كتاب «تاريخ الخلفاء» للحافظ السيوطي[٣]، إذ يصرّح بأنّ عمر هو أوّلُ مَن حرّم نكاح المتعة.

فإلى هنا رأينا الجواز بأصل الشرع بالكتاب والسنّة والإجماع، ورأينا التحريم ليس إلّا من عمر بن الخطّاب، وذلك في آخر أيّام خلافته، ولابدّ أنّ بعض الصحابة اتّبعوه في هذا التحريم.

بعض من خالفه من الصحابة والتابعين

ولكن في مقابله كبار الصحابة، وعلى رأسهم أمير المؤمنين، إذ كان موقف هؤلاء صارماً واضحاً في هذه المسألة.

---

(١) تفسير القرطبي: ٥ / ١٣٠.

(٢) لسان العرب: ٨ / ٣٣٠.

(٣) تاريخ الخلفاء: ١ / ١١٠.

وأمّا كلمة أمير المؤمنين فقد قرأتها، فإنّه قال: لولا نهى عمر لما زنى إلّا شقي.

وقال ابن حزم: قد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله جماعةٌ من السلف من الصحابة:

ـ أسماء بنت أبيبكر.

ـ جابر بن عبدالله.

ـ ابن مسعود.

ـ ابن عبّاس.

ـ معاوية بن أبيسفيان.

ـ عمرو بن حُريث.

ـ أبوسعيد الخُدري.

ـ سَلَمة ومَعبد ابنا أُميّة بن خلف.

ورواه جابر عن جميع الصحابة مُدّة رسول الله، ومدّة أبيبكر، وعمر، إلى قُرب آخر خلافة عمر.

هذه عبارة ابن حزم في كتاب «المُحلّى»[1].

وذكروا من التابعين:

ـ طاووس.

ـ وعطاء.

ـ وسعيد بن جُبير.

---

(١) المحلّى: ٩ / ١٢٩.

قالوا: وسائر فقهاء مكّة أعزّها الله تعالى.

وصريح كلام ابن حزم أنّ جميع فقهاء مكّة كانوا يذهبون إلى حِلّيّة المتعة[١].

أمّا القُرطبي، فذكر بعض الصحابة منهم: عمران بن حصين، وذكر عن ابن عبدالبَرّ أنّ أصحاب ابن عبّاس من أهل مكّة واليمن كُلّهم يرون المتعة حلالاً على مذهب ابن عبّاس[٢].

وعلى الجملة، فقد كان النكاح الموقّت حلالاً في الشريعة الإسلاميّة، ورسول الله صلّى الله عليه وآله لم يحرّمه، وأبوبكر لم يحرّمه، والصحابة لم يحرّموه، وعمر أيضاً لم يحرّمه إلى أواخر أيّام حياته، وقد عملوا بهذا الحكم الشرعي وطبّقوه في جميع هذه الأدوار، فماذا يقول العلماء في هذه القضيّة؟ ماذا يقول الكُتّاب المعاصرون بعد العلم بهذه التفاصيل التي ذكرناها؟

من الجدير بالذكر أنّ الدكتور السالوس ذكر في كتابه «مع الشيعة الإثني عشريّة في الأُصول والفروع»[٣]، رسالةً لشيخه علي حسب الله، ولكنْ من الأسف على مثل السالوس أن يذكره ويعتمد عليه، وإنّه كتابٌ يُضحك منه أهل الفضل والعلم إذا قرؤوه، ولاسيّما بعد العلم بما ذكره العلماء في كتبهم، وما رووه في تفاسيرهم وكتبهم في الحديث وفي علم الكلام.

---

(١) المحلّى: ٩ / ١٢٩.

(٢) تفسير القُرطبي: ٥ / ١٣٣.

(٣) مع الشيعة الإثني عشريّة: ١ / ١٠٦٤ و ١٠٦٦.

وعلى كلّ حال، فإنّ الشيعة الإماميّة يقولون بحِلّيّة المتعة تبعاً لأمير المؤمنين وأئمّة أهل البيت عليهم السلام، وعملاً بالكتاب وسُنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

أمّا الكُتّاب المعاصرون فهم ـ كما أشرتُ ـ لا يذكرون هذه التفاصيل، ولا يتكلّمون على واقع القضيّة، وإنّما يهرّجون على الشيعة الإماميّة قولهم بحِلّيّة المتعة، إنّهم يتهجّمون على هذه الطائفة لاعتراضهم على هذا التحريم، وقولهم بحِلّيّة المتعة في الشريعة المقدّسة.

ومن الناس المقلّدين لخليفتهم مَن إذا عجز عن الجواب يُسيءُ الأدب مع الشيعة الإماميّة، فإذا باحثه شيعيٌّ عن المتعة يقول له: أرسل إليّ أُختك لأتمتّع بها.

ولكن القضيّة قضيّةُ عقيدة ودين، ولهذا دخلت هذه القضيّة في علم الكلام ومباحث الإمامة، فإذا لم يكن هناك دليلٌ شرعيٌّ مقبولٌ على هذا التحريم، وجب القول بعدم الصلاحيّة للإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله لمن حرّم هذا الحكم الشرعي.

توجيه التحريم

وهذا ما دعا علماء القوم منذُ القديم من الفقهاء والمتكلّمين إلى بذلِ الجهد الكبير والسعي الحثيث لرفع الإشكال والدفاع عن خلافة الخليفة، فلننظر فيما قالوا في هذا المقام، وسعوا في سبيل تبرير هذا التحريم من خليفتهم عمر بن الخطّاب.

القول الأوّل: كان التحريم من النبيّ ولم يعلم به إلّا عمر بن الخطّاب

التحريم من نفس النبيّ صلّى الله عليه وآله، إلّا أنّه لم يذكر هذا التحريم إلّا لعمر بن الخطّاب، ولم يعلم به إلّا هذا الصحابي فقط، فإنّه صلّى الله عليه وآله. قد أودعَ هذا الحكم عند الخليفة فقط، ولم يطّلع عليه أحدٌ سواه. ومِن أصحاب هذا القول:

ـ الحافظ النووي، فإنّه قال في «شرح صحيح مسلم» في مقام تبرير هذا التحريم بأنّه محمول على أنّ الذي استمتع على عهده صلّى الله عليه وآله وعلى عهد أبي‌بكر وعمر لم يبلغه النسخُ، وإنّما عَلِمَ به فقط عمر بن الخطّاب؛ فلذا حرّم(١).

ـ وهذا القول هو المختار عند الفخر الرازي، فإنّه بعد أن ناقش غيرهُ من الأقوال، قال: فلم يبق إلّا أن يُقال: كان مرادهُ ـ أي عمر ـ أنّ المتعة كانت مباحةً في زمن الرسول وأنا أنهى عنها لما ثبت عندي أنّه نسخَها(٢).

ولكنّ هذه النظريّة لم تقع موقع القبول عند سائر العلماء، مضافاً إلى أنّها تشتمل على الاعتراف بحِلِّيّة المتعة في أصل الإسلام، فيدّعون النسخ من النبيّ وأنّه ما علم به إلّا الخليفة! فمن يُصدّق بهذه الدعوى؟!

إنّه حكمٌ شرعيٌّ إلهيٌّ نزل به الكتاب، فلو كان قد نُسِخ لماذا لا يُبلّغ النبيّ صلّى الله عليه وآله هذا الحكم إلّا إلى عمر بن الخطّاب؟! فعُمِلَ بهذا الحكم في

---

(١) شرح صحيح مسلم: ٩ / ١٨٣.

(٢) تفسير الرازي: ١٠ / ٥٦.

زمنه، وعُمِل بهذا الحكم في زمن أبي‌بكر، وعُمِل بـهذا الحكـم إلى أواخـر عُـمرِ عمر بن الخطّاب، فكيف يكـون مـنسوخاً وقـد عُـمِلَ بـه فـي كـلّ هـذه المـدّة، ولم يعلم بهذا النسخ عليٌّ ولا ابـن عـبّاس ولا ابـن مسـعود ولا أُبـيّ بـن كـعب، ولا أزواج النبيّ صلّى الله عليه وآله ولا غيرهم من الأصحاب وغيرهم؟!

إنّه لا يصدّق أحدٌ بهذه المقولة.

[القول الثاني] إنّ التحريم كان من نفس عمر لا من النبيّ، ولكن كان من حقّهِ أن يُحرِّم

وقد ذهب إلى هذا القـول ابـن قـيّم الجـوزيّة فـي كـتاب «زاد المـعاد»[1]، واستند إلى حديث يروونه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله أنّه قال: عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين من بعدي.

فكان تحريم المتعة من عمر، وعمر من الخلفاء الراشدين، وقد أمر رسول الله باتّباع سنّته.

هذا هو وجه الاستدلال، وبهذا الترتيب يكون تحريم عـمر بـن الخـطّاب على القاعدة، وعلى طبق ما ورد عندهم عن النبيّ صلّى الله عليه وآله.

ولكن هل ثبت عن رسـول الله أنّـه قـال عـليكم بسـنّتي وسـنّة الخـلفاء الراشدين من بعدي؟

وعلى فرض صحّة الحديث، هل المراد من «الخلفاء الراشـدين» فـي هـذا

---

(١) زاد المعاد: ٣ / ٤٠٦.

الكلام هم الخلفاء الأربعة؟ أو أنّ النبيّ على فرض صدور هذا الكلام منه صلّى الله عليه وآله، يُريد من «الخلفاء الراشدين» غير هؤلاء الذين يقولون بهم؟

ولي رسالةٌ خاصّةٌ بهذا الحديث، حقّقتُ حاله سنداً ودلالةً، وبيّنت حقيقة الأمر على ضوء الكتب المعتمدة والروايات المعتبرة.

إذاً هذا القول أيضاً يسقط.

[القول الثالث] التحريم كان من رسول الله وقد بلّغه إلى الناس إلّا الذين لم يبلغهم، فبقوا على حِلّيّته.

إذاً، المحرِّم هو النبيّ صلّى الله عليه وآله، وقد بلّغ هذا الحكم لعموم الناس، لا لعمر وحده، وإنّما عليٌّ وغير عليٍّ القائلون بحلّيّة المتعة، لم يبلغهم هذا التحريم من النبيّ صلّى الله عليه وآله!

لم يبلغ التحريم عليّاً وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عبّاس وغير هؤلاء من الذين ذكرهم ابن حزم وغيره في كتبهم[1]؟

هذا هو القول الذي ذهب إليه الأكثر من أهل السنّة، وهو القول المشهور فيما بينهم.

ولكن يقع السؤال: متى حرّم رسول الله وأبلغ هذا التحريم إلى الأُمّة؟ وأين؟.

هنا اضطربوا، واختلفت كلماتُهم، وتشتّتت أفكارهم، وتضاربت رواياتهم كما سنذكر، فههنا أقوالٌ:

---

(١) المحلّى: ٩ / ١٢٩.

في حجّة الوداع؟

الأوّل: إنّه حرّم وأبلغ الناس حرمة نكاح المتعة في حجّة الوداع؛ هذا أحد الأقوال.

ولكن ابن القيّم يقول: هو وهمٌ من بعض الرواة[١].

في حنين؟

الثاني: إنّه حرّم المتعة في حُنين.

قال ابن القيّم: هذا في الحقيقة هو القول بعام الفتح لاتصال غزاة حُنين بالفتح[٢].

في غزوة أوطاس؟

الثالث: حرّمها في غزوة أوطاس.

قال الحافظ ابن حجر: قال الحافظ السُهيلي: من قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافقٌ لمن قالَ عام الفتح[٣].

في عمرة القضاء؟

الرابع: إنّه حرّمها في عمرة القضاء.

---

(١) زاد المعاد: ٣ / ٤٠٣.

(٢) المصدر.

(٣) فتح الباري: ٩ / ١٦٩.

قال الحافظ ابن حجر: وأمّا عمرة القضاء فلا يصحّ الأثر فيها[١].

فالذين حقّقوا هذه المسألة كابن حجر العسقلاني، وابن القيّم، وبعض الفقهاء والمحدّثين الكبار، هؤلاء ينفون هذه الأقوال ويرون بُطلان القول بتحريم النبيّ صلّى الله عليه وآله في هذه الغزوات أو الحروب.

في عام الفتح؟

يبقى القول بتحريم نكاح المتعة في عام الفتح.

اختارهُ ابن حجر[٢]، وابن القيّم[٣]، ونسبه الحافظ السُهيلي إلى المشهور[٤]، والدليل على ذلك هو الحديث في «صحيح مسلم» عن عبدالملك بن ربيع، عن أبيه، عن جدّه.

ولكنّ المشكلة في سند هذا الحديث.

ففي كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني[٥] بترجمة عبدالملك، قال: قال أبوخَيثمة: سُئل يحيى بن مَعين عن أحاديث عبدالملك بن الربيع عن أبيه عن جدّه، فقال ـ عن هذه الأحاديث أنّها ـ ضِعاف.

وحكى ابن الجوزي عن ابن مَعين أنّة قال: عبدالملك ضعيف[٦].

---

(١) فتح الباري: ٩ / ١٧٠.

(٢) المصدر.

(٣) زاد المعاد: ٣ / ٤٠٣.

(٤) الروض الأنف: ٦ / ٥٥٧.

(٥) تهذيب التهذيب: ٣ / ٢٤٤.

(٦) الضعفاء والمتروكون: ٢ / ١٤٩ الرقم ٢١٦٥.

وقال أبوالحسن ابن القطّان: لم تثبت عدالته، وإن كان مسلم أخرج له، فغير محتجّ به لأنّه أخرجه متابعةً[١].

إذاً سقط هذا القول أيضاً.

[القول الرابع] تكرّر التحليل والتحريم من النبيّ.

وكأنّه قولٌ بالجمع بين جميع الأحاديث، كان التحليل كراراً والتحريم كراراً.

وهذا ظاهر عنوان «صحيح مسلم»، فإنّه قال بأنّ نكاح المتعة، أُبيح، ثمّ نُسخ، ثمّ أُبيح، ثمّ نُسخ، واستقرّ حكمه إلى يوم القيامة.

وقد اختار القُرطبي هذا القول في تفسيره[٢] وذكر إنّها تقتضي التحليل والتحريم سبع مرّات.

ولكن الحافظ ابن قيّم الجوزيّة يقول: هذا لا عهد بمثله في الشريعة[٣].

إذاً يسقط هذا القول أيضاً.

رواية النسخ عن أمير المؤمنين

هنا حاولوا محاولةً قبيحةً جدّاً، وهي الإفتراء على أمير المؤمنين وعلى ابن عبّاس؛ لأنّهم قد فشلوا في تبرير فعل عمر وتحريمه لهذا النكاح، فإنّه بعد أن فشلوا في هذا، ورأوا أنّ عليّاً هو المخالف لهذا القول، وهو المُصرّ على حِلّيّة

---

(١) بيان الوهم والإيهام: ٤ / ١٣٨.

(٢) تفسير القرطبي: ٥ / ١٣١.

(٣) زاد المعاد: ٣ / ٤٠٣.

هـذه المـتعة، وتـبعه ابـن عـبّاس وسـائر الصحابة، فـلابدّ وأن يـفتروا عـلى أمير المؤمنين وعلى ابن عبّاس، فيضعوا أحاديث في تحريم المتعة على لسان أمير المؤمنين وعبدالله بن عبّاس.

أمّـا مـا وضـعوه عـلى أمـير المـؤمنين وكـان مـختلَقاً، ولذا جـاء مـختلِفاً، ـ وطبيعيٌّ أنّه إذا تعدّد المـفترون ولا عـلم لأحـدهم بـما يـفتري الآخـر، تـعدّد الإفتراء واختلف ـ وأرجو الإنتباه.

فتارةً: رووا عن الزُّهري عن ابني محمّد بن الحنفيّة، أو أحدُ ولديه، أنّهما أو أحدهما روى عن محمّد بن الحنفيّة، عن عليّ عـليه السـلام أنّ رسـول الله صلّى الله عليه وآله حرّم المتعة في تبوك.

هذا في «شرح صحيح مسلم» للحافظ النووي[١].

وأُخرى: رووا بنفس السند أنّه قال عليه السلام: حرّم رسول الله المتعة في حُنين.

هذا في «سنن النسائي»[٢].

وثالثةً: رووا بنفس السند أنّه قال: حرّم رسول الله المتعة في خيبر[٣].

بسندٍ واحدٍ رووا عن عليّ عليه السلام أنّه قال تارةً: في خيبر، وأُخرى في حُنين، وأُخرى في تبوك.

---

(١) شرح النووي على مسلم: ٩ / ١٨٠.

(٢) سنن النسائي: ٦ / ١٢٦.

(٣) المصدر.

ولكن الحافظ ابن حجر العسقلاني قال: حديث التحريم في تبوك خطأ[١].

وحديث التحريم في خيبر، قال الحافظ السهيلي: هذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر[٢]. وكذا قال ابن عبدالبَرّ[٣]، والبيهقي[٤]، وابن حجر[٥]، والقسطلاني[٦]، والعيني[٧]، وابن كثير[٨]، وابن القيّم[٩]، كلّهم قالوا: هذا كذبٌ. أو قالوا: لا أصل له. أو قالوا: هذا غلطٌ، بل قالوا: النهي عن نكاح المتعة يوم خيبر شيء لا يعرفه أحدٌ مِن أهل السِّيَر ورواة الأثر.

إذاً، لم يصحّ الخبر عن عليّ أنّه قال: حرّم رسول الله المتعة، لم يصحّ لا في تبوك ولا في حنين ولا في خيبر.

فظهر أنّ دعوى قول عليّ عليه السلام، أو نقل عليّ عليه السلام عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه حرّم المتعة، هذا كذبٌ وافتراءٌ على أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) فتح الباري: ٩ / ١٦٨.

(٢) الروض الأنف: ٦ / ٥٥٧.

(٣) التمهيد لما في الموطأ: ١٠ / ٩٩.

(٤) السنن الكبرى: ٧ / ٣٢٨.

(٥) فتح الباري: ٩ / ١٧٠.

(٦) إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري: ٨ / ٤٣.

(٧) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: ١٧ / ٢٤٧.

(٨) البداية والنهاية: ٤ / ٣١٨.

(٩) زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

الإفتراء على ابن عبّاس

وأمّا الافتراء على ابن عبّاس، فقد افتروا عليه أنّه قد رجع عن القول بحِلّيّة المتعة في أواخر أيام حياته.

قال الحافظ ابن حجر[١]، وقال الحافظ ابن كثير[٢]، وقال غيرهما: كلُّ أسانيد رجوع ابن عبّاس ضعيفةٌ بل كِذبٌ.

إذاً، ظهر:

أوّلاً: أنّ المتعة كانت حلالاً بأصل الشرع.

وثانياً: أنّ الذي حرّمها عمر بن الخطّاب.

وثالثاً: أنّ هذا التحريم لم يكن إلّا من عمر، ولم يكن عنده دليلٌ على ذلك أبداً، وإنّما هو تحريمٌ لحكم شرعيّ مِن عندِ نفسه، وذلك بدعة. وكلُّ مساعي القوم وجهودهم ذهبت هباءً منثوراً، ولا فائدة لدفاعهم عنه.

على أنّ قولَ الشيعة بحِلّيّة المتعة ـ وما زالوا يقولون بحِلّيّتِها ـ فهو متابعة لقول علي وأهل البيت وهو حكم الله ورسوله صلّى الله عليه وآله.

وأمّا أن نعمل بالمتعة، نفعل أو لا نفعل، أن يقع هذا الأمر خارجاً مِن أحد من الشيعة أو لا يقع، فذاكَ أمرٌ آخر، وليس البحثُ في هذه الناحية، وإنّما البحث في أنّ حكماً شرعيّاً ثابتاً قد حُرِّم بواسطة الخليفة، فيُسئل الخليفة ويُسئل أتباعه

---

(١) التلخيص الحبير: ٣ / ٣٣٨.

(٢) السيرة النبويّة: ٣ / ٣٦٧.

عن دليل هذا التحريم، فإذا لم يكن هناك دليلٌ شرعي عليه تنتقل المسألةُ إلى مباحث علم الكلام، وإلى مباحث الإمامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

فوائد

الفائدة الأُولى:

إنّ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُريج، وهذا الفقيه الكبير المتوفّى سنة ١٤٩، وهو مِن كبار التابعين، ومِن تلامذة مدرسة ابن عبّاس، مِن أهل مكّة، هذا الرجل مِن رجال الصحاح الستّة أيضاً، فقيهٌ ثقةٌ معتمدٌ، قالوا: هذا الرجل تزوّج بأكثر من تسعين امرأة متعةً.

تزوّج هذا الرجل بأكثر من تسعين امرأة متعةً، وأوصى إلى أبنائه وحذّرهم من أن يتزوّجوا بشيء من هذه النساء، لأنّهنّ زوجاتُ والدهم. وهذا الرجل كما ذكرنا من كبار التابعين والفقهاء المعروفين في القرن الثاني.

لاحظوا هذه القضيّة بترجمته وأحواله في الكتب، مِن ذلك كتاب «سير أعلام النُّبلاء»[1].

هذه الفائدة الأُولى.

الفائدة الثانية:

ذكر الراغب الأصفهاني ـ وهو عالمٌ كبيرٌ أديبٌ لغويٌّ مفسِّر ـ في كتاب

---

(١) سير أعلام النُّبلاء: ٦ / ٣٣٣.

«المحاضرات» عن يحيى بن أكثم أنّه قال لشيخ بمدينة البصرة: بمن اقتديتَ في جواز المتعة؟

قال: بعمر بن الخطّاب!

فقال: كيف هذا وعمر كان أشدُّ الناس فيها ـ أي كان يحرّم وكان يُعاقب القائلين والعاملين بالمتعة ـ؟!

قال ذلك الشيخ في البصرة ليحيى بن أكثم: لأنّ الخبر الصحيح ـ قد أتى ـ أنّه صعد ـ عمر بن الخطّاب ـ المنبر، فقال: إنّ الله ورسوله قد أحلّا لكم مُتعتين وإنّي محرّمهما عليكم وأُعاقب عليهما؛ فقبلنا شهادته، ولم نقبل تحريمه[1].

هذه الفائدة الثانية.

الفائدة الثالثة:

أذكرها في ختام البحث. قال ابن خلّكان ـ وهو فقيهٌ شافعيٌّ مؤرّخٌ كبير ـ في كتاب «وفيات الأعيان» بترجمة يحيى بن أكثم: إنّ المأمون الخليفة العبّاسي أمر بأن يُنادى بحلّيّة المتعة، قال: فدخل عليه محمّد بن منصور، وأبوالعيناء فوجداه يستاك ـ أي يستعمل المسواك ـ ويقول وهو متغيّظٌ: متعتان كانتا على عهد رسول الله وعهد أبيبكر وأنا أنهى عنهما، ومَن أنت يا جُعَل حتّى تنهى عمّا فعله رسولُ الله وأبوبكر.

---

(١) المحاضرات: ٢ / ٢٣٥.

فأراد محمّد بن منصور أن يُكلّمه، فأومأ إليه أبوالعيناء وقال: رجلٌ يقول في عمر بن الخطّاب ما يقول، نُكلّمُهُ نحن؟!

ودخل عليه يحيى بن أكثم فخلا به وخوّفه من الفتنة، ولم يزل به حتّى صرف رأيه[١].

وهذه هي الفائدة الثالثة.

وهذا آخر الكلام، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطّاهرين.

---

(١) وفيات الأعيان: ٦ / ١٤٩ ـ ١٥٠.

المحاضرة السابعة عشرة ـ الأربعاء ٢٨ شعبان ١٤٣٩ هـ، الموافق ١٦ مايو ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، ولا إله إلّا الله العليُّ العظيم، والصّلاة والسّلام على محمّد وآله خير الخلق أجمعين.

البحث السادس ـ في التقيّة

أمّا بعدُ، فإنّ من الأُمور التي تُطرح في الكتب ويُتهجّم بها على الشيعة الإماميّة ويُهرّجونَ ضدّها أمرُ «التقيّة» وقد تكلّم عليها السابقون واللّاحقون، والمعاصرون أيضاً تعرّضوا لهذه المسألة بالتفصيل، كالدكتور القفاري في كتاب «أُصول مذهب الشيعة»[١]، فإنّه قد أطال في الكذب والتدليس على الشيعة، فرأينا من الضروريِّ توضيح هذا الأمر في هذا المجلس.

فما هي التقيّة؟ وما الدليل عليها من الكتاب والسنّة والعقل؟ وهل عَمِلَ بالتقيّة أحدٌ من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله ومن التابعين؟ وهل عمل

(١) أُصول مذهب الشيعة: ١ / ٢١٣، ٢١٧، ٢١٩ و....

بها غير الشيعة الإماميّة من العلماء الأعلام في مختلف القرون أو لا؟

التقيّة في اللغة والاصطلاح

أمّا التقيّة في اللغة والاصطلاح، فإنّها مِن وَقى يَقِي وِقايةً، بمعنى حفظ الشيء ممّا يؤذيه ويضُرُّه، كما في كتاب «المفردات» للراغب الأصفهاني[١].

قال الله تعالى: ﴿فَوَقَاهُمُ اللهُ شَرَّ ذلِكَ الْيَوْمِ﴾[٢].

وقد فسّروا قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾[٣] بالتقيّة ـ كما في تفاسير الزمخشري، والرازي[٤]، والقُرطبي[٥]، وأبي حيّان الأندلسي[٦] وغيرها.

قال الزمخشري: ﴿إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ إلّا أن تخافوا من جهتهم أمراً يَجِبُ اتّقاؤه وقرئ تقيّةً[٧].

وفي كتاب «المصباح المنير»: وقاهُ الله السوءَ يقيه وقايةً: حفظهُ، والتقيّة والتقوى اسمٌ منه، والتاءُ مُبدَلَة من واو ...[٨].

فتبيّن أنّ التقيّة من الوقاية بمعنى الحفظ والتحفّظ.

---

(١) المفردات: ١ / ٨٨١.

(٢) سورة الإنسان: الآية ١١.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٢٨.

(٤) الكشّاف: ١ / ٣٥١.

(٥) تفسير القرطبي: ٤ / ٥٧.

(٦) البحر المحيط: ٣ / ٩٣.

(٧) الكشّاف: ١ / ٣٥١.

(٨) المصباح المنير: ٦٦٩.

وأمّا في الاصطلاح، فقد ذكروا ما حاصله: أنّ التقيّة هي أن يُحافظُ الإنسانُ على نفسه وماله وعِرضه، من الضرر الدُّنيويّ والأُخرويّ، بالقول أو الفعل المخالف للحقّ، بأن يقول شيئاً أو يفعل شيئاً على خلاف الحقّ حفظاً لنفسه أو ماله أو عِرضه.

وعلى الجُملة، فلا خلاف بين العلماء ـ من الشيعة والسنّة ـ في معنى التقيّة لُغةً واصطلاحاً.

دليل التقيّة من القرآن الكريم

وأمّا الدليل على التقيّة من القرآن الكريم، فقد وردت في القرآن الكريم آياتٌ تدلُّ على التقيّة، منها الآية المذكورة آنفاً، حيث قال تعالى: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الله فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ الله نَفْسَهُ وَإِلَى الله الْمَصِيرُ﴾[١].

دلّت هذه الآية المباركة على جواز التقيّة، بل وجوبها في بعض الأحيان، وهذا ما ذكره المفسّرون بتفسير الآية المباركة.

فعن ابن عبّاس وغيره، دلالتُها على جواز التقيّة في ارتكاب المعصية عند الإكراه عليها، كاتّخاذ الكافرينَ أولياء مِن دون المؤمنين[٢].

ولكن يبقى سؤالان:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٨.

(٢) تفسير الطبري: ٦ / ٣١٣.

السؤال الأوّل: هل يختصُّ ذلك بحالة الإكراه؟

السؤال الثاني: هل يختصُّ ذلك بأن يكونَ المُكرِه كافراً، فلا تقيّة بين المسلمين بعضهم مِن بعض؟

وسيظهر الجواب عن هذين السؤالين ممّا سيأتي في البحث.

ومن الآيات: ما ورد في القرآن حول تقيّة المؤمنين في الأُمم السابقة.

فقضيّة أصحاب الكهف تعرّض لها قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْم قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْق مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلاَ يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً * إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً**﴾[١].

يقول الرازي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿**وَلْيَتَلَطَّفْ**﴾ أي يكون ذلك في سرّ و كتمان، يعني دخوله في المدينة وشراء الطعام، بأن يكون في سرٍّ وكتمان[٢].

وقال القُرطبي: في هذه الآية نكتةٌ بديعيّةٌ، وهي: إنّ الوكالة إنّما كانت مع التقيّة خوفَ أن يشعرَ أو يُشعرَ لهم أحد لِما كانوا عليه من خوف على أنفسهم[٣].

وهكذا قال غيرهما من المفسّرين من علماء الفريقين[٤].

---

(١) سورة الكهف: الآيتان ١٩ و ٢٠.

(٢) تفسير الرازي: ٢١ / ١٠٤.

(٣) تفسير القرطبي: ١٠ / ٣٧٦.

(٤) التفسير البسيط: ١٣ / ٥٦٨.

ومن ذلك: قضيّة مؤمن آل فرعون، قال تعالى:﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾[١].

فقد ذكروا أنّه ـ أي مؤمن آل فرعون ـ كَتَم إيمانَهُ مِن فرعون مائة سنة[٢].

ومن الآيات الواردة في وقوع التقيّة في الإسلام، ما ورد في قضيّة الصحابي الجليل عمّار بن ياسر، قال تعالى:﴿مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣].

فإنّ هذه الآية المباركة دالّةٌ على جواز ـ بل وجوب ـ موافقة الكفّار على ما أرادوا مِن باب التقيّة، عند جميع الفقهاء والمفسّرين. ومن أراد التفاصيل فليراجع «تفسير الرازي»[٤]، وتفسير «الكشّاف»[٥]، و«تفسير القرطبي»[٦]، «البحر المحيط» لأبي‌حيّان الأندلسي[٧]، «تفسير ابن كثير»[٨] وغير هذه الكتب التفسيريّة.

---

(١) سورة غافر: الآية ٢٨.

(٢) تفسير الثعلبي: ١٠ / ١٩٨.

(٣) سورة النحل: الآية ١٠٦.

(٤) تفسير الرازي: ٢٠ / ١٢٤.

(٥) الكشّاف: ٢ / ٦٣٦.

(٦) تفسير القرطبي: ١٠ / ١٨٠.

(٧) البحر المحيط: ٦ / ٥٩٩.

(٨) تفسير ابن كثير: ٤ / ٦٠٥.

وأيضاً، تعرّضوا إلى هذه المسألة في الكتب الفقهيّة كما سنذكر بعض الكتب.

دليل التقيّة من السنّة النبويّة

وأمّا الدليل على التقيّة من السنّة النبويّة والأحاديث عن النبيّ صلّى الله عليه وآله فكثير، ولعلّ من أهمّها وأوضحها دلالة قضيّة عمّار رضي الله عنه، فقد روى الطبري وغيره بالإسناد:

أنّه أخذ المشركون عمّار بن ياسر فعذّبوه، حتّى باراهم فِي بعض ما أرادوه، فشكى ذلك إلى النبيّ ـ أي شكى عمّار إلى النبيّ ذلك ـ فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: «كيف تجدُ قلبك؟» قال: مُطمئنّاً بالإيمان، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله: «فإن عادوا فَعُد». أي إذا طلبوا منك مرّةً أُخرى بأن ترفع اليدَ عن الإسلام أو تكذّب النبيّ صلّى الله عليه وآله في دعوته فأنت أيضاً عُد إلى ما أرادوا[1]؛ حفظاً لنفسه.

مضافاً إلى أنّه قد قيل لرسول الله صلّى الله عليه وآله: يا رسول الله، إنّ عمّاراً كَفَرَ! فقال صلّى الله عليه وآله: « كلّا، إنّ عمّاراً مُلئ إيماناً مِن فرقه إلى قدمه، واختلط الإيمانُ بلحمه ودمه».

فأتى عمّار رسول الله ـ وهو يبكي ـ لمّا سمع هذا الكلام من القوم، فجعل رسول الله صلّى الله عليه وآله يمسح عينيه ويقول: «ما لَك، إن عادوا لك فَعُد لهم» بما قلت[2].

---

(١) تفسير الطبري: ٩ / ٤٠٦ و ١٤ / ٣٧٤.

(٢) تفسير الرازي: ٢٠ / ١٢٤.

هذا، بالإضافة إلى أنّي أعتقد أنّ ما يرويه علماء أهل السنّة في كتبهم بالأسانيد الصحيحة ـ وفي صحاحهم بالخصوص ـ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله من أنّه أمر الصحابةَ بإطاعة الولاة وإن كانوا فسقةً فجرةً، أعتقد أنّ كلَّ هذه الأحاديث إن كانت صادرة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله فهي محمولة على يالتقيّة؛ لأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لا يسمح للناس وللصحابة أن يطيعوا الولاة الفسقة الفجرة الظلمة، والأمر بالإطاعة أمرٌ بترتيب الأثر على جميع ما يُريده أُولئك الحُكّام، بل إنّ الأمر بالإطاعة بالإطلاق من النبيّ صلّى الله عليه وآله لا يصدر إلّا بالنسبة إلى المعصوم؛ فلابدّ من حملها على التقيّة.

وقد ورد لهذا الذي ذكرته نظائر في قضيّة ولاية أمير المؤمنين عليه السلام.

فقد روي عن عبدالله بن عطاء، قال: قلت لأبي‌جعفر الباقر عليه السلام: رجلان مِن أهل الكوفة أُخذا، فقيل: ابرئا مِن أمير المؤمنين، فبرئ واحدٌ منهما وأبى الآخر، فخُلّي سبيل الذي برئ، وقُتِل الآخر.

فقال عليه الصّلاة والسّلام: أمّا الذي برئ فرجلٌ فقيهٌ في دينه، وأمّا الذي لم يبرأ فرجلٌ تعجّل إلى الجنّة[١].

فحُكم البراءة من أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام لو حُمِل الإنسان عليها حكمُ عمّار بن ياسر رضي الله تعالى عنه الذي أمره رسول الله بأن يتبرّأ من الله ورسوله، ويقول ما أراده المشركون منه.

---

(١) الكافي: ٢ / ٢٢١

فتاوى العلماء في التقيّة

وأمّا كلمات العلماء في قضيّة التقيّة، فقد أفتى جميع العلماء بمقتضى هذه الروايات، وأكتفي أنا ببعضِ الكلمات:

قال ابن كثير: اتفق العلماء على أنّ المُكرَه على الكفر يجوز له أن يوالي حفظاً لمهجته، ويجوز له أن يأبى(١).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: قال ابن بطّال تبعاً لابن المنذر: أجمعوا على أنّ من أُكره على الكُفر حتّى خَشيَ على نفسه القتل فكفرَ وقلبهُ مطمئنٌّ بالإيمان أنّه لا يُحكم عليه بالكفر(٢).

وقال القُرطبي في تفسيره: أجمع أهل العلم على أنّ مَن أُكره على الكفر حتّى خشيَ على نفسه القتل أنّه لا إثم عليه إنْ كفرَ وقلبُهُ مطمئنٌّ بالإيمان(٣).

أقول:

وللتقيّة أحكامٌ كثيرةٌ، مَن أرادها فليراجع الكتب الخاصّة بهذا الموضوع، فقد ألّف كثيرٌ من علمائنا رسائل خاصّة وكُتباً مفردة بهذا البحث، ولكنّا نذكر هنا ثلاثةً مِن تلك الأحكام تتعلّق بأصل الموضوع، ويقل السؤال أو الإشكال حولها:

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤ / ٦٠٦ بإختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ١٢ / ٣١٤.

(٣) تفسير القُرطبي: ١٠ / ١٨٢.

مسائل ثلاثة

المسألة الأُولى: هل تختصّ التقيّة بحالة الإكراه، بأن لا تجب التقيّة أو لا تجوز عندما لا يكون إكراهٌ من المكره؟

الجواب: إنّ الشرط الأساسيَّ للتقيّة هو الخوفُ والحذرُ ـ كما ذكرنا من قبل ـ فقد يكون الخوف حيث لا إكراه؛ لأنّ من الواضح عدم وجود الملازمة بين الخوف والإكراه.

أمّا الخوف، فمعناه الحذر من الضرر، وأمّا الإكراه، فمعناه حملُ الغير على ما لا يرضاه.

نعم، يصير الإكراه مقدّمةً للخوف والحذر، فيرتكب الإنسان على أثر الإكراه ما لا يرضاه لدينه أو دنياه.

ولكنّ كون التقيّة في كثير من مواردها ناشئةً عن الإكراه، جعل العلماء يمثّلون بالتقيّة بحالات الإكراه، وإلّا فأيّ فقيه يفتي بجواز ترك التقيّة مع خوف الضرر حيث لا إكراهَ مِن أحد؟

المسألة الثانية: هل تختصّ التقيّة بحالة الخوف على النفس، فلا تجب أو لا تجوز عند الخوف على المال؟

الجواب: إنّه وإن كانت موارد التقيّة في أغلبها الخوف على النفس، ولكن لا يبعد أن يُقال بجواز التقيّة حفظاً للمال الكثير.

وقد بحث العلماء عن ذلك في كتبهم، وتعرّض له المفسّرون. فقال الرازي ـ مثلاً ـ بتفسير بعض الآيات: التقيّة جائزةٌ لصون النفس، وهل هي جائزةٌ لصون

المال؟ يُحتملُ أن يُحكم فيها بالجواز لقوله صلّى الله عليه وآله: «حُرمةُ مال المسلم كحرمةِ دمهِ». ولقوله صلّى الله عليه وآله: «مَن قُتِلَ دون ماله فهو شهيد». ولأنّ الحاجة إلى المال شديدةٌ، والماءُ إذا بيع بالغبن سقط فرض الوضوء وجاز الاقتصار على التيمّم دفعاً لذلك القَدْر من نقصان المال، فكيف لا يجوز هاهنا[١].

فالمفسّرون والفقهاء أيضاً يُفتون بجواز التقيّة حفظاً للمال.

ونحن وإن كنّا لا نوافق على استدلالات الفخر الرازي، ولنا نظرٌ في هذا الكلام، ولكن لا يبعد أن يُقال بجواز التقيّة حفظاً للمال، أي المال الكثير المعتنى به، المؤثّر في حياة الإنسان، لا يبعد ذلك، لأنّ تعريف التقيّة وما دلّت عليه الآياتُ والروايات تعمّ النفسَ والمالَ كذلك.

وقال أبوحيّان الأندلسي: قد تكلّم المفسّرون في التقيّة، والنظرُ يكون فيمن يُتّقى منه؟ وفيما يُبيحها؟ وبأيّ شيء تكون ـ أي التقيّة ـ من الأقوال والأفعال؟

قال: فأمّا مَن يُتّقى منه، فكلُّ قادر غالب يُكرِه بجور منه، فيدخل في ذلك الكفّار وجورة الرؤساء والسلّابة وأهل الجاه في الحواضر.

وأمّا ما يُبيحها، فالقتل والخوف على الجوارح والضربُ بالسوط والوعيد، وعداوة أهل الجاه الجَوَرة.

وأمّا بأيّ شيء تكون ـ التقيّة ـ من الأقوال، فبالكفر فما دونه من بيع وهبة وغير ذلك، وأمّا من الأفعال فكُلُّ محرَّم.

---

(١) تفسير الرازي: ٨ / ١٥.

هذه عبارة أبي‌حيّان في «البحر المحيط»[١].

المسألة الثالثة: هل تختصّ التقيّة بأن تكون من الكفّار، فلا تجوز التقيّة بين المسلمين؟

الجواب: إنّ أدلّة التقيّة عامّةٌ لا تختصّ بالكفّار؛ لأنّ ملاك التقيّة ـ كما تقدّم ـ هو الخوفُ والحذر، وقد يحصل الخوف للمسلم من المسلم ما لا يحصل من الكفّار، وخاصّةً في حال الإكراه، وذلك مقتضى عموم إطلاق أدلّة وجوب دفع الضرر وأدلّة نفي الحرج في الشريعة، وغير ذلك من الأدلّة.

وكذلك حكم العقل، والسيرة العقلائيّة، وعمل العلماء كما سنذكر مواردَ من ذلك عن قريب.

ولذا نقل الرازي أنّ مذهب الشافعي هو: أنّ الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين حلّت التقيّة[٢].

هذا، وموارد عمل الصحابة والتابعين مع بعضهم بالتقيّة، وعمل العلماء في زمانهم مع الحكّام وغيرهم بالتقيّة، هذه الموارد كثيرةٌ جدّاً، نذكر بعضها، ولو بالإشارة:

أخرج البخاري في الصحيح، في باب المداراة مع الناس، عن أبي‌الدرداء: إنّا لنَكْشِرُ في وجوه أقوام وإنّ قلوبَنا لتلعنُهُم[٣] ـ أي نضحك في وجوههم وإنّ

---

(١) البحر المحيط: ٣ / ٩٥.

(٢) تفسير الرازي: ٨ / ١٥.

(٣) صحيح البخاري: ٨ / ٣١.

قلوبنا لتلعنهم.

وعن حسّان بن أبي يحيى الكندي أنّه سأل سعيد بن جبير عن الزكاة، فقال: ادفعها إلى ولاة الأمر.

فقال له: إنّك أمرتني أن أدفع الزكاة إلى ولاة الأمر وهم يصنعون بها كذا وكذا. أي يصرفون هذه الأموال في غير مواضعها!

فقال: ضعها حيث أمرك الله، سألتني على رؤوس الناس فلم أكُنْ لأُخبرك[١].

وتقيّةُ أعلام العلماء في قضيّة خَلْقِ القرآن معروفة، وهي فصلٌ من فصول كتابنا «الانتقاء من سير أعلام النُّبلاء».

وكذلك صلاة بعض العلماء خلف الفجرة الفسقة، فإنّها كانت عن التقيّة، ولكنّ القوم لا يفهمون، فيقولون بجواز الصلاة خلف كلّ فاسق وفاجر.

وأنا أعتقد أنّ كثيراً من العلماء الذين صلّوا خلفَ الولاة الفسقة الفجرة، إنّما كانت تلك الصلاة منهم تقيّةً، لا لفتواهم بجواز الصلاة خلفَ كُلِّ برٍّ وفاجر.

وقضيّة معاملة الصحابة والتابعين في واقعة الحَرّة، حيث بايع الكثير من الصحابة والتابعين يزيد خوفاً ورهبةً مِن ذلك المُجرم ـ أي: المسرف بن عقبة ـ الذي أرسله على رأس جيش لإبادة المسلمين في المدينة المنوّرة.

وكذلك قضيّة كتمان كثير من الصحابة والتابعين القولَ بإمامة أمير المؤمنين، وأيضاً عدم نقلهم فضائلَه ومناقبَه.

---

(١) الأموال للقاسم بن سلام: ١ / ٦٨٤ ح ١٨١٣.

ومِن ذلك قول الزُهري: والله إنّ عندي مِن فضائل عليٍّ ما لو تحدّثتُ بها لقُتلت[١].

التقيّة كذبٌ أو نفاقٌ!

تبقى شبهة وهي أنّ هؤلاء المُهرّجين من الُكتّاب المعاصرين، يقولون بأنّ التقيّة كذبٌ أو نفاقٌ. ولكن يظهرُ ممّا ذكرنا أنّ التقيّة ليست بكذب ولا بنفاق.

إنّ أقوال الصحابة وأفعالهم المذكورة بعضها مِن أظهر مصاديق التقيّة، ولا يصدق عليها عنوان الكذب أو النفاق.

قولُ الزهري المذكور قريباً لا يصدق عليه لا عنوان الكذب ولا عنوان النفاق.

إنّ التقيّة شيءٌ والكذبُ والنفاقُ شيءٌ آخر، في الكتاب وفي السنّة وفي اللغة وفي العرف.

يقول تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ الله وَأُولئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ * مَن كَفَرَ بِالله مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾[٢].

ففي هذه الآية المباركة نرى أنّه عزّ وجلّ قد استثنى من الكذب حالةَ التقيّة فلا تكون التقيّةُ محكومةً بحكم الكذب و ....

---

(١) أُسد الغابة: ١ / ٣٦٤ وغيره من المصادر.

(٢) سورة النحل: الآيتان ١٠٥ و ١٠٦.

النفاق كما في كتاب «المفردات» للراغب الأصفهاني: هو الدخول في الشرع من باب والخروج عنه من باب ـ آخر[١].

ومحلُّ النفاق ـ كما في كتاب «المصباح المنير»[٢] هو القلب، ولكن التقيّة محلّها الظاهر بخلاف القلب، فإنّه إذا أظهر الكفر ـ مثلاً ـ كان قلبه مُمتلئً ومطمئنّاً بالإيمان.

وعلى كلّ حال، فإنّ أهل السنّة القائلين بعدالة الصحابة أجمعين، لا يتّهمون الصحابة العاملين بالتقيّة بالكذب والنفاق، وكذلك لا يتّهمون التابعين والعلماء العاملين بالتقيّة بأقوالهم وأفعالهم، لا يتّهمونهم بالكذب والنفاق.

هذا باختصار ما يتعلّق بمسألة التقيّة، وقد أردنا أن نكمل بحوثنا في هذا المضمار، أي في مقام دفع شُبهات المخالفين، لاسيّما المعاصرين منهم، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّقنا لما يرضاه، بحقّ محمّد وآله الطاهرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

(١) المفردات: ١ / ٨١٩.

(٢) المصباح المنير: ٦١٨.

فهرس المصادر

(ألف)

١. **الآحاد والمثاني:** أبوبكر بن أبيعاصم (٢٨٧)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١١ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

٢. **آراء ابن تيميّة في الحكم والإدارة:** حمد بن محمد بن سعد آل فريان، دار الألباب للنشر والتوزيع، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٣. **الإبهاج في شرح المنهاج:** تقيالدين السبكي (٧٥٦)، وولده تاجالدين أبونصر عبدالوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٤. **إتحاف الخيرة المهرة:** شهابالدين البوصيري (٨٤٠)، دار المشكاة، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٥. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة:** إبن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: زهير بن ناصر، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٦. **الإتقان في علوم القرآن:** جلالالدين السيوطي (٩١١)، تحقيق: محمّد أبوالفضل إبراهيم.

٧. **أحاديث إسماعيل بن جعفر:** أبوإسحاق المدني (١٨٠)، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السفياني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٨. **الأحاديث المختارة:** ضياءالدين المقدسي (٦٤٣)، دار خضر للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٩. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان:** علاءالدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأُولى.

١٠. **الأحكام السلطانية:** أبوالحسن الماوردي (٤٥٠)، دار الفكر، بيروت.

١١. **الأحكام الشرعية الكبرى:** أبي‌محمّد المعروف بابن الخراط (٥٨١)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٢. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:** أبوالعباس شهاب‌الدين أحمد بن محمّد القسطلاني (٩٢٣)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.

١٣. **الإستيعاب في معرفة الأصحاب:** ابن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٤. **أُسد الغابة:** أبوالحسن ابن الأثير (٦٣٠)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٥. **الإسلام والخلافة:** علي الخربوطلي.

١٦. **الإصابة في تمييز الصحابة:** ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٧. **أُصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشريّة:** ناصر بن عبدالله بن علي القفاري، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ هـ.

١٨. **إكمال تهذيب الكمال:** مغلطاي بن قليج بن عبدالله الحنفي (٧٦٢)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٩. **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في**

تهذيب الكمال: شمس الدين أبوالمحاسن ابن حمزة الحسيني (٧٦٥)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٢٠. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكني والأنساب:** أبونصر ابن ماكولا (٤٧٥)، دار الكتاب الإسلامي.

٢١. **الأمالي:** أبوعبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي (٣٣٠)، رواية: ابن مهدي الفارسي (٤١٦)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأُولى، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

٢٢. **الإمامة:** أحمد محمود صبحي.

٢٣. **أمالي المحاملي:** الحسين بن إسماعيل البغدادي (٣٣٠)، تحقيق: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، عمان، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢٤. **الإمامة العظمى عند أهل السنّة والجماعة:** عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار طيبة، رياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.

٢٥. **الإمامة والنص:** فيصل نور.

٢٦. **الأوائل:** أبوالقاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠)، تحقيق: محمّد شكور بن محمود الحاجي أمرير، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ هـ.

٢٧. **الأوائل:** أبوبكر بن أبي‌عاصم (٢٨٧)، تحقيق: محمّد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٢٨. **إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع:** أحمد بن علي بن عبدالقادر المقريزي (٨٤٥)، تحقيق: محمّد عبدالحميد النميسي، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

(ب)

٢٩. **بحر الفوائد (معاني الأخبار):** أبوبكر الكلاباذي البخاري (٣٨٠)، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٣٠. **البحر المحيط في التفسير:** أبوحيان أثيرالدين الأندلسي (٧٤٥)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ.

٣١. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد:** محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٩٥)، إيران، ١٣٨٩ ش ـ ١٩٦٩ م.

٣٢. **البداية والنهاية:** أبوالفداء ابن كثير الدمشقي (٧٧٤)، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٣٣. **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث:** أبوالحسن نورالدين الهيثمي (٨٠٧)، تحقيق: أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبويّة، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٣٤. **بغية الطلب في تاريخ حلب:** كمال‌الدين ابن العديم (٦٦٠)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.

٣٥. **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام:** أبوالحسن ابن القطان (٦٢٨)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

(ت)

٣٦. **تاج العروس من جواهر القاموس:** أبوالفيض الملقّب بمرتضي الزبيدي (١٢٠٥)،

مطبعة حكومة الكويت.

٣٧. **تاريخ ابن خلدون:** (المتوفّى ٨٠٨)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٣٨. **تاريخ ابن معين = معرفة الرجال (رواية أحمد بن محمّد بن القاسم بن محرز):** أبوزكريا يحيى بن معين البغدادي (٢٣٣)، تحقيق: محمّد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٩. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** شمس‌الدين الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٠. **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان:** أبونعيم الأصبهاني (٤٣٠)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٤١. **تاريخ بغداد وذيوله:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأُولى، بيروت، ١٤١٧ هـ.

٤٢. **تاريخ الجمعيات السرية:** محمّد عبدالله عنان.

٤٣. **تاريخ الخلفاء:** جلال‌الدين السيوطي (٩١١)، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٤. **تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري:** أبوجعفر محمّد بن جرير الطبري (٣١٠)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، ٣٦٩)، دار المعارف، مصر.

٤٥. **التاريخ الكبير:** محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن.

٤٦. **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي‌خيثمة:** أبوبكر أحمد بن أبي‌خيثمة (٢٧٩)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، القاهرة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

٤٧. **تاريخ المدينة لابن شبة:** عمر بن شبة النميري البصري أبوزيد (٢٦٢)، تحقيق: فهيم محمّد شلتوت، جدّة، ١٣٩٩ هـ.

٤٨. **تاريخ مدينة دمشق:** أبوالقاسم بن عساكر الدمشقي (٥٧١)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

٤٩. **تالي تلخيص المتشابه:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٧هـ.

٥٠. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:** جمال‌الدين المزي (٧٤٢)، تحقيق: عبدالصمد شرف‌الدين، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.

٥١. **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين:** العراقي (٨٠٦)، ابن السبكي (٧٧١)، الزبيدي (١٢٠٥)، استخراج: أبي‌عبدالله محمود بن محمّد الحدّاد (١٣٧٤)، دار العاصمة للنشر، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٥٢. **التذكرة بأحوال الموتى وأُمور الآخرة:** شمس‌الدين القرطبي (٦٧١)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ.

٥٣. **تذكرة الحفّاظ:** شمس‌الدين أبوعبدالله الذهبي (٧٤٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٥٤. **ترتيب الأمالي الخميسية:** يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني (٤٩٩)، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٥٥. **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح:** أبوالوليد الباجي الأندلسي (٤٧٤)، تحقيق: أبولبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٥٦. **تفسير ابن أبيحاتم (تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله والصحابة والتابعين):** عبدالرحمن بن محمّد بن إدريس الرازي ابن أبيحاتم (٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٥٧. **تفسير الإمام الشافعي:** محمّد بن إدريس (٢٠٤)، تحقيق: أحمد بن مصطفى الفرّان، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦ م.

٥٨. **التفسير البسيط:** أبوالحسن الواحدي النيسابوري الشافعي (٤٦٨)، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٣٠ هـ.

٥٩. **تفسير الخازن = لباب التأويل في معاني التنزيل:** علاءالدين المعروف بالخازن (٧٤١)، تحقيق: محمّد علي شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

٦٠. **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن):** أبوجعفر محمّد بن جرير الطبري (٣١٠)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

٦١. **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار):** محمّد رشيد بن علي رضا (١٣٥٤)، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م.

٦٢. **تفسير القرآن العظيم:** أبوالفداء ابن كثير الدمشقي (٧٧٤)، تحقيق: سامي بن محمّد

سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٦٣. **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن:** أبوعبدالله القرطبي (٦٧١)، صحّحه: الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٦٤. **تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنّة):** محمّد بن محمّد بن محمود أبومنصور (٣٣٣)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٦ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٦٥. **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل):** أبوالبركات النسفي (٧١٠)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٦٦. **تقريب التهذيب:** ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: محمّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م.

٦٧. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير:** ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٦٨. **تلخيص المتشابه في الرسم:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأُولى، ١٩٨٥ م.

٦٩. **التمهيد لما في الموطأ:** ابن عبدالبر النمري الأندلسي (٤٦٣)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.

٧٠. **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، شرح صحيح البخاري:** بدرالدين الزركشي (٧٩٤)، مكتبة الرشد ـ رياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٧١. **التنوير شرح الجامع الصغير:** محمّد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير (١١٨٢)، تحقيق: محمّد إسحاق محمّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م.

٧٢. **توضيح المشتبه:** محمّد بن عبدالله الشهير بابن ناصرالدين (٨٤٢)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٩٩٣ م.

٧٣. **تهذيب التهذيب:** ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأُولى.

٧٤. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** جمال‌الدين المزي (٧٤٢)، مكتبة العبيكان، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٧٥. **التيسير بشرح الجامع الصغير:** زين‌الدين المناوي القاهري (١٠٣١).

(ج)

٧٦. **الجامع:** معمر بن راشد الأزدي (١٥٣)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٧٧. **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن:** أبوالفداء ابن كثير الدمشقي (٧٧٤)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله الدهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٧٨. **الجرح والتعديل:** أبومحمّد الرازي ابن أبي‌حاتم (٣٢٧)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م.

٧٩. **جزء:** علي بن محمد الحِمْيَري (٣٢٣)، تحقيق: عبدالعزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٨٠. **جزء الحسن بن رشيق العسكري عن شيوخه من الأمالي:** الحسن بن رشيق العسكري (٣٧٠)، تحقيق: جاسم بن محمّد بن حمود الفجي، مكتبة أهل الأثر، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

٨١. **الجزء المتمم لطبقات ابن سعد [الطبقة الرابعة من الصحابة ممن أسلم عند فتح مكّة وما بعد ذلك]:** أبوعبدالله محمّد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠)، تحقيق: عبدالعزيز عبدالله السلومي، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ١٤١٦ هـ.

٨٢. **جزء من حديث أبي‌الطاهر الذهلي:** أبوالحسن البغدادي الدارقطني (٣٨٥)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٨٣. **جمل من أنساب الأشراف:** أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (٢٧٩)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٨٤. **جواهر العقدين في فضل الشرفين:** علي بن عبدالله الحسني السمهودي (٩١١)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م.

٨٥. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية:** عبدالقادر القرشي الحنفي (٧٧٥)، مجلس دائرة المعارف النظامية حيدرآباد الدكن، الطبعة الأُولى، ١٣٣٢ هـ [وبذيله كتاب «مناقب أبي‌حنيفة»: علي بن سلطان محمّد القاري].

٨٦. **الجوهرة:** محمّد بن أبي‌بكر التلمساني المعروف بالبُرّي (بعد ٦٤٥)، تحقيق: محمّد التونجي، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

(ح)

٨٧. **حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن):** أبوالحسن نورالدين السندي (١١٣٨)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ - ٢٠٠٣ م.

٨٨. **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنّة:** إسماعيل بن محمّد بن الفضل التيمي الأصبهاني (٥٣٥)، تحقيق: محمّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٨٩. **حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار:** محمّد بن عمر «بَحْرَق» (٩٣٠)، تحقيق: محمّد غسان نصوح عزقول، دار المنهاج، جدّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ.

٩٠. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبونعيم الأصبهاني (٤٣٠)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(خ)

٩١. **الخراج:** أبويوسف يعقوب بن إبراهيم (١٨٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٩٢. **خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي‌طالب:** أبوعبدالرحمن النسائي (٣٠٣)، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ هـ.

٩٣. **الخصائص الكبرى:** جلال‌الدين السيوطي (٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩٤. **خطط الشام:** محمّد بن عبدالرزّاق بن محمّد كردعلي (١٣٧٢)، مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٩٥. **خلاصة سير سيد البشر:** أبوالعباس محبّالدين الطبري (٦٩٤)، تحقيق: طلال بن جميل الرفاعي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٩٦. **الخلافة:** محمّد رشيد رضا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

٩٧. **الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية:** محمّد عمارة.

(د)

٩٨. **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور:** عبدالرحمن بن أبيبكر، جلالالدين السيوطي (٩١١)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٩٩. **الدلائل في غريب الحديث:** قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبومحمّد (٣٠٢)، تحقيق: محمّد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

(ذ)

١٠٠. **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى:** محبّالدين الطبري (٦٩٤)، تحقيق: أكرم البوشي، مطبعة القدسي.

١٠١. **الذرية الطاهرة النبويّة:** أبوبِشْر الدولابي الرازي (٣١٠)، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، الأُولى، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٠٢. **الذيل على الروضتين:** أبوشامة عبدالرحمن المقدسي (٦٦٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

(ر)

١٠٣. **رجال الحاكم في المستدرك:** مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعي

(١٤٢٢)، مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

١٠٤. **الرسائل السياسية:** عمرو بن بحر أبوعثمان الشهير بالجاحظ (٢٥٥)، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٠٥. **رسالة طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه:** شمس‌الدين أبوعبدالله الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: عبدالعزيز الطباطبائي، إيران، الطبعة الأُولى، ١٤٢١ هـ.

١٠٦. **الروض الأنف في شرح السيرة النبويّة:** أبوالقاسم السهيلي (٥٨١)، مكتبة ابن تيميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١٠٧. **الرياض النضرة في مناقب العشرة:** أبوالعباس محب‌الدين الطبري (٦٩٤)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

(ز)

١٠٨. **زاد المعاد في هدي خير العباد:** محمّد بن أبي‌بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

١٠٩. **الزيدية:** أحمد محمود صبحي.

(س)

١١٠. **السابق واللاّحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، تحقيق: محمّد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

١١١. **سبل الهدي والرشاد في سيرة خير العباد:** محمّد بن يوسف الصالحي الشامي (٩٤٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، الأُولى، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

١١٢. **السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير:** علي بن الشيخ

أحمد الشهير بالعزيزي.

١١٣. **سمط النجوم العوالي:** عبدالملك العصامي المكي (١١١١)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

١١٤. **السنّة:** أبوبكر بن أبيعاصم (٢٨٧)، تحقيق: محمّد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١١٥. **سنن ابن ماجة:** محمّد بن يزيد القزويني (٢٧٣)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.

١١٦. **سنن الترمذي (الجامع الكبير):** أبوعيسي الترمذي (٢٧٩)، تحقيق: بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦ م.

١١٧. **السنن الكبرى:** أبوبكر البيهقي (٤٥٨)، تحقيق: محمّد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

١١٨. **السنن الكبرى:** أبوعبدالرحمن النسائي (٣٠٣)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

١١٩. **سير أعلام النبلاء:** أبوعبدالله الذهبي (٧٤٨)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

١٢٠. **السيرة الحلبيّة:** علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي (١٠٤٤)، البابي الحلبي، الطبعة الأُولى، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٢١. **السيرة النبويّة (من البداية والنهاية لابن كثير):** إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤)، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٦ هـ ـ

١٩٧٦ م.

(ش)

١٢٢. **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح:** أبوإسحاق الأبناسي (٨٠٢)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م.

١٢٣. **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام:** تقي الدين القشيري (٧٠٢)، تحقيق: محمّد خلّوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.

١٢٤. **شرح التبصرة والتذكرة:** أبوالفضل زين‌الدين العراقي (٨٠٦)، تحقيق: عبداللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

١٢٥. **شرح الزرقاني على المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة:** أبوعبدالله الزرقاني المالكي (١١٢٢)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

١٢٦. **شرح الزركشي:** شمس‌الدين محمّد بن عبدالله الحنبلي (٧٧٢)، مكتبة العبيكان، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م.

١٢٧. **شرح السنة:** محيي السنة أبومحمّد الفراء البغوي الشافعي (٥١٦)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ محمّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٢٨. **شرح سنن ابن ماجة ـ الإعلام بسنته عليه السلام:** علاءالدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله الحنفي (٧٦٢)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م.

١٢٩. **شرح العقائد النسفية:** الشيخ سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٢)، تحقيق:

محمّد عدنان درويش، بيروت.

١٣٠. **شرح مذاهب أهل السنّة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن:** أبوحفص ابن شاهين (٣٨٥)، تحقيق: عادل بن محمّد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م.

١٣١. **شرح معاني الآثار:** أبوجعفر الطحاوي (٣٢١)، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

١٣٢. **شرح المقاصد:** مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعدالدين التفتازاني (٧٩٣)، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.

١٣٣. **شرح المواقف للإيجي:** علي بن محمّد الجرجاني، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأُولى، ١٣٢٥ هـ.

١٣٤. **الشريعة:** أبوبكر الآجرّي البغدادي (٣٦٠)، تحقيق: عبدالله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٣٥. **الشفا بتعريف حقوق المصطفى:** مذيلا بالحاشية المسمّاة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء: أبوالفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤)، الحاشية: أحمد بن محمّد بن محمّد الشمني (٨٧٣)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٦. **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل:** عبيدالله بن عبدالله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني الحذاء الحنفي النيسابوري (القرن ٥)، تحقيق وتعليق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، مجمع أحياء الثقافة الإسلامية، الطبعة الأُولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م.

١٣٧. **الشيعة الإثني عشريّة ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم:** محمّد محمّد إبراهيم العسال.

(ص)

١٣٨. **الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية:** أبونصر الجوهري الفارابي (٣٩٣)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٣٩. **صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح:** محمّد بن إسماعيل، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ.

١٤٠. **صحيح الجامع الصغير وزياداته:** محمّد ناصرالدين الألباني (١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٤١. **صحيح مسلم:** مسلم بن حجّاج النيسابوري (٢٦١)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

١٤٢. **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة:** ابن حجر الهيتمي (٩٧٣)، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله التركي، كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(ض)

١٤٣. **ضحى الإسلام:** أحمد أمين.

١٤٤. **الضعفاء الكبير:** أبوجعفر العقيلي المكي (٣٢٢)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٤٥. **الضعفاء والمتروكون:** أبوعبدالرحمن النسائي (٣٠٣)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأُولى، ١٣٩٦ هـ.

(ط)

١٤٦. **الطبقات الكبرى:** أبوعبدالله محمّد بن سعد (٢٣٠)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

١٤٧. **طرح التثريب في شرح التقريب:** زين الدين العراقي (٨٠٦)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.

١٤٨. **الطيوريات:** أبوطاهر السلفي الأصبهاني (٥٧٦)، تحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

(ظ)

١٤٩. **ظاهرة التصحيح عند الشيعة:** بسمة بنت أحمد جستنية.

(ع)

١٥٠. **عبدالله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام:** سليمان بن فهد العودة، دار طيبة، الطبعة الثالثة، ١٤١٢ هـ.

١٥١. **العبر في خبر من غبر:** شمس الدين أبوعبدالله الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: أبوهاجر محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٥٢. **عقائد الشيعة الإثني عشرية (سؤال وجواب):** عبدالرحمن بن سعد بن علي الشثري، مكتبة الرضوان السلفية، البحيرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

١٥٣. **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين:** تقي الدين الفاسي المكي (٨٣٢)، تحقيق: محمّد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

١٥٤. **العقد الفريد:** أبوعمر، شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي (٣٢٨)،

تحقيق: عبدالمجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٥٥. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** أبومحمّد بدرالدين العيني (٨٥٥)، إدارة الطباعة المنيرية، دار الفكر.

١٥٦. **العواصم من القواصم:** أبوبكر ابن العربي المالكي (٥٤٣)، تحقيق: محبّ‌الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، مكتبة السنّة بالقاهرة.

(غ)

١٥٧. **غياث الأُمم في التياث الظلم:** لإمام الحرمين الجويني (٤٧٨)، تحقيق: دكتور مصطفى حلمي، دكتور فؤاد عبدالمنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأُولى.

١٥٨. **الغيلانيات (كتاب الفوائد):** أبوبكر الشافعي البزّاز (٣٥٤)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

(ف)

١٥٩. **الفائق في غريب الحديث والأثر:** أبوالقاسم جارالله الزمخشري، تحقيق: علي محمّد البجاوي، عيسي البابي الحلبي، الطبعة الثانية.

١٦٠. **الفتاوى الكبرى لابن تيميّة:** أحمد بن عبدالحليم (٧٢٨)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

١٦١. **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** ابن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢)، المكتبة السلفية.

١٦٢. **فتح العزيز شرح الوجيز:** عبدالكريم بن محمّد الرافعي (٦٢٣)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

١٦٣. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:** محمّد بن علي بن محمّد بن عبدالله الشوكاني اليمني (١٢٥٠)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ هـ.

١٦٤. **الفتنة الكبرى (الجزء الثاني) علي وبنوه:** طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

١٦٥. **فجر الإسلام:** أحمد أمين.

١٦٦. **الفردوس بمأثور الخطاب:** شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني (٥٠٩)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٦٧. **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية:** عبدالقاهر البغدادي (٤٢٩)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧ م.

١٦٨. **الفصل للوصل المدرج في النقل:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، تحقيق: محمّد بن مطر الزهراني، الناشر، دار الهجرة، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٦٩. **فرق الشيعة:** حسن بن موسى النوبختي (٣١٠)، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

١٧٠. **فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم:** أبونعيم الأصبهاني (٤٣٠)، تحقيق: صالح بن محمّد العقيل، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٧١. **فضائل الصحابة:** أبوعبدالرحمن النسائي (٣٠٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١٧٢. **فضائل الصحابة:** أحمد بن حنبل (٢٤١)، تحقيق: وصي الله محمّد عباس،

السعودية، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

١٧٣. **فوائد أبي يعلى الخليلي:** أبي يعلى القزويني (٤٤٦)، تحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري، جدة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

١٧٤. **فوات الوفيات:** محمّد بن شاكر (٧٦٤)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأُولى.

١٧٥. **في أدب مصر الفاطمية:** محمّد كامل حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

١٧٦. **فيض القدير شرح الجامع الصغير:** زين‌الدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧٢ م.

(ق)

١٧٧. **القاموس المحيط:** مجدالدين الفيروزآبادي (٨١٧)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٧٨. **قبول الأخبار ومعرفة الرجال:** أبوالقاسم الكعبي البلخي (٣١٩)، تحقيق: أبوعمرو الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

(ك)

١٧٩. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** شمس‌الدين الذهبي (٧٤٨): تحقيق: محمّد عوامة ـ أحمد محمّد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م.

١٨٠. **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشّاف:** ابن حجر العسقلاني المطبوع في ذيل الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٨١. **الكامل في التاريخ:** أبوالحسن عزّالدين ابن الأثير (٦٣٠)، تحقيق: عمر عبدالسلام

تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٨٢. **الكامل في ضعفاء الرجال:** أبو أحمد بن عدي الجرجاني (٣٦٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٨٣. **الكبريت الأحمر (مطبوع على هامش اليواقيت والجواهر):** عبدالوهاب بن أحمد الشعراني.

١٨٤. **كتاب الأموال:** أبو عبيد القاسم بن سلاّم بن عبدالله الهروي البغدادي (٢٢٤)، تحقيق: خليل محمّد هراس، دار الفكر، بيروت.

١٨٥. **كتاب تفسير القرآن:** أبوبكر ابن المنذر النيسابوري (٣١٨)، تحقيق: سعد بن محمّد السعد، دار المآثر، المدينة النبويّة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

١٨٦. **الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار:** أبوبكر ابن أبي شيبة الكوفي العبسي (٢٣٥)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

١٨٧. **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل:** أبو القاسم جارالله الزمخشري (٥٣٨)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

١٨٨. **كشف الأستار عن زوائد البزار:** نورالدين الهيثمي (٨٠٧)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

١٨٩. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن:** أبو إسحاق الثعلبي (٤٢٧)، تحقيق: أبي محمّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

١٩٠. **كنز الدرر وجامع الغرر:** أبوبكر الدواداري، تحقيق: محمّد السعيد جمال الدين، البابي الحلبي، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨١ م.

١٩١. **كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال:** علاءالدين علي بن حسامالدين الهندي البرهان فوري الشهير بالمتّقي الهندي (٩٧٥)، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

(ل)

١٩٢. **لسان العرب:** ابن منظور الأنصاري الإفريقي (٧١١)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

١٩٣. **لسان الميزان:** ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأُولى، ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢ م.

١٩٤. **اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف:** أبوموسى الأصبهاني المديني (٨٥١)، تحقيق: محمّد علي سمك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

(م)

١٩٥. **مآثر الإنافة في معالم الخلافة:** أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي القاهري (٨٢٠)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م.

١٩٦. **المؤتلف والمختلف:** أبوالحسن الدارقطني البغدادي (٣٨٥)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

١٩٧. **المبسوط:** محمّد بن أحمد بن أبيسهل شمس الأئمّة السرخسي (٤٨٣)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م.

١٩٨. **المتّفق والمفترق:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، تحقيق: محمّد صادق آيدن

الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م.

١٩٩. **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي:** أبوعبدالرحمن النسائي (٣٠٣)، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٠٠. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** أبوحاتم الدارمي البستي (٣٥٤)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.

٢٠١. **مجمع البيان في تفسير القرآن:** الفضل بن الحسن الطبرسي (القرن ٦)، تحقيق: محمّد جواد البلاغي، طهران.

٢٠٢. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** أبوالحسن الهيثمي (٨٠٧)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م.

٢٠٣. **المجموع شرح المهذب:** محيي‌الدين بن شرف النووي (٦٧٦)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٢٠٤. **محاضرات الأُدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء:** أبوالقاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢)، شركة دار الأرقم بن أبي‌الأرقم، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٠٥. **المحلى بالآثار:** أبومحمّد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٢٠٦. **مختصر التحفة الإثني عشريّة:** محمود شكري الألوسي، حقّقه وعلّق حواشيه: محبّ‌الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣ هـ.

٢٠٧. **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيميّة:** أبوعبدالله، بدرالدين البعليّ (٧٧٧)، تحقيق:

عبدالمجيد سليم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢٠٨. **المخلصيات وأجزاء أُخرى:** أبي‌طاهر المخلص (٣٩٣)، تحقيق: نبيل سعدالدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م.

٢٠٩. **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان:** شمس‌الدين أبوالمظفر سبط ابن الجوزي (٥٨١ ـ ٦٥٤)، دار الرسالة العالمية، دمشق.

٢١٠. **مستخرج أبي‌عوانة:** يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (٣١٦)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٢١١. **المستدرك على الصحيحين:** أبوعبدالله الحاكم النيسابوري (٤٠٥)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

٢١٢. **المسند:** أبوسعيد الشاشي (٣٣٥)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م.

٢١٣. **مسند ابن الجعد:** علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (٢٣٠)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م.

٢١٤. **مسند أبي‌داود الطيالسي:** سليمان بن داود بن الجارود البصري (٢٠٤)، تحقيق: محمّد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٢١٥. **مسند أبي‌يعلى:** أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢١٦. **مسند إسحاق بن راهويه:** أبويعقوب الحنظلي المروزي (٢٣٨)، تحقيق:

عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢١٧. **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أحمد بن حنبل (٢٤١)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأُولى.

٢١٨. **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار:** أبوبكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار (٢٩٢)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى.

٢١٩. **مشكاة المصابيح:** محمّد بن عبدالله وليالدين التبريزي (٧٤١)، تحقيق: محمّد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥ م.

٢٢٠. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** أحمد بن محمّد بن علي الفيومي (نحو ٧٧٠)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٢١. **المصنّف:** أبوبكر عبدالرزّاق الصنعاني (٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، بيروت.

٢٢٢. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: سعد الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٢٢٣. **مع الاثني عشريّة في الأُصول والفروع موسوعة شاملة:** د علي بن أحمد علي السالوس، الطبعة السابعة، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٢٢٤. **المعارف:** أبومحمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦)، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٢٢٥. **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي:** محيي السنة، أبومحمّد

الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٢٦. **المعجم:** أبوسعيد إبن الأعرابي (٣٤٠)، تحقيق وتخريج: عبدالمحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٢٧. **المعجم الأوسط:** أبوالقاسم الطبراني (٣٦٠)، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٢٨. **معجم الصحابة:** أبوالحسين عبدالباقي بن قانع البغدادي (٣٥١)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ م.

٢٢٩. **معجم الصحابة:** أبوالقاسم البغوي (٣١٧)، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ هـ.

٢٣٠. **المعجم الصغير (الروض الداني):** أبوالقاسم الطبراني (٣٦٠)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٣١. **المعجم الكبير:** أبوالقاسم الطبراني (٣٦٠)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٣٢. **المعجم لابن المقرئ:** أبوبكر الخازن، المشهور بابن المقرئ (٣٨١)، تحقيق: أبي‌عبدالرحمن عادل بن سعد، مكتب الرشد، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٣٣. **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** أبوعبيد البكري الأندلسي (٤٨٧)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

٢٣٤. **معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح:** أبوعمرو عثمان بن عبدالرحمن تقيالدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣)، تحقيق: نورالدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٣٥. **معرفة السنن والآثار:** أبوبكر البيهقي (٤٥٨)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م.

٢٣٦. **معرفة الصحابة:** أبونعيم الأصبهاني (٤٣٠)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

٢٣٧. **المعين في طبقات المحدثين:** شمسالدين أبوعبدالله الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأُولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

٢٣٨. **المغازي:** أبوعبدالله محمّد بن عمر الواقدي (٢٠٧)، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت.

٢٣٩. **المغني:** أبومحمّد موفقالدين الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٢٤٠. **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير:** فخر الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م.

٢٤١. **المفردات في غريب القرآن:** أبوالقاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأُولى، ١٤١٢ هـ.

٢٤٢. **المقالات والفرق:** سعد بن عبدالله أبيخلف الأشعري القمي (٣٠١): طهران.

٢٤٣. **المنتقى في سيرة المصطفى:** سعيدالدين محمّد بن مسعود الكازروني، مخطوط.

٢٤٤. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووي):** أبوزكريا محييالدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦)، المطبعة المصرية، الطبعة الأُولى،

١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م.

٢٤٥. **المواقف في علم الكلام:** القاضي عبدالرحمن الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

٢٤٦. **المواهب اللدنيّة بالمنح المحمديّة:** أحمد بن محمّد القسطلاني (٩٢٣)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م.

٢٤٧. **مناقب الإمام أحمد:** أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمّد الجوزي (٥٩٧)، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٢٤٨. **مناقب أميرالمؤمنين علي بن أبي‌طالب رضي الله عنه:** علي بن محمّد الواسطي المالكي، المعروف بابن المغازلي (٤٨٣)، تحقيق: أبوعبدالرحمن تركي بن عبدالله الوادعي، الناشر: دار الآثار، صنعاء، الطبعة الأُولى، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

٢٤٩. **مناقب علي بن أبي‌طالب وما نزل من القرآن في علي:** أبي‌بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الإصفهاني (٤١٠)، جَمَعه ورتّبه وقدّم له: عبدالرزّاق محمّد حسين حرزالدين، دار الحديث، قم، ١٤٢٢ هـ ـ ١٣٨٠ ش.

٢٥٠. **مناهل العرفان في علوم القرآن:** محمّد عبدالعظيم الزرقاني (١٣٦٧)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة.

٢٥١. **منتخب من كتاب الشعراء:** أبونعيم الأصبهاني (٤٣٠)، تحقيق: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر، الطبعة الأُولى، ١٩٩٤ م.

٢٥٢. **منهاج السنّة النبويّة:** أحمد بن عبدالحليم، ابن تيميّة الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٢٥٣. **من وافق اسمه اسم أبيه:** محمّد بن الحسين الأزدي (٣٧٤)، تحقيق: علي حسن

علي عبدالحميد، عمان، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م.

٢٥٤. **موضح أوهام الجمع والتفريق:** أبوبكر الخطيب البغدادي (٤٦٣)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢٥٥. **موطأ الإمام مالك:** مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (١٧٩)، تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٢٥٦. **ميزان الإعتدال في نقد الرجال:** شمس‌الدين أبوعبدالله الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م.

(ن)

٢٥٧. **ناسخ الحديث ومنسوخه:** أبوحفص المعروف بابن شاهين (٣٨٥)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٢٥٨. **نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدّث أبوإسحاق الحويني، جمّعه ورتّبه:** أبوعمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، الطبعة الأُولى، ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢ م.

٢٥٩. **نزهة المجالس ومنتخب النفائس:** عبدالرحمن بن عبدالسلام الصفوري (٨٩٤)، المطبعة الكاستلية، مصر، ١٢٨٣ هـ.

٢٦٠. **نسخة نبيط بن شريط الأشجعي:** أحمد بن القاسم بن كثير بن صدقة بن الريان المصري اللكي (٣٥٦)، تحقيق: خلاف محمود عبدالسميع، دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

٢٦١. **النظريات السياسية الإسلامية:** محمد ضياءالدين الريس، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة السابعة.

٢٦٢. **نقد الأشاعرة للشيعة الإثني عشريّة في مسألة الإمامة:** عبدالله بن سلمان الفيفي، جامعة أُمّ القرى، مكّة، ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢ م.

٢٦٣. **نكت الانتصار:** أبي‌بكر الباقلاني.

٢٦٤. **نهاية السول شرح منهاج الوصول:** جمال‌الدين الأسنوي (٧٧٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

٢٦٥. **النهاية في غريب الحديث والأثر:** أبوالسعادات ابن الأثير (٦٠٦)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمّد الطناحي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأُولى، ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

(و)

٢٦٦. **الوافي بالوفيات:** صلاح‌الدين الصفدي (٧٦٤)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٢٦٧. **الوجيز في فقه الإمام الشافعي:** أبوحامد محمّد الغزالي (٥٠٥)، تحقيق: علي معوض، عادل عبدالموجود، دار الارقم بن أبي‌الأرقم، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م.

٢٦٨. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث:** محمّد بن محمّد بن سويلم أبوشهبة (١٤٠٣)، دار المعرفة، جدة.

٢٦٩. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبوالعباس ابن خلّكان البرمكي الإربلي (٦٨١)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

(هـ)

٢٧٠ . **هدي الساري مقدمة فتح الباري:** ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: محبّ الدين الخطيب، المكتبة السلفية.

فهرس العناوين